

البصائر

المجلد ٩ . العدد ٢

شعبان ١٤٢٦ هـ / سبتمبر ٢٠٠٥ م

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.د. نزار الرئيس

مساعد رئيس التحرير

د. خالد الجبر

الأعضاء

أ.د. زهير محي الدين

أ.د. سليمان اللوزي

أ.د. تيسير أبو عرفة

أ.د. محمود عطا حسين

د. مصطفى ياسين

د. علا الدباغ

الراسلات باسم رئيس التحرير
مجلة البصائر
جامعة البتراء
ص.ب (٩٦١٣٤٣)
عمان (١١١٩٦) - الأردن
الاشتراك السنوي في المجلة
١- الأردن :
أ- للأفراد (٥) خمسة دنانير أردنية
ب- للمؤسسات (١٠) عشرة دنانير أردنية
٢- الخارج :
أ- للأفراد (١٠) عشرة دولارات أميركية
ب- للمؤسسات (٢٠) عشرون دولاراً أميركياً

جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي بحث فيها أو تخزينها
في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها بما يُشكّل من
الأشكال دون إذن خطى ~~سبق~~ من رئيس التحرير.

All rights reserved. This Journal or any part of it, may not
be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in
any means without prior permission, in writing, from the
Editor-in-Chief.

التصميم والإخراج الفني والطباعة

شركة المدينة لـ أعمال المطابع

هاتف 5411339 . تلفاكس 5411040
ص.ب 841075 عمان 11184 الأردن

قواعد النشر والتوثيق في المجلة

١. أن لا يزيد البحث عن (٢٥) صفحة؛ (٧٥٠٠) سبعة آلاف وخمسماة كلمة.
٢. أن لا يكون سبق نشره، أو أرسل إلى مجلة أخرى، وأن يرفق الباحث إقراراً خطياً بذلك.
٣. أن يراعى في البحث ما يلي:
 - الأخذ بالأصول العلمية إحاطة، واستقصاء، وخطوات بحث، والحرص على التوثيق وحسن استخدام المصادر والمراجع.
 - كتابة البحث بلغة سليمة، والعناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط، أو الرسم، أو الأشكال.
 - يزود الباحث هيئة التحرير بثلاث نسخ من بحثه مطبوعة بخط **Traditional Arabic 18** على جهاز الحاسوب، ويرفق معها القرص المرن الذي يحتوي على المادة المطبوعة بعد إجراء التصويبات، وكذلك بعنوان بريده الإلكتروني إن وجد.
 - يُرفق بالبحث ملخص في حدود (٢٠٠) كلمة باللغة التي كتب بها، وأخر باللغة الثانية التي تعنى بها المجلة.
 - تدوين التعليقات والمواشى والمصادر والمراجع في آخر البحث (العربية والإنجليزية).
٤. يُحكم البحث أستاذة متخصصون في الجامعات ومراسلون للباحث والدراسات.
٥. يبلغ الباحث بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وصول البحث للمجلة، وموعد نشره إن أحاجره المحكمة، وأحرجت التعديلات التي يطلبون إجراءها.
٦. يزود الباحث بنسخة واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه، وبعشرين فصلة (مستلة) من بحثه.
٧. أن يتزمر الباحث بأصول التوثيق المتمدة في المجلة على هذا التحول:
 - تدوين الإحالات المرجعية في نهاية البحث مسلسلة بأرقام تبدأ من الرقم (١) داخل قوسين، ولا تُعتمد آية طريقة أخرى فيها تكن مادة البحث؛ وتشمل عندما ترد أول مرة التوثيق الموصوف أدناه كاماً.
 - ترتيب المعلومات البيبليografية إن كان المرجع كتاباً على النحو الآتي: المؤلف بدءاً بالاسم الأول فالعائلة أو الشهادة، وبليه فاصلة، اسم الكتاب بارزاً بالحرف الأسود متبعاً بفاصلة، اسم المترجم أو المحقق إن وجد متبعاً بفاصلة، معلومات النشر محصورة بين قوسين، (مكان النشر متبعاً بقطفين: الناشر متبعاً بفاصلة، سنة النشر)، وبلي القوس الأخير فاصلة يتبعها رقم الصفحة؛ هكذا: محمد بن سلام الجمحسي، **طبقات فحول الشعراء**، ط٢، تحقيق محمود محمد شاكر، (القاهرة: مطبعة المدى)، ١٩٧٤، ١ ص. ٣٠٦.
٨. ترتيب المعلومات البيبليografية إن كان المرجع مجلة على النحو الآتي: المؤلف بدءاً بالاسم الأول فالعائلة أو الشهادة، وبليه فاصلة، عنوان البحث بين علامي تتصيد متبعاً بفاصلة، اسم المجلة بارزاً بالحرف الأسود، عدد المجلة متبعاً بتاريخها ففاصلة، رقم الصفحة، ثم نقطه؛ هكذا: عبد المعطي ارشيد، "محددات أسعار الأسهم في بورصة عمان"، مجلة البصائر، ٢٠٠٤، ٢٤، ٢٠٢، ص. ٢٠٢.
٩. إذا تكرر ذكر المرجع في حاشيتين متتاليتين دون أن يكون بينهما فاصل، توثق الحاشية بذكر: المرجع (المصدر) نفسه، أو (نفسه) بالحرف الأسود متبعاً بفاصلة، رقم الصفحة. أما إذا كانت الصفحة نفسها من المصدر نفسه، فيذكر الموقع نفسه بالحرف الأسود.
١٠. وإذا تكرر ذكر المرجع في غير حاشية، وكان يفصل بين كل حاشية وأخرى مرجع آخر أو أكثر، توثق الحاشية بذكر اسم المؤلف متبعاً بفاصلة، فعبارة المرجع المذكور بالحرف الأسود، ففاصلة، فرقم الصفحة.
١١. الأفكار الواردة في البحوث المنشورة لا تغير بالضرورة عن رأي المجلة.
١٢. يُخضع ترتيب المبحوث في المجلة لاعتبارات فنية حسب.



بحوث باللغة العربية

| | |
|---|-----|
| • العربية لغة للمعرفة: نحو بناء مجتمع معرفة باللغة العربية | ١١ |
| د. وليد أحمد العناتي | |
| • إشكالات التجنیس الأدبي | ٧٧ |
| د. عز الدين المنصورة | |
| • (النظام الدولي) الراهن والتباس مفهوم الشرعية الدولية | ١١٥ |
| د. إبراهيم أبراش | |
| • نموذج رياضي لتأثير المديونية الخارجية (إطار نظري) | ١٥٩ |
| د. خالد حسين عوني | |
| • إدارة الجودة الشاملة وأثرها في الأداء الوظيفي للعاملين (دراسة ميدانية في عينة من البنوك التجارية الأردنية) | ١٨٥ |
| د. أياد فاضل التميمي | |
| • استخدام النمذجة المالية لتصنيف مخاطر القروض الممنوحة للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية | ٢٣٧ |
| د. قيس الكيلاني، د. ثائر قدومي | |

بحوث باللغة الإنجليزية

| | |
|--|---|
| • نظام ترجمة آلية ثانوي اللغة (عربي/إنجليزي) على موقع الشبكة العنكبوتية باستخدام ترجمة المصطلح في المجال المالي | ٧ |
| د. مصطفى ياسين | |



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

د ٢٠٠٠ / ٧٠٣

رقم التصنيف الدولي

ISBN ٩٥٢٢ - ١٦٠٥



العربية لغة للمعرفة نحو بناء مجتمع معرفةٍ باللغة العربية

**د. وليد أحمد العناتي
أستاذ اللسانيات المساعد
جامعة البتراء الأردنية**

ملخص البحث:

ينطلق هذا البحث من مُسلمة رئيسة مفادها أنه لا يمكن بناء مجتمع معرفةٍ بغير اللغة المحلية (الوطنية)، وتأسِيساً عليه فإن اللغة العربية تتحلّ مكانةً مرموقةً في بناء مجتمع معرفةٍ عربي يلتقي المعرفة بالعربية، ويعيد إنتاجها بالعربية، إلى أن تصير هي وسيلة التواصل المعرفي ونشر العلم في بلاد العرب والمسلمين.

وهذه المُسلمة تقتضيناً أن نبطل الشبهات التي أثيرت حول اللغة العربية، كفضل العامية على الفصحي، وصعوبة الكتابة العربية، وعدم علميتها، ثم تختلفها عن مطاوعة الحاسوب والتقنيات الحديثة والمتقدمة. ويقتضينا ذلك أن نفصل القول في المقدّمات النظرية التي تهيئ العربية لتكون لغة المعرفة، من حيث تعليمها بوصفها لغة علمية لأغراض خاصة، وضبط المصطلح وتوحيده ونشره، وترقية الدراسات اللسانية العربية، وتعريب العلم الغربي، وتوطينه ومنحه هوية عربية خالصة؛ بالاعتماد على مستخلصات العلوم اللسانية الحديثة، واستثمار اللسانيات الحاسوبية في تعريب الحاسوب وملحقاته وتقنياته المتعددة.

Arabic as a Language of Knowledge
Towards Establishing a Knowledge Society with the Arabic
Language

Dr. Waleed Al-Anati

Department of Arabic
University of Petra
Amman, Jordan

Abstract

This research is based on the postulate that a knowledge society cannot be established without the knowledge of its national language. Therefore, the Arabic language would inevitably play an essential role in establishing an Arab Knowledge Society which receives and produces its knowledge in Arabic; hence, making Arabic the medium of Knowledge and communication in the Arab and Islamic worlds.

Such a postulate would require us to refute any misconception about Arabic, such as the superiority of colloquial Arabic to standard Arabic, the difficulty of Arabic transcription and Arabic's inability to keep up with the developments in technology and the other fields of science.

This also requires a detailed explanation of the theoretical introductions that prepare Arabic to become a language of knowledge. These include teaching Arabic for specific purposes, the unification and spreading of terminologies, the development of Arabic linguistic studies, and the Arabization of western studies based on the findings of modern linguistic sciences, and the use of Computational Linguistics in the Arabization of computer technology.

المبحث الأول

شبهات حول اللغة العربية

أقصد من إيراد هذه الشبهات أن أضع القضية، قضية البحث، في سياقها التاريخي والثقافي واللغوي، وإنما يكون ذلك من باب دفع هذه الشبهات وتفنيدها وتأسيس لأطروحة البحث الرئيسة؛ إذ إن نفيها هو الخطوة الأولى لبناء وجهة النظر المناقضة التي يتبعها البحث. ومفاد هذه الأطروحة أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يكتسب المعرفة بغير لغته، وتأسисاً على ذلك تختل اللغة العربية مركز جهود التنمية وبناء مجتمع المعرفة العربي المنشود، نقلًا واستيعابًا وامتلاكًا وإنتاجًا ونشرًا.

وليس الحديث عن الشبهات المثارة حول العربية أمراً جديداً، فقد هي الله للعربية في كل زمان من ينذوذ عنها؛ إذ احتلت العربية مكانة محورية في الثقافة العربية والإسلامية، ولم تسلم من الشبهات على مرّ خمسة عشر قرناً، بدءاً بالشعوبية وانتهاءً بالعولمة. وأكثر ما كان من ذلك ما كان في القرن الماضي وسابقه من التشكيك في صحة الشعر الجاهلي، واتهام العربية بالعقم والتخلّف عن الاستجابة لمطالبات "المعاصرة"، على ما يزعمون، وبلغ الأمر هؤلاء حدّاً جعلهم ينكرون منجزات العلم الإسلامي والحضارة العربية الإسلامية! وقد استقر الرأي على تناول أربع شبهات حسب، وإنما كان اختيارها على التعيين لصلتها الوثيقة بأطروحة البحث، وهي:

- شبهة فضل العامية على الفصحي.
- شبهة عدم علمية العربية.
- شبهة صعوبة الكتابة العربية.
- شبهة تخلّف العربية عن مطاوعة الحاسوب.

١ - شبهة فضل العامية على الفصحي

تنطلق هذه الشبهة من الواقع اللغوي العربي المعيش، وهو واقع يتداول مستوىين من العربية: فصيح وعاميّ، وليس هذا الأمر محل إنكار أو محاكمة؛ إذ هو ملموس وواقع في عالم الشهادة. وإنما قلنا ذلك لأنهما مستويان متبايان متكاملان، لا يحتمل أحدهما موقع الآخر. فالفصحي هي لغة النص المقدس، والمعبرة عن التجربة التاريخية الحضارية للعرب والمسلمين، وإنما كان ذلك بالتدوين والحفظ بالخط العربي. أما العامية فهي عاجزة عن التعبير عن تلك التجربة الغنية، ولا يعود دورها أن يكون للتعبير عن الحاجات اليومية المعاشرة حسب^(١).

وأما مثار الشبهة فيبدأ من المفاضلة بين الفصحي والعامية وعقد مقارنات غير علمية، قد حددت نتائجها مُسبقًا، لم تكن تبني بنقاء سريرة، ولا سيما أنها صدرت عن بعض المستشرقين وأتباعهم من العرب أمثال: أئس فريحة وعبد العزيز فهمي ومارون غصن وسلامة موسى وسعيد عقل وغيرهم. وهم يخلصون من مقارناتهم إلى الدعوة إلى العامية واستبدالها بالفصحي مسوّجين تلك الدعوات بأنَّ:

- العامية سهلة وغنية في النطق والكتابة.
- العامية سهلة الاستخدام لغة ثقافية.
- الفصحي أمات في العرب قوة الإبداع والاختراع.
- الفصحي عاجزة عن مسيرة الزمن وتلبية حاجات حياتنا اللغوية.
- العامية لغة حيّة، وهي وسيلة من وسائل تقييف الأميّن.
- العربية الفصحي كثيرة المفردات ومعقدة القواعد، ولا سيما ما تعلق منها بالإعراب.

وإذا كان كثير من الغيارى قد ردوا هذه الشبهات في أعمال كثيرة^(٢)، فلا يضيرنا أن نشير إلى ما يدحض كل أزعومة على حدة.

أما الأزعومة الأولى فباطلة كبطلان أزعومة إخوة يوسف، ويكييفك تعدد العاميات وتشعيها على مد الوطن العربي، بلْ تشعيها في القطر الواحد،

ويكشفك عدم استيعاب الحرف العربي لها ونفوره عنها، في الكتابة البشرية،
فما بالك في طباعة الحاسوب. وكيف للحاسوب أن يعرف، في مرحلة متقدمة
من الطموح، اللهجات العربية المختلفة؟ وكيف لنا أن نختار لهجة ما لإلانتاق
الحاسوب بها في مشروعات استنطاق النصوص؟

وأما الثانية فبطلاها ماثل في أنها لا تستطيع حمل المضامين الثقافية للأمة
الناطقة بها؛ إذ لا تجد من يستخدمها لغة ثقافية.

وأما الثالثة فكيدٌ ومكرٌ وبمحاجة لمنطق الأشبياء والطبيعة؛ ألا ترى أن الناس
يخترعون الشيء ثم يسمونه ما يشاورون وبلغتهم! وهل تكون قواعد اللغة
ونظامها الداخلي سبباً في قتل الإبداع؟

وهل كانت اللغة العربية السبب في تفوق الحضارة الإسلامية؟ لو كان ذلك
 كذلك لما صرنا إلى ما نحن فيه. وماذا نقول في هيبة اليابان وروسيا وغيرها من
 الدول، هل كانت أنظمة لغاتها مسؤولة عن تفوقها العلمي والتكنولوجي؟ وهل يعزى
 تفوق أمريكا وإسرائيل إلى أسباب لغوية؟!

وأما الرابعة فينبغي أن تصاغ على النحو التالي: ترقى اللغة وتزدهر برقي
 أهلها وتتفوقهم وتتحطم بانحطاطهم، ولا يمكن أن ترقى لغة لا يفتح أهلها معرفة
 وعلماً.

أما الخامسة فإبطالها بالقول: كيف تشقّ الأميين بلهجة غير مكتوبة، أم
 تراهم يُخرجون الأميين من جهلهم بالقصص والحكايات، والعودة بهم إلى زمن
 الرواية الشفوية!

وأما كثرة المفردات فهي باب غنى لا فقر، وأما صعوبة القواعد فإنه ادعاء
 مخالف لما استقرت عليه الأعراف اللسانية؛ أن اللغات جميعاً تتساوى صعوبة
 وسهولة.

وقد أوجز نهاد الموسى تفنيداً دعوى العامية بالقول^(٣): ولكن ضيق العامية
 ومحدوديتها وغياب نظام موضوع لها في الرسم والنحو، وتعدد العاميات على
 نحو متماوج متغير يستعصي على الحصر، وانقطاع الأسباب بين العامية وتجربة

التعبير الأدبي والعلمي، واقتراح الفصحي بالقرآن وتراث غني ضخم... كل ذلك كان يعمل في نقض الدعوة إلى إحلال العامية محل الفصحي. وقد تمثل انحسار العامية في تراجع الكتاب الذين اخذوها لغة لأعمالهم كمحمد حسين هيكل و محمود تيمور ولويس عوض.

على أن القضية ما تزال معلقة مادامت الفصحي والعامية، ويتحذ الصراع فيها أشكالاً جديدة تتواهم والمعطيات الجديدة؛ من حيث تسرب دراسات اللهجات إلى أحياز البحث اللغوي العربي بتأثير من الوصفية في الدوائر الأكاديمية العربية والغربية. ولكن بعض هذه الدراسات تنحو نحو تأصيلياً، أحياناً، حين تدرسها لردها إلى أصلها الفصيح. وإذا كانت العاميات تسري في وسائل الإعلام فإنها تقصّر عن بحث الفصحي في الإعلام الذي ينأى عن التسلية وإهدر الوقت والمال.

٢- شبهة عدم علمية العربية:

ومفاد هذه الشبهة أن العربية لغة غير علمية؛ أي أنها عاجزة عن الوفاء بمتطلبات التعبير عن العلم الحديث، وهذا ينطوي ضمناً على ادعاء مفاده أن العربية لغة عتيبة لا تصلح إلا للشعر والأدب والإنسانيات حسب.

أما مظاهر قصور العربية التي يدعى بها المدعون فتمثل في أنها:

- * تقتصر إلى المصطلحات الكافية للتعبير عن المبتكرات الحديثة في العلوم المختلفة.
- * في بنيتها ومعجمها وأساليبها التعبيرية غير قادرة على الاستجابة الذاتية الداخلية للتطورات العلمية والمبتكرات التقنية الحديثة، وهي لا تصلح إلا للتعبير الأدبي^(٤).

ولعل الرد على هذه الشبهة يكمن في سياقة دليل تاريخي من الحضارة العربية الإسلامية، التي كانت عبقرية العربية شاهدة عليها. وإنما يبرد هذا الدليل التاريخي إلى أواخر العصر الأموي، حين بدأ هذا العصر يتجه نحو العلوم البحثية والطبيعية؛ إذ لما كان العرب يفتقرن إلى تراث علمي خاص بهم اتجهوا إلى الأقوام التي سبقتهم، فبدأوا حركة ترجمة متواضعة لعلوم اليونان المتقدمين

عليهم. وما إن أطل العصر العباسي حتى بدأ نقل العلم اليوناني والرومانى والفارسي يتخد هيئة عمل مؤسسى مثلً في دور ترجمة حكومية تقوم عليها الدولة توجيهاً وإنفاقاً وتوثيقاً ونشرًا.

ويكاد الإجماع ينعقد على أن الحركة العلمية العربية مرت بمراحل ثلاث

هي:

- ١ - نقل العلم.
- ٢ - تمثيل العلم.
- ٣ - الإنتاج.

لكن رشدي راشد يرفض هذا التقسيم الثلاثي لراحل تشكيل العلم العربي؛ حين يتناول في بحث قيم نماذج من الكتابة العلمية العربية، في الرياضيات والهندسة والجبر، منذ نشأتها إلى ازدهارها ورقتها واستواها لغة علمية دقيقة ومضبوطة. وينخلص في بحثه إلى القول: "بَيْنَتْ لَنَا الْحَالَاتُ السَّابِقَةُ وَمَا صَحَّبَهَا مِنْ أَمْثَالٍ خَطَأُ الدُّعُوَيْ التَّقْلِيدِيَّةِ، أَعْنِي مَا يُمْكِن تَسْمِيهِ بِقَانُونِ الْحَالَاتِ الْثَّلَاثِ: تَرْجِمَةً ثُمَّ تَمْثِيلٌ ثُمَّ إِبْدَاعٌ، وَأَنَّ الْإِبْدَاعَ هُوَ رَفِيقُ التَّرْجِمَةِ أَحْيَاً يَسْبِقُهَا وَيَزَامِنُهَا أَحْيَاً وَيَلْحَقُهَا أَحْيَاً أُخْرَى، وَهُوَ فِي كُلِّ الْحَالَاتِ الطَّرِيقُ الَّذِي لَا مُفْرَّغُ مِنْهُ لَخْلُقُ لِغَةٍ عَلَمِيَّةٍ، وَكَانَ هَذَا عَلَى تَصَارِيفِ الْأَحْوَالِ هُوَ النَّهَجُ الَّذِي تَبَعَّتْ نَشَأَةُ الْعَرَبِيَّةِ الْعَلَمِيَّةِ وَتَطَوُّرُهَا" ^(٥).

ولا شك أن أوضاعاً علمية كهذه كانت كفيلة بنشأة لغة علمية عربية عبرت بتفوق عن مجزرات أمتها العلمية واحتياجات المجتمع الذي يُتداول فيه ذلك العلم. ولا شك أن رقي التفكير اللغوي العربي وتطور التنظير اللغوي العربي آنذاك وازدهار التفكير العلمي قد أفرزا اللغة العلمية العربية ناضجة مكتملة ^(٦). وهكذا صارت العربية لغة المعرفة في مجتمع المعرفة العربي الإسلامي، بما تُنتج وبما تُنشر وبما تُحفظ وبما تُوظَّف.

ولعل أظهر الأدلة على انتشار العلم العربي الإسلامي باللغة العربية، لغة المعرفة، ما تزخر به اللغات الأجنبية من المصطلحات العربية حتى هذه الأيام،

وما الجبر والخوارزميات عنا بعيد. ومثلماً وُجد من المستشرقين من أنكر العلم العربي وريادته في قيادة عجلة الحضارة الإنسانية في العصور الوسطى، وُجد من أنصفه وأشاد بفضله على العلم الحديث، ولعل المستشرقة الألمانية "زيغريد هونكه" تكون أبرز هؤلاء المنصفين^(٧).

وأحسب أن هاد الموسى خير من ناقش هذه القضية مناقشة علمية مجردة بعيدة عن التعصب أو العاطفية، وقد مُثلت المناقشة في أطروحته اللغة العربية والحضارة^(٨). وتقوم الأطروحة على سؤال مباشر: هل اللغة العربية قادرة على الوفاء بالتعبير عن مطالب الحضارة الحديثة؟

وهو يجعل الإجابة عن السؤال بداية بالإشارة إلى تجربة خاصة قام بها، مفادها سَرْدُ قائمة من المخطوطات الموجودة في إيران، وبيان موضوعات هذه المخطوطات، ليتبين إلى أن هذه المخطوطات لم تكن كلها في الأدب أو الشعر، وإنما تضمنت عدداً من الموضوعات كالفلك والطب والصيدلة...! وإيراد موضوعات القائمة إشارة صريحة إلى الجواب: العربية قادرة على الوفاء بالتعبير عن متطلبات الحضارة الحديثة.

ثم تراه يُشَرِّعُ في التدليل على صدق أطروحته بعرض دليل تاريخي يستند مراحل بناء مجتمع المعرفة العربي المتقدم وإسهام العربية في بناء ذلك المجتمع المعرفي، دالاً على وسائل العربية في استقبال العلم الجديد ونشره وتوظيفه: الاستيقاظ والنقل المجازي والتعريب والنحو.

ويتبين أطروحته بالنص على أن ما آلت إليه العربية في الزمن الراهن لا يرتد إلى اللغة ذاتها؛ إذ إن قوة اللغة وانتشارها وضعفها أو انحدارها رهين بنشاط أبنائها، وليس عجباً أن ترى العربية تبحث عن حيزها بين فئات الشعب، كحال أبنائها الذين يتذمرون من الشعوب المتقدمة وتفضّلها. فكيف تُتنّج اللغة ما لم تتنّج العقول أفكاراً والسواعد مختّراتٍ وتقيّيات!

يقول: "ولكن العلاقة بين القدرة اللغوية والفعالية الحضارية لأهل العربية في هذه الأيام يجعل السؤال الذي تقوم عليه هذه الوحدة متعلقاً - من وجه رئيس - بالأمة العربية والحضارة لا باللغة العربية والحضارة فحسب"^(٩).

ولا يماري أحد في أن اللغة العربية قد أقيمت وقعت اعتماداً على النصوص الأدبية والشعر العربي، ولكن ذلك لم يحُل بينها والتعبير عن مطالب العلم الحديث، حين نقلت علوم الآخرين إلى العربية، وإنما سهَّل ذلك دعم السلطة السياسية آنذاك، والرغبة الصادقة في نقل العلم، كما أن التقدم العظيم الذي حققه العلوم اللغوية كان تأسيساً للغة العلمية العربية.

قد يكون ثمة عوامل، وهي مرتبطة بالفعالية الحضارية للناطقين بها، قد جعلت العربية تقصّر عن الاستجابة الكاملة لمتطلبات العلم الحديث، لعل من أهم هذه الأسباب:

- أن تأخر التعرّيف والانصراف عن التأليف بالعربية جعل الطابع الأدبي يغلب على العربية؛ إذ انعدم الخطاب العلمي المضبوط في اللغة العربية إلا نادراً، وتراء خطاباً مفككاً ضعيفاً غير قادر على البرهنة والتدعيم العلمي؛ لأنه ليس نابعاً من فكر عربي أصيل، فهو فكر منقول.

- أن البحث بغير العربية والنشر في الدوريات الأجنبية يقلل من فرص تنمية أساليب العربية العلمية، ويحرم المجتمع من النفاد إلى المعرفة والاستفادة منها، ويحرم العربية من تأسيس تقاليد علمية بالعربية تغنيها وتدعيمها.

- استنكاف كثير من الأساتذة عن التدريس بالعربية، بهلا بجهوئهم إلى لغة هجين بين الإنجليزية والعاميات العربية.

- غياب التنسيق في وضع المصطلح واستعماله وتوحيده يبدد كثيراً من جهود التنسيق والتوحيد، وهذا يؤثر في بناء تقاليد لغوية اصطلاحية للغة العلمية؛ إذ إن توحيد المصطلح وإشاعته من أهم خصائص اللغة العلمية.
وهذه شواهد على التعين أقصد منها الدلالة على استعمال العربية في العلم الحديث دون تقصير:

- تدريس العلوم بالعربية ولا سيما الطب والهندسة والعلوم الطبيعية، ولا نملُ تكرار مثلي سوريا والعراق، حفظه الله، في هذا الميدان.
- البرامج العلمية المتنوعة التي تبناها الفضائيات العربية على مدار الساعة، وهي تتوزع فروع العلم الحديث جميعها: الطب والهندسة والفيزياء والهندسة الوراثية... إلخ.
- المنشورات العلمية العربية؛ أكانت على هيئة كتب أم بحوث منشورة في المجالات الحكمة، أم مقالات صحافية ثقافية تنشر في الصحف اليومية والأسبوعية، إذ لا تكاد صحيفة تخلو من مقالات علمية تثقيفية من هذا النوع، بل إن كثيراً من المؤسسات الطبية تصدر، بانتظام، نشرات تثقيفية باللغة العربية.
- الحوارات التي تجري بين الأطباء ومرضاهما، والمهندسين وفيهم، والمدرسين وطلبتهم، كل ذلك بالعربية.
- النشرات الإرشادية المرافقة للأدوية والعقاقير الطبية ومواد التجميل والمنظفات.
- تدريس العلوم المختلفة في معظم البلاد العربية، في المراحل المدرسية المختلفة، بالعربية.
- ولعل آخر الشواهد على قدرة العربية على مواكبة العلم الحديث متابعة الفضائيات العربية أخبار الزلزال المدمر الذي ضرب جنوب شرق آسيا (تسونامي)؛ إذ استضافت الفضائيات العربية خبراء عرباً تحدثوا بعربية فصحى مبينة عما جرى دون أن نشكوا سوء الفهم أو نقص المعلومة!!

٣- صعوبة الكتابة العربية وتعقيدها

وتشبه هذه الشبهة أن تكون صنواً للدعوة إلى العامية؛ إذ هما متزامنان، وصدران من المصدر نفسه، المستشرقين ومن دار في فلكهم، وهما تعبران عن خطاب استشرافي ظاهر. ومؤدي الشبهة أن الحرف العربي وهيئة كتابته سبب من أسباب تخلف العرب وضعفهم، وأن هذه الحروف ما عادت تناسب العصر

ال الحديث. وتمادي بعضهم حين عدَ الحرف العربي "عقبة في سبيل محو الامية ونشر العربية وإذكاء النهوض الثقافي وعاماً في تكريس حالة التخلف في المجتمع العربي" ^(١٠).

كيف يكون الحرف العربي سبباً في التخلف وهو الحرف نفسه الذي به يُبني مجتمع المعرفة العربي الإسلامي؛ إذ وُثقت به منجزات الحضارة العربية الإسلامية إلى يومنا هذا، بل إنه الحرف الذي حفظ لنا أشعار الجahليين وما ترثهم. كأني بهؤلاء يقولون: غيّروا حروفكم تقدموا وتصبحوا مكتشفين ومخترعين! كأنما تناسوا أن الحرف (واللغة عموماً) لا يخلق من الجهل علمًا ولا من العلم جهلاً، وإنما الناس الذين يفعلون فتستحبب اللغة والحرف، ولنا في تركيا مثال من عالم الشهادة؛ فقد مضى على تركها الحرف العربي قرنٌ أو يكاد، وما تزال تركيا هي هي، بل إنها لم تُقبل عضواً في الاتحاد الأوروبي.

ويسوق مزدرو الحرف العربي ادعاءات يرونها صعوباتٍ كتابيةٍ تعيق التقدم والتطور والرقي، وتمثل ادعائهم في ^(١١):

- خلوها من الشكل؛ ضبط الحروف بالحركات.
- تغير شكل الحرف (رسمه) على وفق موقعه من الكلمة.
- تقارب أشكال الحروف تقارباً مُلبيساً، ولا سيما في الكتابة اليدوية.
- إن اتصال الحروف يؤدي إلى مداخلة واحتلال، ولا سيما إذا كانت صور الحروف متقاربة.
- تداخل الكتابة بقوانين النحو والصرف والأصوات.
- أن في العربية ما يُكتبُ ولا يُلفظ (الألف وهمزة الوصل: علا الحق)، وما يخالف رسمه لفظه كما في لام التعريف من: على الرغم، وما يُلفظ ولا يُكتب كما في واو (داود). وقد كفانا نهاد الموسى مشقة تفنيد هذه الادعاءات ^(١٢).

ولا شك في أن هذه الادعاءات ما كانت لتبرر إلا لتداعي حولاً لهذه العيوب، فكان أسفـر هذه الحلول دعوة عبد العزيز فهمي إلى استبدال الحرف اللاتيني بالعربي، ولا ريب أن دعوته باهت بالفشل الذريع، ولم تجد صدى. وما كادت علوم الحاسوب، في العصر الحديث، تتهيأ لمعالجة العربية حتى ظن بعض أهلها أنها تختلف عن مطاعة الآلة، بدعوى أن نظمها، ولا سيما الكتـابـيـ، لا تستجيب لطلبات التقنيات الحديثـةـ. وكـأـيـ بأـلـثـكـ الـذـينـ دـعـواـ إـلـىـ استـبـدـالـ الحـرـفـ الـلـاتـينـيـ بـالـعـرـبـيـ يـُـعـيـّـونـ وـدـعـوـهـمـ مـنـ جـدـيدـ،ـ لـكـهـاـ دـعـوـةـ حـدـاثـيـةـ توـاـكـبـ مـسـجـدـاتـ الـحـوـسـبـةـ وـالـمـعـالـجـةـ الـآـلـيـةـ.

وقد كانت هذه الادعاءات منبثقة من الصعوبات التي واجهت العربية في أول عهدها بالحاسوب، وهي^(١٣):

- أن تصميم لوحة المفاتيح كان أصلـاً لـلـغـةـ الإـنـجـليـزـيةـ.

- اتجاه الكتابة العربية من اليمين إلى اليسار على خلاف الإنجليزية.

- تعدد أشكال الحرف العربي حسب موقعه في الجملة.

- غياب الضبط والشكل.

وحقـاـًـ أـنـ هـذـهـ كـانـتـ تـحـديـاتـ حـقـيقـيـةـ،ـ لـكـهـاـ صـارـتـ بـعـدـ التـجـربـ وـالـمـارـسـةـ إـلـىـ زـوـالـ،ـ وـصـارـ الـحـرـفـ الـعـرـبـيـ مـعـتـاـًـ عـلـىـ الإـعـجـابـ حـيـنـ أـدـخـلـتـ أـنـماـطـ الـخـطـ الـعـرـبـيـ إـلـىـ الطـابـعـةـ،ـ وـصـارـ إـحـدـىـ عـلـامـاتـ الـتـفـنـنـ فـيـ مـعـالـجـةـ الـعـرـبـيـةـ.ـ وـلـمـ يـقـفـ الـأـمـرـ عـنـ هـذـاـ الـحـدـ بلـ صـارـ بـاـمـكـانـ الـحـاسـوبـ تـعـرـفـ الـخـطـوـتـ الـعـرـبـيـةـ الـيـدـوـيـةـ،ـ وـصـارـ هـذـاـ بـحـالـاـ مـتـمـيـزاـ فـيـ مـعـاـمـلـاتـ الـمـصـارـفـ؛ـ إـذـ يـمـكـنـ تـعـرـفـ توـقـيعـ الـزـيـوـنـ بـإـدـخـالـهـ وـخـزـنـهـ حـاسـوبـياـ!

٤- تـخـلـفـ الـعـرـبـيـةـ عـنـ مـطاـعـةـ الـحـاسـوبـ

لـماـ بـدـتـ آـثـارـ الـحـاسـوبـ تـظـهـرـ فـيـ حـيـاةـ الـأـمـرـيـكـيـنـ وـالـأـورـيـبـيـنـ صـارـتـ الشـعـوبـ الـأـخـرـىـ تـتـهـيـأـ لـإـدـخـالـ الـحـوـاسـيـبـ فـيـ مجـتمـعـاهـ؛ـ لـتـسـهـمـ فـيـ التـنـمـيـةـ الـاقـتصـاديـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ وـالـتـعـلـيمـيـةـ.ـ وـقـدـ انـقـسـمـتـ الشـعـوبـ فـيـ ذـلـكـ قـسـمـيـنـ،ـ قـسـمـ آـثـرـ نـقلـ

التقنية المتطورة كما هي وبلغتها الإنجليزية، وقسم بدأ يبحث ويتطور لترقية لغته ومحاولة تطويعها للحاسوب أو تطوير الحاسوب لها. ومن هؤلاء العرب الذين ساروا في الطريق الأول، وما يزال كثير منهم مقيماً على ذلك، ومنهم من بدأ يجتهد لتعريب الحاسوب وملحقاته.

وقد أثيرت إشكالية "حادية" مفادها أن العربية لا تطاوئ الحاسوب من الناحية التقنية. والحق أني لا أمتلك المعرفة التقنية التي تمكنت من التعرض للموضوع بتفصيل كثير، لكن الواقع الماثلة تشهد أن كثيراً من مشكلات حوسنة العربية قد حلّت، فقد صار ممكناً استخدام التطبيقات العربية اللغوية وغير اللغوية التالية^(١٤):

- الطباعة بالعربية وبأنواع كثيرة من الخطوط.
- النشر الإلكتروني بالعربية.
- تصفح الشبكة العالمية بالعربية.
- تصميم موقع على الشبكة العالمية.
- الإحصاء اللغوي.
- تعليم اللغة العربية وتعلمها.
- توليد الكلام وفهمه.
- المعالجة النحوية والصرفية.
- الترجمة الآلية.

إضافة إلى مئات التطبيقات الإدارية والمحاسبية والمكتبة والفهرسة... إلخ.

المبحث الثاني

هيئة العربية لبناء مجتمع المعرفة

لا ريب في أن اللغة تعكس نشاط الأمة الناطقة بها؛ إن تفوقوا تفوقت وإن قصروا قصرت، وأنه لا يمكن بناء مجتمع معرفة بغير اللغة الأم.

ولا شك في أن واقع المعرفة في البلدان العربية، استقبلاً وتوظيفاً وتوليداً، واقع مخزن ومخجل بالمقارنة بكتير من دول العالم النامي، دع عنك العالم المتقدم. ويزيد الأمر سوءاً التبعية اللغوية التي تعيشها الدول العربية، أو ما يسمى العولمة اللغوية، أكان ذلك على المستوى الفردي أم على المستوى الرسمي. ولعل أهم مظاهر التبعية اللغوية تكون:

- تعليم اللغة الإنجليزية في مراحل الطفولة المبكرة.
 - استخدام الإنجليزية لغة أولى في التعليم العالي، ولا سيما في العلوم الطبية والطبيعية والهندسية والحواسوب، وحديثاً في العلوم الإدارية والاقتصاد.
 - استخدام الإنجليزية لغة أولى ووحيدة في كثير من المدارس الخاصة؛ إذ تدرس بها جميع المواد حتى التربية الوطنية!
 - اعتماد اللغة الإنجليزية لغةً رسمية في العاملات التجارية والقانونية التي تنفذها الدولة والشركات والمؤسسات العامة والخاصة.
 - انتشار مدارس اللغات على نطاق واسع.
 - سنُ قوانين الملكية الفكرية، وهذا شرط من شروط اتفاقيات التجارة الحرة. وظاهر أن هذا القانون يكرس التبعية المعرفية لأمريكا؛ إذ إن معظم الكتب الجامعية المقررة على الطلبة العرب هي كتب أمريكية، وتنص قوانين الملكية على حماية هذه الكتب وحظر استنساخها. ومعلوم أن هذه الكتب مرتفعة الثمن؛ إذ لا يقل ثمن أردها سعراً عن خمسين دولاراً!
 - لجوء الأكاديميين والعلماء العرب للنشر في الدوريات الأجنبية وباللغة الإنجليزية .
 - هيمنة الإنجليزية على كثير من ممارسات الحياة اليومية كالتداول اليومي بها، واستخدام أسماء الوجبات الإنجليزية، والتراسل بالهاتف الخلوي بالإنجليزية والبريد الإلكتروني كذلك... إلخ.
- ولا يخفى على عاقل أن هذه المظاهر تحدُّ من جهود التعرّيف وجعلها كالحراثة في البحر، كما أنها تسهم في تحصيص المعرفة وجعلها نخبوية تقتصر

على من يعرف الإنجليزية، أو قُلْ: مَنْ يُتقن الإنجليزية، وهذا من شأنه أن يؤخر طويلاً بناء مجتمع المعرفة ويكرس التبعية اللغوية والتقنية والاقتصادية والسياسية. وهكذا تتضيّع وظيفة اللغة وتتحول من التنوير إلى التدمير؛ فالأصل أن تكون العربية لغة التنوير والتعمير، ولكن أهلها فضلوا الإنجليزية وبدل أن تصير الإنجليزية وسيلة نقل المعرفة صارت وسيلة تدمير !!

ويبدو أن هذه التبعية بظاهرها المتعددة ستفاقم أزمة اللغة العربية؛ "فالعربية اليوم تواجه، على أبواب مجتمع المعرفة والمستقبل، تحديات قاسية وأزمة حقيقة: تنظيراً، وتعليمياً، ونحواً، ومعجماً، واستخداماً، وتوثيقاً، وإبداعاً، ونقداً. وينضاف إلى ذلك القضايا المتعلقة بمعالجة اللغة العربية حاسوبياً"^(١٥). وتمثل مظاهر هذه الأزمة في^(١٦) :

- غياب سياسة لغوية على المستوى القومي.
- ضمور سلطات المحامع اللغوية وقلة مواردها، وضعف التنسيق بينها.
- تعرُّض عملية التعريب.
- القصور في الترجمة في الحقول العلمية والإنسانية الحديثة.
- جمود التنظير اللغوي وقصور العتاد المعرفي لدى اللغويين.
- الاستنكاف عن العناية بالمناهج والمذاهب الفلسفية الحديثة.
- قصور الوعي بدور اللغة في تنمية المجتمع الحديث.
- الصعوبات التي تثيرها الفصحى والعامية.
- ضعف النشر الإلكتروني باللغة العربية، وقلة البرمجيات المتقدمة فيها.
- تعدد مشاريع البحث والتطوير المكررة وغياب التنسيق بينها.
- تضارب تشخيص الداء الذي تشكو منه اللغة وغياب رؤية واضحة للإصلاح.

ومهما يكن من أمر فإن عصر المعرفة والتقدم المائل في تقنيات الحاسوب وملحقاته يقدمان فرصةً جيدة يمكن باستثمارها حلَّ كثير من مشكلات اللغة العربية، ومن أهم هذه الفرص^(١٧):

- ١ - الثورة العلمية التي تشهدها اللغويات الحديثة وما أفرزته من مناهج وطائق تحليل تسهم في حلِّ كثير من إشكالات اللغة العربية.
- ٢ - التطور التقاني المائل في "هندسة اللغة" حيث يمثل نظام اللغة بتعقد الشديد موضوعاً مثيراً للتناول الهندسي بما هو فن السيطرة على النظم المعقدة.
- ٣ - الإفادة من موقع تعليم اللغة الإنجليزية المنشورة على الشبكة العالمية في تصميم موقع لتعليم العربية لأبنائها ولغير الناطقين بها.
- ٤ - تعاظم الاهتمام العالمي بالتنوع اللغوي وشيوخ أفكار حقوق الإنسان اللغوية، وحماية اللغات المهددة بالانقراض.
- ٥ - المبادرات المشجعة التي يقوم بها بعض العلماء العرب في مجال نظرية الأدب وعلم النص، والإبحازات التي أثبتت جدواها في معالجة العربية آلياً. وسأركز على بعض جوانب ترقية العربية وهويتها لدخول عصر المعرفة، وهي:

- تعريب الحاسوب ومتطلبه في دعم العربية.
- ترقية الدراسات اللسانية العربية.
- اللسانيات الحاسوبية العربية.
- تطوير تعليم اللغة العربية.
- تعليم العربية لأغراض خاصة.
- التأسيس لتوحيد المصطلح وضبطه ونشره.
- **تعريب الحاسوب ومتطلبه في دعم العربية**

قد انشغل العرب بقضية التعريب زمناً طويلاً، واستنفدت منهم جهوداً كثيرة، وما تزال القضية مبعث تحاور وسجال بشأن جدواها وأهميتها في تأسيس مجتمع معرفة عربي يمتلك المعرفة بالعربية ويعيد إنتاجها بالعربية أيضاً.

وما تزال جهود التعريب بمعثرة فردية كانت أم مؤسسة. ويمضي رافضو التعريب في إلقاء اللوم على العربية، زاعمين أنها فقيرة المفردات، ضعيفة الأساليب، عاجزة عن استيعاب المفاهيم العلمية.

وهاهي ذي القضية تطفو على السطح من جديد في ثوب جديد، وعلى نحو ماس ومُلحٌّ جداً في زمن تعاظم فيه المعرفة وتوالد المعلومات وتتكاثر دون حواجز أو ضوابط، فيصير التعريب، والحال هذا، لبنة أساسية في بناء مجتمع المعلومات العربي المنشود، وهو الركن الرئيس لتهيئة المجتمعات العربية لدخول عصر الانفجار المعرفي واقتصاد المعرفة وإدارتها.

وإذا كانت جهود تعريب العلوم قد تعثرت كثيراً، فإنها قد حققت نجاحات طيبة في مجال الحاسوب، عتاده وبرامجه ولغاته وملحقاته، فكان ذلك المقدمة الأولى لإدخال المجتمعات العربية عصر المعرفة والمعلومات.

ويبدو تعريب علوم المعلوماتية غير مستغنٍ عن تعريب العلوم الأخرى؛ إذ لا يمكن تعريب علوم الحاسوب دون تعريب كل المواد ذات الصلة، مثل الرياضيات والمنطق وعلوم اللسانيات والتوثيق والمعلومات، وغير ذلك. فنلاحظ مثلاً أن بعض الدول العربية التي تدرس المواد العلمية ذات الصلة بالحاسوب باللغة العربية هي أكثر قابلية لتدريس المعلوماتية باللغة العربية^(١٨).

ويظهر أن ثمة عوامل تجعل من التعريب قضية هامة في الصراع الثقافي والمعلوماتي، لعل أهم هذه العوامل:

- استخدام كثير من الشعوب الحرف العربي، وهذا يجعل من إدخال الحرف العربي الحاسوب فرصة عظيمة للمحافظة على استخدامه، ودفع هؤلاء الناس إلى مزيد من المساهمة في تطوير الحاسوب للغة العربية.

- إلف كثير من الشعوب التي تستخدم الحرف العربي يدفعهم إلى الإقبال على تعلمها ونشرها.

- أن اقتصار تداول المعرفة بالإنجليزية حسب يحرم كثيراً من المجتمعات العربية الاستفادة من هذه المعارف، ويظهر هذا أكثر ما يظهر في البحوث العلمية

المتخصصة والرسائل الجامعية؛ إذ إن كثيراً من الطلبة يُحجّمون عن دراسات هامة يحتاجها مجتمعهم؛ لأن معظم ما نُشر في ميدانه باللغة الإنجليزية، فؤثرون السلامة ويعيدون طرح موضوعات تقليدية قد تكون عديمة الجدوى. بل إن بعضهم يدرس موضوعات جادة ولكن افتقاره للإنجليزية وانعدام ترجمات عربية يجعله يُقصّر عن المؤمّل من عمله، فينتهي العمل إلى الفوضى والأحكام العامة والتنتائج الخاطئة.

ومستrophic القول في تعريب الحاسوب والمعلوماتية؛ أدوات و المعارف ومصطلحات وكتبًا وبرامج، أنها عامل موطن للتنمية الشاملة؛ إذ إن تعليم المعرفة المعلوماتية بالعربية ينأى بها عن الاقتصر على من يعرفون الإنجليزية، فيصير كلّ عربي قادرًا على مسيرة التطور الحادث، ويكون معييناً على التنمية الشاملة ومسهماً إسهاماً فاعلاً في تقدم مجتمعه ورقمه، وحين تُحيي أمية المعرفة بالحاسوب نكون قد وضعنا أقدامنا على الدرب الصحيح؛ التنمية البشرية وصولاً إلى التنمية الشاملة.

ونحن؛ إذ نعرّب الحاسوب وملحقاته نوفر مبالغ طائلة ندفعها للخبراء الأجانب وللشركات الأجنبية ولبرامج الترجمة، فتصير هذه المبالغ جزءاً مهماً من ميزانيتنا في التنمية البشرية. وإذا كان التدوين في الحضارة العربية الإسلامية أول وأعظم حركة علمية منهجية لخواص الأمية، فإن تعريب الحاسوب وملحقاته يمثل أعظم حركة منهجية لخواص الأمية في تاريخ العرب الحديث.

- ترقية الدراسات اللسانية العربية

قد استطاعت اللسانيات الحديثة أن تطور خطاباً معرفياً قوياً مكّن لها احتلال مرتبة متقدمة في ميادين المعرفة كلها. وتعاظمت أهمية اللغة والدراسات اللسانية مع السعي إلى تطوير الحاسوب حتى يصير حاسوباً لغوياً يستطيع الإنسان أن يخاطب وإياه باللغة الطبيعية. ولا شك أن هذا المسعى رهين بإنجاز

نظريات لسانية عامة تجرب النظم اللغوي الإنساني من حيث هو معرفة كامنة في الإنسان ، ثم الانتقال إلى أنظمة اللغات الخاصة.

وغي عن البيان أن الإنجليزية قد أفادت كثيراً من النظريات اللسانية الحديثة؛ لأن تلك النظريات ولدت في رعاية الإنجليزية وطُبّقت عليها قبل أن تصير نظرية عامة كالنظرية التحويلية. ثم ابتكر الحاسوب وكان مصمماً ليلاً إنجليزية، ما عزز مكانتها في التطبيقات الحاسوبية والانتشار العالمي.

من هنا واجه كثير من الشعوب صعوبات في إخضاع الآلة للغاتهم وتطبيق النظريات اللسانية الحديثة عليها، ومن هذه الشعوب العرب. وقد نجح العرب في "نقل" جزء من الثورة اللسانية الحديثة، ولكنه كان نقلأً أكثر منه فكراً؛ إذ لم تَصِر اللسانيات مكوناً من مكونات الفكر العربي

الحديث، ولم نشهد دراسات أو رؤى في فلسفة اللغة من حيث هي عنصر هام من عناصر الفكر العربي المعاصر، بالرغم من أن المناهل العربية لفلسفة اللغة موجودة عند الفقهاء والأصوليين، كما لم تستفد كثيراً من الرؤى اللسانية التطبيقية في حل مشكلاتنا اللغوية؛ بل إن اللسانيات ما تزال تناضل للحصول على شرعية وجودها الأكاديمي في كثير من الجامعات العربية، في أقسام العربية.

وظاهر، كعين الشمس، أنها تحتاجون إلى ثورة لسانية عربية تستقي من منجزات التراث وتستصحب الجوادر الكلية من منجزات العلم الحديث لتصبح اللسانيات بمقولاتها الكلية الصالحة المناسبة مرجعاً فكريأً مشتركاً في الوعي العربي العام. ألا تعجبون من عمل (تشومسكي) اللساني المعروف في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا؟ ألا يدلنا ذلك على متزلة اللسانيات في أمريكا^(١٩)؟

ولعل من أكبر مفارقات اللسانيات العربية ما أبخرته اللسانيات الحاسوبية العربية؛ إذ إن التحدي المعلوماتي فرض على كثير من اللسانيين والمهندسين العرب خوض تجربة معالجة العربية آلياً. وقد تمثل الشق اللساني الخالص في الجهود اللسانية الخاصة بالتنظير لنظامية اللغة العربية وإعادة "توصيفها" للحاسوب وفق ما يقتضيه تمثيل اللغة ونمذجتها. وقد ظهر أن اللسانين العرب

يمكنهم تجاوز الوصف الشكلي التقليدي للعربية إلى توصيفها على نحو دقيق يهيئها للحوسبة. ولا شك أن محاولات تطوير العربية للحاسوب أو تطوير الحاسوب للعربية قد فتحت آفاقاً جديدة للدرس اللساني العربي؛ إذ صدر اللسانيون العرب عن رؤى لسانية نفسية خالصة استبطنت عمل عقل العربي حين يستقبل اللغة ويدركها ويفهمها، فنقلوا هذه الرؤى للحاسوب بما يتواافق وبناءه. وحاولوا ضبط العوامل الخارجية غير اللغوية التي تتدخل في إنتاج اللغة واستقبالها، مما يكون للإنسان ولا يكون للحاسوب، كالحدس والسلقة والاعتماد المتبادل والسياق وفض الالتباس...^(٢٠).

ويبدو أن اللسانيات العربية محتاجة إلى نهضة في معظم فروعها وإن كانت بعض فروعها أحوج من الأخرى. فاللسانيات النفسية العربية مقصورة أياً تقصير، بل إنها تشبه أن تكون غير موجودة؛ إذ لا تكاد تظهر إلا في محاولات ضئيلة لدراسة لغة الطفل العربي، والأصل أن تكتم بدرس وجود العلاقة بين بنية اللغة العربية والبنية المعرفية للعربي حين يستخدم لغته، وكيفية تمثيل هذه البنية على هيئة أفكار وأدلة. ومن ناحية أخرى ينبغي أن تُوجه اهتماماً كبيراً لدراسة علاقة اللغة العربية بالشخصية العربية، قصد توجيه الناشئة إلى احترام لغتهم والثقة بها، وهذه غاية عظيمة ومسعىً رشيد؛ إذ لا يمكن نشر المعرفة وحفظها وتداولها بلغة لا يثق أهلها بها!

وتثير اللسانيات الإعلامية مصدراً رئيساً لتحليل أنواع الخطاب وسبل بنائها ومقاصدها الخبيثة، وربطها بخلفياتها السياسية والثقافية والاجتماعية، متسللة اللغة العربية أداة رئيسة لتحقيق أهدافنا في التواصل والإخبار والإقناع والتوجيه، فتكتسب اللغة واقعية وحيوية مع التداول اليومي، بل تفرض نفسها لغة قوية في المحافل كافة^(٢١).

وأما علم تحليل الخطاب (نحو النص، لسانيات النص) فلعله يكون أهم حجر في بناء اللسانيات الحاسوبية العربية؛ لأن معظم التطبيقات الحاسوبية، ولا سيما اللغوية، تعتمد على تحليل النص ولا سيما التماسك النصي الشكلي

والمضموني. وسيفضي بنا التحليل النصي العميق والمضبوط للعربية وتداعياته الأسلوبية إلى آفاق رحبة لمعالجة العربية آلياً، وسيجعل الترجمة الآلية حقيقة بعد أن كانت حلمًا بينه أحوال وأحوال. ولا شك أنه يمكننا الانتفاع كثيراً بأنظار النحاة والبلغيين العرب، ما تعلق منها بدراسة الجملة العربية ونظرية النظم. كما لا تخفي أهمية اللسانيات التقابلية في توفير مرجعية قوية للترجمة الآلية.

- اللسانيات الحاسوبية العربية

لعل اللسانيات الحاسوبية تكون أحد أفرع اللسانيات الحديثة، ولعلها تكون أهم هذه الفروع جمِيعاً في عصر تعاظم فيه أهمية الآلة والتقنية والمعرفة. وظاهر ظهوراً جلياً أن هذا العلم فرع يبني يتسبَّب نصفه إلى اللسانيات وموضوعها اللغة ونصفه الآخر حاسوبي وموضوعه ترجمة اللغة إلى رموز رياضية يفهمها الحاسوب، أو هيئة اللغة الطبيعية لتكون لغة تناطُب وتحاور مع الحاسوب، ما يفضي إلى أن يؤدي الحاسوب كثيراً من النشاطات التي يؤدِّيها الإنسان، مع إقامة الفرق في الوقت والكلفة.

وتقوم اللسانيات الحاسوبية على تصور نظري يتخيل الحاسوب عقلأً بشرياً، محاولة استكناه العمليات العقلية والنفسية التي يقوم بها العقل البشري لإنتاج اللغة وفهمها وإدراكتها، ولكنها تستدرك على الحاسوب أنه جهاز أصم لا يستعمل إلا وفقاً لما صمم له، ولذلك ينبغي أن نوصَّف للحاسوب المواد اللغوية توصيفاً دقيقاً يستند إلى الإشكالات التي يدركها الإنسان بالحدس.

ويتنظم اللسانيات الحاسوبية مكونان أحدهما تطبيقي والأخر نظري. "أما التطبيقي فأول عناته بالنتائج العملي لنمذجة الاستعمال الإنساني للغة، وهو يهدف إلى إنتاج برامج ذات معرفة باللغة الإنسانية. وهذه البرامج مما تشتد الحاجة إليه أجيلاً لتحسين التفاعل بين الإنسان والآلة؛ إذ إن العقبة الأساسية في طريق هذا التفاعل بين الإنسان والحاسوب إنما هي عقبة التواصل" (٢).

"وأما النظري (أو اللسانيات الحاسوبية النظرية) فتناول قضايا في اللسانيات النظرية، تناول النظريات الصورية للمعرفة اللغوية التي يحتاج إليها الإنسان لتوليد اللغة وفهمها" (٢٣).

وأما منتهى الغاية من اللسانيات الحاسوبية فهي أن تهيئة للحاسوب كفاية لغوية تشبه ما يكون للإنسان حين يستقبل اللغة ويدركها ويفهمها ثم يعيد إنتاجها على وفق المطلوب. والكفاية المقصودة هنا هي المؤدى الضمني لمفهوم تشومسكي، وهي تتألف في صورتها المجردة من:

- ١ - استدلال قواعد اللغة، في نظامها الصوتي، وأنساقها الصرفية، وأنماط تنظيمها الجُملي، وأنواع أعاريبها، ودلالات ألفاظها، ووحوه استعمالها وأساليبها في البيان، وأحكام رسماها الإملائي.
- ٢ - إنتاج ما لا يتناهى من الأداءات اللغوية الصحيحة.
- ٣ - مرجع في تمييز الخطأ من الصواب.
- ٤ - ومن تمام هذه الكفاية كفاية تواصلية، تتعلق بالعناصر الخارجية التي تتدخل في الموقف الكلامي.

وقد حققت اللسانيات الحاسوبية العربية إنجازات طيبة في ميادين التطبيقات الحاسوبية ولا سيما التطبيقات اللغوية والإدارية وتمثل أهم هذه التطبيقات في (٢٤):

- التدقيق النحوي والصرف والإملائي.
- مكتبة المعاجم وبنوك المصطلحات.
- التحليل النصي.
- تحليل الكلام وتوليد آلياً، واستنطاق النصوص.
- الترجمة الآلية.
- التخاطب والحوسبة.
- التعلم الإلكتروني.
- النشر الإلكتروني.

- البحث والاسترجاع والفهرسة... وغيرها.

وقد كانت مثل هذه التطبيقات تمثل تحديات قاسيةً في معالجة العربية نحوياً وصرفياً ودلالياً ومعجمياً، ولكنها وغيرها من التطبيقات الحاسوبية العربية تظل بقوة حين تكون خياراً استراتيجياً لدعم العربية ومساندتها في زمن تستند فيه المنافسة، وتعاظم هيمنة الإنجليزية وسطوتها.

وتكمّن قيمة هذا الخيار الاستراتيجي في أنه سيؤمن للعربية ديمومة على المدى البعيد بوصفها لغةً تُكتَب وتُقرأ وتتداول يومياً في الحاسوب وشبكة المعلومات ووسائل الإعلام الفضائية وسواها من مبتكرات التكنولوجيا الحديثة، وبوصفها ناقلة للثقافة العربية الإسلامية التي يتطلع إليها المسلمون خارج الوطن العربي.

وتتحذ حوسبة العربية بُعداً استراتيجياً آخر حين تكون قلعة تحفظ للعرب هويتهم وتاريخهم وثقافتهم، وإنما يكون ذلك بواجهة الغزو العالمي والصهيوني بسلاح الحوسبة والتقنية والاتصالات الحديثة؛ فقد صار ميدان الحاسوب ومعالجة اللغات واحداً من الخيارات الاستراتيجية التي ترکز عليها الولايات المتحدة لدراسة الثقافة العربية الإسلامية، ولدرس عادات العرب وتقاليدهم، وإنما يكون ذلك بفهم لغتنا وتحليلها ومعالجتها، بل إنما تجاوزت ذلك إلى التجسس على العرب والتدخل في شؤونهم الداخلية بدعاوى زائفة كالديمقراطية وحقوق الإنسان^(٢٥) ... إخ.

ـ تعليم اللغة العربية لأغراض خاصة

استفادت الطرائق الحديثة في تعليم اللغات من الدراسات اللسانية الحديثة، حتى إن التلاقي بين اللسانيات وعلم النفس التربوي وأساليب التدريس قد أسس لفرع جديد من اللسانيات عُرف باللسانيات التربوية، وسماه بعضهم اللسانيات التطبيقية من حصرها بتعليم اللغات حسب.

وظاهر أن طرائق تعليم اللغات الأجنبية، تعيناً، قد تأثرت كثيراً بالأسس اللسانية والنفسية التي تعتمد عليها المدرسة اللسانية التي تتبعها؛ فالمدرسة البنوية اعتمدت الطريقة السمعية الشفوية في تعليم اللغة انسجاماً مع مبادئها في علم النفس السلوكي، وأن الفرد يكتسب لغته واللغة الأجنبية بالمحاكاة والتقليد والتكرار. أما التحويلية فقد انطلقت من علم النفس المعرفي (الإدراكي)، وافتراض تشومسكي أن الطفل لا يولد وذهنه صفحة بيضاء، إنما يولد مجهزاً بملكة فطرية تهيئ له اكتساب اللغة، كما أن افتراض وجود النحو الكوني جعل التحويليين ينطلقون، في تعليم اللغة، من القواعد العالمية المشتركة، ثم الانتقال إلى القواعد التي تفرد بها اللغة المتعلمة؛ وهم بذلك ينطلقون من قدرات المتعلم العقلية من حيث امتلاكه بني معرفية قادرة على تجريد النظام اللغوي الجديد واحتزانته. وأما اللسانيات الاجتماعية فقد ركزت على مهارات التواصل باللغة والسياق التواصلي وأغراض المتكلمين واستجابات المتكلمين.

وقد نشأت فكرة تعليم اللغة لأغراض محددة (خاصة) من الحاجة الماسة إلى تجاوز الكفاية اللغوية إلى الكفاية التواصلية في أغراض محددة يتغيّرها المتعلم ويريد أن يستخدم اللغة (الأجنبية أو الأم) فيها على نحو فني متّفوق. وينطلق هذا المنحى من غيابات المعلم وأغراضه الخاصة من تعلم اللغة، لا من المنهاج أو أهداف المعلم، ما يؤدي إلى فرز التخصصات وتمييز كل مجموعة دراسية من الأخرى. ولكن هذه الرغبات التي ينطوي عليها المتعلمون ينبغي أن تتأسس على قدر مشترك من القواعد والمعارف التي تمثل الكفاية اللغوية الأساسية.

ولا شك أن تعليم اللغة لأغراض خاصة (محددة، تخصصية) قد نشأ مقترباً باللغة الإنجليزية وتعليمها لأبنائها ولغير الناطقين بها. ولا شك أن ما حققه الولايات المتحدة من تفوق في الميادين كافة قد عزز من مكانة الإنجليزية، وساهم في تطوير هذا المنحى على نحو لا نظير له في اللغات الأخرى.

وأما في العربية فإن مبدأ نشأة علوم العربية كان تعليم العربية لغرض خاص هو الغرض الديني.

وأما ممارسة هذا المنحى في تعليم العربية في العصر الحديث، لأنبائها ولغير الناطقين بها، فهو عزيز ونادر لا يكاد يوجد^(٢٦)؛ إذ يكاد الإجماع ينعقد على تدريس العربية، في مستوى المتطلبات الجامعية، على هيئة مادتين تستغرقان عدداً من النصوص الأدبية، غالباً، مشفوعة بتطبيقات لغوية. والنظر في محتوى هاتين المادتين يظهر أنهما لا تخدمان المهارات اللغوية إلا نادراً^(٢٧).

وتتمثل أهمية تحصيص مقررات اللغة العربية(العامية) في كونها ستهيء للطالب ممارسة مباشرة لمادة تحصصه، ف تكون الفائدة أعمّ وأجدى. ويقتضينا هذا أن ننظر في تحصصات طلبة الجامعة، فيسهل علينا فرز مقررات دراسية تتناول مهارات اللغة العربية في تعينات مستقلة:

- تعين دراسي لطلبة اللغة العربية، يتناول العربية من حيث هي حاملة للتاريخية الحضارية العربية الإسلامية، مركزة على فنون العربية وأفناها المتعددة.
 - تعين دراسي لطلبة الشريعة، يتناول أهمية المعرفة اللغوية في فهم النصوص الدينية والشرعية ، وصولاً إلى تحديد الأحكام الشرعية والقضاء بها.
 - تعين دراسي لطلبة القانون، يتناول أساليب العربية في التعبير عن الأغراض بدقة، بحيث يكون القانوني قادرًا على ضبط كلامه وتقييده بما يريد؛ انسجاماً مع النصوص القانونية الصارمة.
 - تعين دراسي لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية، يتناول كيفية إبرام العقود التجارية وصياغة نصوصها صياغة دقيقة مضبوطة تبين الحقوق والواجبات، واستخدام العربية استخداماً مبيناً عن البنود المتفق عليها بين المتعاقدين.
 - تعين دراسي في الصيدلانيات، يتناول دقة اللغة العربية في التعبير عن محتوى الدواء واستخداماته وكيفية حفظه وتعاطيه.
- كل ذلك بلغة عربية مبينة، مؤسسة على قاعدة مصطلحية متبينة تمثل في معجمات اصطلاحية متخصصة أحادية اللغة.

فإذا ما تهيأت لنا مثل هذه الفرصة، أمكن لكل مختصٍ أن يجد ممارسة لشخصه بلغة عربية سليمة، ما يوفر له مهارات التواصل مع نظرائه من المختصين، ويدربه على استخدامها استخداماً دقيقاً ومنضبطاً يفي بحاجات التخصص الذي يعمل به.

وتبعي الإشارة إلى أن هذا المنحى في تعليم العربية لأنبائها يواجه عقبات كثيرةً، أهمها تدريس كثير من العلوم في الجامعات العربية بالإنجليزية.

وأما الجدوى التي يتحققها تدريس العربية وفقاً لهذا المنحى فتمثل في التأسيس للغة العربية العلمية في مختلف الاختصاصات، وإرساء تقاليد الكتابة العلمية الرصينة المبنية على دقة الاستخدام وضبط المصطلح وتظام المعلومات. ولا شك أنه سيستخدم المصطلح الموحد ويعمل على إنشاعته ونشره. ولعل ما يشجع على تبني هذا المنحى كثرة المعجمات الاصطلاحية المتداولة (الأحادية والثنائية).

وظاهر أن هذه العوامل كلها:

- تعليم العربية لأغراض خاصة.
- ضبط المصطلح وإنشاعته.
- تأسيس اللغة العربية العلمية.

توفر مقدمات ممتازة لدخول عصر المعرفة، وبناء مجتمع المعرفة العربي المنشود..... بلغة عربية، وبأسن عربية، وبأيدٍ عربية.

- تطوير تعليم اللغة العربية

لا يختلف اثنان على أن اللغة مرآة عاكسة لأوجه النشاط الإنساني المختلفة، فإن رقيّ أداء المجتمع رقيت اللغة ، وإن تخلف إنتاج المعرفة تخلفت اللغة عن التعبير عن المعرفة التي أنتجهما المجتمعات الأخرى بلغاتها الخاصة. وليس التأثير في المجتمع العربي، في الجانب التربوي، مقتضاً على اللغة العربية وأساليب

تدریسها و محتويات مناهجها حسب، فإن ذلك ينسحب على جميع العلوم والمعارف التي يدرسها الطلبة العرب في بلادهم.

ولكن التركيز على اللغة العربية هو أساس الأمر كُلُّه؛ إذ ينبغي أن تكون هي لغة التعليم الرئيسية في البلاد العربية، وإصلاح شأنها، تنظيراً وتعليناً وطرائق تدريس، هو القاعدة الرئيسية للإصلاح.

ولعل أهم مظاهر أزمة العربية تمثل في قضيتين محوريتين: قضية ضعف الطلبة في اللغة العربية وكثرة أخطائهم في أدائها، كتابة وقراءة وتعبيرًا واستماعًا، وقضية أساليب تدريس العربية وطرائقها.

ولا شك أن أبناء العربية يعانون ضعفاً واضحاً وقصوراً فاضحاً يقتصر عن بلوغ مستوى الكفاية المؤمل لتأسيس معرفة لغوية نفعية (وظيفية) تمكن مالكها من ممارسة عمله المتخصص بلغة عربية سليمة تخلو من العاهات النحوية والإملائية والأسلوبية.

يرى هاد الموسى: "أن الطالب العربي المتخرج في المدرسة بل المتخرج في الجامعة لا يقرأ كما ينبغي أن يقرأ؛ إنما يُحَمِّجُ بأصوات متعرّضة تترجم صورة المكتوب، فلا هو يقرأ قراءة جهرية معبرة، ولا هو يسرع في القراءة الصامتة، ولا هو يحسن استخلاص معانٍ ما يقرأ، ولا هو يحسن التغلغل فيما وراء السطور، بل إنه، بصورة عامة، لا يحبُ القراءة".

والطالب العربي المتخرج في المدرسة بل المتخرج في الجامعة لا يكتب كما ينبغي أن يكتب؛ فهو كثير الخطأ في الإملاء، كثير الخطأ في النحو، لا يلاحظ علامات الترقيم، ولا تجري أفكاره على نحو متسلسل، ويستعمل الألفاظ استعمالاً قلقاً.

وهو كذلك لا يستمع كما ينبغي له أن يستمع؛ ذلك أنه لا يُحْسِن الاستماع ابتداء، فإذا أظهر الاستماع تبيّن أنه لا يُحْسِن استخلاص مضمون ما يسمع، وقد يستمع إلى مخاضرة فلا يمكن من استصفاء الموضوع الذي تدور

عليه في تلخيص آني بارع دال، أو تجده منكباً على نسخ ما يسمع حسب!»^(٢٨).

ثم تراه يفصل القول في أسباب هذا الضعف، وهي عنده^(٢٩):

▪ **الخلل البنائي** الذي يعتور المناهج الدراسية في العربية؛ وذلك أنها لم تُبنَ على نسق علمي مضبوط يتضمن إلى الاعتبارات اللغوية، فتري موضوعات الكتاب تتدخل تداخلاً مُشتتاً يصعب على المعلم، مع هذا التشتت، أن يجد لها سلكاً ناظماً أو ربطاً جاماً سوى التراكم.

▪ وهذا مترب على الأول، ومفاده أن الذين يرسمون المنهاج يأخذون أنفسهم بأسس تربية ونفسية، ويفلرون، غالباً، جوهر المادة وهو العنصر اللغوي.

▪ الاستخفاف باللغة العربية؛ وإنما يكون ذلك عندما يعهد المسؤولون بمهمة تعليم العربية إلى غير المختصين، بحججة إقامة النصاب التدريسي أو غيره من "التراتيب" الإدارية. ولعل أولئك يصدرون عن مقوله أو يصرّحون بها: أن هذه لغتنا، ولستنا محتاجين إلى كثير علم لتعليمها، وما عرفناه عن لغتنا من حيث هي كلام يومي، لا من حيث هي نظام لغوي متتكامل لا يعرفه بالوعي إلا من تخصص فيه، يكفينا ويهلنا لتدريسيها؛ فماذا يضرّنا أو يضرّنا إن علمها معلم التربية الفنية أو الرياضية!!!

ثم إنه لما استقام عرض الحال لنهاid الموسى ، على النحو الذي رأينا، رأى أن ينهي لوضع مشروع لغوي يتلمس فيه مواضع الضعف، محاولاً معالجتها معالجة علمية قائمة على رؤى خاصة تستهدي بمدى اللسانيات التطبيقية ومرئيات التخطيط اللغوي، فكان أن تمثل مشروععاً يتغلب به إصلاح الحال والخروج من دوامة الضعف المترافق. وينطلق هذا المشروع^(٣٠) من طبيعة اللغة في تحديد محتوى المنهاج والكتاب. وهو يصدر صدوراً لسانياً خالصاً يُطبق على ثلاثة مستويات:

الأول: مستوى موضوعي؛ يقصد منه استصفاء صورة العربية الفصحى في مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والأداءات الأسلوبية والاعتبارات السياقية التي إنْ أخذَ بها المتعلم أمنَ العامية والتردد والتلعثم. ولا يتحصل لنا ذلك إلا إذا انتحينا منحى إحصائياً نتوفر فيه على مادة تصدق أن تكون ممثلاً للعربية في مستوىها المختلفة وعصورها المتعددة، فإذا تمكنا بذلك صنفنا القواعد المستبطة وفقاً مدى الشيوع والتكرار، فنأخذ بالشائع المتداول كثير الدوران وتذلل النادر والقليل والشاذ. وهكذا نتخلص من حرج عظيم؛ أن نساوي قاعدة عامة تدور في كل سطر أو كل جملة بقاعدة لا تكاد تعرض في نصٍّ أو كتاب كامل إلا نادراً.

الثاني: مستوى وظيفي؛ تغيا فيه الوقوف على أوجه استعمالنا اللغة وتحققاتها الوظيفية في أمثلة ناجزة، وهذا ما درج التربويون على تسميتها المهارات الدراسية: القراءة الصامتة والجهرية، والتعبير الشفوي والكتابي، والاستماع، والخط. وينبغي أن تتعلق المعالجة هنا من التحقق من الأهداف المرجوة وضبطها ضبطاً مُحْكماً يسهل معه الانطلاق بخطى إجرائية تحقق المساعي المنشودة. وهكذا نصير إلى ضبط الأهداف الخاصة بكل مهارة من الأول.

الثالث: مستوى الطريقة في التأليف والتعليم.

ويمثل هذا المستوى الوجهة التطبيقية التي ينبغي أن ينتهي إليها المستويان الأولان، ويتوزع مسؤولية هذه الوجهة هيئتان: هيئة المؤلفين، وهيئة المدرسين. ويضبط هناد الموسى هذا المستوى بمقولتين لسانيتين تنبثان من رؤية كلية شاملية، هاتان المقولتان هما:

مقدمة: وحدة الشكل والمضمون. وإنما يكون ذلك باعتبار الشكل والمضمون حين التأليف، أو حين يبتدع المدرس أمثلته التي يهدف منها إلى تدريب طلبه على نسق لغوي ما، أو مهارة من المهارات اللغوية.

مقدمة: وحدة مستويات اللغة. ومفادها أن اللغة بنية واحدة متصلة، أما تقسيماتها الفرعية فإنما هي وسيلة يتخذها اللسانيون لدرس اللغة في

مستوياتها المتعددة، من ثم علينا أن نقدم اللغة، عند تعليمها، بنية متماسكة تحكمها قواعد وقوانين مضبوطة، تهيئ لمستوياتها الفرعية الانسجام والاتساق.

وأما الجانب الآخر من الأزمة فيتمثل في تقصير أساليب التدريس عن بلوغ المرام من تعليم العربية؛ وذلك أن معظم المدرسين يعانون نقصاً في كفايتهم المعرفية والعلمية في اللغة العربية، ويعانون نقصاً في التمكّن من طرائق التدريس الحديثة في تعليم اللغات؛ فهم يتخرجون في الجامعة ثم فجأة يجدون أنفسهم أمام الطلبة، فلا يدرّون ماذا يصنعون، فيتحول درس العربية إلى تلقين أو شرح مفردات أو قراءة عابرة، بدل أن يكون الدرس درساً في مهارات استخدام اللغة استخداماً وظيفياً صحيحاً يجمع بين متطلبات الأداء اللغوي السليم ومتطلبات الموقف والسياق وما يتضمنه من عناصر كالمحاطب وعلاقته بالمتكلّم، والمكان الذي يجري فيه الخطاب^(٣١) ... إلخ.

ويزيد الطين بلة ادعاء كثير من التربويين أن تعليم اللغة العربية هو اختصاصهم، متجاهلين أنه تخصص بيّن. والحادي أن تعليم اللغات صار أحد أهم مجالات اللسانيات التطبيقية، بل إن بعضهم حصر اللسانيات التطبيقية في تعليم اللغات، وانظر في كتب تعليم اللغة الإنجليزية تجد أنها موشحة بعبارة "قسم اللسانيات التطبيقية"!

ولعل لنا في هذا الأمر دليلاً؛ أن نستفيد مستخلصات اللسانيات النظرية في تعليم العربية، والتأسيس لطرائق تصنيف جديدة في مناهج اللغة العربية، كالي وضعها نهاد الموسى، تعتمد على مقولات لسانية مثل^(٣٢) الكفاية اللغوية، والكفاية التواصلية، والوظيفية، ووحدة الشكل والمضمون، وبنائية اللغة، والنص والسياق، والبنية العميقه والبنية السطحية..... إلخ.

ولعلنا نبتكر طرائق تدريس جديدة توائم اللغة العربية، وتستفيد من المفاهيم اللسانية: التواصل، والسياق والكفاية التواصلية، ومطابقة الكلام لمقتضى الحال ... إلخ.

وأما الوجه الآخر الذي تقتضيه مواكبة العصر فتمثل في الاستفادة من التقنيات الحديثة في تعليم اللغة العربية لأبنائها ولغير الناطقين بها^(٣٣). وقد ظهر لنا أنه يمكن استثمار معطيات المعلوماتية واللسانيات الحاسوبية في تعليم العربية، ويمكن تنفيذ ذلك على الأنحاء الآتية:

- تصميم برامج خاصة لتعليم مهارات اللغة العربية جميعها، واستثمار الوسائل المتعددة في تحقيق أهداف الدرس اللغوي، وتحويله إلى درس ممتع بعد أن كان مملأً، إذ يمكن لنا أن نُدرّسَ قصيدة جاهلية، مثلاً، مسجلة بصوت أحد الشعراء العرب المميزين، مشفوعة بمشاهد تتعلق بجو القصيدة والبيئة الحغرافية التي أبدعـت فيها القصيدة على غرار (الفيديو كلب) والقياس مع الفارق.
- تصميم برامج تعليمية تقوم على مبدأ التخاطب بين الإنسان والآلة في موضوعات حوارية ، أو على هيئة أسئلة مباشرة وإجابتها.
- تشجيع النشر الإلكتروني باللغة العربية ودعم الواقع التي تُعلّم العربية أو تقدم معلومات عن اللغة العربية. وقد بدأت تظهر حديثاً موقع متميزة لتعليم العربية ومهاراتها المتعددة.
- إدخال التعليم الإلكتروني إلى مراحل التعليم العام، كما يحدث الآن بخطوات حجرية في الأردن.
- تشجيع الكتاب الإلكتروني.

وظاهر أن هذه الإجراءات وأمثالها ستعزز فرص التعلم الذاتي وتخرج العملية التعليمية التعليمية عن سمتها التقليدي القائم على مركبة المعلم وسلبية المتعلم، كما أنها ستقوي الملكة اللغوية والأداء اللغوي للطالب، ولا سيما أن معظم الحواسيب المتداولة في العالم العربي، على التعميم، مزودة ببرامج التدقيق النحوـي والصرفـي والإملائي.

التأسيس لتوحيد المصطلح وضبطه ونشره

والحديث عن المصطلح وقضاياها حديث طويل مستفيض، أكثر الدارسون العرب في تناوله، ولعل تناولي هنا سيقصر عن الوفاء بالغرض، لذا سأكتفي بالإلماح إلى القضية في سياق عرض القضايا الأخرى، إذ لا يخلو أي حديث في هذا البحث من ذكر المصطلح. وللقارئ أن يعود لأدبيات الموضوع، وهي كثيرة جداً، ولا سيما إصدارات مكتب تنسيق التعريب (مجلة اللسان العربي مثلاً)، وواقع مؤتمرات التعريب التي عقدتها جامع اللغة العربية المتعددة.

المبحث الثالث

مَنْزِلَةُ الْعَرَبِيَّةِ فِي بَنَاءِ مُجَتمِعِ الْمَعْرِفَةِ الْعَرَبِيِّ

قد انتهى تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ألفين وثلاثة إلى عدّ اللغة العربية مرتكزاً أساسياً في بناء مجتمع المعرفة المنشود؛ وذلك أن "دور اللغة في مجتمع المعرفة جوهري؛ لأنها أساس رئيس من أسس الثقافة، وأن الثقافة باتت هي المحور الأساسي الذي تدور في فلكه عملية التنمية. واللغة محورية في منظومة الثقافة لارتباطها بجملة مكوناتها من فكر وإبداع وتراث وإعلام وقيم ومعتقدات. واللغة محورية في تقانة المعلومات؛ إذ إن معالجتها بواسطة الحاسوب هي محور هذه التقانة وأساس الذكاء الاصطناعي. واللغة هي الأداة التي تستخدمها جميع فروع المعرفة: الفلسفة والعلوم الإنسانية والطبيعية والفنون. ومجتمع المعرفة، وهو مجتمع التعلم مدى الحياة، يرتكز على اللغة، سواء أكانت لغة إنسانية طبيعية أم لغة برجمة اصطناعية أم لغة جينية بيولوجية. وهي ضرورية لبناء مهارات التواصل الإنسانية والأساسية في مجتمع المعرفة، وفي عالم المال والتجارة والسيطرة السياسية والأيديولوجية على أجهزة الإعلام الجماهيرية، فضلاً عن صناعة الثقافة. بوجه عام تحتل اللغة والخطاب المعرفي الذي يخدم مصالح النظم والمؤسسات والأسوق مكانة لا مثيل لها"(٤).

ومن هنا تكتسب اللغة العربية مكانة مرموقة في تأسيس مجتمع معرفة عربي، يتلقى المعرفة بالعربية ويتفاعل معها ويعيد إنتاجها بالعربية، حتى تصير اللغة العربية هي وسيلة التواصل المعرفي في البلدان العربية ثم الإسلامية.

وظاهر أن اتخاذ العربية لغة للتواصل العلمي والمعرفي واستبدالها بالإنجليزية سيحيل المعرفة من ميزة **نحوية**، تقتصر على من يتقنون الإنجليزية أو الفرنسية، إلى معرفة عامة يطلبها كل عربي بلغته الأم. وحين يكون الحاسوب عربياً يصير كل عربي قادراً على الوصول إلى مصادر المعرفة التي يشاء.

وقد خلص تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى وضع رؤيا استراتيجية لبناء مجتمع المعرفة العربي، ويظهر أن اللغة العربية مهيئة لتلعب دوراً فاعلاً في هذا البناء؛ وذلك أن تزايد أهمية البعد اللغوي في تقنيات المعلومات والاتصال، ولا سيما بعد انتشار الإنترنت، يمكن أن يفضي إلى أن تصبح اللغة العربية من أهم مقومات التكامل العربي المعلوماتي ومقابلة التحدي الذي تواجهه البلدان العربية في المنطقة^(٣٥).

ومن عناصر هذه الرؤيا "اعتماد المدخل الثقافي لصناعة المعلومات، مع اعتبار معالجة اللغة العربية حاسوبياً نقطة انطلاق أساسية لهذا المدخل"^(٣٦).

اللغة العربية والرافد إلى مصادر المعرفة

قد شهد العالم، أواخر القرن الماضي، تطورات هائلة في مجال التقنيات الحديثة وتطبيقاتها العملية، أدت إلى تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية وفكرية في دول العالم المتقدم ولا سيما الولايات المتحدة وعدد من دول أوروبا. وصار هذا العصر يوصف بأنه عصر المعلومات وعصر انفجار المعلومات وعصر المعرفة. ولعل التطورات الهائلة التي حققها شبكات الاتصالات ووسائلها والنظم الحاسوبية تكون أهم العوامل التي سهلت تحقيق ذلك.

فقد ازدهرت وسائل البثُّ الفضائي على نحو لا مثيل له، وصارت ساعات البث متواصلة لا تقطع على مدار الساعة، وصار يُمْكِننا متابعة الأحداث العالمية في اللحظة نفسها التي تحدث فيها، وصار مفهوم "القرية الكونية" واقعاً مشهوداً بعد أن كان حلماً من عالم الغيب. ثم أصابت علوم الحاسوب النظرية والتطبيقية قفزات هائلةً انعكست واقعاً مشهوداً على شبكة الإنترنت؛ إذ صار بإمكانك تصفح ملايين الأوراق العلمية والبحثية والإخبارية في أوقات قياسية ودون حاجة إلى انتظار ساعات أو أيام لتحصيل معلومة أو كتاب أو بحث علمي!

وقد هيأت هذه النقلات العلمية الراقة للمجتمعات التي حققتها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، فرصة ممتازة لتسليع المعرفة؛ أي جعلها سلعة تباع وتشتري، وتتمثل مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي، كما هيأ لها فرصة الضغط السياسي والاقتصادي على الدول التي تحتاج هذه المعرفة لتنمية مجتمعاتها، فكفلت لها القوانين الصارمة التي تحميها، ولعل أهم هذه القوانين قانون الملكية الفكرية الذي فرضته أمريكا على الدول التي تستورد منتجاتها المعرفية كالبرامج الحاسوبية والكتب العلمية وحقوق التأليف والنسخ الأصلية وحظر الاستنساخ والتقليد والتزوير (القرصنة) ... إلخ.

وهكذا صار بإمكان الأفراد والدول شراء المعرفة بأثمان تراوح بين الرُّهُد والفحش؛ وصار ممكناً شراء مقالاتٍ وبحوث علمية عبر الشبكة العنكبوتية حتى تزيد وبالشمن الذي تزيد. وهذا ساهم في ازدهار التجارة الإلكترونية.

وأمام هذا الانفجار المعرفي والإفراط المعلوماتي أو "حمل المعلومات الزائد" تبرز أهمية اللغة كونها وسيلة التعبير الرئيسة والأداة الوحيدة الناقلة لهذه المعلومات، وهي وسيلة حفظها وتداوها وتخزينها وإناجها.

ولعل العولمة بوسائلها التنظيرية والعملية قد أدت إلى آثار كثيرة أصابت جوانب الحياة كلها، وكان من أبرز آثارها "العولمة اللغوية" التي أثارت نزعات

الدفاع عن اللغات المحلية والوطنية أمام هيمنة الإنجليزية وطغيانها الجارف، من حيث إن هذه اللغات حاملة لهويّات تلك الأمم وتراثها ومنجزاتها^(٣٧).

ولا يختلف اثنان على أن اللغة الإنجليزية حققت تفوّقاً لافتاً في هذا العصر، وذلك محمول على جملة أسباب تمثل في^(٣٨) أنها لغة:

- الدولة المهيمنة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ومعرفياً.
- البحث والنشر العلمي.

○ الحاسوب؛ إذ صُممَ أصلًاً ليوافقها.

○ النشر الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية(الإنترنت).

○ أجنبية في معظم مدارس العالم، إذ هي اللغة الأولى في العالم من حيث تدريسها لغير الناطقين بها.

○ التعليم العالي في كثير من دول العالم.

○ الإعلام والمؤسسات الإعلامية العالمية وكالات الأنباء الكبرى.

وهذه بعض الإحصائيات التي تكشف عن هيمنة "الإنجليزية" في مجال الإعلام^(٣٩):

- ٦٥٪ من برامج الإذاعة باللغة الإنجليزية.

- ٧٠٪ من الأفلام ناطقة بالإنجليزية.

- ٩٠٪ من الوثائق المختزنة في الإنترت بالإنجليزية.

- ٨٥٪ من المكالمات الهاتفية الدولية تتم بالإنجليزية.

واللغة العربية إحدى أهم اللغات التي دخلت حلبة الصراع اللغوي مع الإنجليزية، وصار مفهوم العولمة اللغوية يتسرّب إلى الدراسات اللسانية العربية المهمّة بالوجهة التقابلية ودراسات الاقتران اللغوي.

ولمّا كانت اللغة هي حاملة المعرفة والمعلومات فإن النفاذ إلى مصادر المعرفة والمعلومات يقتضينا معرفة اللغات التي دُوّنت بها المعرفة. وظاهر أننا في العالم العربي محتاجون، للنفاذ إلى المعرفة، إلى لغتين رئيسيتين: العربية والإنجليزية، وقد نحتاج إلى الفرنسية وغيرها من اللغات.

ولا شك أن الوصول إلى مصادر المعرفة، بأي لغة كانت، مُحتاج إلى توافر بنية تحتية أساسية قوية ومتينة في مجال الاتصالات والإعلام والحواسيب؛ وذلك أن هذه البنية الصلبة هي العامل الأساسي في الوصول إلى المعرفة؛ لأن وسائل المعرفة التقليدية (الفهرسة، والبحث اليدوي، والحساب اليدوي، التوثيق اليدوي....) ما عادت تصلح في هذا العصر بالنظر إلى الوقت والجهد الذي تحتاجه، وبالنظر إلى قلة العائد من الطرق التقليدية، كما أن تعاظم المعرفة وتوالدها على النحو الذي نراه يسحق هذه الطرق التقليدية ويُسحق الدول التي ما تزال تتبعها، ما ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والسياسية.

وقد بدا لنا أن اللسانيات الحاسوبية مرشحة لتأدي دوراً محورياً ومركزاً في بلوغ المعرفة ومصادرها؛ وذلك أن تطوير الحاسوب للعربية كان الخطوة الأولى لدخول عصر المعرفة ومحو الأمية الحاسوبية في العالم العربي.

ومع ما بلغته التطبيقات الحاسوبية العربية فإنما ما تزال تحتاج إلى مزيد بحوث وتطوير وتحديث؛ حتى يصير أثرها فاعلاً وظاهراً في تنمية المجتمعات العربية. وتبيني الإشارة إلى أن تطوير الدراسات اللسانية العربية، على ما رأيت في البحث الثاني، هو المطلوب لتحقيق إنجازات تقنية ملموسة، ولعل الفروع اللسانية التالية تكون حاسمة في حُوسبة العربية ومعالجتها:

- تحليل الخطاب؛ منطوقه ومكتوبه، وتنوعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- نحو النص ولسانيات النص.
- دراسات المعجمية والمصطلحية.

وتتمثل أهمية تطوير هذه الفروع في أنها ستنهي لنا وسائل لغوية وفكيرية ومنطقية مضبوطة لتحليل بنية النص العربي وأفكاره الرئيسية وما يتفرع منها من أفكار، وهذا كله يُقدم لفهم النصوص العربية وتحليلها إلكترونياً. والتطور في هذه الفروع النظرية سيوفر لنا فرصة ممتازة لتطوير عدد كبير من تطبيقات

معالجة العربية آلياً ولا سيما في: توليد الكلام العربي آلياً، واستنطاق النصوص، وتحليل النص إلى أفكاره الرئيسية والفرعية، وتحليل النص، والبحث والاستنتاج.

"ويتطلب تطوير مثل هذه الوسائل استخدام أساليب الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص العربية وفهمها آلياً، وصنع آلة استنتاج مصممة على وجه الخصوص للغة العربية. وهذا يعني أنه يتوجب على البحث اللغوي العربي أن يخص بالاهتمام المتعاظم مطالب إنتاج الوثيقة الإلكترونية العربية وإكساها جداره السريان عبر شبكة الإنترنت. ويتضمن ذلك الأمور المتعلقة بقابليتها للقراءة (المقروئية) والبحث والاختزال والتشعب الصي (hyper text) والترابط النصي (٤٠)."

أما مصادر المعرفة المدونة بالإنجليزية، وهي جُلُّ المعرفة، فلا سبيل إلى بلوغها وتحصيلها إلا بالتعريب والترجمة، وأما التعريب فما كان متعلقاً بالمصطلحات العلمية، وأما الترجمة فما كانت متعلقة بالنصوص الكاملة، بحوثاً أم كتاباً أم موسوعات.

وإنما كانت الترجمة أساس النفاذ إلى المعرفة؛ لأن معظم المعرفة قد اُنتَجت ونشرت وحُفِظَت باللغة الإنجليزية. وللوصول إليها ينبغي أن نسلك أحد سبيلين:

الأول: تعليم المجتمع العربي اللغة الإنجليزية حتى يبلغ مرحلة الكفاية العامة بها أولاً، ثم ليبلغ مرحلة الكفاية التخصصية، وهذا الأمر، إن سلمنا بجدواه، يحتاج إلى نفقات هائلة لا تكفيها عوائد النفط العربي، كما أنها تحتاج عدة عقود من السنين، تكون فيها قد أنفقنا طاقتنا وأموالنا دون أن نلحق بركب المعرفة المتسارع!

الثاني: الترجمة ونقل العلوم الأجنبية إلى العربية. وهي الطريق الأنفع في توطين المعرفة العلمية في المجتمع العربي.

أما قضية المصطلح فهي قضية شائكة وتحتاج إلى دراسات طويلة لا يطيقها البحث. وأما الترجمة فهي وسيلة قديمة لنقل العلوم من لغة إلى أخرى، ولا تخلو حضارة من الحضارات من تجاذب الترجمة والنقل من الحضارات المتقدمة عليها زمنياً أو علمياً. فقد نجحت حركة الترجمة العربية في العصورين الأموي والعباسي في بناء مجتمع معرفة عربي إسلامي حين نقلت كثيرةً من العلوم التي لم يعرفها العرب أو لم يكونوا يتفوقون فيها. ثم كان الفتح الإسلامي للأندلس نعمة كبيرة على أوروبا؛ إذ كانت الأندلس معبر العلم العربي المتفوق إلى أوروبا، وعلى منجزات هذا العلم قامت مقدمات الحضارة الغربية الحديثة.

وعلى مرّ الزمن كان الجهد البشري والعقل الإنساني هو القائم بأعباء الترجمة وتدقيقها وتحريرها وإخراجها على نحو يهم النصوص المترجمة لتسهم في نشر العلم والمعرفة. ومهما يكن من مميزات هذه الترجمة البشرية، من حيث الدقة والأمانة، فإنها تبقى مقصورة عن بلوغ الحدّ المؤمّل من المعرفة في زمان انفجار المعلومات وتعاظمها؛ وذلك أنها تستند وقتاً طويلاً وجهداً إنسانياً هائلاً، ينضاف إلى ذلك التقصير عن المواكبة؛ أقصد أن سرعة توالد المعلومات تتجاوز القدرة الإنسانية على الترجمة المواكبة للإبداع، فقد نشرع في ترجمة كتاب صدر قبل عامين، ونحتاج إلى عام واحد لإنجازه، فإذا فرغنا من الكتاب في الوقت المضروب وجدنا أن المعلومات التي يحتويها صارت قديمة!

وأمام تقصير الترجمة الإنسانية، من حيث سرعة الإنجاز، كان لابد من البحث عن وسيلة جديدة تحقق المطلوب بسرعة توائم العصر ومتطلباته، وكان طبيعياً أن ينبع الحل من اللسانيات الحاسوبية ومعالجة اللغات الطبيعية آلياً، فكانت الترجمة الآلية^(٤). ومعلوم أن الترجمة الآلية كانت أول تطبيقات اللسانيات الحاسوبية، بل إنها منتهى الغاية التي تسعى إليها.

ولقد شهدت اللغة الإنجليزية ولغات أخرى تطوراً ظاهراً في الترجمة الآلية، تمثل ذلك في برامج دقيقة للترجمة من الإنجليزية إلى غيرها من اللغات والعكس. وأنجزت شركات الحاسوب برامج تجارية للاستخدام الشخصي والمؤسسي

معتمدة على ذخيرة هائلة من برامج المعالجة اللغوية: النحوية والصرفية والإملائية والمعجمية. كما أنتجت الشركات الكبرى معدات خاصة بالترجمة الآلية كالمترجم الآلي والمعاجم الإلكترونية ثنائية اللغة. ثم كان التوسع في استخدام الإنترنت عاملًا حاسماً في الاعتماد على الترجمة الآلية؛ إذ انتشرت برامج الترجمة الآلية على الشبكة، أكانت مدفوعة أم مجانية.

أما الترجمة في العالم العربي، أكانت بشرية أم آلية، فإنها تعاني ما تعانيه وجوه البحث العلمي والإنتاج المعرفي في الوطن العربي. يعرض شوفي جلال أمين لواقع الترجمة في الوطن العربي ويشخص حالها الراهن قائلاً: "والملاحظ عموماً أن الترجمة في وطننا العربي أصبحت نوعاً من الترف الذهني في الغالب الأعم للاستهلاك، أو أنها مجرد جهد من أجل نقل معلومات فحسب، وتتخضع لمبدأ الربح التجاري. إنها تفتقر إلى البرامج على المستويين القطري والقومي ومن ثم لا علاقة لها بمحاولة منهجية للدراسة الواقع بلغة التطور أو التطوير الاقتصادي الاجتماعي والثقافي. إنها لا تخضع للتخطيط، بل هي نشاط عفوياً ارتجالي وتجاري، معنى أنها لا تعبّر عن نشاط اجتماعي في صالح حراك مجتمعي هادف يسهم في الانتقال بالمجتمع من حال إلى حال آخر، أي من طور التخلف إلى طور النهوض بحسب رؤية مستقبلية مدروسة مُسبقاً وتصوّغ الوعي الاجتماعي".

ولكي يكون للترجمة دورها لا بد من أن تكون نشاطاً اجتماعياً ومؤسساً يمثل عنصراً متكاملاً في استراتيجية ثقافية هي بدورها وجه لاستراتيجياً تنمية شاملة، وبهذا الشكل تشكل تياراً سائداً، وجناحاً آخر للإبداع الداخلي، بحيث يعرّان معاً عن التوجه الفكري والتنموي للمجتمع في حركته المستقبلية. ومن ثم تكون الكتب المترجمة دالة وشاهدًا على المضمون الفكري للتطور الاجتماعي والبناء الحضاري للذاتية القومية في اتصالها التاريخي وتواصلها الحضاري الإنساني"^(٤٢).

وتواجه الترجمة العربية تحديات كثيرة تحول دون إسهامها في حركة التنمية والتنوير وتأهيل المجتمع العربي لدخول عصر المعرفة. ولعل أهم هذه التحديات تمثل في غياب التنسيق والتخطيط لمشروعات الترجمة في الأقطار العربية، رغم وجود مؤسسات رسمية تحمل مثل هذه الأعباء، كمكتب تنسيق التعرّب، والمؤسسة العربية للترجمة، وجمعيات المترجمين المنتشرة في البلدان العربية، وحديثاً مؤسسة البابطين للترجمة^(٤٣).

وأما واقع الترجمة الآلية العربية فلا يختلف كثيراً عن واقع التطبيقات الحاسوبية في اللغة العربية. لكن هذا لا ينفي وجود محاولات جادة لإيجاد نظم ترجمة آلية قادرة على ترجمة النص العربي إلى الإنجليزية والعكس، وقد شهدت الأسواق العربية طرح برامج للترجمة الآلية تابع على هيئة برامج مستقلة مخزنة على أقراص مدجحة، أو على هيئة برامج ملحقة بعتاد الحاسوب الشخصي. كما شهدنا ظهور خدمات الترجمة الآلية عبر موقع الانترنت المختلفة المدفوعة والمجانية^(٤٤).

ولا يختلف اثنان على أن الترجمة الآلية المتقدمة كفيلة برد الموجة الزمنية والمعلوماتية التي تفصلنا عن الغرب، أو قُلْ: إنها ستقرّبنا من عصر المعرفة والمعلومة. وبيان ذلك أنها ستتوفر لنا المعرفة بلغتنا العربية التي نعرفها جميعاً، ويَعِدُ مع هذا أن تكون المعرفة **لُخْبُرِيَّة** تقتصر على من يتقنون الإنجليزية، ما يجعل جميع أبناء المجتمع العربي يسهّلون في التنمية الشاملة، إذ إن تنمية القوى البشرية هي أساس عمليات التنمية الأخرى.

ويمكن للترجمة الآلية الراقية أن تسرّع في عملية التعرّب عموماً وتعريب المصطلحات خصوصاً؛ إذ تسهم في حل عقبات التعرّب في الوطن العربي، من حيث تخزين المصطلحات في بنوك مصطلحية نعود إليها في الترجمة. كما أن تراكم النصوص المترجمة سيوفر لنا ذخيرة **أَصْيَّة** هائلة نستطيع الرجوع إليها عندما نترجم نصوصاً في فروع علمية متباينة، كل ذلك ينضاف إلى سرعة الإنجاز ودقة الترجمة وتوحيدتها وتنسيقها.

ولا ينكر عاقل أن الترجمة الآلية تحتاج إلى جهود تنظيرية هائلة في اللسانيات، ولا شك أن ترقية الدراسات اللسانية العربية ستسهم في ترقية الترجمة الآلية العربية، ولا سيما أنها تعتمد على قاعدة ضخمة من المعطيات اللغوية المحسوبة؛ فهي تحتاج إلى معاجم ضخمة تتوزع بين معاجم لغوية ومعاجم اصطلاحية، قد يصل عدد مفرداتها إلى الملايين. ثم إنها محتاجة إلى تحليل صري عميق يميز الأبنية الصرفية في اللغة العربية وغيرها من اللغات المنوي الترجمة منها وإليها، ثم تحليل عميق ودقيق لنظام الجملة والتركيب. ولا بد أن يُشفع البرنامج بمعجم للعبارات الاصطلاحية ذات المغزى الثقافي الخاص باللغتين المترجم منها والمترجم إليها. وكل ذلك ينطلق من دراسات تقابلية تستغرق النظام اللغوي للغات المستخدمة استغراقاً دقيقاً ومضبوطاً.

اللغة العربية ونقل المعرفة واستيعابها

العلاقة بين اللغة والمعرفة علاقة معقدة ومركبة ومتشعبة، ولكن الوجه الظاهر منها أن اللغة هي وسيلة في التعبير عن المعرفة والعلوم والأفكار، وهي وسيلة التي تحفظ بها المعرفة وتحتقرها وتعيد توظيفها بها. ويظهر أن كل لغة، من حيث هي لغة مكتفية بذاتها ومعنى لأصحابها في تحقيق أغراضهم، قادرة على استيعاب المعرفة المختلفة من حيث هي معلومات ومفاهيم وأفكار مصوّغة برموز لغوية تواضع عليها المجتمع الناطق بتلك اللغة. وليس قدرة اللغة على استيعاب المعرفة مرتهنة بخصائص لغوية على التعين، كطبيعة النظام النحوي، أو تركيب الجملة، أو المعجم. وإنما يرتكن ذلك بالفعلية الحضارية والإنجاز العلمي للناطقين باللغة، وهذا الإنجاز العلمي والفعلية الحضارية يمثّلان في حراك اجتماعي يؤثر في اللغة ويجعلها تستجيب بوسائلها الداخلية والصياغية لذاك الحراك الاجتماعي وما يترتب عليه من فعالية علمية تسهم في الحركة التنموية للمجتمع. ومن هنا فإنه لا فضل للغة على أخرى إلا ما يكون من فضل أهلها في الإنجاز الحضاري والتقدم العلمي، وليس المكانة التي آلت إليها

الإنجليزية الآن محمولة على خصائصها اللغوية، وإنما لأنها لغة أهل العلم والتقدم والقوة والمهيمنة^(٤٥).

وتأسيساً على ذلك تمتلك العربية فرصاً متكافئة مع غيرها من اللغات، لتسهم في نقل المعرفة واستيعابها وتوطينها في العالم العربي، وإنما يكون ذلك بالترجمة والعربي. أما الترجمة، البشرية والآلية، فقد عرضنا لها في موضوع "النفاذ إلى المعرفة"، وأما التعريب فلنا فيه حديث مفصل قادم.

وي ينبغي أن نسلم بأطروحة البحث الرئيسية: إنه لا يمكننا أن نؤسس مجتمع معرفة عربي بغير لغتنا العربية، ولا يمكن أن ننقل المعرفة من "النخبوية والاصطفائية" إلى الجماهير العربية إلا بلغة هذه الجماهير.

ويمثل تعريب التعليم الجامعي أساس عملية التنمية العلمية والاجتماعية في الوطن العربي، كونه سيجعل المعرفة والعلم متاحين بالعربية للجميع، ما يسّر توطين المعرفة في البيئة العربية.

ويتحمل التعريب بقضايا حضارية محورية هامة في الثقافة العربية، ولا سيما أن المعرفة التاريخية والحضارية التراثية العربية قد حُفظت ونشرت بالعربية، فالتنكب عن استخدام العربية في بناء المعرفة سيختلف في المجتمع العربي انفصاماً ثقافياً وعانياً لا تحمد عوقيهما، وسيكرس التبعية العلمية والثقافية والاقتصادية لأمريكا.

ويبدو التعريب ملحاً بالنظر إلى دول العالم المتقدم والنامي التي بنت معرفتها ونمّت مجتمعاتها بلغاتها القومية؛ إذ "إنك لا تقاد بجد بين الأمم العالم، صغيرها وكبيرها، أمة تقدم العلم لأبنائها بغير لغتهم سوى في عالمنا العربي المعاشر؛ فلا صعوبة كتابة اللغة اليابانية أو الصينية، ولا صغر حجم بعض دول أوروبا، ولا فقر بعض دول آسيا، ولا شُحّ مصطلحات اللغة التركية، ولا موات اللغة العربية، حالت دون أن تكون اللغة القومية هي لغة تدريس العلوم في تلك البلاد"^(٤٦).

ولا شك أن التدريس بالإنجليزية محفوف بالمخاطر والمحاذير التي تجعل التعليم يقصر عن بلوغ الأهداف المرسومة في السياسات التربوية والتعليمية، ما ينعكس على جهود التنمية المجتمعية في شتى جوانبها. وما يزيد من احتمال تضليل النجاح المرجو من التعليم، حين يكون بالإنجليزية، أن نسبة هائلة من أبناء الوطن العربي يقصرون عن بلوغ الكفاية الأساسية باللغة الإنجليزية؛ إذ إن إتقان الإنجليزية ينحصر في نخبة قليلة من أبناء المجتمع العربي، هم الذين تلقوا تعليمهم الأولى في مدارس أجنبية وتلقوا تعليمهم العالي في أمريكا أو أوروبا. وظاهر أن التدريس بلغة لا يفهمها جل الطلبة العرب سيجعل التعلم كالحراثة في الرمل؛ بلا جدوى ولا طائل. ولنا أن نتخيل الأمر على هيئة مقارنة بين العربية والإنجليزية^(٤٧):

الموضوع المختار للمقارنة هو وحدة واحدة في علم الحاسوب، تقع في ثلاثة صفحات، يدرسها الطالب باللغتين العربية والإنجليزية، بافتراض أن معظم الطلبة تلقوا تعليمهم المدرسي باللغة العربية.
وأبدأ العرض باللغة العربية:

- كم من الوقت يحتاج الطالب العربي لقراءة هذه الوحدة قراءة مسحية أولى؟
- كم من الوقت يحتاج الطالب نفسه لدراسة الوحدة دراسة الاستيعاب والفهم؟

- ما هي الصعوبات اللغوية التي ستواجه الطالب وهو يدرس؟
- ما نسبة المادة العلمية التي استوعبها الطالب باللغة العربية؟
- هل تؤثر اللغة العربية، التي هي لغة الوحدة المطلوبة، في تحصيل الطالب العلمي، وما نوع هذا التأثير: سلي أم إيجابي؟ وما مداه؟

فإذا انتقلنا إلى الوحدة نفسها باللغة الإنجليزية وجدنا الحال على النقيض تماماً؛ وبيان ذلك أن الطالب نفسه يحتاج إلى مهارات إضافية لا تتعلق بالمادة العلمية نفسها ولكنها تعد جسراً ينبغي تخطيه للوصول إلى المعرفة والمعلومة. فهو يحتاج إلى:

- معرفة لغوية جيدة جداً باللغة الإنجليزية تهيئ له التعامل مع المادة العلمية.
- معجم لغوي يستخرج منه معاني المفردات الصعبة، ولا نقصد هنا المصطلحات، فمهما بلغ الطالب العربي من معرفة الإنجليزية فإنه يحتاج إلى المعجم، ولكل أن تقدر الوقت الذي يحتاجه استخراج معنى حسین کلمة مثلاً، وهذا رقم بسيط جداً بالنسبة لثلاثين صفحة باللغة الإنجليزية !!
- معجم اصطلاحی ثنائي اللغة؛ إذ سيعرض له عدد من المصطلحات الجديدة التي لم يألفها. وإذا افترضنا أن هذه الوحدة اشتملت على عشرين مصطلحاً وشروحات هذه المصطلحات، فكم من الوقت يحتاج لاستخراجها وتبثيتها في مكان قريب المتناول؟

وبعد، ألا تمثلُ اللغة الإنجليزية عائقاً أمام بلوغ طلبتنا المعرفة التي يريدون؟ وألا ترى أن الطالب سينفق معظم وقته في عمليات ذهنية صعبة ومعقدة من الترجمة؟ ألا ترى أنه ينبغي أن يستوعب قواعد الإنجليزية ونظمها التركيبية ليعرف المطلوب ، وليلع المعرفة المرجوة؟ أترى أن من السهولة استيعاب المعرفة والعلم في بيئة عربية بلغة غريبة يجهلها غالبية أبناء المجتمع؟

ثم إن التدريس بالإنجليزية سيخلق عثرات كثيرةً أمام الطلبة والأساتذة، وسينعكس هذا نفسياً وعلمياً عليهم. فالمدرس الذي يقدم مادته بالإنجليزية معتمداً على مراجع إنجليزية مضطر إلى امتلاك المحاضرة كاملة، ولا يعود دور الطالب هنا أن يكون متلقياً سلبياً حسب، ولعل هذا يختلف في المحاضرة جواً من الملل والكآبة والإحباط. فالأستاذ محبط لأنه لا يلقى أدنى تجاوباً من الطلبة، ويشعر بأنه عاجز عن إفادتهم وإيصال المعلومات المطلوبة. وأما الطالب فإن جهله بالإنجليزية سيجعل المخجل والحرج يهيمنان عليه، خشية الزلل أمام زملائه، فلا يسأل أي سؤال ويكتفى عن التحاوار والمناقشة. ومثل هذه الأحوال تتعارض مع نظريات التعلم واكتساب المعرفة التي تجعل العملية التعليمية التعليمية مشتركة بين المعلم والطالب، وتنتفي جعلها عملية متمركزة حول المدرس.

ثم إنك إذا نظرت إلى الموضوع من زاوية ما بعد التخرج في الجامعة، هل سيتداول هؤلاء المعرفة التي حصلوها بالإنجليزية؟ وهل سيعملون في قطاع يتعامل تعاوًناً كاملاً بالإنجليزية في بيئه عربية كاملة؟ كم من هؤلاء الخريجين سيعمل في الخارج؟ وكم من هؤلاء سيتابع دراسته في أمريكا أو بريطانيا؟ "والتعريب خيار لا مناص منه انطلاقاً من أن التعليم باللغة الأم -أي العربية- هو الخيار الأمثل لاستيعاب دقائق العلوم والتقنيات ومن ثم اللحاق برتب التقدم العلمي؛ فدراسة العلوم باللغة الأجنبية لا تُمكّن الطالب من استيعاب دقائقها وتفاصيلها كلها، ذلك الاستيعاب الذي يمكن صاحبه من الإبداع والابتكار وليس التقلي فقط، إذ إن الحاجز اللغوي سيقى دائمًا حجر عشرة في طريق الإبداع، والأبحاث التي تدعم هذه النظرية كثيرة"(٤٨).

فقد أشار كل من سليمان، وحافظ، والقاسمي، وحجازي، إلى أن الطلاب العرب يستوعبون العلوم الطبيعية على نحو أفضل عندما تُدرَّس بالعربية. كما أشاروا إلى أن الإبداع في العلوم الحديثة لا يتم إلا باستيعاب دقائقها باللغة الأم. ويشير سليمان إلى أن مصر، تقليلاً، لم تنتج إلا ٦١٪ مما تنتجه استراليا من البحوث الطبية، علمًا أن مصر تدرس الطب بالإنجليزية منذ نحو ١٠٠ سنة(٤٩). وبالرغم من أن التعريب في الوطن العربي قد بدأ منذ فترة طويلة، عقب استقلال البلاد العربية، ورغم اتخاذه أحياناً شكلاً مؤسسيًا، إلا أنه لم يسمم كثيراً في التنمية الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والمعرفية. ولعل ذلك يرتد إلى عوامل كثيرة منها:

- غياب التنسيق بين مؤسسات التعريب والجامعات والجامعات والجامعات اللغوية.
- انعدام سلطة مجتمع اللغة العربية ومؤسسات التعريب؛ إذ إنها لا تمتلك سلطة فرض المصطلحات والكتب العربية على الجامعات والمؤلفين ودور النشر، ويساعد على ضمور هذه السلطة عدم وجود تشريعات حكومية عربية لحماية اللغة العربية تطبق بصرامة وقوه(٥٠).
- ضآلة الموارد المالية المخصصة لمؤسسات التعريب والترجمة في الوطن العربي.

■ تقصير وسائل الإعلام العربية في خدمة اللغة العربية وقضایاها الرئيسية كالتعريف والترجمة.

■ تقصير كثير من الأساتذة الجامعيين العرب في أداء المهمة العلمية والتنويرية المنوطة بهم؛ فهم يُدرّسون بالإنجليزية، وينشرون بالإنجليزية، ويشاركون في مؤتمراتهم بالإنجليزية. فما الفائدة التي حصلوا مجتمعهم منهم؟

ولا شك أن كل ما تقدم مرتبط بعامل رئيس هو غياب سياسة لغوية وتربيوية رشيدة في الوطن العربي. ويدو أنه من الممكن لنا استثمار فرص التقدم الحاصل في اللسانيات الحاسوبية العربية ومعالجتها آلياً لدعم التعريب والنشر العلمي بالعربية. يقدم محمد رشاد الحمازوي الخطوات التالية للإفاده من الحاسوب في مجال تعريب المصطلحات^(٥١):

١. وضع منهجية عملية لعملية وضع المصطلح.
٢. وضع منهجية موحدة للترجمة.
٣. وضع نظام محدد للتقييس.
٤. وضع نظام آلي لمعالجة النصوص.

"ويستلزم دفع جهود التعريب تحديد النظرة إلى آليات تكوين الكلمات، وتشجيع التأليف باللغة العربية في المجالات العلمية المختلفة، ومساندة الجهود المبذولة حالياً من وسائل في بناء بنوك المصطلحات، كما أن من الواجب تحليل البنية المفهومية (الدلالية) للكلمات العربية، من حيث إن عملية نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية تتوجى الاحفاظة على مفهوم المصطلح بقدر الإمكان"^(٥٢).

ويحتاج التعريب إلى بنية تحتية ثابتة من البرامج الحاسوبية المتعلقة بمعالجة العربية، مثل:

- توفير أكبر قدر ممكن من المعاجم المتخصصة^(٥٣).
- تطوير برامج معالجة النصوص العربية.
- بناء المكانز وبنوك المصطلحات.

- ترقية برامج الترجمة الآلية إلى العربية.
- توفير ذخيرة كبيرة من النصوص المترجمة.

اللغة العربية ونشر المعرفة

لا يمكن لأي إنتاج معرفي أو إبداعي أو تقني أن يكون مجدياً ونافعاً إذا لم ينتشر وتعم فائدته على مجتمعه أولاً ثم المجتمع البشري ثانياً. والغاية الرئيسية من بناء مجتمع المعرفة هي إتاحة الفرصة لأبناء المجتمع المحلي أولاً ثم العالمي ثانياً لاكتساب المعرفة اكتساباً حراً وديمقراطياً دون حواجز أو قيود، لنرفع من مستوى معيشة الفرد ونحيي له حقاً من حقوقه وهو المعرفة.

ويعتمد نشر المعرفة على وسائل كثيرة ومتنوعة، أهمها^(٥٤):

١. التنشئة.

٢. التعليم.

٣. وسائل الإعلام.

٤. الترجمة.

أما التنشئة فتتعلق بطبيعة التربية التي يمارسها الأهل في تربية أبنائهم، وهي غير ذات علاقة مباشرة بالموضوع. وأما الترجمة فقد فصلنا فيها القول من حيث هي وسيلة من وسائل نقل المعرفة؛ لذلك سنركز على التعليم ووسائل الإعلام.

١- التعليم

وهو الوسيلة الرئيسية التي يكتسب بها الإنسان المعرفة، وتعتمد عليها الدولة لنشر المعرفة والعلم بين أبنائها تمهدًا للتنمية الإنسانية والبشرية، ما يعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية؛ فالتنمية البشرية هي أساس وجوه التنمية الأخرى، ويمثل الإنسان رأس المال الرئيس في أي مجتمع، وكلما رقى معرفة الإنسان رقي تفكيره وانعكس على المجتمع الذي يعيش فيه.

وقد شهدت النظم التعليمية تطورات ملحوظة مع وسائل التقنية الحديثة، ولم يعد التعليم مقتصرًا على ما نلقاه في المؤسسات التعليمية حسب، بل بزرت مفاهيم التعلم الذاتي والتعليم المفتوح والتعليم عن بعد. وهي مفاهيم تعتمد كثيراً على جهد المتعلم الشخصي وقدرته على التعامل مع وسائل الاتصال الحديثة ولا سيما الإنترن特.

ولا شك أن اللغة هي الوسيلة الرئيسة التي نلقى بها التعليم ونحوه إلى سلوك. وينبغي أن ننقل المعرفة باتخاذ العربية لغةً للتعليم ولا سيما التعليم الأساسي؛ وذلك أن استخدام العربية لغة للتعليم في هذه المراحل الحساسة سيوفر للطلبة العرب معارف تأسيسية في العلوم المختلفة، ويوفّر لهم رؤية واضحة للعالم وقضاياها الرئيسية التي تحرّي حولهم. وما زلت أكرر أن التعليم بغير العربية يمثل عقبة كبيرة تقف أمام اكتساب المعرفة العالمية المتعددة.

وقد عَرَضْتُ في المبحث الثاني بعض مشكلات تعليم اللغة العربية، وأضيف هنا بعض المشكلات التي شخصها نبيل علي. فهو يرى أن ثمة تقصيرًا في تعليم اللغة العربية ذاتياً، لذلك ينبغي الاهتمام بهذا الجانب؛ للأسباب التالية:

- أهمية التعليم ذاتياً لتعويض أو جه القصور في تعليم اللغة تلقيناً.
 - تلبية مطالب تحديد المعرفة اللغوية؛ تماشياً مع مبدأ التعلم مدى الحياة.
 - تعليم أبناء الجاليات العربية في المهجر، الذين لا يتوافر لديهم، غالباً، معلّمون متخصصون وعارضون بطرائق تعليم العربية.
- ولا شك، كما ذكرت، أنه يمكن استثمار اللسانيات الحاسوبية لإنتاج برامج تعليمية خاصة باللغة العربية. وقد شهدنا عدداً من الواقع التعليمية المختصة باللغة العربية، أو تدريس العلوم المختلفة باللغة العربية، مثل المدرسة العربية في الأردن: www.schoolarabia.com

وغيرها من الواقع التي يمكن الوصول إليها عبر محركات البحث المختلفة تحت عنوان: تعليم اللغة العربية، إضافة إلى مواقع شركات إنتاج البرامج مثل

صخر.....إخ. لكن نبيل علي يرى أنه "ما زالت برمجيات تعليم اللغة العربية قاصرة كَمًا وكيفًا، ويعيل معظمها إلى اتباع أنماط التعليم التقليدية، كالأسئلة متعددة الخيارات وملء الفراغات، وما شابه. إننا بحاجة إلى برامج تعليم ذكية، تستخدم أساليب الذكاء الاصطناعي القائمة على نظم معالجة اللغة العربية آلياً: الصرف الآلي - الإعراب الآلي - التشكيل الآلي - نظم التلخيص والفهرسة الآلية، وما شابه" (٥٥).

٢- وسائل الإعلام

تعد وسائل الإعلام من أهم وسائل نشر المعرفة في عصر المعلومات. فقد أدى التقدم الهائل في علوم الاتصال وتقييمات الحاسوب إلى تطورات كبيرة في مجال الإعلام وإيصال المعلومات، حتى تحول العالم إلى قرية صغيرة جداً. وقد تمثل هذا التقدم الهائل في:

- انتشار المحطات الفضائية ، وتحجيم دور البث التقليدي.
- الانتقال من الصحافة الورقية إلى الصحافة الإلكترونية.
- التوسيع الهائل في استخدام الهواتف النقالة على حساب الهواتف التقليدية.
- بداية إصدار طبعات إلكترونية لكثير من الكتب المشهورة.
- التوجه نحو التعلم والتعليم الإلكتروني.
- ولعل أهم تطور أصاب وسائل الإعلام يتمثل في التوسيع الكبير في استخدام شبكة المعلومات (الإنترنت).

ولا يخفى على أحد أن وسائل الإعلام والاتصال إنما تنقل المعلومات وتنشرها باللغة، ولما كانت معظم التطورات التي أصابت وسائل الاتصال والإعلام قد حدثت في الولايات المتحدة كان طبيعياً أن يُعبر عنها باللغة الإنجليزية. ولم يكن أمام الشعوب، ومنهم العرب، إلا الترجمة سبيلاً لبلوغ المعرفة.

ولا شك أن وسائل الإعلام العربية تساهم مساهمة حيدة في إشاعة المعرفة ولا سيما بعد أن هبت رياح التلخيص عليها، وخروجهما من السيطرة

الحكومية . ولكنها تقصّر عن المنشود في إيصال المعرفة ونشرها؛ وتتمثل بعض وجوه التقصير في غلبة الترفيهية على كثير من الفضائيات العربية، ما يسهم في إضاعة الوقت والجهد والمال في أشياء تفسد المجتمع وتبعده عن المعرفة والعلم. ومن عيوب كثير من الفضائيات العربية البث باللهجات المحلية، ما يقلل من فرص ترقية الفصحي ونشر الثقة بها وجعلها اللغة الرسمية للمعرفة والعلم.

وأما الصحف العربية فقد شهدت تقدماً ملحوظاً في تقنيات الاتصال والوصول إلى المعرفة، إضافة إلى ابتداع طرق جديدة في الوصول إلى الجمهور العربي وتقديم المناسب من المعلومات المفيدة. ولعل أهم وجوه التقدم تتمثل في التحول التدريجي إلى النشر الإلكتروني والصحافة الإلكترونية؛ إذ إن كثيراً من الصحف العربية أنشأت موقع خاص بها تنشر عليهما نسخة إلكترونية يومية. ويشتمل موقع الصحيفة على مركز معلومات للوصول إلى المعلومة من مصدرها الرئيسي. كما يمكن أن يتضمن موقع الصحيفة مركزاً للنصوص المترجمة لمن أراد مطالعة النص بلغته الأصلية.

وظاهر أن وسائل الإعلام العربية، معظمها، تستخدم اللغة العربية في التواصل مع الجماهير، مع تباين مستويات العربية بين فصحي وعامية. فقد جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية ما نصه: "ومن أهم مزايا هذه الحركة الإعلامية أنها تعتمد اللغة العربية وتحاطب، وبالتالي، الشريحة الأوسع من المواطنين العرب بعد أن كانت الصحف العربية الناطقة بلغات أجنبية تتمتع بالفعل بـ موامش أوسع بكثير من شقيقها المكتوبة بالعربية" ^(٥٦).

وأما شبكة المعلومات فهي واحدة من أهم وسائل نشر اللغة العربية وترقيتها لتصير لغة المعرفة في العالم العربي. فقد أدى التقدم في معاجلة العربية آلياً إلى التوسع في إنشاء موقع عربية خاصة تهتم بنشر قضايا العالم العربي والإسلامي باللغة العربية، ما يسّر التواصل مع المسلمين من غير العرب، والعرب المقيمين في الخارج. وشهد النشر الإلكتروني العربي توسيعاً لافتاً منذ مطلع القرن الحالي، وصار بإمكانك تصفح آلاف الموقع العربية. وما يميز النشر الإلكتروني

العربي أنه ليس مقتصرًا على المؤسسات الرسمية والحكومية بل تعدى ذلك إلى المؤسسات الخاصة والأفراد.

ومهما يكن من أمر فإن وسائل الإعلام العربية مطالبة بدور إيجابي أكبر، ولعل هذا الدور يتمثل في جوانب متعددة منها:

الأول: تعزيز المضامين المعرفية للمواد المعروضة. من إيجابيات البث الفضائي العربي وجود بعض القنوات التعليمية المتخصصة (القنوات التعليمية على القمر المصري: نايل سات)، ووجود بعض القنوات الدينية المتخصصة (المجد واقرأ)، وبعض القنوات الثقافية المتخصصة، والعديد من القنوات الملتزمة (الشارقة). ومثل هذه القنوات محتاجة إلى الدعم والتعزيز من الحكومات العربية ومؤسسات التنمية الثقافية العربية، بتزويدها بالمعلومات والدراسات بجانبها، مثلاً، والتنويه بإنجازها في خدمة المعرفة وبناء مجتمع متعلم.

الثاني: محاربة المضامين السلبية للمواد المعروضة. وذلك بالحد من البرامج الترفية المسرفة في إضاعة الوقت والجهد والمال. ومحاربة البرامج التي تروج للرذيلة والفساد والقيم الاستهلاكية... إلخ.

الثالث: تعزيز الانتماء إلى الهوية العربية الإسلامية. وذلك بدعم اللغة العربية الفصحى وفنون الأدب العربي الراقية على مر العصور، وتحميد علمائنا القدامى والمعاصرين على إنجازهم، وتشجيع الإبداع باللغة العربية في شتى مجالات المعرفة.

اللغة العربية وتوثيق المعرفة وحفظها

مرت عمليات حفظ المعرفة وتوثيقها بمراحل متعددة ومتباينة في طبيعتها وطبيعة عملها وأدواتها المستخدمة. فقد كانت المعرفة تحفظ وتتداول بالتجربة المشاهدة العيانية في عصور الإنسان الأولى. ثم تطورت طرائق تعبير الإنسان، فصار يعبر عنها بالتناقل الشفوي والرواية، ثم انتهى إلى التوثيق والتدوين بالكتابة بمراحلها المختلفة.

ففي الحضارة العربية الإسلامية، مثلاً، قَدَّمَ نسخ القرآن الكريم وتدوينه خدمة عظيمة للغة العربية وأداتها في التوثيق، الكتابة والخط العربي، وذلك أنه نقل الكتابة من حيز ضيق إلى نطاق أوسع من التداول، فازداد عدد الكتاب، وأطْرَدَت زيادة أعداد القارئين على القراءة. ويمكن القول إن نسخ القرآن وتدوينه كان الخطوة العلمية الأولى في حمو الأممية في الحضارة العربية الإسلامية. كذلك كان النسخ تقدماً خطيراً في تاريخ الثقافة العربية الإسلامية على المستوى النهجي؛ ذلك أنه نقلها من ثقافة روائية شفاهية إلى ثقافة تدوينية توافق منجزاًها ومعطيات حضارتها بالكتابة.

ثم كانت الطباعة تقدماً خطيراً في تاريخ المعرفة الإنسانية، ساهمت في الانتقال من الجهد البشري في حفظ المعرفة وتوثيقها إلى التوثيق الآلي، ما ساهم في توسيع انتشار المعرفة وسرعة تداولها، قياساً إلى فترة النسخ اليدوي والمخطوطات.

ثم كانت آخر قفزات توثيق المعرفة الحاسوب وملحقاته: الطابعات والأقراس المدمجة، والأقراس الليزرية والمسحات الضوئية... إلخ. وكل ذلك التوثيق كان يجري باللغة.

لقد أدت الابتكارات الحديثة في علوم الحاسوب وتطبيقاتها اللغوية والإدارية والمكتبية والمحاسبية..... إلى تبدلات هائلة في وسائل حفظ هذه المعرفة والمعلومات وتوثيقها. وهذه أمثلة على التحول من التوثيق التقليدي إلى التوثيق الحاسوبي:

* من النسخ اليدوي إلى الطباعة. إذ انتقلنا من الكتابة اليدوية إلى الطباعة الحاسوبية فائقة السرعة. وصار بإمكاننا إخراج الكتب والأبحاث والرسومات على نحو مميز وفائق الدقة والجمال، علاوة على قدرتنا على استنساخ ما نشاء من النسخ. كما أصبح بمقدورنا خزن هذه المادة المطبوعة والاحتفاظ بها لسنوات طويلة وعلى مساحة بسيطة جداً من الحاسوب، بحيث يمكن استرجاعها وتتعديلها متى نشاء.

* من الفهرسة اليدوية إلى الفهرسة الآلية. فقد صار ممكناً فهرسة آلاف الأوراق والوثائق وترتيبها بسرعة فائقة وسهولة. فالطالب الجامعي، مثلاً، في مرحلة الفهرسة التقليدية كان عليه أن يستعرض يدوياً كمّا هائلاً من بطاقات الكتب المودعة في مكتبة جامعته، وقد يستغرق أياماً وشهوراً إن كان يعد لأطروحة ماجستير أو دكتوراه، ثم يجد في النهاية أن المادة التي حصلها غير كافية لبناء أطروحته. ولكنه يستطيع الآن أن يتصفّح جميع محتويات مكتبة جامعة وغيرها من المكتبات في وقت قصير جداً ومن مداخل متعددة كاسم المؤلف أو عنوان الكتاب أو رأس الموضوع. ولم يعد الانتقال من البيت إلى الجامعة ضرورياً، إذ يمكن زيارة المكتبة عبر شبكة المعلومات والحصول على ما يريد. ويزيد الأمر سهولة أن تجد ملخصات للكتب ومحفوظاتها، بل قد تجد كتاباً كاملاً قد نشرت على الشبكة.

* من الاسترجاع اليدوي إلى الاسترجاع الحاسوبي. لقد بحث تقنيات معالجة اللغات الطبيعية في تصميم نظم استرجاع معلومات فائقة السرعة، وأصبح من السهولة يمكن استرجاع كثير من المعلومات وتفحصها في وقت قصير. ومن أمثلة ذلك أنها نستطيع الآن تصفّح المعاجم العربية القديمة والوصول إلى علم من الأعلام، أو موضوع من الموضوعات بيسراً وسهولة.

* من الإحصاء التقليدي إلى الإحصاء الآلي. إذ نستطيع الآن استخراج جداول إحصائية عالية الدقة في موضوعات مختلفة. وقد استفادت اللغة العربية من هذه البرامج الإحصائية ولا سيما في الدراسات الأسلوبية ودراسات قياس الشيوع في أنماط الجمل وتكرار المفردات.

* من الكتاب الورقي إلى الكتاب الإلكتروني. وما يزال هذا المجال في طور البدايات، ولكن يمكن الحصول الآن على عدد كبير من الكتب على قرص ليزرى، كما هو الحال في الكتب العربية التراثية.

ولا شك أن معظم المعرفة المُتّسعة في العالم محفوظة باللغة الإنجليزية، إذ تقدر ب ٨٥%. ولكن اللغات الأخرى اتخذت سبيلاً في البحث عن المعرفة ونقلها

وثوبيتها، وذلك بإدخال نظمها الكتابية إلى الحاسوب، ثم الترجمة من الإنجليزية إلى اللغات الوطنية وال محلية. وكان العرب من الشعوب التي استوعبت جزءاً من المعرفة الحديثة بالترجمة والنقل. وإذا كنتُ أعدُّ تدوين القرآن ونسخه الخطوة العلمية الأولى في محو الأمية في الحضارة العربية الإسلامية، فإن إدخال الحرف العربي إلى الحاسوب ومعاجلة العربية آلياً هي الخطوة العلمية الثانية في محو هذه الأمية.

فقد كان إدخال الحرف العربي إلى الحاسوب خطوة تأسيسية هامة هيأت العربية لمواكبة المد المعلوماتي ودخول عصر المعرفة. ولنا أن نتخيل حال البلاد العربية دون استخدام الحاسوب ونظم تكنولوجيا المعلومات الأخرى !!

لقد بحث اللسانيون الحاسوبيون والمهندسوون العرب، إلى حد ما، في ترقية برامج معاجلة اللغة العربية، ولا سيما البرامج الخاصة بحفظ المعرف و المعلومات وتوبيتها. ومن أهم ما توصل إليه المهندسوون العرب، وقد يشار كهم في ذلك مهندسوون أجانب، النظم التالية^(٥٧) :

١. محرّكات البحث العربية التي تعمل بلغة عربية، أو تعمل بنسخ عربية لمحركات إنجليزية مثل: غوغل، وعجيبة، وأين، وغيرها من المحرّكات الخاصة. بموقع على التعين.
٢. المتصفحات العربية.
٣. نظم الاسترجاع المختلفة باللغة العربية.
٤. قواعد المعرف وبيانات.
٥. النظم الخبرية.
٦. الواقع الإلكترونية على الشبكة.
٧. الكتاب الإلكتروني.

ولنا أن نقترح بعض الإجراءات التي تسهم في دعم حركة توثيق المعرفة وحفظها باللغة العربية ونشرها بتهيئتها على الشبكة أو على أقراص ليزرية:
• الدراسات المفهرسة والأدلة التوثيقية.

وذلك أننا محتاجون إلى قواعد بيانات خاصة بالبحث العلمي في الوطن العربي. فوجود هذه القواعد سيسهل للباحثين في مختلف فروع المعرفة التوفُّر على مصادر المعلومات التي يريدونها بسهولة. وليس هذا أمراً صعب التحقيق، ولا سيما أن جزءاً منه ناجز ومتوافر. فكثير من المجلات العلمية والثقافية العربية مفهرسة ومؤثقة توثيقاً كاملاً وب الداخل متعددة: المؤلف، والعنوان، والموضوع، وذلك مثل مجلتي العربي واللسان العربي، وغيرهما كثير.

وما يشجع على ذلك أن الجامعات العربية، على التعميم، تصدر أدلة خاصة مفهرسة لأنشطتها العلمية وإصدارات عمادات البحث العلمي فيها، كأدلة أعضاء هيئة التدريس وسيرهم العلمية وأنشطتهم البحثية، وأدلة الرسائل الجامعية، وأعمال الندوات والمؤتمرات التي تعقدتها. وقد بدأت بعض الجامعات بنشر أدلتها العلمية ومحفوبيات مكتباتها على الشبكة، كالجامعة الأردنية التي هيأت محتويات مكتبتها على أقراص ليدزيرية.

وما يقع في هذا الباب ما صنعته وزميلي في جامعة البتراء الأردنية خالد الجبر؛ إذ بدأنا مشروعًا بحثياً نقصد من ورائه إلى توثيق الدراسات اللسانية العربية على شكل أدلة موضوعية. وقد بدأنا الجزء الأول منه وسماه: دليل الباحث إلى اللسانيات الحاسوبية العربية، وثنا فيه ما استطعنا الوصول إليه من أعمال بحثية نظرية وتطبيقية في الموضوع، ملخصة ومفهرسة حسب المؤلف والعنوان والموضوع. وقد عرض المشروع على هيئة علمية في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى فأجازته، وسيظهر قريباً إن شاء الله.

ولا يخفى ما يمكن أن تقدمه هذه الفهارس والأدلة من فوائد علمية للدارسين، إذ ستتوفر عليهم عناء البحث المشتت غير المنهجي، كما تفهم على آخر ما أُنجز في موضوع دراستهم، فلا يكرروا ما فعله سابقوهم.

وينبغي أن أشير هنا إلى مشروع فردي للتوثيق يتعلق ببحوث تعليم اللغة العربية، وقد أطلقه أستاذ حامعي سعودي هو د. صالح النصار، وجمع فيه حشدًا

كبيراً من البحوث والدراسات والرسائل والكتب المتعلقة بتعليم العربية لأبنائها ولغير الناطقين بها، ويمكن زيارته على الموقع: www.arabic1.org

- أن تنشئ مراكز البحث والدراسات العامة والخاصة موقع خاص لها على شبكة المعلومات (الإنترنت). لتزويد الباحثين والمواطنين العاديين في العالم العربي بأخر مستجدات العلوم المختلفة، ما يسهم في دفع التنمية والتحديث بالوصول إلى المعرفة باللغة العربية. ويشجع على ذلك، فعلاً، وجود موقع خاص لمراكيز الدراسات الاستراتيجية والأبحاث العلمية المختلفة في العالم العربي على الشبكة، ومنها مراكز الدراسات والترجمة في بعض الصحف العربية الكبرى كالأهرام. وقد علمت أن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت يستعد لإصدار السلسلة المشهورة "سلسلة عالم المعرفة" على أقراص ليزرية. وهو مشروع سيضاعف من أهمية هذه السلسلة في نشر المعرفة في العالم العربي.
- التوسيع في بناء بنوك المصطلحات وتجديدها باستمرار.
- تشجيع الاستثمار في برامج معالج اللغة العربية آلياً ولا سيما برامج الترجمة الآلية.
- تشجيع نشر النصوص العربية الراقية من مختلف العصور وفي مختلف الموضوعات.

إن حفظ المعرفة وتوثيقها باللغة العربية سيؤتي ثماره، وستنعكس آثاره إيجابياً على المجتمع وعلى اللغة العربية. فالمجتمع العربي سينعم بالمعرفة التي يريد لها بلغته دون حاجة إلى دفع تكاليف هائلة للترجمة، ولن تكون اللغة الأجنبية عائقاً أمام الوصول إلى المعرفة والمعلومة. وأما اللغة العربية فإنها ستجيئ ثمار الترجمة والتعریب والإبداع. فترتاد قوة ومنعة بدخولها مجالات المعرفة المتعددة، واقتحامها مجالات علمية جديدة، ما ينعكس على حصيلة مفرداتها ومعاجمها الاختصاصية. وسيصير إتقان العربية شرطاً رئيساً لبلوغ المعرفة، وهذا سينعكس

على استخدامها وطرائق تدريسها، كما سيدفع جهود معالجتها آلياً على نحو غير مسبوق.

اللغة العربية وتوظيف المعرفة

إن المقصود الرئيس من بناء مجتمع المعرفة هو الاستفادة من منجزات العقل الإنساني، لترقية حياة الإنسان وتوظيف هذه المعارف لرفاهيته وتحسين حياته، ومنحه حقوقه في التعليم والمعرفة. وبغير ذلك يت天涯ي هدف المعرفة التي هي ضالة العقل الإنساني.

ونحن نوظف المعرفة حين ننقلها من معطيات نظرية إلى وقائعٍ تطبيقية؛ فقراءة دليل قيادة السيارة لا يجدي نفعاً إن لم ثمارسَ القيادة. ومعرفة قواعد اللغة الإنجليزية لا تقيد عن لم استخدامها لفهم نص أو مخاطبة أجنبي بها. ومعرفة مكونات الحاسوب عديمة الفائدة إن لم أستعمل الحاسوب نفسه مباشرة! فنحن نوظف المعرفة حين نقود السيارة، وحين نستخدم الإنجليزية استخداماً وظيفياً، وعندما أستطيع الطباعة والتصفح والمراجعة الحاسوبية. هذه مُثلٌ بسيطة لتوظيف المعرفة.

ولستُ أملأ تكرار القول: إن اللغة الإنجليزية، واللغة الأجنبية عموماً، تقف عائقاً أمام توظيف المعرفة توظيفاً حقاً، ولا سيما في المجتمعات التي يغلب عليها الجهل بلغة المعرفة (الإنجليزية). ولنا أن نتمثل باليابان والكيان الصهيوني في موضوع نقل المعرفة وتوثيقها باللغة الوطنية، فقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن اليابان قد وقعت اتفاقيات مع دور النشر الكبرى في العالم لإصدار طبعات يابانية لكل ما تنشره من كتب ودراسات في مختلف العلوم، من الفيزياء النووية والطب إلى الفنون. أما الكيان الصهيوني فيشهد حركة ترجمة نشطة وهائلة إلى اللغة العربية التي كانت ميتة، فبث فيها روحًا جديدة صارت مضرب المثل في التخطيط اللغوي وإحياء اللغات.

يواجه توظيف المعرفة، عموماً، وتوظيفها باللغة العربية، خصوصاً، تحديات كبرى، ويتمثل أهم هذه التحديات في "كيف تتحول المعلومات إلى مخزون معرفي قادر على تفعيل عملية إنتاج المعرفة وتكوين رأس مال معرفي يسهم في التنمية الإنسانية"^(٥٨). وتبغى الإشارة إلى أن ثمة توظيفاً للمعرفة في الوطن العربي، ولكنه بسيط وغير منسق ولا منظم.

فالمهندس الذي يشرح للعمال الذين لا يعرفون الإنجليزية كيفية عمل أجهزة معينة باللغة العربية بالتطبيق العملي إنما يوظف معرفته التي اكتسبها بالإنجليزية ونقلها إلى العربية. والصحيفة التي تنشر نتائج البحوث الطبية الجديدة في الأعشاب، ثم تقدمها لجمهور القراء، فيستفيدون منها، إنما توظف المعرفة. والمهندس الذي يشرح لعمال البناء الذين يعملون معه آخر المنجزات في معايير السلامة العامة إنما ينقل معرفته إليهم ليوظفوها.

ومراكز البحوث الزراعية عندما تبث برامج إرشادية للمزارعين تتعلق بالأوقات المناسبة لزراعة المحاصيل وأفضل السبل لجمعها وتسويقه، إنما توظف المعرفة.....إلخ.

ولا شك أن الترجمة والتعريب هما الأساس في توظيف المعرفة، وذلك أهما يوفران آخر منجزات العلوم باللغة العربية، وتوافر مثل هذه المنجزات والمصادر المعرفية يعني المعرفة بالعربية ولا يحوجنا إلى اللغة الأجنبية، فنصير هذه المعرفة رصيداً نستثمره في بحوثنا العلمية بالعربية، ما يشجع البحث باللغة العربية ويدعمها ويزيد ثقتنا بها.

اللغة العربية وتوليد المعرفة

يظهر كل ما تقدم أن اللغة بذاتها، من حيث هي نظام رمزي للتواصل والتعبير، ومن حيث هي نظام صوتي وصرفي ونحوي وأسلوبى، لا يمكن أن تولد المعرفة، ولا يمكن أن تختلقها من العدم؛ إذ إنها لا تعدو أن تكون مرآة عاكسة لمنجزات البشر وأعمالهم، فهم يساعدون على ترقيتها وازدهارها، وهم الذين يحيطونها ويعدمونها.

والناطقون باللغة هم الذين يولدون المعرفة، وحين يُوطّبُونها في بلدانهم بلغاتهم تصير هذه المعرفة جزءاً من رصيد لغتهم وتراثها، وتقف شاهداً على عظمتها واستجابتها للتحديات على مَرِّ الدهور. وتسجل بحروفها دلالة ما عالم النهضة والتنمية الشاملة.

وكل ما تقدم في هذا البحث من معلومات ورؤى وأفكار، وسلبيات إيجابيات، ومقررات، يقود إلى توليد المعرفة وابتكرارها. وهذه جملة تساؤلات تمثل إجاباتها وجوهاً وسبلاً مهمة لتوليد المعرفة.

- كيف نولد المعرفة ونحن مقصرون في تعليم لغتنا؟
- وكيف نولد المعرفة ونحن لا نُدرّس العربية بوصفها لغة للعلم والمعرفة؟
- وكيف نولد المعرفة ونحن لا نميز بين تعليم العربية لأغراض عامة وتعليمها لأغراض خاصة؟
- وكيف نولد المعرفة ونحن ندرّس أبناءنا بلغة الآخر، ونفخر بذلك؟
- وكيف نولد المعرفة ونحن لا ندرك صلة لغتنا بوجودنا وحياتنا وتراثنا؟
- وكيف نولد المعرفة ومعاجمتنا الاصطلاحية مرئٌ للغارب والقوارض؟
- وكيف نولد المعرفة ومجامعتنا مغلوبة على أمرها؛ فلا سُلطة، ولا موارد ولا اهتمام؟
- وكيف نولد المعرفة ومن يمتلكونها من أبناءنا لا يحسنون التعبير، ولا التدريس بلغتهم؟
- وكيف نولد المعرفة وعلماؤنا يتسربون أمام أعيننا ليسهموا في بناء معرفة الآخر؟
- وكيف نولد المعرفة ونحن نؤثر النشر باللغات الأجنبية، مؤثرين المصلحة الفردية على المصلحة القومية؟
- كيف نولد المعرفة وأموالنا مهدورة في الفضائيات الترفية؟
- وكيف نولد المعرفة ونحن لا نكاد نستثمر في وجوده ترقية العربية ومعالجتها آلياً؟

- وكيف نولد المعرفة والأمية فاشية في مجتمعنا؟
- وكيف نولد المعرفة والفقر يسكننا؟
- وكيف نولد المعرفة ووسائل الاتصال تُخْبُوْيَّة لا يمتلكها إلا القادر؟
- وكيف نولد المعرفة وتکاليف التعليم باهظة؟
- كيف نولد المعرفة ونحن غارقون في التبعية؟

الخاتمة

اجتهد هذا البحث ليثبت أن اللغة العربية هي وسالتنا في توطين العلم الغربي في البيئة العربية، والانطلاق من هذا العلم المنقول لبناء مجتمع المعرفة العربية الخالص. وقد بدا لنا أن اتخاذ أي لغة أجنبية غير العربية للتعليم ولتداول المعرفة إنما هو ضرب من الانتحار؛ لأن نسبة العارفين بغير العربية إنما هي نسب ضئيلة جداً. والتعليم بغير العربية سيعمق التبعية اللعوية والاقتصادية والسياسية، وسيجعل المعرفة تُخْبُوْيَّة تقتصر على من يعرفون لغات غير العربية، وأما الآخرون فلن يكون بمقدورهم الوصول إلى مصادر المعرفة وتطوير حيوانهم الخاصة ومجتمعهم، وهذا سينعكس على التنمية في المجتمع العربي؛ إذ لا يمكن أن ينمي المجتمع دون أن يكون عارفاً وبلغته الأم.

ويؤكد البحث أهمية إعادة النظر في محتويات مناهج اللغة العربية وطراائق تدريسها، بالاستفادة من مستخلصات اللسانيات التطبيقية واللسانيات التربوية، وذلك بالتركيز على الجوانب المهارية في وجوه التعبير المختلفة بدلاً من التركيز على الحفظ والتلقين. كما ينبغي التحول من مركزية المعلم إلى مساهمة المتعلم،

وربط تعلم اللغة بسياقها الاجتماعي من حيث العلاقة بين المتكلمين، ومعطيات السياق... إلخ.

وقد تيقن البحث من أن اللسانيات الحاسوبية تمثل محور بناء مجتمع المعرفة العربي، وذلك أن ترقية الدراسات اللسانية النظرية العربية، ووضع نظرية لسانية عربية، سينعكس إيجاباً على حوسبة العربية وترقية برمجياتها وأدواتها، وهذا من شأنه أن يُعَجِّل ويُوَسِّع في عملية نقل المعرفة بالترجمة والتعريب ووضع المصطلح. ولعل علم النص (نحو النص ولسانيات النص) تكون من أهم الفروع التي تسهم في معالجة النصوص العربية معالجة دقيقة وصارمة، في الترجمة والفهرسة والبحث.

توثيق الإشارات الواردة في المتن:

١. للتفصيل في وظائف الفصحى والعامية في العالم العربي، انظر: نهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى.
٢. قد أجمل نهاد الموسى معظم ما كتب في الموضوع في كتابه: قضية التحول إلى الفصحى.
٣. نفسه، ص ٢٣.
٤. منهم محمد الجابری في معظم مؤلفاته. ورکي خبیب حمود في: تجدید الفکر العربی.
٥. رشیدی راشد، نشأة اللغة العلمية العربية، ص ١٣٨ . وانظر : تقریر التنمية الإنسانية العربية، ص ٤٤ .
٦. تقریر التنمية الإنسانية العربية، ص ٤٤ .
٧. زیغیرید هونکه في كتابها: شمس العرب تسطع على الغرب. وانظر شيئاً من هذا في الكتاب التالي: تراث الإسلام، وفجر العلم الحديث، والمقدمات التاريخية للعلم الحديث. (انظر توثيقها كاملاً في المراجع).
٨. نهاد الموسى، اللغة العربية والحضارة.
٩. نفسه، ص ١٥١ .
١٠. نهاد الموسى، الثنائيات في قضايا اللغة العربية، ص ١٩٧ ، ناقلاً.
١١. نفسه، ص ص ١٨٩ - ١٩٠ .
١٢. نفسه، ص ص ١٨٩ - ١٩٠ .
١٣. ثمَّ بحوث كثيرة عالجت الحروف العربية والمحاسوب. منها:
 - محمد زکی حضر، الحروف العربية والمحاسوب، الموسم الثقافي الرابع عشر تجمع اللغة العربية الأردنی، ١٩٩٦ ، ص ١٦٩ - ٢١٣ .
 - محمد زکی حضر، الحرف العربي والحوسبة:

<http://www/al mishkat.com/kheder/search2.htm>

وانظر اقتراح عبد المالك بوحجرة بشأن الكتابة العربية:

www.geocities.com/bouhadjeraa/book.htm

١٤. نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، ص ٣٦٩ . ويکن مطالعة كثير من هذه التطبيقات في مراجع الدراسة.
١٥. تقریر التنمية الإنسانية العربية، ص ١٢١ .
١٦. نفسه، ص ١٢٢ .
١٧. نفسه، والصفحة نفسها.
١٨. حسين الطبايلي و محمد كمال بن رحومة، ميادين تطبيق استخدام اللغة العربية في المعلوماتية(التعليم والتدريب)، ضمن كتاب: استخدام اللغة العربية في المعلوماتية، ص ٢٢٢ .
١٩. مما يدلل على أهمية اللسانيات في الولايات المتحدة أنها بعد غزوها لأفغانستان والعراق، كانت تتلقى أشرطة تنظيم القاعدة وصدام حسين ثم ترسّلها لعلماء المسؤوليات وهم الذين يقررون إن كانت لهم أو لم تكن.
٢٠. انظر: نهاد الموسى، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية.
٢١. وأشار تقریر التنمية الإنسانية العربية إلى أن من ميزات الإعلام العربي في السنوات الأخيرة اعتماده اللغة العربية الفصحى لغة للتداخُل.
٢٢. نهاد الموسى، العربية نحو توصيف جديد، ص ٥٤ .
٢٣. نفسه، والصفحة نفسها.
٢٤. ترد هذه التطبيقات بمجموعة أو متفرقة في مراجع هذه الدراسة ، ولا سيما وقائع المؤتمرات.
٢٥. وذلك أن الولايات المتحدة والبدو الصهيوني يسعان لتطوير برامج حاسوبية لمعالجة اللغة العربية لأغراض التجسس، انظر:

<http://www.basistech.com/products/language-analysis/arla.html>

٢٦. المحاولات في تعليم العربية لأغراض خاصة، للعرب أم للأجانب) نادرة جدًا، وأشار إلى تجربة جامعة آل البيت الأردنية في تعليم اللغة العربية لأبنائها لأغراض خاصة. وأشار إلى تجربة السعودية لتعليم العربية لغير الناطقين بها، إذ تختص بتعليمها للمسلمين حسب.
٢٧. يمكن التيقن من هذه الحقيقة مطالعة المخطط الدراسي للجامعات العربية على الإنترنت.
٢٨. نهاد الموسى، الأساليب في تعليم اللغة العربية، ص ٣٣ .
٢٩. نفسه، الصفحة نفسها.

٣٠. تفصيلات هذا المشروع في المراجع السابق. وستكون جهود نهاد الموسى في تعليم العربية محور كتاب كامل يعده الباحث، وسيصدر قريباً إن شاء الله.
٣١. انظر مثلاً: نهاد الموسى، *اللغة العربية في سياقها الاجتماعي*.
٣٢. وليد العتاق، *الأنظار اللسانية في تعليم العربية*، وقائع مؤتمر اللغة العربية في التعليم العام، كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.
٣٣. انظر: رضوان الدبسي، دور وسائل التقنية في تطوير تعليم اللغة العربية، وقائع مؤتمر اللغة العربية أمام تحديات العولمة، بيروت، ٢٠٠٢.
٣٤. انظر: مشاعل الحميلى، كفاءة استخدام الحاسوب في تعليم اللغة العربية، آراء الطلبة الدارسين (البحث باللغة الإنجليزية)، *المجلة العربية للعلوم الإنسانية*، جامعة الكريت، العدد ٨٣، ٢٠٠٣، ٢٤٤ - ٢٢٧ ص.
٣٥. *تقدير التنمية الإنسانية العربية*، ص ١٢١.
٣٦. نفسه، ص ١٢٢.
٣٧. وليد العتاق، *العولمة اللغوية*.
٣٨. فصل ديفد كريستل في مسألة عالمية اللغة الإنجليزية في كتابه: *الإنجليزية لغة عالمية*.
٣٩. نبيل علي، *الثقافة العربية وعصر المعلومات*، ص ٢٧٣. وقد تكون هذه الأرقام تراجعت بقادم الزمن؛ إذ تعود إلى عام ١٩٩٩.
٤٠. *تقدير التنمية الإنسانية العربية*، ص ١٢٣.
٤١. لمزيد من المعلومات عن الترجمة الآلية، انظر: *مجلة لغة العصر* (الأعداد الواردة في المراجع)، وانظر: الترجمة في الوطن العربي، نحو إنشاء مؤسسة عربية للترجمة.
٤٢. انظر المسلح الميداني لوضع الترجمة الراهن في الوطن العربي، ضمن كتاب: *الترجمة في الوطن العربي*، ص ٨١.
٤٣. لمزيد من المعلومات عن مؤسسات الترجمة في الوطن العربي، انظر: *الهامش السابق*.
٤٤. لمزيد من المعلومات عن الترجمة الآلية والترجمة عبر الإنترن特، انظر: *الهامش*، ٤١.
٤٥. أورد فلوريان كوكناس كثيراً من الآراء التي تشير إلى أسباب لغوية خاصة لتفوق الإنجليزية على سواها من اللغات. انظر: *اللغة والاقتصاد*، ص ٣٥٧ - ٣٥٩.
٤٦. *اللغة وبناء الذات*، ص ١٢١.
٤٧. كُتُّ طلت إلى طلبة في جامعة البترا الأردنية، وهم من تخصصات مختلفة، الكتابة في موضوع: التعليم الجامعي بين العربية والإنجليزية. وقد فضل معظمهم التعلم بالعربية؛ لضعفهم بالإنجليزية، ولاحاجتهم إلى وقت طويل في الترجمة، وأما الطلبة الذين درسوا في مدارس أجنبية فقد فضلوا التعلم بالإنجليزية؛ لافتقارها وضعفهم الشديد في العربية.
٤٨. سعد الخطاطي، *العرب ونظرية التخطيط اللغوي*، ص ٧٨.
٤٩. نقلأ عن: *العرب ونظرية التخطيط اللغوي*، ص ٧٩.
٥٠. نظمت بعض الدول العربية حياة اللغة العربية على نحو قانوني، وبأيادي في مقدمة هذه الدول العراق أيام الحكم السابق، وسوريا وال Saudia والشارة في الإمارات العربية، والمغرب والجزائر.
٥١. نحو نظرية مصطلحية عربية، ندوة استخدام اللغة العربية في تقييم المعلومات.
٥٢. *تقدير التنمية الإنسانية العربية*، ص ١٢٤.
٥٣. يمكن النظر في أعداد مجلة اللسان العربي المتعددة؛ للوقوف على جهود مكتب تنسيق الترجمة في العمل المصطلحي، كما يمكن العودة إلى موقع الإاسكو للتعرف على المعاهد العربية الاصطلاحية الموحدة: www.arabization.org.ma و كذلك موقع مكتب تنسيق الترجمة: www.alesco.org.
٥٤. *تقدير التنمية الإنسانية العربية*، ص ٥١.
٥٥. نبيل علي، *الثقافة العربية وعصر المعلومات*، ص ٢٦٩ - ٢٧٠.
٥٦. تقرير التنمية الإنسانية العربية، ص ٦٦.
٥٧. لأمثلة مفصلة عن هذه النظم، انظر وقائع المؤشرات المثبتة في قائمة المراجع، وكذلك مواقع الأنترنط.
٥٨. تقرير التنمية الإنسانية العربية، ص ٥١.

المراجع

باللغة العربية:

- أحمد بن محمد الضبيب، اللغة العربية في عصر العولمة، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١.
- أحمد عبد السلام، العولمة الثقافية اللغوية وتباعاً لها اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٦٠، السنة ٢٥، ٢٠٠١.
- أحمد مطلوب، اللغة العربية وتحديات العولمة (خطوط)، ندوة اتحاد الجامع اللغوية العربية، ندوة عمان، ١٩١٦، أيلول، ٢٠٠٢.
- نفسه، تجربة العراق في حماية اللغة العربية، مؤتمر اللغة العربية أمام تحديات العولمة، بيروت، ٢٠٠٢.
- الأهرام، لغة مصر: مجلة الأهرام للكمبيوتر والإنترنت والاتصالات، ملف خاص: الترجمة الآلية، العددان ٣٨-٣٩، السنة الرابعة، ٢٠٠١.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣.
- بيل غيتس، المعلوماتية بعد الإنترت، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣١، الكويت، ١٩٩٨.
- توبى.أ.هـ، فجر العلم الحديث: الإسلام والصين والغرب، ترجمة محمد عصفور، ط٢، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٦٠، الكويت، ٢٠٠٠.
- توماس جولتشتاين، القدّمات التاريخية للعلم الحديث، ترجمة أحمد حسان عبد الواحد، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٩٦، الكويت، ٢٠٠٣.
- جورج طرابيشي، إشكاليات العقل العربي، ط١، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٨.
- حوزيف شاحت،تراث الإسلام، ترجمة محمد السمهوري وأخرين، ط٣، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٣، الكويت، ١٩٩٨.
- حسام الخطيب، الترجمة الآلية وقضية تعريب العلوم، ضمن كتاب: مازن المبارك؛ بحوث مهداة إليه بمناسبة بلوغه السبعين، ط١، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠١.
- رشدي راشد، نشأة اللغة العلمية العربية وتطورها، ندوات الموسم الثقافي السادس عشر، مجمع اللغة العربية الأردني، ط١، عُمان، ١٩٩٨.
- رضوان الدبسي، دور وسائل التقنية في تطوير تعليم اللغة العربية، وقائع مؤتمر اللغة العربية أمام تحديات العولمة، بيروت، ٢٠٠٢.
- زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، ط٩، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣.
- زغيزيد هونك، شمس العرب تسطع على الغرب: أثر الحضارة العربية في أوروبا، ترجمة فاروق بيضون وكمال دسوقي، ط١٠، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ٢٠٠٢.
- سعد بن هادي القحطاني، التعريب ونظرية التخطيط اللغوي؛ دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات في السعودية، ط١، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.
- صمويل هنتغتون، صدام الحضارات، ترجمة طلعت الشايب، كتاب سطور، ط٢، ١٩٩٩.
- صالح الخريفي، اللغة العربية هيّتنا القومية، ضمن كتاب: من قضايا اللغة العربية المعاصرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٠.
- عبد الرحمن بو درع وآخرون، اللغة وبناء الذات، كتاب الأمة، العدد ١٠، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، ٢٠٠٤.
- عبد السلام المسدي، العولمة والعلوة المصادة، كتاب سطور(٦)، ١٩٩٩.
- عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتكنولوجيا، ط٢، دار الاعتصام، ١٩٨٦.
- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ط١، دار توبقال، الدار البيضاء، ١٩٨٥.
- عز الدين المناصرة، الهويات والتعددية اللغوية، ط١، دار مجلداوي، عُمان، ٢٠٠٥.
- غوردون ويلز وماري هنيداء، اللغة وبناء المعرفة، ترجمة عيسى بشاره، مركز القطان للبحث والتطوير التربوي، رام الله: فلسطين، ٢٠٠٣.

- فؤاد حمد فرسوني، **الترجمة الآلية واللغة العربية**: دراسة بيليو قياسية لأدب الواقع. حولها، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، م ١٤، يونيو، ١٩٩٥.
- فرانك كيكيلش، ثورة الإنفوميديا: الوسائل المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك، ترجمة حسام الدين زكرياء، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٥٣، الكويت، ٢٠٠٠.
- فلوريان كرملس، اللغة والاقتصاد، ترجمة أحد عوض، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٦٣، الكويت، ٢٠٠٠.
- كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩.
- محمد حسن عبد العزيز، المصطلح العلمي عند العرب، دار الحانى للطباعة.
- محمود إبراهيم، تعریف التعليم الجامعي: بحوث في اللغة العربية ومشكلات تعریف العلوم، ط ١، آفاق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤.
- ميشيل كاكو، رؤى مستقبلية، ترجمة سعد الدين خرفان، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٧٠، الكويت، ٢٠٠٠.
- نبيل علي، اللغة العربية والحواسيب، مؤسسة تعریف، الكويت، ١٩٨٨.
- نفسه، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٨٤، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٤.
- نفسه، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٦٥، الكويت، ٢٠٠١.
- نفسه، التربية من منظور عصر المعلومات، ضمن كتاب: التعليم الأساسي في الوطن العربي، مؤسسة شومان ومؤسسات أخرى، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٢.
- نجاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحي في العالم العربي الحديث، ط ١، دار الفكر، عمان، ١٩٨٧.
- نفسه، اللغة العربية في سياقها الاجتماعي، ضمن كتاب اللغة العربية وطرق تدریسها، ٢٢٦، جامعة القدس المفتوحة، ط ١، عمان، ١٩٩٣.
- نفسه، اللغة العربية والحضارة، ضمن كتاب اللغة العربية، ٢، جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٣.
- نفسه، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٠.
- نفسه، الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر الهضة إلى عصر العولمة، ط ١، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٣.
- نفسه، الأساليب في تعليم اللغة العربية: مناهج ونماذج، ط ١، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٣.
- وليد العتاق، اللسانيات التطبيقية وتعليم العربية لغير الناطقين بها، ط ١، دار الجواهرة، عمان، ٢٠٠٣.
- نفسه، العولمة اللغوية: التداول بالإنجليزية في العالم العربي؛ مثل من الأردن، مجلة البصائر، عمادة البحث العلمي في جامعة البترا الأردنية، م ٨، ٢٤ ع، ٢٠٠٤.
- نفسه، الآثار اللسانية في تعليم العربية، وقائع مؤتمر اللغة العربية في التعليم العام، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.
- ياسين خليل، اللغة والوجود القومي، ضمن كتاب: اللغة العربية والوعي القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

أعمال الدورات والمؤتمرات:

قد استغنتي بذكر عنوان الندوة أو المؤتمر عن ذكر عنوانات بحوثهما؛ لكنهما:

- استخدام اللغة العربية في المعلوماتية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٦.
- بحوث المؤتمر الثاني حول اللغويات الحاسوبية العربية، الكويت، ١٩٨٩.
- الترجمة في الوطن العربي: نحو إنشاء مؤسسة عربية للترجمة؛ بحوث ومناقشات الندوة التينظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٠.
- الترجمة والثقافة العربية: المدارس والمسارات والتحديات، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠١.
- التعریف ودوره في تدعیم الوجود العربي والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ١٩٨٢.
- التعليم الأساسي في العالم العربي: آفاق جديدة، مؤسسة شومان ومؤسسات أخرى، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٢.
- تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، نيسان ١٩٨٧، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- حضارة الحاسوب والإنترنت، كتاب العربي، العدد ٤٠، ط ١، منشورات مجلة العربي، الكويت، ٢٠٠٠.

- السجل العلمي لاستخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات، ذو القعدة ١٤١٢ هـ، أيار ١٩٩٢ م، مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض، ١٩٩٣.
- اللسانيات العربية والإعلامية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، تونس، ١٩٨٩.
- اللغة العربية والتقنيات المعلوماتية المقدمة، أعمال المناظرة المنظمة بمؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، ١٩٩٣.
- اللغة العربية في التعليم العام، كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ٢٠٠٢.
- مؤتمر التدريس الفعال لمهارات اللغة العربية في المستوى الجامعي، جامعة الإمارات العربية، العين، ١٩٩٨.
- مؤتمر اللغة العربية أمام تحديات العولمة، الدورة الأولى، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٢.
- مستقبل الثورة الرقمية، كتاب العربي، العدد ٥، منشورات مجلة العربي، الكويت، ٢٠٠٤.
- المعلوماتية في الوطن العربي: الواقع والآفاق، مؤسسة عبد الحميد شومان، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٢.
- ندوة الحاسوب واللغة العربية، تشرين الثاني ١٩٩٢، بغداد.
- ندوة اللغويات الحاسوبية العربية، ذو الحجة ١٤١٢ هـ - حزيران ١٩٩٢، القاهرة.
- وقائع مؤتمر الكويت الأول للحاسوب، آذار، ١٩٨٩.
- وقائع مختارة من ندوة استخدام اللغة العربية في الحاسوب الآلي، نيسان ١٩٨٥، دار الرازى، بيروت، ١٩٨٩.

باللغة الإنجليزية:

- Crystal, D. 1998, *English as Global Language*, Cambridge: Cambridge University Press.
- Crystal, D. 2001. *Language and the Internet*, Cambridge: Cambridge University Press.
- Descout, (ed). 1987, *Applied Arabic Linguistics & Signal & Information Processing*. Hemisphere Publishing Corporation, Washington, New York.

موقع على الإنترنت:

- Arabic language Processing, Toulouse, France, 2001:
<http://www.elsnet.org/ac12001-arabic.html>
- Models of Natural Language Processing: www.ae.mit.edu/
- <http://global-reach.biz/globstats/index.php3>
- www.sakhr.com
- www.ibm.com

إشكالات التجنيس الأدبي

د. عز الدين المناصرة

قسم اللغة العربية

جامعة فيلادلفيا الخاصة - الأردن

ملخص:

منذ ثلاثة أرسطرو (الملحمي - الدرامي - الغنائي) حتى النقد الحديث، ما زالت نظريات التجنيس، غير قابلة للجسم النهائي. ويهدف هذا البحث إلى مناقشة أهم هذه النظريات، انطلاقاً من التركيز على اكتشاف علاقة هذه النظريات بطبيعة الأدب عبر العصور الحديثة. ويتم ذلك بتحديد الخصائص المطلقة لكل نوع أدبي. لهذا قمنا بقراءة نقدية لكتب الأصول: خصوصاً أفلاطون وأرسطرو، قياساً على مبدأ الحاكمة، مروراً بعدد من النقاد الأوروبيين، في العصر الحديث، وحتى جيرار جينيت Gerard Genette، الذي شكك في صحة التقسيم الثلاثي. ووصلنا إلى نتيجة مفادها: الجنس الأدبي له خصائص مطلقة، لكن هذه الخصائص مختلطة ومتغيرة عبر الزمن، وهي قابلة للانقراض، عندما يصبح الشكل هدفاً مركرياً متكرراً. وما يحكم التمييز بين الأجناس الأدبية، هو هيمنة خصائص معينة على حساب خصائص أخرى، كما أن الأجناس قابلة للاختلاط في حدود معينة.

Problematic theories in literary genders

Ezziddeen El-Manasrah

Dept. of Arabic

Private University of Philadilpfia

Abstract:

Since Aristotle's Trilogy, Epic, Drama and lyrics, until modern criticism, these theories have never been decisively agreed on.

This research aims at discussing the most important of these theories stating with emphasis and finding out how these theories starting with emphasis and finding out how these theories are related to literature in different eras.

This can be done by identifying the abstract characteristics for each type.

Consequently, I have studied masterpieces in this concern, Plato and Aristotle, in particular regarding analogy, a number of European critics, including Gerard Genette who was doubtful about trilogy distinction.

The conclusion was that literary gender has certain aspects which are mixed, Changeable and likely to extinct when form becomes a basic repeated purpose.

What distinguishes literary gender is the domination of certain trends over some others that are likely to mix in a certain degree.

إشكالات التجنيس الأدبي

[الإطار النظري]

١. الإشكالات:

منذ ثلاثة أرسطو: (الملحمي، الدرامي، الغنائي)، مروراً بتقسيمات العصر الوسيط، وحتى النقد الحديث، ما زالت نظريات التجنيس، تخضع للأخذ والرد، فهي غير قابلة للجسم النهائي. وكلما توغل النقد الحديث في أعماق الإشكالية، كلما ازداد الشكُّ في صحة التقسيمات الأساسية والفرعية. كما نلاحظ أن النقد الحديث يتعقب في النقاش، لكنه يعود مرّة أخرى إلى الثلاثية الأرسطية، بل إنَّ بعض النقاد، شكّك في صحة تفسيرات شراح أرسطو. وانختلف النقاد حول وصف وتعريف الأجناس الأدبية، وخصائصها الثابتة والمتحيرة، حيث أنَّ التصنيف إلى رئيس وفرعي، ظلَّ ينطلق من استنباط الخصائص من أعمال أدبية محددة أحياناً، أو أنَّ الاستنباط قد تمَّ انطلاقاً من خصائص مطلقة، لا تتطابق تماماً على كل الأعمال الأدبية، حتى في إطار الجنس الأدبي الواحد. فنحن أمام نظريات للأجناس، وليسنا أمام نظرية واحدة شاملة. ثمَّ تأتي إشكالية الربط بين النوع وبين الخطاب والنص. فالبعض اعتبر التجنيس خطاباً مستقلاً، له مقولاته المستقلة. والبعض الآخر، ربطه بالنص.

- في نظرية المحاكاة الأفلاطونية^(١)، هناك درجات: الصانع الأول، الصانع الثاني، الصانع الثالث. ولهذا يقع الفن والشعر في المرتبة الثالثة. وهناك محاكاة كاملة، ومحاكاة جزئية، وبالتالي، فهناك (مبدأ الدرجة) الذي يحكم المحاكاة. ويُقسم أفلاطون الأجناس الأدبية إلى ثلاثة: (الغنائي، الملحمي، الدرامي)، ويربط موقفه منها بمفهوم الصدق والكذب، لكن أفلاطون يجعل (التخيل) في المرتبة الرابعة بعد: العقل والفهم والإيمان. وهذا التأثير في المرتبة، مرتبٌ بموقف أفلاطون من موقفه من (التخيل) في الدولة المثالية. وهو يميّز بين السرد

والمحاكاة، وبالتالي يربط السرد بصوت الشاعر، ويربط المحاكاة بصوت القناع، وفق آلية التشبث، ووفق مفهوم جدلية الذات مع الآخر. وحسب أفالاطون: قد يحدث الاختلاط. ولقد تعمدنا أن لا نشير رأي أفالاطون في الشعراء والفنانين والنساء والصناعة والمهنة... وغيرهم، حيث تفاصيله الفاضلة، كما هو معروف. ولكن لا بدّ هنا من الإشارة إلى أن هذا الموقف السليبي، أثر سلباً على عملية تصنيفه لأنواع في ضوء المحاكاة والسرد.

- أما أرسسطو^(٢)، فقد استخدم، مبدأ المحاكاة، بمعنى الصناعة أو الصياغة، ليصل إلى المشترك: (السردي والدرامي)، لكنه انطلاقاً من الواقع الأدبي، استخرج الأنواع الخمسة: الملحمية، المأساة، المللهاة، الشعر الغنائي، الموسيقى. ثم عاد ودمج المأساة والمللهاة تحت عنوان: الدرامي، لكن المشتركات بين الملحمي والمأساة، جعلته يركز على السرد. أما وضع الموسيقى، إلى جانب الأنواع الأخرى، فيدلنا على أن أرسسطو كان يقصد الأنواع الأدبية والفنية، خصوصاً أن الموسيقى، ليست إلا أغنية كلامية تعزف بوساطة الناي أو القيثارة. فهل نحن أمام: رباعية أم خماسية أنواع، أم نحن أمام الثلاثية الشهيرة: الملحمي - الغنائي - الدرامي؟!. ويتلاشى مبدأ - نقاء النوع، أمام مبدأ - الاختلاط، ليصبح التمييز بين الأنواع، خاصعاً لثلاثية: الوسيلة، الموضوع، والأسلوب، وثلاثية: الإيقاع، اللغة، والانسجام، وثلاثية: الأنما، الآخر، والفعل، وثلاثية: الماضي، الحاضر، المستقبل. كما استخدم أرسسطو ثنائيةيات متقابلة: مستحيل ومحكم، العالي والهابط، المقنع وغير المقنع. وهذا يؤكّد أن هذه الإجراءات تقود إلى عدم التحديد الصارم للنوع: فالزمان في المأساة والملحمية، فارق غير جوهري، قياساً على مشتركات مثل: الحكاية، الطبقة. وهذا كله يؤكّد تلاشي مبدأ - نقاء النوع. ويشير مبدأ - الاحتمالية، إلى ثنائية الواقع - الحلم، وثنائية المحاكاة والسرد، مما يفتح الآفاق نحو بحاجز أعمق، يتحقق من خلال تعبير أرسسطو نفسه: المتحمل، الأعلى من الواقع، المستحيل المقنع، ما يجب أن يكون ... الخ، لتصبح المحاكاة نفسها مشروطة بشروط تبني عنها صفة التقليد.

أما الإشكالية الكبرى، فتتعلق بالهوية ومسألة الاختلاط. فنحن أمام موروث ضخم يحدد هويات الأجناس الأدبية، لكن تاريخ الأجناس، يؤكّد لنا واقعية اختلاط الأجناس في المراحل الانتقالية، حيث يولد جنس جديد من رحم نوعين أدبيين سائدين، أو تحمل بعض الأجناس الجديدة، عناصر أساسية أو ثانوية من أجناس سابقة. وقد ينذر نوع أبي رئيس أو فرعى، لتنقل بعض خصائصهما إلى نوع جديد، فقد اندرت أنواع رئيسة مثل: (الملحمة – الشعر التعليمي – الرومانس)، لتولد الرواية الحديثة من الملحمّة والرومانس، منذ رواية دون كيخوت عام ١٦٠٥ للإسباني ثريانتس التي يعتبرها النقاد الأوروبيون – أول رواية حديثة. وحين ننظر إلى أجناس فرعية مثل: (القصيدة الرعوية – السونيت)، فنحن نجد أن هذين النوعين، رغم تلاشيهما وفق المعنى القديم لهما، إلا أننا لا نُقرّ بانقراضهما تماماً، لأنهما انتقلا في الممارسة الشعرية الحديثة، إلى خصائص إضافية، مع حذف بعض الخصائص القديمة. ومعنى هذا أنه: لا يوجد انقراض تام ونهائي للنوع، حيث تلعب آلية الاختلاط دورها في نقل الخصائص القديمة القابلة للحياة إلى أنواع جديدة. لقد حذفت الرواية الحديثة، من الملحمّة، تعدد الآلهة والأسطورة، وأبقيت على صبغ السرد الحكايلي. كما حذفت الرواية الحديثة من الرومانس، العجائبية والمغامرة، والتصنّيف القسري إلى: أرستقراطي وشعبي، وتحولت إلى الواقعية وتعددية الطبقات. لكن العجائبية والمغامرة لم تنته تماماً في الرواية الحديثة، بل تحولت إلى واقعية سحرية.

وهكذا نجد أنفسنا أمام مجموعة من الإشكالات، أهمّها: مشكلة التصنّيف الأرسطي، ومشكلة الاختلاط والاندثار والولادة الجديدة، ومشكلة حدود الهويات. فالنقد مثلاً يرون في مقولـة الشـكلـانـيين الروس (القيمة المهيمنة)، حلّاً لمشكلة التصنّيف إلى: شعر ونشر، لكن المهيمنة في الشعر الرومانـيـكيـيـ، مثلاًـ، قد تلاشتـ فيـ حـقـبـ شـعـرـيـ آخرـ، لـكـنـهاـ عـادـتـ لـلـسيـطـرـةـ فيـ أنـوـاعـ فـرعـيـةـ فيـ عـصـرـ آـخـرـ. وـمعـ هـذـاـ، فـالـعـنـاـصـرـ الـموـسـيـقـيـةـ لـاـ تـنـتـقـلـ كـلـهـاـ، بـلـ قـدـ تـبـدـلـ وـظـيـفـتـهـاـ فـيـ مـرـحـلـةـ آـخـرـ.

كذلك نجد في النقد نفسه هيمنة لفكرة ما، ثم تتحول هذه الفكرة إلى فكرة مُوَسَّعة، أو تغير الهيئة كلياً، كما هو الحال مع مقوله: (التناسق) في النص الكافي في الحقبة البنوية، مقارنةً مع (النص المتشعب) في النص الإلكتروني. كلاهما ينطلق من فكرة التشعيـب والتناسـق. فـما هي حدود هـوية الجنس؟. إذا رددنا مقولـة: مـحو الـحدود تمامـاً، فـما هي درجـات المـحو؟. فالـأجنـاس لا تـتحـسي إرادـويـاً لصالـح أـجنـاس أـخـرى بـسهـولة. وـتـبـقـى الإـشكـالـيـة الـكـبـرـى، أيـ - طـرح السـؤـال الـقـدـم - الـحـدـيث: هل يمكن لـنظـريـة (الأـدـبـيـة) أو نـظـريـة (الـشـعـرـيـة)، أن تـقـدم لـنـا نـظـريـة شاملـة لـلـأـجـنـاس في ظـلـ وـلـادـة أنـوـاع كـتـابـيـة جـديـدة، وـفي ظـلـ تـشـعـب وـاخـتـلاـط مـقولـات: الـخـطـاب - النـصـ؟!. كلـ ذـلـك يـؤـكـد أن مشـكلـة التـجـنـيس ما تـزال إـشكـالـيـة كـبـرـى.

- لقد حددنا هـدـف الـبـحـث بـضـرـورـة - منـاقـشـة الإـطـار الـنظـري لـمشـكلـة التـجـنـيس في التـرـجـمات الـعـربـيـة لـعدـد من الأـفـكـار الـأـورـوبـيـة، دون أن تـنـتـرـق لـمسـائـين هـامـتـين هـمـا: إـشكـالـيـة التـجـنـيس من خـلـال النـصـوص، كذلك إـشكـالـيـة التـجـنـيس في النـقـد الـعـرـبـيـ الـقـدـم وـالـحـدـيث، لـسبـب منـطـقيـ، هو ضـيق المسـاحـة المتـاحـة للـبـحـث. وـنـشـير أـيـضاً إلى أن منـاقـشـة الأـفـكـار الـمـرـجـمة، وـلـيـس الأـصـلـيـة، أـصـبـحـت فـرعـاً مـهـماً من فـروع النـقـد المـقـارـنـ، بـسبـب تـأـثـيرـها الـمـباـشـرـ في القراءـة الـعـربـ، لأنـ الأـفـكـارـ الـأـصـلـيـةـ، يـطـلـعـ عـلـيـهاـ مـخـصـصـونـ مـحـدـودـونـ.

٢. الخطاب، النص، والنوع الأدبي

- حين نـخـاـول تحـدـيد طـبـيـعـة الجنسـ الأـدـبـيـ، أو هـويـتهـ، نـجـدـ فيـ الـوـاقـعـ الـنـقـديـ طـرـيقـتـيـنـ:

الأـولـيـ: تـنـطـلـقـ منـ مواـصـفـاتـ وـجـدتـ فيـ عـملـ أـدـبـيـ شـهـيرـ، مـثـلـ: إـليـاذـةـ هـومـيـروـسـ، أوـ روـاـيـةـ (الـحـمـارـ الـذـهـبـيـ) لأـبـوليـوسـ، أوـ روـاـيـةـ (دونـ كـيـخـوتـ) لـشـرـبـانـسـ، أوـ مـسـرـحـيـاتـ شـكـسـبـيرـ، أوـ قـصـائـدـ بـوـدـلـيرـ، أوـ قـصـائـدـ: تـ.ـسـ.

إليوت، أو: رواية بوليسيز لجيمس جويس... الخ، أي أنَّ مثل هذه الأعمال تحكم نظريات التجنيد، وفق منطق (الروائع) في المركزية الأوروبيَّة، مع استثناء – أدب باقي قارات العالم. وهنا تكمن الإشكالية، حيث أنَّ نظرية النوع تصبح ناقصة، لأنَّها لا تأخذ بالخصائص المُتعلَّقة في أعمال أدبية كثيرة، (رائعة) في باقي آداب العالم.

الثانية: تنطلق من (المطلق)، و(الجوهر)، و(المعالي النصيّ)، دون التأكُّد من قبل القراء أنَّ النظرية، قد اعتمدت فعلاً على قراءة نصيَّة شاملة للأنواع الأدبية، قبل استخراج الخصائص المُتعلَّقة للنوع من نصوص فعلية، لأنَّ التطبيق النصي يكشف صلابة النظرية أوْ هشاشتها. صحيح هنا أننا نعتمد على الخلاصات النظرية، التي وصل إليها الآخرون، ولكن من حقنا أن نتساءل: إلى أي مدى تكون مثل هذه الخلاصات صحيحة!! فنحن بحمد أنفسنا أمام اتجاهات متعددة، وأحياناً متعارضة في تعريفات النوع والنص والخطاب. يقول (مافنون) في تعريفه للخطاب، بأنه: (ينبغي ونحن نتحدث عن الخطاب، أنْ يقطع الكلام في سياق تلفظ مفرد، لكن ينبغي حين نتحدث عن نص أن نؤكّد على ما يصنع وحدته، فالنص في الحقيقة، كل، وليس مجرد متالية من الجمل)^(٣). أي أنَّ الخطاب هو الأعلى، تليه مقوله: الأدبي وغير الأدبي، أي تصنيف الأنواع الأدبية، ثم تأتي النصوص الفردية. وهنا يقع تصنيف الأنواع في الدرجة الثانية بعد الخطاب، لكن بعض النقاد يرى أن النص والخطاب شيء واحد، كما أنَّ البعض الآخر، يرى أن النص سابق للخطاب أو العكس. إذن، قد يقع النوع بين النص والخطاب، وفق هذا الفهم، ولكن كيف بعد ذلك نصنف الخطابات إلى: أدبي وغير أدبي. هنا يصبح الخطاب جنساً أو أجنساً أدبية وغير أدبية، ولا تصبح شموليته مطلقة، ما دامت خصائص الأجناس متحركة ومتغيرة. وإذا اتفقا مع هذه الاعتراضات، فإنَّ النوع والخطاب يتباينان، لكنهما يختلفان في الدرجة. ولو كان النص والخطاب، شيئاً واحداً كما يرى البعض، فلماذا يضع فان ديك – نصوص اللغة الطبيعية

كموضوع لعلم النص، ثم يستثنى: (النصوص المتنمية إلى نظم سيمائية أخرى مثل: نظم الموسيقى والصورة والسينما والرقص والإشارات)^(٤). هنا قد يوقعنا التمييز في الفصل بين الخطاب والنص، وهذا الفصل تضييفي يميز بين الخطاب الأدبي والخطاب الفني تمييزاً يجعل أحدهما: نصاً والأخر ليس بنص، بدلاً من التمييز بينهما، ثم ربطهما معاً في إطار الخطاب. فاللغة كما يقول دي سوسير: (نظام من الإشارات جوهره الوحيد، الرابط بين المعاني والصور الصوتية)^(٥). ومعنى هذا أنَّ النصَّ اللغوي والنصَّ الفني، يشتراكان في أكْمَـا - نظم سيمائية، ويتفرقان في خصائص هذه النظم. أما رولان بارت، فيرى أنَّ النصَّ: (لا يدخل ضمن مجرد تقسيم للأجناس، بل إنَّ ما يحدد، هو قدرته على حلحلة التصنيفات القديمة)^(٦). وهكذا يمكن أن يكون لنا: (علم الخطاب) و(علم النص): الأول، يقيم بناءً نظرياً لمجموع الخطابات، في حين يختص الثاني بنظريات النصوص. وبالتالي يكون ما تُسمى: (علم التجنیس)، مرتبطة بعلم النصَّ من جهة تحتية، وبعلم الخطاب من جهة فوقية، إذا افترضنا أنَّ علم الخطاب وعلم النص مختلفين. أما إذا اعتبرناهما متقاربين أو متشابهين، فإنَّ علم التجنیس، يرتبط بمتاليات، سواءً أكانت متعاليات الخطاب، أم متعاليات النص. وهنا ندرك أنَّ (التاريخ) مثلاً، يشتراك مع الخطاب الأدبي في (السردية)، لكنه مختلف مع النص الأدبي، بسبب وجود المهيمنة الأدبية في النص الأدبي، وعدم وجودها في (التاريخ). ويقترح علينا ديفيد بشبندر - تبسيط النظريات الأدبية، فهي: (نظريات عن كيفية قراءة النصوص الأدبية، حيث تقدم افتراضات عن طبيعة هذه النصوص، وادعاءات بشأن قيمة تلك النصوص، أو الطريقة التي يجب أن تقرأ بها)^(٧).

- ولكي تُصنف الأجناس الأدبية إلى أصول وفروع، فإنَّ أرسسطو استخدم مصطلح (الشعرية)، لتدلَّ على الخصائص في ثلاثة: الملحمي - الدرامي - الغنائي. وهو نفس المعنى الذي استخدمه النقاد الأوروبيون، سواءً في العصر الوسيط، أو في النقد الحديث، انطلاقاً من (بوسيطياً) أرسسطو الذي ترجمَه

العرب المعاصرون، بعنوان (فن الشعر). وهنا حدث التباس لدى القارئ العادي، لأنه توهم أن الكتاب مختص بالشعر فقط، وحقيقة الكتاب تشير إلى (فن الأدب)، أي بمعنى: الثلاثية. ورغم أن الشكلانيين الروس، روجوا منذ عام ١٩١٩ لمصطلح (الأدبية)، وهو مفهوم مطابق لمفهوم أرساطو، إلا أن النقد الأوروبي، ظل يستخدم مصطلح (الشعرية). يقول هنري ميشونيك: (الشعرية: بحث في استراتيجيات اللغة والأدب، رهانهما ونظريةهما)^(٨)، رغم أن الروسي ياكوبسون يقول: (إن موضوع الشعرية هو قبل كل شيء، الإجابة عن السؤال التالي: ما الذي يجعل من رسالة لفظية، أثر فنياً?). وهتم الشعرية عند ياكوبسون بقضايا البنية اللسانية: (حيث يمكن اعتبار الشعرية، جزءاً لا يتجزأ من اللسانيات)^(٩). وهو يتصور (الشعرية التاريخية) على أنها: (بنية مؤسسة على سلسلة من الأوصاف التزمانية المتعاقبة)^(١٠). ثم يتطرق ياكوبسون - لموضوع الأجناس الشعرية المختلفة، فيرى أن خصوصيات هذه الأجناس: (تسلّم مساهمة الوظائف اللفظية الأخرى إلى جانب الوظيفة الشعرية المهيمنة، وذلك في نظام هرمي متعدد. فالشعر الملحمي الذي يركز على ضمير الغائب، يفتح المجال بشكل قوي، أمام مساهمة الوظيفة المرجعية. والشعر الغنائي الموجه نحو ضمير المتكلم، شديد الارتباط بالوظيفة الإلهامية، ويتميز بوصفه التماضياً ووعظياً، وفق ما إذا كان ضمير المتكلم فيها تابعاً لضمير المحاطب، أو وفق ما إذا كان ضمير المحاطب، تابعاً لضمير المتكلم)^(١١). وهو أيضاً يرى أن شعرية الكتاب المقدس: (تجده أصولها في الموروث الكنعاني القديم)^(١٢). فمبدأ التوازي هنا هو تأليف ثنائي متماثل. كما ركز ياكوبسون على مفهوم - القيمة المهيمنة، وهو المبدع الأول لل فكرة، ففي إطار البحث الشكلي، كان ياكوبسون يبحث عن تحليل الخصائص الصوتية للأثر الأدبي، وعن مشاكل الدلالة في إطار نظرية الشعر، وعن مرحلة: إدماج الصوت والمعنى في إطار موحد، إلى أن وصل إلى مفهوم المهيمنة الذي يظل حتى الآن، مفهوماً صالحًا لتمييز الأجناس الأدبية وغير الأدبية، فالمهيمنة هي كما يقول ياكوبسون: (عنصر بؤري للأثر الأدبي: تحكم،

وتحدد، وتغير العناصر الأخرى، كما أنها تضمن تلاحم البنية^(١٣). وهكذا ربط ياكوبسون الأجناس الأدبية بمقولتين: مقوله **الضمائر** التي تميّز بين الوظائف الأدبية، ومقوله **المهيمنة** التي تمنع مركز التقليل في العمل الأدبي، مما يُسهل وصفه أو تصنيفه، إضافة إلى مفهوم (**الأدبية**) التي تحديد ماهيات الأجناس.

أما **توماشفسكي**، وهو أيضًا من الشكلانيين الروس، فيكتب عن نظرية الأغراض عام ١٩٢٥، قائلًا بأنه يوجد نمطان رئيسان للحكى: سرد موضوعي، وسرد ذاتي: (ففي نظام السرد الموضوعي، يكون الكاتب مطلعاً على كل شيء)، حتى الأفكار السرية للأبطال. أما في نظام السرد الذاتي، فتحن تتبع الحكى من خلال عين الراوي (أو طرف المستمع) متوفرين على تفسير لكل خبر: مني وكيف عرفه الراوي (أو المستمع) نفسه^(١٤). وهو أي **توماشفسكي**، يرى أن الاستعمال التمايز للغة التثرية أو الشعرية، يخلق الأنواع الشعرية أو التثرية. وتم التفرقة بين الأنواع المسرحية أو الحكائية ... الخ، حسب توجيه العمل الأدبي نحو القراءة أو التشخيص. فملامح النوع عند **توماشفسكي**، هي: (**الأنساق** التي تنظم تركيب العمل الأدبي)^(١٥)، حسب **الأنساق المهيمنة**. ويشير **توماشفسكي** إلى مسألة – تفكك الأنواع: (ففي الأدب المسرحي للقرن الثامن عشر، انقسمت الكوميديا إلى: كوميديا خالصة، وتراجيكوميديا، تولد عنها، المسرح المعاصر. وعلى أنماط القصيدة الملحمية، ولدت القصيدة الغنائية الرومانтикаية، وفق مبدأ الإحلال وسيرة تعاقب الأنواع)^(١٦). ويختتم **توماشفسكي** رأيه بالقول: (لا يمكن إقامة أي تصنيف منطقي صارم للأنواع. فالتمييز بينهما، هو دائمًا، تمييز تاريخي، كما أن تصنيف الأنواع، هو عمل مُعقد)^(١٧). أما **شكروفسكي**، فيرى أن اللغة الشعرية، تتميز عن اللغة التثرية: (بالطبع المحسوس لتركيبها. ويمكن الإحساس بالظاهر الصوتي، أو المظهر التلفظي، أو المظهر الدلالي للفظ أيضًا. وأحياناً ليست بنية الكلمات، هي المحسوسة، وإنما تركبها، انتظامها)^(١٨). ويعرف تودوروف، وهو الوريث الشرعي للشكلانيين الروس – **الشعرية** بأنها: (علم الأدب، وهي في ذلك

مغايرة للفعالية التأويلية للأعمال الفردية، ومغايرة للعلوم الأخرى)^(١٩). أما الأدبية عند تودوروف، فهي: (الخصائص المحددة التي تصنع فرادى الحديث الأدبي. وموضع الشعريّة، ليس العمل الأدبي في حد ذاته، بل استنطاق خصائص الخطاب الأدبي)^(٢٠). أما - جان كوهن، فيعرف - الشعريّة بأنما: علم موضوعة الشعر. وهو يفسر حين يقول: كان لكلمة شعر في العصر الكلاسيكي، معنى لا لبس فيه، فقد كانت تعني - جنساً أدبياً، أي القصيدة التي تميّز بالمستوى الصوتي والمستوى الدلالي. ثم استعملت الكلمة شعر أولاً: في شأن الفنون الأخرى: شعر الموسيقى، شعر الرسم ... الخ. ومن الممكن أن نسعى لإيجاد شعريّة عامة، ببحث في الملامح المشتركة بين جميع الموضوعات الفنية أو الطبيعية التي من شأنها أن تثير الانفعال الشعري)^(٢١). أما - ريفاتير، فيرى أن: (الشعر لا ينفصل عن مفهوم النص، فإذا لم تعتبر القصيدة، كياناً مغلقاً، فإننا لا نستطيع دوماً أن نميز الخطاب الشعري من اللغة الأدبية). فاللامبادرة الدلالية في عدة أنواع: (تهدّد التمثيل الأدبي للواقع، أو المحاكاة)^(٢٢).

مناقشة وخلاصة:

أولاً: تحدد إشكالية الأنواع الأدبية، بمدى قدرتها على التمييز النظري بين الأنواع من جهة، وعدم التمييز من جهة أخرى. فالتمييز يكون مع خصائص العمل الأدبي المفرد، وعدم التمييز يكون في البحث عن الخصائص المشتركة بين النصوص. بعد ذلك نصل إلى متعاليات مشتركة للنصوص، بحيث تتشترك مرّة أخرى مع الآليات التي يعمل بها الخطاب الأدبي. ثم تأتي المرحلة الأخيرة، أي مرحلة ارتفاع المتعاليات في الخطاب الأدبي إلى مستوى الشراكة مع الخطابات غير الأدبية في نظرية عامة للخطاب.

ثانياً: يقع الجنس الأدبي بين النص والخطاب، وهو يمتلك من خلال عملية

التصنيف، خصائص مطلقة متحركة، تشارك مع متعاليات النص، ليكونا معاً الخطاب الأدبي. وقد لعبت الحركة الشكلانية الروسية ... والحركة البنوية الفرنسية، دوراً هاماً في التخلص من وظيفة الأدب وتاريخ تطوره، بالتركيز على طبيعة الأدب، وقد أفاد هذا نظرية الأجناس، لكنه خلخلها، وهزَّ معتقداتها التقليدية، فبدلاً من الخلط في التصنيف القديم بين التصنيف الشكلي والمضموني، ولدت فكرة الأنساق والبنيات التي أصبحت مركزاً للتصنيف الجديد، كذلك ولدت فكرة (الأدبية) وفكرة (المهيمنة) كآليات لفهم جديد للخطاب الأدبي وتفرعياته. لكن الخطاب البنوي، على الأقل في جانبه اللساني والسيميائي، حُولَ النظم البنوية إلى أشكال لا دم فيها ولا حياة، حتى أنَّ رولان بارت نفسه، صرَّح بأن اللسانيات في طريقها إلى الانفجار، بفعل التمزق الذي ينخرها: (فهي ت نحو نحو الصياغة الصورية)^(٢٣). وهذا ما جعل العلوم الإنسانية الأخرى، تدخل الميدان، لقراءة الأدب وتصنيفه من زاويتها الخاصة، ثم تبتعد، ليبقى الأدب وحيداً. وهكذا ظلت نظرية الأجناس تتعرض لخلخلة وتدمير، حتى كادت تعود إلى أرسطو، لكنها في الوقت نفسه جددت نفسها بتحديداً مفيداً من خلال نظرية الأدبية، لكنها ظلت تتراوح بين المحافظة على الهوية، وبين الاختلاط الذي يفتح باب الامتحاء، أو الولادة لنوع جديد.

ثالثاً: هناك إقرار عام بأنَّ التحديد المنطقي الصارم بين الأجناس الأدبية، أمر صعب المنال، بسبب مشكلة الاختلاط، والاندماج، والتلاشي، والانقراض، والولادة الأخرى ... الخ. كذلك ظل الصراع مفتوحاً بين نظرية النص المغلق، ونظرية النص المفتوح، وجرت تمييزات بين التمر والشعر، بعيداً عن أسلوب المفاضلة القديم بين الأنواع العليا، والأنواع الفرعية.

٣. الأجناس الأدبية في نقد – ما قبل الحادّة

٣. ١: بوالو: الأنواع الشعرية:

صدر كتاب (فن الشعر) لبوالو عام ١٦٧٤م. وهو عبارة عن مجموعة من القصائد الكلاسيكية، حيث تعرّض في القصيدة الثانية والثالثة لأنواع الشعرية. ففي القصيدة الثالثة، ناقش (شعرياً): المأساة، الملحمّة، والكوميديا. وفي القصيدة الثانية، تعرّض بوالو لأنواع الشعرية التالية: ١. القصيدة الريفية. ٢. القصيدة الغنائية. ٣. السونيت. ٤. القصيدة المحاجيّة. ٥. البلاد la ballade. ٦. الروندو le rondeau: قصيدة عاطفية ذات أدوار. ٧. الأهجيّة – la satire. ٨. الفودفيل – le vaudeville: أغنية خفيفة، يسود فيها الهجاء، وبها جم المؤلف فيها عيوب زمانه^(٢٤). وهو هنا يذكر هذه الأنواع الشعرية، دون ترتيب للأهميّة. أما – المأساة، فهي: (عند نشأتها كانت المأساة مشوهة، تقوم على التقرير، وعلى مدح إله الكرووم، وتحاول بالرقص أن تستثير الحصاد)^(٢٥). أما – الملحمّة: فهي: (تستند على الحكاية في سردها للأحداث الطويلة، وتعيش وتتغيّر بالخيال. كل الفضائل فيها تمثلها الآلهة)^(٢٦).

٣. ٢: كروتشه: ضد التجنيس:

يُميّز كروتشه بين الصور والتصورات، انطلاقاً من التمييز بين: المعرفة الحدسية والمعرفة المنطقية، وبين المعرفة التي تتجهها المخيلة، والمعرفة التي يتجهها العقل. لكن الحدس عنده، ليس مستقلاً عن العقل. والمعرفة الحدسية عند كروتشه هي معرفة (تعبيرية). ويطرق كروتشه لنظرية المحاكاة: (القول بأن الفن، تقليد للطبيعة، يحمل معانٍ متعددة، بعضها حقائق، وبعضها أباطيل. فالفنُ هو: رفع الطبيعة إلى المثالية، أو هو تقليد الطبيعة مثاليًّا – أما إذا أريد بتقليد الطبيعة أن الفن، يقدم لنا سخاً آلية، فهذا رأي واضح الضلال)^(٢٧). ثم يتطرق كروتشه لمسألة التمييز بين النوعين الكبيرين، فيرى أنه: (لا يمكن تبرير

التمييز بين الشعر والنشر، إلا إذا كان على نحو التمييز بين الفن والعلم. فالشعر لغة الشعور، والنشر لغة العقل، ولكن ما دام العقل أيضاً شعوراً في تحسده وواقعه، فلكل نثر، جانبه الشعري^(٢٨). وحين يصل كروتشه إلى نظرية الأجناس، يعلن موقفه الصارخ التالي:

أولاًً: أكبر انتصار لضلال دعاة الذهنية، هو في نظرية الأجناس الفنية والأدبية التي ما تزال سائدة في مطولات الأدب، فهي: تشوش نقاد الفن ومؤرخيه^(٢٩).

ثانياً: كلُّ أثر فني حق، كان يتجاوزاً لقوانين جنس ما، سفة آراء النقاد واضطربهم إلى توسيع ميدان هذا الجنس إلى أن يضيف مرأة أخرى، بولادة آثار فنية جديدة^(٣٠).

٣. ٣: هيجل: الحادثة والفعل والحالة:

يُصنف هيجل الأنواع على النحو التالي:

١. الأدب القصصي: تصوير: (للعالم الموضوعي من خلال موضوعيته).

٢. الشعر الغنائي: تصوير: (للذاتية والعالم الداخلي).

٣. الدرامي: (وسيلة تكثيف) تربط (كلا النوعين السابقين في وحدة جديدة: الكشف الموضوعي والوحدة الداخلية للفرد)^(٣١). فالأدب الروائي عند هيجل، (حالة، والشعر الغنائي – نقاصها، والدراما – نقاص النقاص^(٣٢)). والقصصي عند هيجل: (هو – الحادثة، والدرامي – الفعل، والغنائي – المراج والمراجلة)^(٣٣). ويقول هيجل أيضاً بأن الرواية مثلاً هي (ملحمة برجوازية)^(٣٤).

٣. ٤: لو كاتش: الطبقية:

يرى لو كاتش أنَّ الرواية هي: (الشكل الأدبي الأكثر دلالة على المجتمع البرجوازي)^(٣٥)، حيث ترتبط الرواية ارتباطاً وثيقاً عند لو كاتش بشقاقة العصر

الوسيط السردية. ويولد شكل الرواية من تدهور ثقافة السرد التابعة للعصر الوسيط، ودخول خصائص سوقية وبرجوازية على هذه الثقافة. ولم تبرز الخطوط الأولى لدراسة جمالية شاملة عن الرواية - كما يقول - إلا مع: (الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، حيث أدرجت الرواية بصورة عضوية في مقوله الأشكال الجمالية، إلا أن نظرية الرواية، لم تظهر إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث توقفت المحاولات الرامية إلى إبداع ملحمة حديثة)^(٣٦).

٣. ٥: فنسنت لابي سي: تصنيفٌ وتشعيبٌ كلاسيكي:

صدر عام ١٩٠٨ كتاب (نظرية الأنواع الأدبية) للفرنسي فنسنت لابي سي - L'Abbé Ci. Vincent - قسم فيه الشر إلى الأنواع التالية: ١. التاريخ. ٢. الخطابة. ٣. الرواية. ٤. النثر التعليمي: وهو أيضاً يقسم النثر التعليمي إلى أنواع: العلوم الطبيعية، العلوم الأخلاقية، العقيدة والدين، الفلسفة، العلوم الاجتماعية، علم الأخلاق، النقد الأدبي. ٥. الرسائل والمكتبات. - أما التاريخ مثلاً، حسب المؤلف فهو: (يحتوي على قصص، غير أنه أيضاً يحتوي على صور، وعلى وصف، وعلى لمحات خاصة بالنواحي المالية والتجارية والنظم الحكومية، فهو عرض للحياة الاجتماعية، ويشمل التاريخ: الحوادث، الأفكار، الفنون، العلوم، العادات، الأخلاق، القوانين، والعقيدة ... الخ)^(٣٧). كذلك الأمر بالنسبة للرسائل التي تتجه إلى فرد خاص، بينما تتجه الأنواع الأدبية للجمهور. ويجب، حسب المؤلف أن: (لا يكون هدف الرسائل اللحوء إلى الناحية الفنية، بل هدفها، تسجيل لما تمله الحوادث)^(٣٨). ثم يتحدث المؤلف عن الأنواع الأدبية: القصصي، المسرحي، والتعليمي، حيث يعتبر الملحمية نوعاً قصصياً. أما - الشعر الغنائي، فيعرفه بأنه: (فيضٌ من الأحساس الشخصية، وموضوعه شخصي، حيث يصف الشاعر حالاته النفسية، أو يعنى آخر: ما يُعبر عنه بضمير المتكلم. والشاعر هنا سلي، يتأثر بالأحداث، ولا تؤثر فيه الأحداث)^(٣٩). وأنواعه عنده هي: ١. الغزلي. ٢. اليامبيك. ٣. المحاء. فالشعر الغنائي معناه الصحيح حسب المؤلف: (هو المؤسس على دعامتين:

المقطوعة – Strophe، والموسيقى، والرقص^(٤٠). أما – الملhma، فهي: (شعر قصصي بطولي قومي، يحتوي على أحداث خارقة للمعتاد. وتوصف الملhma بأنها قصصية، لأنها: تضع أمامنا سلسلة من الأحداث)^(٤١). والملhma عند المؤلف نوعان: (الملhma البدائية: حادث تاريخي حقيقي، أو حادث يظنه الناس حقيقياً)^(٤٢). (الملhma العالمية: ينظمها شاعر فرد، تستعير الإطار من الملhma البدائية، لكن لها خطة مرسومة مصنوعة)^(٤٣). أما – الشعر الدرامي، فهو عبارة عن: (تمثيل صوري لحادث تاريخي أو خيالي من الحياة الإنسانية. ويعبر الشاعر تماماً في هذا النوع، وتضفي الأحداث أمامنا، وتمرُّ الشخصيات أمام أعيننا، فنراهم حين يعملون، وحين يتكلمون)^(٤٤). ثم يقسم المؤلف الدرامي إلى: تراجيدي، كوميدي، وميلودرامي، فالميلودرامي: (تراجيدي لا يخضع لقوانين المنطق، ولا يشبه الواقع في شيء)^(٤٥). ويشير المؤلف إلى أنواع متعددة من المسرح مثل: شعر الرعاه، والقصة الأسطورية الخرافية ... الخ.

٣.٦: فيليب فان تيغ: أنواع كبرى وصغرى ومتخلطة:

يدرس الفرنسي فيليب فان تيغ، الأنماط الأدبية، في مرحلة (١٦٣٠ - ١٦٦٠)، فيقسمها إلى: أنواع كبرى: الملhma، المأساة، الرواية، الملهأة، وأنواع صغرى، الرعوية، الأود، الروندو، المادريفال، البلاط، الأبيغرام. وأنواع مختلطة: الملهأة المأساوية، الدراما الرعوية. أما مُحصلة التعاريفات لهذه الأنواع، فهي أرسطية الطابع، فهو يقدم التعريفات التالية:

١. الملhma: ميزة هذا النوع هي أولاً العظمة الحربية، والموضوع الشهير، وكذلك الأشخاص. ويمكن إدخال الحب في سياق الحوادث، على أن يكون حباً ساماً. وينبغي أن يكون الأبطال كاملين، وأن تكون نفائصهم بطولية. كما أنه يجب أن يؤخذ الموضوع من التاريخ، ومن التاريخ القديم بالذات، لا أن يختلف اختلافاً. ويجب أن يدور العمل نظرياً في بلدان شاسعة بعد، عادتها غريبة عنا. وينبغي أن تكون المادة بسيطة، تستمد غناها من

خيال الكاتب، لا من كثرة الحوادث الحامة. وتطلب هذه الدقة نفسها في التأليف، فيكون من أربعة أقسام: العرض الذي يقدم الموضوع والبطل، الابتهاج إلى الآلة، سرد الرواية الذي يحتل العمل الأدبي بمحمونه تقريرياً، والذي يربط بين الأحداث بضرورة منطقية، بدون أن يرويها في ميقانتها التاريخي، وهذا ما يفرق بين الشاعر الملحمي والمؤرخ. وأخيراً الخاتمة التي يجب أن تكون مدهشة، ومعقولة، ومناسبة، أما الشكل فيكون شعراً.

٢. المأساة: هي تقليد لعمل رصين تام على شيء من الامتداد، بخطاب منمق، لا يكون تزويقه جيشه في كل قسم من أقسامه، ويكون تحت شكل مأساوي لا روائي، مستعملاً الرعب والشفقة لتطهير الأهواء التي من هذا النوع.

٣. الرواية: نوع قريب جداً من الملحمية، خضع لقواعد القصيدة الملحمية، باستثناء غياب الابتهاج في القصة. والفرق الوحيد بين النوعين، هو أن أحدهما يكتب شعراً (الملحمة)، والآخر يكتب نثراً (الرواية)، وأن الحرب لها المكانة الأولى في الملحمية، بينما يحتل الحب هذه المكانة نفسها في الرواية. وأكثر القواعد أهمية في الرواية، هي قاعدة العقول واللباقة والفائدة الأخلاقية^(٦٤).

٤. الملهأة: قصيدة درامية من الدسائس، تعرض على المسرح، أشخاصاً وضيعين في أعمال مأنوذة من الحياة اليومية. وينبغي أن يتتصر فيها العقول، وأن تكون الخاتمة مؤاتية، والدسيسة ملفقة^(٦٧).

٥. الدراما: هي ما ينبع عن (المأساة والملهأة). لها تأثير الأولى، وأوصاف الثانية الساذجة. وهي أكثر فائدة من الاثنين، وأكثر ترغيباً، لأنها في متناول جمهور المواطنين، كما يقول مرسيه. فالدراما وحدتها تستطيع أن تعرض هذه الصفات العادبة التي تؤلف الكتلة البشرية، حيث يختلط الخير بالشر^(٤٨). وينطبق هذا الوصف للدراما عند المؤلف فإن تيغ على مرحلة

(١٧٨٩-١٦٧٥).

٦. الشعر الغنائي: يكفي أن يراعي المرء ما تستسيغه الأذن في (اختيار موفق للتعابير) وخصوصاً (الأفكار والحرارة) ليصبح الشاعر - غنائياً^(٤٩).

أما - الشر، فيقسمه فيليب فان تيغم إلى الأنواع التالية: الخطابة، التاريخ، القصة، الرواية، النقد.

٣. ٧: مناقشة وخلاصة:

أولاً: ظلّ تصنيف الأجناس الأدبية في العصر الوسيط، وحتى أول الأربعينات من القرن العشرين، قائماً على الأسس الأرسطية - الأفلاطونية، حيث التصنيف إلى: أنواع كبرى وأنواع صغرى، فجده أن بوالو يهجو الصفات التي ترافق مع النوع، ولا تتماشى مع الوصف الأرسطي الأفلاطوني، ويمتدح الملhma، لأنُ: (... كل الفضائل فيها تمثلها الآلهة)، رغم المتغيرات، حتى أنَّ هيجل ينطلق من الثلاثية، دون مسألة للثلاثية نفسها، وحين يضع مواصفات الأجناس الكبرى، لا يخرج كثيراً على الموصفات الإغريقية، باستثناء الانتباه إلى الرواية، بربطها بالبرجوازية الصاعدة في العصر الوسيط. كذلك انتبه لوكاتش للتفسير الطبيقي للأنواع، خصوصاً: الملhma والرواية. لكنهم جميعاً أجمعوا على أن الرواية، هي ابنة الملhma مع حذف بعض خصائص الملhma. كما أن الرومانس هي ابنة الملhma ووالدة الرواية الحديثة. لهذا كله لم تتعرض الثلاثية الأرسطية لأية هزة قوية. وظلّت منهجية التشعيّب، قائمة على أساس فكرة: الأجناس الدنيا - الأجناس العليا.

ثانياً: ظلّ التصنيف يعود إلى المنهجية الثانية: (شعر / نثر)، و(عقل / شعور)، و(نثر أدبي / نثر غير أدبي)، و(جنس صاف / جنس مختلط)، لكن هذه التمييزات، لم تتوافق مع الثلاثية. لهذا ظلت الفجوة قائمة بين التصنيف الثلاثي، والتصنيف الثنائي. وظلَّ الصراع قائماً بين مبدأ النساء، ومبدأ الاختلاط. فالأنواع المختلطة ذات صفة تشيعيّة ثانوية، والأنواع الكبرى

راسخة الثبات، وكأنَّ تقليديتها ميزة إيجابية، فقد ظلَّ مبدأ المحاكاة هو الذي يحكم التصنيفات. وأصبح التصنيف يحمل صبغة تعليمية هيكلية شكلية.

ثالثاً: التأثير الأكبر ضدَّ التجنُّيس هو كروتشه، كما هو شائع، لكن كروتشه لم يرفض مبدأ – المحاكاة، وإنما وجه نقداً لجانبها التقليدي. كذلك، فهو لكي يبرر نظريته عن المعرفة العقلية والمعرفة الحدسية، صاغ المقوله الثانية: (العقل / اللاشعور). ولكي يتلاءم تصنيفه للأجناس مع النظرية، قال بثنائية (الشعر / الشُّر)، ولأنَّ العقل شعور أيضاً عنده، فقد أقرَّ مبدأ الاختلاط. وأقرَّ بدوره الجنس التي تعتمد على: الاتساع – الضيق- الانحسار – الاستبدال. وهنا يكمن الضعف، فالتراتب في المراحل عند كروتشه، ينقضه عدم الترتيب في الواقع التطوري للأجناس. كما أنَّ المبدأ الثاني (شعر / نش)، لا يخضع تماماً لمقولتي: العقل – الحدس. إضافة إلى أنَّ مبدأ الاختلاط عنده، جاء تبريراً لمقوله (شعور العقل). لكن التعريف للجديد عند كروتشه، بأنَّ الجديد هو اختراق لقوانين الأجناس، هو الفكرة الأكثر أهمية عنده. لهذا يمكن اعتبار ثورة كروتشه ضدَّ التجنُّيس، ثورة جزئية ضدَّ كلاسيكية بـوالـو الصارمة.

رابعاً: لقد قدمنا الأنواع: الشعر الرعوي – الرومانس – السونيت، لنؤكِّد مبدأ – عدم الانفراط التام. فالملحمة انقرضت، لأنَّها أصرَّت على المبدأ الكلاسيكي، لكن ملامحها الجوهرية، توزعت في جسم أنواع أدبية أخرى، مثل: الرومانس. كذلك انقرض – الرومانس، حين التزم بمفهوم الطبقة، لكنه منح خصائصه للرواية الحديثة. كما تحولَ: الشعر الرعوي إلى حالة تاريخية، بسب إصرار الرعاه الأوائل على ربط الفكرة الرعوية بمغرايفا محددة، وبثنائية (الريف / المدينة)، وبثنائية (الراعي / الراعية الجميلة). كما تحولَت السونيت إلى حالة تاريخية، لأنَّها أصرَّت على الشكل الشعري (الثماني – السادس). وهكذا نكاد نجمع على القول: إنَّ الملحمة – والرومانس، قد انقرضت فعلاً، لأنَّ البديل أي (الرواية)، حلَّ محلَّها، لكن: الشعر الرعوي لم ينقرض، لأنَّه جدد شيخوخته في القصيدة الحديثة، ببقاء عناصره الأساسية، أو تحول بعض

هذه العناصر إلى هيئة أخرى. كذلك انقرضت المفاهيم التقليدية في السونيت التي ترکز على الشكل، لكن المفاهيم الباقيّة، انتقلت إلى القصيدة الحديثة. فالتقليد هو الذي يتسبّب في انقراض النوع، كذلك الثبات الكلاسيكي في الخصائص.

٤. نقد الحداثة: مُساعلة خطاب الأجناس

- تعرّضت الأنواع الشعرية: القصيدة الغنائية - الملhma - والتراجيديا، الثلاثية الكلاسيكية، لتحويل جديد عند الألماني - إميل شتاينغر، ففي مقابل الثلاثية، رأى شتاينغر عام ١٩٤٦، أنه يمكن - إحلال الخصائص التي يدعوها: الغنائية والملحمية والدرامية، محلَّ الأنواع الأدبية، فهو يقول: (إنَّ كل قطعة من الشعر تقع بين هذه الأطراف الثلاثة، ولكن لا تمثل خصائص الغنائية والملحمية والدرامية، تماماً كاماً إلا في عدد محدود جداً من الأعمال). و(تصل الاتجاهات الثلاثة، لا الأنواع الثلاثة، بالدرجة الأولى، بالأبعاد الزمنية الثلاثة: الماضي بالغنائية، والحاضر بالملحمية، والمستقبل بالدرامية)^(٥٠). وبالتالي ركز شتاينغر على الأسلوب بدلاً من النوع ذاته. وينسب شتاينغر، الدراما الغنائية إلى: (الأدب الغنائي، لا إلى الأدب الدرامي، على رغم أن المبدأ الغنائي هو السائد فيها). وعلى هذا الأساس، تصبح الخصائص العامة للغنائي والدرامي، غير جوهريّة^(٥١). ويصف شتاينغر - الغنائية بأنها (العنصر السائل)، ويتكلّم عن النفس باعتبارها (سيولة المنظر الطبيعي عندما تستعيده الذاكرة)، لكن رينيه ويليك، يوجه النقد التالي لشتاينغر: (المشكلة في نظرية شتاينغر، تكمن في افتقارها للعلاقة بالشعر الحقيقي. فمن الممكن أن نتوصل إليها دون أدلة أدبية)^(٥٢). لكن ويليك يستدرك قائلاً: (إنَّ ما يميّز نظرية شتاينغر حول الأنواع الأدبية، هو استخدامها الخاص للتصرُّف المايدغري للزمن استخداماً، أدى إلى ربط القصيدة الغنائية بالماضي، والملحمة بالحاضر، والدراما بالمستقبل. ولا تلحِّ

نظريّة شتايغر إلى المتكلّم كمعيار لها، على عكس النظريّات الأخرى. وتنافي
عنه ثانية الذات والموضوع^(٥٣).

- ويرى أوستن وارين أن (النوع الأدبي)، (مؤسسة)، كما الكنيسة أو الجامعة أو
الدولة^(٥٤). فنظريّة الأنواع مبدأ تنظيمي: (فهي لا تصنف الأدب وتاريخه
بحسب الزمان والمكان، وإنما بحسب أنماط أدبية نوعية للبنية والتنظيم)^(٥٥).
ويميل معظم النظريّات الأدبية الحديثة، كما يضيف وارين - إلى طمس التمييز
بين الشّر والشّعر، وبعدها تقسم الأدب الخيالي إلى فنون التخييل: (الرواية،
القصة القصيرة، الملحمّة)، والمسرحية (ثراً أو شرعاً)، والشعر الذي يواصل ما
بدأه الشّعر الغنائي القديم. ويصل وارين إلى النتيجة - الاقتراح التالي: (يجب
تصور الأنواع على أنها زُمرٌ من الأعمال الأدبية، تقوم نظرياً على كل من
شكلها الخارجي (وزن معين أو بنية)، وشكلها الداخلي أيضاً (الاتجاه، الحرس،
المدف، الموضوع، والجمهور)^(٥٦). وهكذا يتکع وارين على الجانب الشكلي.
ويميل وارين إلى نقد منهجه البحث عن الفوارق بين الأنواع، ويويد منهجه
البحث عن القاسم المشترك في كل نوع على حدة، وإظهار الصياغة المشتركة،
والهدف الأدبي. وهو ضدّ مبدأ - نقائص النوع.

- ويرى رينيه ويليك أن التمييز بين الأنواع الأدبية، لم يعد أمراً مهما لدى
النقاد، لأنَّ (الحدود بينها تُعبّر باستمرار، والأنواع تُخلط أو تُمزج، والقديم
منها يُترك أو يُحور، وتُخلق أنواع جديدة إلى حدّ صار معها المفهوم نفسه،
موضع شك^(٥٧)). ولكنه يستدرك معتقداً على قول وارين بأن النوع الأدبي، له
وجود يشبه وجود المؤسسة، أي أنَّ وجوده، أمرٌ واقع لا مفرّ منه. فالنّقاد مهما
تتّكروا لنظريّات الأجناس أو رفضوها، هم في الواقع يظلّون أسرى لها. ويناقش
رينيه ويليك، أطروحة كاته هامبورغر، في كتابها (منطق الشّعر، ١٩٥٧) عن
مسألة التّجنيس. فهي تدعو إلى تقسيم ثانوي، بدلاً من تقسيم شتايغر الثلاثي.
ويشكّل العنصر الغنائي في كلّ من النّظريتين الأساس المشتركة، و: (تميّز
هامبورغر بين نوعين من الشّعر: القصصي أو شعر المحاكاة، والغنائي أو شعر

الوجود، أما الملحمية والمسرحية فتنتهيان إلى القصص، والفاصل بين النوعين، هو ضمير المتكلم. ففي القصيدة الغنائية يتكلم الشاعر نفسه، أما في الملحمية والمسرحية فيجعل غيره يتكلم. وتم حشر الرواية التي يرويها المتكلم مع الشعر الغنائي، لأن المؤلف نفسه يتكلم فيها). كما أن هامبورغر عبرت عن فكرها القائلة: (إنَّ الزَّمْنَ الْمَاضِيَّ فِي الرَّوَايَةِ يَفْقَدُ وظِيفَتِهِ الْزَّمْنِيَّةَ، وَيَتَحَوَّلُ إِلَى الزَّمْنِ الْحَاضِرِ – تَعْبِيرًاً مَقْنَعًاً)^(٥٨). وهنا يعتقد ويليك، رفض هامبورغر لفكرة القناع، أي أنَّ المؤلف ليس هو السارد، كما يعتقد فصلها الفعل الداخلي عن التعبير الخارجي. كما يرفض رأيها حول البنية المغلقة في المسرحية والرواية، بينما اعتبرت أنَّ كل قصيدة (غنائية، بنية مفتوحة). وهو أي رينيه ويليك، يستند بأفلاطون في ثلاثيته للرَّدِّ عليها. ويشير ويليك إلى أطروحة – آيرينه هرنز – ١٩٤٠ التي تقول إنَّ التقسيم الثلاثي، ما هو إلا نتاج للتفكير النظري في القرن الثامن عشر. واعتبرت كتاب – شارل باتو: الفنون الجميلة من خلال مبدأ واحد (١٧٤٦م)، هو الوثيقة التي تسربت أفكارها إلى كتابات التقاد الأللان المتأخرین. كما يناقش ويليك، أفكار: شيلر، شليغل، همبولت، شلنغ، حول الأنواع الأدبية. ويختتم ويليك مقالته بقوله: (من الأجدى أن نصب اهتمامنا على تنوع الشعر وعلى تاريخه، أي على أوصاف الأنواع الأدبية، كما تمثل في تقاليدها الحسنة)^(٥٩). ويرى أنَّ نخل المشكلة بقراءة جدلية الماضي والحاضر، وجدلية الواقع وال فكرة، والتاريخ والإستطيطقا.

- أما نورثروب فراي فيصوغ رأيه عن المحاكاة، على النحو التالي: (الميل نحو مطابقة المحاكي والمحاكي، والميل إلى دقة الوصف، هو أحد قطبيين من أقطاب الأدب. وما نجده في القطب الآخر، يبدو أنه يتصل بما دعاه أرساطو بـ (القصة)، وبما ندعوه عادة – الأسطورة)^(٦٠). ويدرك فراي الأنماط القصصية المأساوية، كما يذكر الأنماط القصصية الكوميدية التي يُشَعَّبُها إلى: الأسطورية، الرومانسية، العائلية، الساخرة، الميلودrama، البوليسية، والسلوكية. أما ما يسميه التشريح – Anatomy: فهو شكل من أشكال القصة التثوية يُعرف

بالمحاجء، ويمثله كتاب (تشريح السوداوية) لبيرتن. وهو شكل يتصف بتنوع كبير في موضوعاته وباهتمام شديد بالأفكار^(٦١). كما قدم فراري - (ثلاثية أصناف الخيال): ١. شخصي - انطوائي: الرواية الخيالية، ٢. شخصي منفتح: الرواية الواقعية، ٣. عقلاً - انطوائي: السيرة الذاتية، قبل أن يصوغ الجنس من النوع الرابع: ٤. الخيال العقلاني المنفتح: جنساً، يُسمّيه: التشريح، كما يُشير جيرار جينيت.

- ويرى إمبرتو إيكو أن أصل مشكلة الأنواع، مدرسيًّا بشكل من الأشكال. ففي **الشكل الغنائي**: يقدم الفنان صورة متعلقة به بشكل مباشر، في حين أن هذه الصورة في **الشكل الملحمي**: لا تؤخذ إلاً في علاقة مع الفنان نفسه، ومع **الشكل الغنائي** - حسب إيكو - هو اللباس التعبيري الأكثر بساطة للحظة الانفعال. ويتميز **الشكل الملحمي** عن **الشكل الغنائي**، باعتباره امتداداً وتطوراً له، وفيه يتساوى في البعد: الشاعر والقارئ والمركز الانفعالي، ولا يكون السرد فيه من خلال ضمير المتكلم. أما شخصية الفنان، فتشمل فيه الصور والشخصيات، باعتبارها محياً حيوياً. أما عن **الشكل الدرامي**، فيقول إيكو: (عندما تملأ الحيوية التي مسّت الشخصيات، وحركتها كل واحدة من هذه الشخصيات، بالقوة نفسها التي تترجم في البداية بالصرارخ والإيقاع والإحساس، ثم بالسرد الغامض والسطحى، تختفي في النهاية إلى حدّ أنها تفقد وجودها، فتصبح بعبارة أخرى - لا شخصية)^(٦٢).

- ويقرأ بيير شارتيه - نظريات الرواية، بتواري تطورها التاريخي مع تطور الخصائص، فالرواية عند هنري كوليه: (مؤلفٌ مكتوبٌ ثرثراً، وهي نوع أدبي دون شكل محدد سلفاً، لا تعرض إلاً للمحسوس، وهي تخيل، حكاية، محكي)^(٦٣). بينما كان تعريف الرواية في المعاجم الفرنسية ودوائر المعارف:

١. كتب عجائبية تتضمن قصص الحب والفروسيّة - ١٦٩٠ .
٢. حكايات تخيلية لمختلف المغامرات الخارقة، أو الممكّنة في حياة الناس -

٣. مؤلف يقوم على الخيال، مكتوب نثراً، طويل نسبياً، يعرض ويحشد في وسط معين، شخصيات يقدمها باعتبارها واقعية، ويعرفنا ببنفسيتها ومصيرها ومخامرها - ١٩٦٤. أما أنواع الرواية في الموسوعة البريطانية (١٧٦٨م)، فهي: الشطاري، الرسائلي، القوطي، الرومانطيكي، الواقعي، والتاريخي^(٦٤). ويضيف شارته، أن معجم روبير الفرنسي، يذكر تسعة وأربعين نوعاً من الرواية. أما عن المحاكاة، فيقول شارته: (يقصد أرسطو بالمحاكاة، تمثيل فعل إنساني، أو تمثيل أشخاص فاعلين. أما الخطاب غير المحاكي، فهو الذي لا يصور الكائن الإنساني فاعلاً. ونحن نفضل مصطلح التمثيل - Representation - بدلاً من المحاكاة - Imitation^(٦٥).

- وينطلق جيرالد برنس في معجمه السردي من التعريفات الرئيسية التالية:

١. علم السرد - Narratology :

١. نظرية السرد المستوحاة من البنوية. ويدرس علم السرد، طبيعة وشكل ووظيفة السرد، كما يحاول أن يحدد القدرة السردية، والسمة المشتركة بين كل أشكال السرد. ويشرح السبب في القدرة على إنتاجها وفهمها.

٢. دراسة السرد كصيغة لعرض وقائع ومواقف متتابعة زمنياً. فعلم السرد يركز على العلاقة المحتملة بين القصة، والنص السردي، والسردية، والنص السردي^(٦٦).

٢. العملية السردية - Narration :

١. سرد خطاب يقدم واقعة أو أكثر. وتحتّم السردية تقليدياً من الوصف أو التعليق، وإن شملتهما.

٢. إنتاج السرد – الحديث عن سلسلة من الواقع والواقف. والسرد التالي، يلي الواقع والواقف المسرودة في الزمن، والسرد السابق، يسبهما في الزمن، والسرد المتزامن، يحدث في الزمن الذي تحدث فيه نفسه، والسرد الإقحامي، يقع بين لحظتين من الحدث المروي^(٦٧).

٣. السرد – Narrative

الحديث أو الإخبار: (كمْتُج وعملية وهدف وفعل وبنية وعملية بنائية) لواقعية حقيقة أو خيالية (رواية) أو أكثر، من قبل واحد، أو اثنين، أو أكثر من الساردين، وذلك لواحد، أو اثنين، أو أكثر من المسرود لهم.

- وهذا ما يقابل: السرديةات، السرد، والنَصُّ السردي، عند نقاد آخرين^(٦٨).

- ويقول جيرار جينيت أنَّ إيرينه بيرنر، نقلت عن آرنست بوبي، قوله: (ميَزْ أَرْسْطُو بَيْنَ الْجِنْسَيْنِ الْغَنَائِيِّ وَالْجِنْسِ الْمَلْحَمِيِّ وَالْجِنْسِ الْدَرَامِيِّ)، لكن بيرنر ترفض هذا الإسناد الشائع لأرسطو. فهي تسأله عن سبب غياب التقسيم الثلاثي التقليدي عند أرسطو، وتقدم احتمالاً لذلك، يتمثل في أن الغائية الإغريقية، لا تَمُتُّ بصلة للصناعة الشعرية، وذلك لارتباطها الوثيق بالموسيقى^(٦٩). لكن تودوروف – يقول جينيت – يُسند الثلاثية إلى أفلاطون، وتنظيمها النهائي إلى ديوميد. فإسناد الثلاثية – يضيف – لم يكن من مخترعات القرن العشرين. فالقص باتو، في القرن الثامن عشر، يورد هذا الإسناد في كتابه. لهذا – يقول جينيت: ينبغي أن نعود لمعرفة نظام الأجناس إلى اقتراحات أفلاطون التي استغلها أرسطو. ويقوم جينيت بتجريد، نظام أفلاطون على النحو التالي:

١. المأساة والملهاة: الصيغة الإيمائية الصرفية.

٢. الملhma: الصيغة المزدوجة.

٣. الأنسودة المدحية: الصيغة السردية الصرفية، فأفلاطون – يُقرّر جينيت:

أهمل عن قصد، كل الشعر اللاتمثيلي، أي الذي نعتبره نحن، الشعر الغنائي الحقيقي^(٧٠).

ويقترح جينيت مصطلح (الصيغة) لنظام الأجناس، وهو مقترن بـ نقله عن هاردي الذي لم يقصد به الشكل، وإنما: الوضعيات الإخبارية. ثم يجرد جينيت نظام أرسطو، وفق النظام التالي: الصيغة المأساوية: المأساة والملهاة، الصيغة السردية: الملhmaة والشعر الساخر^(٧١). وعند مقابلة نظامي أفلاطون وأرسطو، يلاحظ جينيت الملاحظة التالية: لقد حلّت الشائبة الأرسطية: السردي والدرامي، محلَّ الثلاثية الأفلاطونية: السردي، المزدوج، الدرامي^(٧٢). أمّا نظام ديوميد، فقد وزع الأجناس كالتالي:

١. الجنس المحاكي (الدرامي): المأساة والملهاة والنقد (الدراما وال النقدية).
٢. الجنس السردي: السردي والوعظي والتعليمي.
٣. الجنس المزدوج: البطولي والغنائي^(٧٣).

وبالتالي: لا تتطابق الأنواع مع الصيغ. وبعد أن ينافق جينيت معظم الرومانطيكيين حول مقتراحات توزيع الأجناس والصيغ، يقدم — خطاطة دائرة تشبيهية للأجناس الكبri والأجناس المتشعبة منها مع الصيغ^(٧٤). فالأجناس: أصناف أدبية صرفة، والصيغ: أصناف تتنمي للسانيات. كما أن التقابل بين الأجناس والصيغ: إنما يقوم على أنها أنواع من جوامع الأجناس: أوّلاً: جوامع، لأنه يشترط في كل جنس أن يشرف بطريقة تراتبية على عدد من الأجناس التحريرية، وأن يحتويها. ثانياً: أجناس، لأن معايرها في التحديد، تشتمل دائماً على عنصر موضوعي، لا يخضع لوصف شكلي صرف أو لساني. وهذه الوضعيّة المزدوجة خاصة بجouامع الأجناس^(٧٥). لهذا يقترح جينيت التخلص من الخطأ التاريخي، أي بعدم إسناد نظرية الأجناس الثلاثة لأفلاطون وأرسطو. وبالتالي، يقدم اقتراحه الجديد، النحو التالي:

١. الصيغ: السرد الصرف / السرد المزدوج / المحاكاة الدرامية.

٢. جوامع الأجناس: الفنائية / الملحمية / الدراما^(٧٦).

وفي ضوء ذلك تكون النتيجة: ١. الصيغ: سردي / درامي. ٢. الأنماط: متكلم/غائب. ٣. الأجناس: رواية/ قصة / ملحمة. ٤. الأجناس التحتية: رواية المغامرة. كما اقترح - كلاوس همبفر^(٧٧). ويرى جينيت أن الثوابت المعقولة والكبرى للنظام الجنسي، تعود إلى الأنواع الثلاثة من الثوابت التالية: الموضوعية والصيغية والشكلية^(٧٨). ويختتم جينيت كتابه: مدخل لجامع النص، بالقول: (موضوع الشعرية ليس النص، وإنما جامع النص)^(٧٩).

- وإذا كان الروائي الفرنسي - آلان روب غرييه، قد أعلن بصرامة، العداء لمبدأ - المحاكاة: (إنَّ ما يكُونُ قوَّةُ الرَّوَايَيِّ، هُوَ بِالْأَبْطَهِ أَنَّهُ يَخْتَرُعُ بُحْرَيَّةً كَامِلَةً، دُونَ نَمُوذْجٍ)^(٨٠)، فإنَّ توما شف斯基 يقول: (إنَّ الْكِتَابَ الْعَظَامَ، يَمْسِكُونَ بِزَمَانِ الظُّواهِرِ الْخَاصَّةِ بِالْأَنْوَاعِ السُّوقِيَّةِ، وَيَرْفَعُونَهَا إِلَى مَقَامِ أَصْوَلِ أَنْوَاعِ سَامِيَّة)^(٨١). ومعنى ذلك أنَّ رفض مبدأ المحاكاة أصبح واقعياً، وأنَّ تصنيفات الأجناس، أصبحت عرضة للخلخلة، وربما للسخرية.

ويرى إيسبورغ أنه من الممكن تشبيه الأنواع الأدبية، بتيار يجري في تربة متحركة، يُشكّل مجراه بصورة مستقلة^(٨٢). أي فهم تاريخ الأدب فهماً صحيحاً، حسب إيسبورغ، باعتباره عملية، وخلال مجرى هذه العملية، تبرز القوانين العامة للتطور الأدبي والأنواع الأدبية^(٨٣)، وهذا هو الذي يقود إلى الفهم الصحيح، أي تفسير ظهور الأنواع والأصناف على أنها: (استجابة لمتطلبات الواقع وحياة الشعب، والتطور النفسي للبشرية، وأن ينظر إلى علاقة الأنواع والأصناف بمضمون الأدب، وأن يُراعي تطورها الداخلي عبر القرون على اعتبارها طرقاً لتطور الشكل الغني المضمن)^(٨٤).

ويرى إيسبورغ أنَّ المفكر البرجوازي (آرنست كاسيرير)، ينطلق من القول: (الطبيعة صناعة الله، لذلك فهي لا تكشف إلا للعقل الإلهي الذي

خلقها). ويعلّق قائلاً: (فالأسطورة واللغة والدين والشعر إذن – من وجهة نظر كاسيرير – ليست مواضيع يمكن أن تُحيط بها كبشر!!!)^(٨٥). فالسمة العامة – يضيف إيسبورغ. – لكل مفاهيم الأنواع في العلم البرجوازي، هي: عداؤها للإيديولوجيا، وبكلمة أدقّ، للإيديولوجيا التقدمية^(٨٦). ويصل إلى النتيجة التالية: (نظرية الأدب اليسارية: تدرس الأنواع والأصناف على اعتبارها أشكالاً غنية المضمون من زاوية وجودها التاريخي الملموس، وشرطيتها الحياتية، وبارباطها بالصراع الإيديولوجي الاجتماعي المعاصر)^(٨٧). أمّا كوزينوف فيقول: إنَّ تعريف القصصي على أنه رواية (شيء ما خارج ذات الشاعر) حسب أسطو، يفقد مرتكزاته. ويقدم كوزينوف المقارنة التشبيهية التالية: القصصي = الرسم، الغنائي = الزخرفة، الدراما = الغرافيك^(٨٨). أمّا – نيكوف، فيقدم تعريفاً لبؤرة الشعر الغنائي: (يتمثل أساس الشعر الغنائي بالفكرة المتواترة بصورة الفعالية التي تصاغ في صورة لفظية خاصة من المعاناة المباشرة، وليس الشعر الغنائي مجرد شكل من أشكال الاستعداد للأضطراب)^(٨٩).

مناقشة وخلاصة:

أولاًً: نقدم فيما يلي جدولًا مقتضيًّا، مستخرجاً من الواقع النقدي، كما سبق أن طُرِح في المحادلات النقدية، حول أنظمة الأجناس وتشعيّتها:

| الدرامي | الملمحي – السردي | الغنائي |
|--------------|------------------|-----------------|
| المستقبل | الحاضر | الماضي |
| الفعل | الحادثة | الحالة |
| المخاطب | الغائب | المتكلم |
| مُسند | فضلة | مُسند إليه |
| جملة | كلمة | صوت |
| صيغة إيمائية | صيغة مزدوجة | صيغة سردية صرفة |

| المحاكي | المزدوج | السردي |
|---|-------------------------------------|---|
| موضوعي | ذاتي موضوعي | ذاتي |
| يتقمص الشاعر شخصياته | اسم خاص + تقمص | يتحدث الشاعر باسمه الخاص |
| مماثلة قائمة على حوار ذاتي حول فعل ما. | قائم على حوار متبادل حول فعل ما. | مماثلة مرتكزة على حوار ذاتي، حول وضعية. |
| شعر المحاكاة | | شعر الوجود |

- نستنتج من الجدول السابق أنَّ الجدل المليء بالخلافات والاختلافات في تصنيف الأجناس الأدبية إلى: كبير وصغير، وثلاثية ثنائية ... الخ، لم يعد هو المجال الحقيقي للاختلاف، وإنما طال الاختلاف، حتى التصنيف الجديد عند نقاد الحداثة إلى: صيغ متعلقة بالخطاب الأدبي، فهي أيضاً تتشعب وتختلف، لأنَّ بعض النقاد انطلق من واقعية النصوص الحقيقية، والآخر انطلق من (فوق)، أي من الخطاب النظري – الماقبلي. فالأمثلة هي التي تكشف مدى صلاحة الخطاب المقترن وأوصافه، أو مدى هشاشته.

ثانياً: هناك تيار قوي لدى نقاد الحداثة، يُشكّل منذ أول الأربعينيات في ثلاثة أرسطو: الملحم، الدراما، الشعر الغنائي. وقد واستمر هذا التشكيك في صحة إسناد النظام الثلاثي إلى أرسطو، بل شكّل في صحة الثلاثية، منذ آيرينيه هرنر إلى جيرار جينيت، مروراً بشتايغر ورينيه ويليليك. ويستند التشكيك إلى أمرين:

1. منذ شتاينغر الذي أحلَّ (الخاصيات) محلَّ الأنواع، وحتى جيرار جينيت الذي أقام ثنائية جديدة تعتمد على (الصيغ - جوامع الجنس)، أصبح النقد أكثر ميلاً إلى رفض مبدأ – نقاء النوع، بل والميل إلى التشكيك في صحة التقسيم.

٢. التشكيك في أهمية الشعر الغنائي، قياساً على الملحمه والدراما. فالشعر الغنائي مرتبط بالموسيقى عند أرسسطو.

ثالثاً: إنَّ الخصائص - الأسلوب، عند شتاينغر، والأوصاف الجدلية الماضية والحاضر، الواقع والفكرة، والتاريخ والجمالية عند رينيه ويليك، والصيغة وجوامع الأجناس عند جيرار جينيت، والخيال الثلاثي عند فراري، والتمثيل عند شارتير، وأنواع بصفتها أشكالاً غنية المضمون عند النقاد الروس غير الشكلانيين، كلُّها عناوين تؤكِّد الميل إلى ضرورة إعادة تقسيم الأنواع، وفق نظام جديد للأجناس، وفق المعاليم في الخطاب الأدبي. كذلك الميل نحو طمس التمييز بين الشعر والنشر، والبحث عن القواسم المشتركة، بدلاً من البحث عن التمييز، كما قال أوستن وارين. فالشعرية - كما قال جينيت - هي علم جوامع النص.

رابعاً: هناك ميل نحو - إعلاء خاصية - السرد على حساب الخصائص الأخرى، بحيث تقع تحتها أنواع مثل: الرواية، القصة القصيرة، السيرة الذاتية، الحكايات الشعبية، الأساطير والملامح، والتقارير الإخبارية... الخ، مع إضافة دور القارئ إلى دور المؤلف والموقف الضمني. ونحن نعتقد أن دور القارئ، يجب أن يكون موجوداً في متن النص، وليس مُسقطاً عليه من الخارج، بحيث تعتبر الإسقاط من الخارج، وسيلة تزيينية تساهم في الإيصال، لكنَّ تخلص من مبدأ التوجيه النقدي الذي تمارسه القوى المسيطرة.

خامساً: يكاد التشكيك في صحة خطاب الأجناس، يتساوى مع واقعية وجود الأجناس. فالكل يُشكك في جدوى أنظمة التصنيف، والكل يستمر في الجدل حول صحتها أو عدمها. وهنا نقدم الملاحظة التالية: هناك انقلابٌ جذري يبدأ من مرحلة البحث عن (الخصائص الشعرية) للأجناس في زمن الجدل حول الفوارق بين الشعر والنشر، ولا ينتهي في مرحلة البحث

عن (الصيغة السردية) في الأصناف التي كانت تعتبر شاعرية، مثل: الشعر الغنائي. وبالتالي، كان لأبْدَ من التمييز بين (علم الأدب) الذي يدرس الخصائص المُتعللة في الخطاب الأدبي، وبين (علم النصّ) الذي يدرس الخصائص المُتعللة في النصوص الفردية. أمّا علم الأجناس، فهو المشترك بينهما في إطار علم جديد للخطاب.

سادساً: قد يتساءل البعضُ، حول مسألة: استمرار النوع الأدبي في الحياة، أو: موت النوع، ويكون السؤال هو: متى يزدهر النوع، ومتى ينقرض أو يموت!

نحن نعتقد أن عدّة عوامل تحكم هذه المسألة، أولاً لأنَّ النوع يزدهر بسبب مبدأ الاحتياج، أي احتياج القراء لهذا النوع أو ذاك في زمان ومكان معين. وثانياً هو أن الزمان والمكان يقرران مدى ازدهار النوع في مكان معين، وعدم ازدهاره في مكان آخر. أمّا الزمان، فهو عامل أساسي في تحديد مدى التقبل أو الرفض.

أمّا الملاحظة الثانية، فهي تتعلق بانقراض النوع أو موته، حيث نعتقد أنَّ النوع الأدبي، قد ينقرض:

١. إذا تحول إلى هيكل شكلي تقليدي ثابت العناصر، منفصل عن تطورات الحياة وحركتها، أي إذا أصبح الشكل مقدساً.

٢. إذا لم يجد النوع الأدبي، تجاوباً واقتناعاً لدى القراء بالمعنى الواسع.

٣. إذا لم يتحول النوع الأدبي إلى ظاهرة عامة، وظلّ يعيش حالة فرعية هامشية.

٤. إذا لم يتطور النوع الأدبي نفسه باستمرار.

٥. إذا جأ كتاب النوع الأدبي إلى الدفاع عنه بالتنظير النقدي، بدلاً من تقديم النصوص الجديدة التي تثبت استمراريته.

- ولكن انقراض النوع، يختلف عن انقراض الاسم، فهناك أنواع أدبية فقدت الاسم، لكنها اندمجت في أنواع أخرى، أو فقدت اسمها، لكنها حددت نفسها تحت اسم آخر. كذلك نجد أن بعض عناصر النوع القديم، انتقلت إلى أنواع أخرى. وهكذا لا يموت الجنس الأدبي موتاً كاملاً.

٥. خاتمة: نواة صلبة... وهويات مفتوحة

أولاًً: لقد لعبت الحقبة البنوية المتأثرة بأفكار الشكلانيين الروس، دوراً مهماً في تدقيق ونقد نظرية الأجناس، حيث أبعدتها عن العموميات والتشعيبات، لكن الحقبة البنوية نفسها، وقعت في نفس الخطأ الشكلي:

١. حين (ألهـتْ) الشكل والصيغة والخصائص العليا على حساب ما سمـيـ بالمضمون.

٢. حين اعتبرت البنوية أنَّ الأجناس المختلطة هي الباب الذي ينفتح على أنواع جديدة، رغم أنَّ (النوع الأدبي سرعان، ما يؤكـد وجوده، وينتصر بالحافظة على جوهره)^(٩٠). فالأجناس المختلطة، عادت بعد الصحيح الكرنفالي، حول مفهوم (الجديد)، لتنضمَّ إلى نادي الباحثين عن هوية، متفرعة من الهويات الكبرى للأجناس.

٣. حين فصلتُ الصيغ العليا ومقولات الخطاب الأدبي عن النطـرـ التـارـيـخـيـ لأدبـةـ الجنـسـ وـوظـيفـتهـ، أيـ أنـ هذهـ الصـيـغـ العـلـيـاـ نـفـسـهـاـ مـرـتـ بـتطـورـ تـارـيـخـيـ، يـؤـكـدـهـ اـخـتـلـافـ النـقـادـ. وـمعـنـ ذـلـكـ أـنـ المـطـلـقـاتـ الـحـصـائـصـيـةـ لـيـسـ هـائـيـةـ، مـثـلـماـ أـنـ: (الـظـرـيـةـ لـيـسـ هـائـيـةـ)، كـمـ قـالـ جـونـاثـانـ كـولـرـ.

ثـانـيـاـ: إـذـاـ كـانـتـ الـهـوـيـةـ ثـابـتـةـ وـمـتـحـرـكـةـ فـيـ آـنـ مـعـاـ، فـهيـ إـذـاـ - تـحـمـلـ طـابـعاـ تـارـيـخـيـ زـمـنـياـ. وـمعـنـ ذـلـكـ أـنـ الـهـوـيـةـ تـحـمـلـ نـوـاـهـاـ الـصـلـبـةـ بـعـنـاصـرـهـاـ الـثـابـتـةـ

حول هوية الجنس الأدبي: السردي – الشاعري – الدرامي، مثلاً، لكن هذه العناصر التي تعبّر عن نفسها في صيغ تبدو ثابتة، تتحرّك عبر الزمن، لتمتصّ، وتتحوّل، وتتلاشى، وتولد من جديد، بحيث تبقى مقوله (المهيمنة)، هي التي تحكم على الهويات، بل ما زال البحث عن القواسم المشتركة بين هويات الأجناس، يتأثر بمقولة المهيمن، تبعاً لطريقة البحث عن المشترك. فالاختلاط لا يمحو آثار الأصل، ولا يمكن لهوية أصلانية أن تمحو نفسها تلقائياً لصالح هوية أخرى دون مقاومة؛ لقد انفرضت الملهمة والرومانس كأسماء، لكنها حاضرة في الرواية الحديثة بأنواعها. وتلاشت: السونيت، والشعر الرعوي، لكن حضورهما قوي في الشعر الحديث. وعادت أجناس، ظلت تحمل هوياتها الفرعية المستقلة، لتدرج تحت عنوان (السردي). ومع هذا ظلت الرواية، تختلف عن (الأدب التذكاري). فالتطعيم الأدبي لجنس أدبي بنوع آخر، يولّد حالة جديدة، وهو أمرٌ مرغوبٌ من أجل تقوية الجنس العام، لكن هذه الحالة الجديدة تتطلّب تبحث عن هوية، ضمن الجنس الواحد (القديم والجديد). فالتحوّل يحدث ضمن هوية الجنس. وقد يُقال: إنَّ ما أسميه (الأدب الكشكولي)، هو مستقبل اختلاط الأجناس، لكنَّ مشكلة الكشكولية، تتصف بأنها مجموعة من الخطابات الأدبية وغير الأدبية التي يمكن وصفها بأربع صفات: الانفصال، والمحاورة، وعدم الاتساق، وغياب الوحدة. ورغم المتعة التي يخلقها هذا التناقض والتباين بسبب الطرافات والتعددية، إلا أنَّ النظرة لوحدانيتها كنوع مستقل، تبقى موضع شكٍّ. ومعنى ذلك أنَّ الأجناس تتجه نحو (هويات مفتوحة)، لكنها تتخلّى إلى الاندماج في (هويات كبرى). في آن معاً. أما – الأدب الكشكولي، فسيظلّ نوعاً فرعياً، لكنه لن يصبح السمة المشتركة بين الأجناس الأدبية، أي لن تطغى صفة – الكشكولية. فالهويات الأصلية في الأجناس، تبقى، لكنها تتحوّل، وتبقى مفتوحة على التغيرات، ضمن آليات التفاعل.

ثالثاً: ينطوي مبدأ نقاء النوع على علاقة جدلية بين السلب والإيجاب، فهو من جهة أولى يعني:

١. محافظة النوع الأدبي على خصائصه التقليدية، أي على هويته، فالشعر مختلف عن السرد، ونحن نُسمّي الرواية مثلاً -رواية، بغضّ النظر عن جنسيتها الوطنية، أي إذا كانت: فرنسية أو أمريكية أو إفريقية أو عربية...الخ، ونُسمّي الشعر -شِعْرًا، ولا الخلط بينهما من حيث تصنيفات الهوية العامة للأجناس. وحتى عندما تظهر فروع في النوع الأدبي الواحد، فتحن مستمر في تصنيفها، ضمن النوع الأكبر. وتقع الإشكالية هنا في محاولات المفاضلة بين نوع وآخر، وهي مفاضلة غير منطقية، بسبب وجود الاختلاف في الخصائص العامة للتنوعين الذين تجري المفاضلة بينهما. كما أنَّ بعض الأنواع الجديدة قد ترغب في اغتصاب الاسم الأصلي، أو اللحاق به، كما هي محاولة قصيدة النثر، في التشبّه بالشعر الكامل، رغم نقص الدلالة الصوتية فيها. وبهذا الصدد، نقرر أن النوع الأصلي، قد ينشق إلى فروع، وقد يصل إلى حافة التقليد، لكن النواة الصلبة في هويته العامة، تبقى قائمة.

٢. أما من الجهة الأخرى، فالجنس الأدبي، لا يستطيع الرزعم أنه نقِّي تماماً من الاختلاط مع الأنواع الأخرى، كما أنه لا يستطيع أن يستطع مُتشرقاً على نفسه، فالأنواع الأدبية تتدخل، بل تتدخل مع الفنون، كالفن التشكيلي، والسينما، والموسيقا مثلاً، أي أن الشعر والسرد ينفتحان. ونحن نلاحظ انفتاح الشعر على الفن التشكيلي، ونلاحظ انفتاح الرواية على السينما. وهكذا تستفيد الأنواع الأدبية من الأشكال الفنية. وقد ينبع عن هذا الاختلاط، نوع أدبي جديد، لكنَّ النواة الصلبة للهوية، تظلَّ تقاصداً الاندماج والاندثار.

توثيق الإشارات الواردة في المتن:

١. إفلاطون، الجمهورية، ترجمة: فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤.
٢. أرسسطو، فن الشعر، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٣.
٣. مانقون، في — بحث توفيق فريدة: التعامل بين بنية الخطاب وبنية النص في النص الأدبي، مجلة عالم الفكر، الكويت، أكتوبر - ديسمبر، ٢٠٠٣، ص ١٨٣.
٤. فان ديك في كتاب: نظرية الأدب في القرن العشرين، ترجمة: محمد العمري، إفريقيا الشرق، المغرب، ١٩٩٦، ص ٤٩.
٥. فرديان دي سوسيير، علم اللغة العام، ترجمة: يوسف عزيز، بيت الموصل، ١٩٨٨، ص ٣٣.
٦. رولان بارت، درس السيميولوجيا، ترجمة: عبد السلام بن عبد العالى، توبقال، المغرب، ١٩٨٦، ص ٦١.
٧. ديفيد بُشيندر، نظرية الأدب المعاصر، ترجمة: عبد المقصود عبد الكريم، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٤.
٨. هنرى ميشونيك، راهن الشعرية، ترجمة: عبد الرحيم حزل، ط ٢، دار الاختلاف، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ٧.
٩. ياكوبسون، قضايا الشعرية، ترجمة: محمد الولي، وبارك حتون، توبقال، المغرب، ١٩٨٨، ص ٢٤.
١٠. المرجع نفسه، ص ٢٦.
١١. المرجع نفسه، ص ص ٣٢-٣٣.
١٢. المرجع نفسه، ص ٦٦.
١٣. نظرية المنهج الشكلي، نصوص الشكلانيين الروس، ترجمة: إبراهيم الخطيب، مؤسسة الأبحاث العربية والشركة المغربية، بيروت - الرباط، ١٩٨٢، ص ٨١.
١٤. المرجع نفسه، ص ١٨٩.
١٥. المرجع نفسه، ص ٢١٤.
١٦. المرجع نفسه، ص ص ٢١٤-٢١٥.
١٧. المرجع نفسه، ص ٢١٧.
١٨. تسفيان تودوروف، نقد النقد، ترجمة: سامي سويدان، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٤.
١٩. تسفيان تودوروف، الشعرية، ترجمة: شكري المبخوت، ورجاء بن سلامة، دار توبقال، المغرب، ١٩٨٧، ص ٨٤.

- .٢٠. المرجع نفسه، ص ٢٣.
- .٢١. جان كوهن، *بنية اللغة الشعرية*، ترجمة: محمد العمري، ومحمد الولي، توبيقال، المغرب، ١٩٨٦، ص ٩-١٠.
- .٢٢. مايكل ريفاتير، *دلائليات الشعر*، ترجمة: محمد معتصم ، منشورات جامعة محمد الخامس، الرباط، ١٩٩٧، ص ٨.
- .٢٣. رولان بارت، مرجع سابق، ص ٢٠.
- .٢٤. بوالو، *فن الشعر*، ترجمة: رجاء ياقوت، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ٢٠٠٢.
- .٢٥. المرجع نفسه، ص ٤٤.
- .٢٦. المرجع نفسه، ص ٥٠.
- .٢٧. كروتشه، *علم الجمال*، ترجمة: نزير الحكيم، وبديع الكسم، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، دمشق، ١٩٦٣، ص ٢٥.
- .٢٨. المرجع نفسه، ص ٣٦.
- .٢٩. المرجع نفسه، ص ٤٨.
- .٣٠. المرجع نفسه، ص ٥٠-٥١.
- .٣١. موسوعة نظرية الأدب - القسم الأول، ترجمة: جميل نصيف التكريتي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦، ص ٧٩.
- .٣٢. المرجع نفسه، ص ٨٧.
- .٣٣. المرجع نفسه، ص ٩٣.
- .٣٤. جورج لوكانش، *الرواية*، ترجمة: مرزاق بقطاش، الشركة الوطنية، الجزائر د.ت، ص ١٣.
- .٣٥. المرجع نفسه، ص ٧.
- .٣٦. المرجع نفسه، ص ١٠.
- .٣٧. فنسنت لابي سي، *نظرية الأنواع الأدبية*، ترجمة: حسن عون، ط ١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٨، ص ٢٠٧.
- .٣٨. المرجع نفسه، ص ٤٦١.
- .٣٩. المرجع نفسه، ص ٣٢.
- .٤٠. المرجع نفسه، ص ١٥٩.
- .٤١. المرجع نفسه، ص ٨٨.
- .٤٢. المرجع نفسه، ص ١١٨.
- .٤٣. المرجع نفسه، ص ١٢٥.
- .٤٤. المرجع نفسه، ص ١٦٩.
- .٤٥. المرجع نفسه، ص ٢٦٥.

٤٦. فيليب فان تيفم، المذاهب الأدبية الكبرى في فرنسا، ترجمة: فريد أنطونيوس، ط٣، دار عويدات، بيروت، ١٩٨٣، ص ص ٦٤-٦٥.
٤٧. المراجع نفسه، ص ٦٨.
٤٨. المراجع نفسه، ص ١٤٩.
٤٩. المراجع نفسه، ص ١٥٨.
٥٠. شتاغر: في - رينيه ويليك، مفاهيم نقدية، ترجمة: محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧، ص ٣٨٦.
٥١. موسوعة نظرية الأدب، مرجع سابق، ص ١٤-١٣.
٥٢. رينيه ويليك، مرجع سابق، ص ٣٨٨.
٥٣. المراجع نفسه، ص ٣٩٠.
٥٤. رينيه ويليك وأوستن وارين، نظرية الأدب، ترجمة: محي الدين صبحي، ط٢، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٣٧.
٥٥. المراجع نفسه، ص ٢٣٨.
٥٦. المراجع نفسه، ص ٢٤٣.
٥٧. رينيه ويليك، مفاهيم نقدية، مرجع سابق، ص ٣٧٦.
٥٨. المراجع نفسه، ص ٣٧٧.
٥٩. المراجع نفسه، ص ٤٠٠.
٦٠. نورثروب فراي، تشريح النقد، ترجمة: محمد عصفور، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩١، ص ٦٤.
٦١. المراجع نفسه، ص ٤٨١.
٦٢. أميرتو إيكو، الأثر المفتوح، ترجمة: عبد الرحمن بوعلی، ط٢، دار الحوار، سوريا، ٢٠٠١، ص ٦٨.
٦٣. بير شارتيل، مدخل إلى نظريات الرواية، ترجمة: عبد الكبير الشرقاوي، توبقال، المغرب، ٢٠٠١، ص ص ١٠-١١.
٦٤. المراجع نفسه، ص ص ١٠-٩.
٦٥. المراجع نفسه، ص ١٩.
٦٦. جيرالد برنز، المصطلح السردي، ترجمة: عابد خزندار، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ٢٠٠٣، ص ١٥٧.
٦٧. المراجع نفسه، ص ١٤٤.
٦٨. المراجع نفسه، ص ١٤٥.
٦٩. جرار جينيت، مدخل جامع النص، ترجمة: عبد الرحمن أبوب، توبقال، المغرب، ١٩٨٦،

.١٦ ص

- .٧٠. المرجع نفسه، ص ص ٢٣-٢٢.
- .٧١. المرجع نفسه، ص ٢٦.
- .٧٢. المرجع نفسه، ص ٣٤.
- .٧٣. المرجع نفسه، ص ٣٧.
- .٧٤. المرجع نفسه، ص ٦٤.
- .٧٥. المرجع نفسه، ص ٧٥.
- .٧٦. المرجع نفسه، ص ٧٩.
- .٧٧. المرجع نفسه، ص ٨٣.
- .٧٨. المرجع نفسه، ص ٨٦.
- .٧٩. المرجع نفسه، ص ٩٤.

.٨٠. جون هولبرن، نظرية الرواية، ترجمة: محسن الموسوي، مكتبة التحرير، بغداد، ١٩٨٦، ص .٨٦

- .٨١. نظرية النهج الشكلي، مرجع سابق، ص ٢١٦.
- .٨٢. موسوعة نظرية الأدب، القسم الأول، مرجع سابق، ص ٨.
- .٨٣. المرجع نفسه، ص ١٦.
- .٨٤. المرجع نفسه، ص ١٨.
- .٨٥. المرجع نفسه، ص ٢٠.
- .٨٦. المرجع نفسه، ص ٣٠-٢٩.
- .٨٧. المرجع نفسه، ص ٣٢.
- .٨٨. المرجع نفسه، ص ٧٨.
- .٨٩. المرجع نفسه، القسم الثالث، ص ١٠.
- .٩٠. المرجع نفسه، القسم الأول، ص ١٠.

(النظام الدولي) الراهن

والتباس مفهوم الشرعية الدولية

د. إبراهيم أبراش

جامعة الأزهر - غزة

ملخص البحث:

سواء أسمينا نظاما دوليا جديدا أم وضعا دوليا جديدا، فهناك واقع دولي مغاير للواقع الذي ساد ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية التسعينيات. جديد هذا الواقع ليس فقط اختيار أحد القطبين المؤطرين للنظام السابق، ولكن أيضا تحولات عميقة مست المنظومات الإيديولوجية والاقتصادية والثقافية التي كان يشتغل عليها النظام الدولي المنهار، ومست أيضا موازين القوى على المستوى العالمي. وحيث لا يمكن فصل القانون عن الاقتصاد والسياسة وموازين القوى السائدة في عالم تتدخل فيه المصالح وتتلاشى فيه الحدود، فإن المنظومة القانونية والقيمية الدولية (الشرعية الدولية) تأثرت بشكل كبير بهذه التحولات وهو ما يصطلح عليه اليوم بأزمة الشرعية الدولية أو ازدواجية المعايير في التعامل مع الشرعية الدولية.

وحيث إن الشرعية الدولية في أبسط معانيها هو توافق الممارسة الدولية - علاقات الدول بعضها بعض - مع القانون والاتفاقيات والأعراف الدولية، فإن ما يجري اليوم هو محاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض ممارسات دولية تضرب بعرض الحائط مركبات الشرعية الدولية السابقة وفرض شرعية جديدة تعكس وتعبر عن موازين الجديدة للقوى المتسمة بالهيمنة الأمريكية المتحجة نحو تسخير المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة وسياسات ومصالح الدول بما يخدم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. وكان الشرق الأوسط من

خلال مشكلتي العراق وفلسطين هو حقل التجارب الأول لاختبار هذه الشرعية الجديدة من خلال احتلال العراق تجاوزا للأمم المتحدة، وفرض حل على الفلسطينيين تجاوزا لقرارات الشرعية الدولة بهذا الشأن كالقرارات ١٨١، ١٩٤، ٣٢٨ و ٢٤٢، وهذا ما تجلى في ورقة الضمانات الأمريكية التي قدمها الرئيس بوش لرئيس الوزراء الإسرائيلي شارون خلال زيارة هذا الأخير لواشنطن يوم ١٥ أبريل ٢٠٠٤.

هذا البحث هو مقاربة علمية للتحولات التي طرأت على النظام الدولي ما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وانعكاسات هذه التحولات على الشرعية الدولية - مفهوما ومارسة - وخصوصا في تعاملها مع قضايا الصراع في الشرق الأوسط قضيبي فلسطين والعراق.

The Current International Political System and the Ambiguity Associated With International Legitimacy

Dr. Ibrahim Abrash

Al-Azhar University of Gaza

Abstract

Whether we call it a new international system, or a new situation, it is a reality that there is an international de facto situation dissimilar to the situation that prevailed between World War II and the early 1990s. What is new in the current situation is not only the collapse of one of the two main world political powers, but also the deep alternations that touched upon the ideology, the economy and the culture of the collapsed ex-political system which also touched upon the international powers.

Due to the fact that it is hard to separate between law, economics, politics and the prevalent power balance in a world of interests where borders disappear, the international legal and ethical system (International Legitimacy), has been greatly influenced by those alternations in what is called nowadays the crisis of the international legitimacy or the double standard policy when dealing with the international legitimacy.

Because the international legitimacy in its simplest form represents a case of conformity between the international practice (international relations) and the law, agreements and international practices, what is happening today is an attempt by the USA to impose international practices that defy the known principles of international legitimacy as well as imposing a new legitimacy that reflects new balances of power dominated by the US hegemony; a hegemony that aims at exploiting the international organizations, especially the UN, and the policies and interests of other countries to be in the service of the USA strategic interests.

The Middle East, represented by Iraq and Palestine, are the first experimental fields to test the new legitimacy. Occupying Iraq ignores the UN; also, imposing a solution on the Palestinians ignores all the resolutions of the international legitimacy in this regard (UN resolutions 181, 194, 242, 338). This appears evident in the American guarantees submitted by President George Bush to the Israeli Premier Ariel Sharon in his latest visit to Washington on the 15th April 2004.

This paper studies the operations of change that occurred to the political system after the collapse of the Socialist camp, and the impact of this collapse on the international legitimacy (from a theoretical and practical perspective) particularly when it comes to issues of conflict in the Middle East, Palestine and Iraq.

الإطار النظري للبحث

أولاً: موضوع البحث

يتناول البحث موضوعاً إشكالياً في السياسة الدولية؛ وهو المتغيرات التي طرأت على مستوى الشرعية الدولية: مفهومها وممارسة في ظل النظام الدولي الراهن (الجديد).

ثانياً: إشكالية البحث

جوهر الإشكالية هو ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا الدولية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة بحيث تضارب المواقف حول شرعية القرارات والممارسات الصادرة عن الولايات المتحدة والأمم المتحدة وخصوصاً في قضايا العراق وفلسطين والإرهاب الدولي، فهل هي متوافقة مع القانون الدولي ومع المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة أم متعارضة معها؟ هل ما يجري هو تحديد وتطوير للأمم المتحدة وللعلاقات الدولية بما يتناسب مع عصر العولمة وأهياب العسكر الاشتراكي وبالتالي هناك مبررات واقعية لهذه الممارسات؟ أم أن ما يجري هو هدم ثم إعادة بناء لحمل النظام الدولي والقانون الدولي ليصبحا أكثر توافقاً مع موازين القوى الدولية الراهنة؟

ثالثاً: فرضيات البحث

فرضيات البحث التي نتبناها وسنحاول البرهنة عليها هي:

الفرضية الأولى: حدوث متغيرات دولية تتجسد عن أهياب العسكر الاشتراكي وعن عصر العولمة، وخصوصاً في بعدها الاقتصادي والمعلوماتي، مما يحتم تطوير مبادئ القانون الدولي وطبيعة العلاقات الدولية.

الفرضية الثانية: هي أن القانون الدولي والشرعية الدولية هما تحسيد لموازين القوى وليسوا حالة ثابتة، وبالتالي من حق الأقوياء دولياً لعب دور في إعادة صياغة مبادئ القانون الدولي.

الفرضية الثالثة: إن حق الأقواء في التحكم بمتكررات القانون الدولي وال العلاقات الدولية يجب أن لا يكون على حساب المبادئ السامية والثابتة للشرعية الدولية، والتي لا تتغير أو تتبدل بتغير موازين القوى، وهي احترام سيادة الدول والمساواة بينها والحفاظ على السلم العالمي وعلى حقوق الإنسان.

الفرضية الرابعة: لا يكفي انتقاد سياسات ومارسات الدول الكبرى والزعم بأنها تعامل دوليا بما يخدم مصالحها، ذلك أن المصلحة هي دوما جوهر السياسة الدولية، والمطلوب من الدول الصغرى - وفي موضوع البحث من الدول العربية - أن تفهم جيدا متغيرات النظام الدولي، وتعيد النظر في سياساتها، وخصوصا في قضايا فلسطين والعراق والإرهاب الدولي، ذلك أن خلالا كبرا شاب - وما يزال - نجح التعامل العربي مع هذه القضايا، وهو الأمر الذي عبد الطريق أمام الولايات المتحدة وإسرائيل لتسجيل نقاط لصالحهما في هذه القضايا.

(النظام الدولي) الراهن

والتباس مفهوم الشرعية الدولية

مقدمة

منذ نهاية عقد الثمانينيات بدأت بالظهور مصطلحات جيوستراتيجية وقانونية دولية جديدة تؤطر ما أصبح يسمى النظام الدولي الجديد، وأهم سماته: نهاية التنافس الإيديولوجي، ونهاية الثنائية الكونية فيما بين الشرق والغرب، ونهاية الربونية التنافسية الاقتصادية التي كان يستفيد منها العالم الثالث، لصالح الميغنة الأمريكية شبه المطلقة، ورد اعتبار لنظريات ومقاربات سوسيوسيا سياسية نشطت عند بداية القرن العشرين وأحمدتها الشيوعية، أيضاً نهاية احتكار الدولة بمحال العلاقات الدولية لصالح تعاظم العلاقات عبر الوطنية سواء كانت شركات عابرة للقوميات أو ثقافات عابرة للقوميات (العولمة الثقافية)، أو تدخلات باسم حماية حقوق الإنسان، وارتفاع رصيد النموذج التنموي للبلدان المصنعة والفشل شبه التام للنموذج الاشتراكي في التنمية، وتغير المواجهة من مواجهة الشرق - غرب إلى مواجهة الشمال - جنوب، وزيادة الاهتمام بحقوق الإنسان والنمو الديمقراطي ومكانة المرأة في المجتمع، وتنامي التجمعات الاقتصادية والسياسية الكبرى، وازدياد أهمية التقدم العلمي والثقافة الصناعية المنظورة، وأخيراً الميغنة شبه المطلقة للولايات المتحدة على النظام الدولي الجديد^(١).

إذا كانت هذه الحقائق تبدو جديدة ومتغيرة لما ساد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية عقد الثمانينيات، وإذا كانت قمة يالطا^(٢) قد حددت بدقة الوضع الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية بتدعيمها نظاماً ثنائياًقطبياً، فإن (يالطا) جديدة قد وضعت حداً للحرب الباردة وللنظام الدولي ثنائياًقطبياً، ولكن هذه المرة دون حرب (نصر دون حرب)، ومن غير أن تُحدد بدقة آليات عمل النظام الدولي لما بعد هذه النهاية. ومن هنا فإن تسمية النظام الدولي الجديد لا تتضمن حكم قيمة بل هي دلالة على وضع جديد مفتوح على

كل الاحتمالات، لذلك ذهب الدارسون والمشتغلون بالعلاقات الدولية مذاهب شتى، فمنهم من يقول بجدة هذا النظام من حيث تميزه عن سابقه، ومنهم من يعارض ذلك، من أمثال سام مارولو **Sam Marullo** الذي ذهب إلى اعتبار الحرب الباردة حربا داخلية - (يتفق معه فرانسيس فوكوياما وسامويل هنتنغتون) - وقعت داخل العالم الغربي، وليس هناك ما يدعو إلى التفرقة بين القديم والجديد بعد نهاية تلك الحرب الأهلية^(٣).

إلا أن الواقع يؤكّد أن هناك نظاما دوليا مغايرا لما ساد في فترة الحرب الباردة (نظام الثنائية القطبية) ومحتملا عن نظام ميزان القوى (تعدد الأقطاب) الذي ساد حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية. فما هو واقع هذا النظام؟^(٤)، وما هو مفهوم الشرعية الدولية التي يستغل عليها هذا النظام؟ هذا ما سنقف عليه من خلال بحث مسألة القطبية ومسألة الشرعية وعملية صنع القرار الدولي.

الفصل الأول

مسألة القطبية الدولية (أحادية أم تعددية)؟

مع تفكك القطب الشموعي دخل العالم أجمع وعلى رأسه العالم الرأسمالي مرحلة تاريخية جديدة في النظام الجغرافي - السياسي تميزت بالصراع بين أعمدة العالم الأربع: أمريكا الشمالية، والجماعة الأوروبية، واليابان (ومن في محوره)، والعالم الثالث، بحيث أصبح مفهوم القوة العظمى اليوم يعني مفهوما مثلث الجوانب: اقتصادي، سياسي، عسكري^(٥). وضمن هذا المعيار ثلاثي الأبعاد تترتب دول العالم في وضع طبقي تراتي هرمي، رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وتليها الدول الأربع والعشرون التي تستحوذ على ٨٠٪ من توظيفات الشركات العملاقة، وت تكون قاعدة المرم من ٤٧ دولة هي الأفق، ومعظمها واقع في إفريقيا^(٦).

في بداية التسعينيات كان يدو للوهلة الأولى وكان العالم يسير باتجاه تعدد مراكز القوى، مما يسمح لقوى إقليمية أن تبرز وتلعب دورا في الساحة

الدولية الإقليمية والتأثير وبالتالي على النظام العالمي، إلا أن تطور الأحداث والدور الذي لعبته الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية - ١٩٩١ - وفي حرب البلقان ثم في حرب الخليج الثالثة - أبريل ٢٠٠٣ - جعل الولايات المتحدة الأمريكية تبدو سيدة الموقف العالمي، وبعد الآمال بدخول قوى جديدة من دول الجنوب كفاعلة في رسم معايير هذا النظام.

أولاً) واقع الهيمنة الأمريكية:

بالرغم من أن الرئيس غورباتشوف الرئيس الأسبق للاتحاد السوفيتي هو أول من أطلق عبارة "النظام الدولي الجديد" عام ١٩٨٨ في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالرغم من أن مصطلح النظام الدولي الجديد كمفهوم وهدف، مستمد من الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتعلّق بإحدى الخواص التاريخية الأمريكية حيث كان الرئيس ولسون يشير عام ١٩١٧ إلى نظام عالمي جديد يقوم على أساس احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها وتعزيز مبدأ الديمocratic وحرية التجارة، وهو ما يجري تردده اليوم^(٧)، إلا أن جذور الفكرة تعود إلى فلاسفة المدرسة الرواقية في اليونان القديمة حيث طرحا فكرة الدولة العالمية والقانون العالمي الذي لا يميز بين الشعوب، كما أن الديانات السماوية خصوصاً المسيحية والإسلام تضمنت فكرة العالمية. ومع ذلك فقد أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية صدق إرادتها العالمية في إقامة هذا النظام ضمن رغبتها عندما انفردت بإدارة أزمة الخليج ومكنت نفسها من الاستيلاء على منابع النفط وأضفت شرعية جديدة على القوة الأمريكية عندما أحضرت الأمم المتحدة لإرادتها وعزّزت تواجدها في أفغانستان وبحر قزوين وفي أوروبا الشرقية من خلال استقطاب عديد من دول حلف وارسو البائد ودمجهم في منظمة حلف شمال الأطلسي^(٨).

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية للعقود الموالية للحرب العالمية الثانية وضمن استراتيجية هادئة ومثابرة على استغلال إشكالات التجديد وإعادة البناء وأحدثت تغييراً في نتائج الحرب العالمية الثانية عن طريق كسها الحرب

الباردة^(٩) وتطويقها لمفهوم الأمن الجماعي وربح رهانه داخل مجلس الأمن^(١٠). فالنظام الدولي الجديد بالنسبة لأمريكا هو احتكار حكومتها لأسباب التفوق العسكري التقاني والعلمي وتنصيب نفسها معنية ووصية على كل ما يجري في المعمورة وأن أي قرار في الشؤون الكبرى ينبغي أن يكون أمريكيًا^(١١) وفرض القيم الأمريكية كقيم صالحة لكل العالم فيها خلاص البشرية ورفاهيتها وهي إذ تكرس ذلك بالتهديد والوعيد توحى بــ كل خروج عن السيطرة الأمريكية يشكل تهديدا عالميا أو ينسب لعسكر الشر. وهكذا لاحظنا أنه بالرغم من اختفاء (الخطر الأحمر) فقد استمرت مؤسسات الغرب العسكرية وتحول الناتو إلى أداة لتدخل الغرب الجماعي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الحركات والثورات والشعوب والدول التي لا ترضخ لواقع الهيمنة الأمريكية، تحت ستار الشرعية الدولية الذي يعطي حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول السيدة بذرية اتهامها بالإرهاب ورفض السلام. وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تصيغ مبادئ اكتسبت صفة الإلزامية مثل حق التدخل الإنساني وحماية حقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية ومحاربة الإرهاب وكلها تقنيات تدخلية تمكّن من فرض سياسات الأمر الواقع وتكرис واقع الهيمنة الأمريكية^(١٢) وهو الواقع الذي مكّنها من تملك (٨٪٢٦) من الناتج العالمي.

ثانياً) - الأقطاب المؤهلة لمنافسة الهيمنة الأمريكية:

تتوزع هذه القوى ما بين الصين كقوة بشرية ذات أهمية جغرافية وعسكرية، ويعتبر اقتصادها الأسرع نموا في العالم ينمو بمعدل (١١٪) والأكثر اجتذابا للاستثمارات الخارجية [أكثر من ١٠٠٠ مليار دولار من الأموال الأمريكية متعاقدة في الصين عام ٢٠٠٤]، وبين الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية تحكم القواعد التجارية للقرن الحادي والعشرين، واليابان الذي ازداد حضورها كقوة اقتصادية ومالية وتكنولوجية عملاقة وتعتبر القوة الكبرى المستندة على القدرات المدنية^(١٣).

في الحقيقة لا تشكل هذه القوى^(١٤) أنداداً قطبية للولايات المتحدة الأمريكية بالمفهوم العسكري بقدر ما هي منظومة كاملة للرأسمالية التي تعسر عنها اليابان والاتحاد الأوروبي وتحكم شبكة من المنظمات والمؤسسات (منظمة التجارة الدولية) البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، قمة الدول الصناعية السبع الكبير، أي ما يشكل إدارة العولمة. وتحمل هذه المنظومة تعددية بدخلها محكومة وفق قواعد مستقرة ينتفي فيها استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها في علاقتها المتبدلة وذلك وفق ما أسماه (كارل دويتش) "الجمع الأمني التعددي"^(١٥).

ثالثاً)- أشكال التقاطب الدولي الراهن:

يأخذ النظام الدولي الحالي شكل دائرة كبيرة تختل قطبها الولايات المتحدة الأمريكية وتتوزع حولها دوائر فرعية، أقربها مجموعة الأوروبية تتنازع على قطبها إنجلترا وألمانيا، مجموعة الكومونيلث والمجموعة الصفراء - قطبها اليابان - ومجموعة الشرق الأوسط - منطقة النفط الكبرى وتحاول الولايات المتحدة أن يجعل قطبها إسرائيل. ويقوم حول هذه الأقطاب جزءاً من الدول الحليفة^(١٦). فالولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تخلق نظاماً عالمياً بمفردها دون مساهمة القوى الأخرى خاصة أوروبا وروسيا وشمال شرق آسيا^(١٧) ومن ثم ساد الاعتقاد بأن النظام الدولي الحالي أقرب إلى التعددية القطبية منه إلى القطبية الواحدة مع اختلاف هيكل التعددية الراهن عن ذلك الذي ساد في ظل نظام ميزان القوى في القرن التاسع عشر ومن منطلق أن استخدام القوة العسكرية للتوجيه التفاعلات الدولية أصبح احتمالاً محدوداً.

إلا أنه بعد تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تغير الوضع بشكل كبير، حيث أعطت هذه التفجيرات للولايات المتحدة الأمريكية المبررات الأخلاقية والقانونية لتعيد صياغة النظام الدولي قيد التأسيس بما يجعلها بالفعل سيدة، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال ما أسمته الحملة الدولية ضد الإرهاب، فقد مكتنها هذه الحملة من دفع الأمم المتحدة إلى إصدار عديد من القرارات تدين الإرهاب

وفوضت للولايات المتحدة صلاحية تفعيل هذه القرارات، ومن هنا أرسلت الولايات المتحدة جيوشها إلى أفغانستان ودول أخرى، أيضا استغلت الولايات المتحدة أحداث ١١ سبتمبر لتحرك أزمة العراق مجدداً وتدفع باتجاه إصدار قرارات دولية تمكّنها من التدخل بالعراق، بل وصل الأمر إلى أن تعtdi على العراق وتحتلـه دون تقويض رسمي من الأمم المتحدة، هذا ناهيك عن رسـها خريطة جديدة للعالم الجديد تقوم على التميـز بين من سـاهم الرئيس بوش مـعـور الشر من جانب والـعالمـ الـحرـ الذي تـقـودـهـ الـولـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ منـ جـانـبـ آخرـ، وتروـيجـ مـقولـةـ (إـماـ مـعـنـاـ أوـ ضـدـنـاـ)ـ وـهـذـاـ ماـ يـعـتـبـرـ تـوـجـهـاـ جـديـداـ وـخـطـيرـاـ وـنـقـصـدـ بـهـ أـدـلـجـةـ النـظـامـ الدـولـيـ عـلـىـ أـسـسـ جـديـدةـ هـيـ أـقـرـبـ لـلـأـيـدـيـوـجـلـةـ الـصـلـيـبـيـةـ الـتـيـ سـادـتـ خـلـالـ الـقـرـونـ الـوـسـطـيـ.

ومن هنا نلاحظ أنه إلى جانب القدرات المادية والاقتصادية توجد القوة التجاذبية أو الملمـمية **captive power** - حسب جوزيف نـايـ - التي تعتمـدـ علىـ مـصـادرـ غـيرـ مـادـيـةـ لـلـقـوـةـ مـثـلـ الثـقـافـةـ،ـ والإـيدـيـوـلـوـجـيـاـ،ـ وـالـمـؤـسـسـاتـ؛ـ وـمـراـجـعـةـ تـوزـيعـ عـنـاصـرـ الـقـوـةـ بـيـنـ الـوـحدـاتـ الـكـبـرـىـ فـيـ النـظـامـ الدـولـيـ (ـبـيـنـ الـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ وـالـأـتـحـادـ الـأـوـرـوـيـ،ـ وـالـيـابـانـ،ـ وـالـصـينـ،ـ وـرـوـسـياـ الـأـنـدـادـيـةـ)ـ يـتـضـحـ أـنـهـ لـاـ تـوـجـدـ أـيـةـ وـحـدـةـ تـمـتـعـ بـتـفـوقـ كـبـيرـ فـيـ جـمـيعـ الـعـنـاصـرـ^(١٨)ـ،ـ وـيمـكـنـ الـنـظرـ إـلـىـ هـذـاـ الـظـامـ مـنـ خـلـالـ مـسـتـوـيـنـ اـثـنـيـنـ:ـ الـمـسـتـوـىـ الـعـسـكـرـيـ الـاـقـتـصـادـيـ الـذـيـ يـسـوـدـ تـعـدـدـ الـأـقـطـابـ:ـ رـوـسـياـ،ـ وـالـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ،ـ وـالـيـابـانـ؛ـ وـالـمـسـتـوـىـ السـيـاسـيـ -ـ الـدـيمـقـراـطـيـ الـذـيـ يـتـجـهـ نـحـوـ الـأـحـادـيـةـ الـقـطـيـبـيـةـ بـالـعـنـيـفـيـ الغـرـبـيـ لـلـدـيمـقـراـطـيـةـ (ـالـتـعـدـدـيـةـ،ـ وـالـاـنـتـخـابـاتـ،ـ وـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ)^(١٩)ـ.

فالـنـظـامـ الـعـالـمـيـ الـراـهنـ لـاـ يـمـكـنـ وـصـفـهـ بـالـأـحـادـيـةـ الـقـطـيـبـيـةـ بـعـنـ هـيـمـنـةـ دـوـلـةـ وـحـيـدةـ عـلـىـ النـظـامـ،ـ أـيـ تـرـكـيزـ الـقـدـرـاتـ فـيـ يـدـ دـوـلـةـ وـاحـدـةـ هـيـ بـمـثـابـةـ الـقـطـبـ الـذـيـ تـلـنـفـ حـولـهـ دـوـلـ تـسـمـائـلـ فـيـهـاـ التـوـجـهـاتـ السـيـاسـيـةـ،ـ وـعـدـمـ وـجـودـ تـحـديـاتـ مـنـ الـقـوـىـ الـأـخـرـىـ لـلـإـرـادـةـ السـيـاسـيـةـ لـهـذـاـ الـقـطـبـ،ـ وـلـاـ يـمـكـنـ اـعـتـبارـهـ أـيـضاـ نـظـامـاـ مـتـعـدـدـ الـأـقـطـابـ نـظـراـ لـعـيـابـ أـيـ تـحدـ لـلـسـيـاسـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ مـنـذـ أـزـمـةـ الـخـلـيـجـ الـثـانـيـةـ

(٩٠ - ٩١) من قبل اليابان أو الاتحاد الأوروبي أو الصين أو روسيا أو غيرها، حتى محاولات التحدي التي بانت مع أزمة العراق الأخيرة، والتي قادها فرنسا وألمانيا وبدرجة أقل روسيا الاتحادية، تراخت بعد الانتصار الأمريكي في الحرب، وهذا ما يدل على انتفاء الصراع الإيديولوجي والاستراتيجي لصالح التنافس الاقتصادي والتكنولوجي الذي أفضح عن تنامي القوى المهزمة في الحرب العالمية الثانية (ألمانيا واليابان)، مقابل تدهور الاقتصاد الأمريكي (العجز في مراقبة التجارة العالمية بأكثر من النصف، وتراجع الاحتياطيات الوطنية، واستفحال أزمة المديونية)، فقد شكل كل من بول كينيدي وديفيد كاليو في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة وتوجيه النظام الدولي الحالي نظراً لتجمود تقدمها التكنولوجي واحتناق اقتصادياتها^(٢٠)، في زمن اشتد فيه التناقض بين المراكز الرأسمالية حول الأسواق والمواد الأولية ومراكز النفوذ والمصالح الاقتصادية^(٢١).

وأمام هذا الغموض يقدم ناصيف يوسف حتى أربع صور رئيسية لتحول النظام الدولي، هي:

- ١) نظام دولي هرمي: تتعدد مراكز قواه وتقوم علاقتها على الاعتماد المتبادل والتجانس، لكنه نظام هرمي تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية تليها أوروبا ثم المراكز العالمية الأخرى الإقليمية.
- ٢) نظام كتلي متوازن: تسوده عوامل التجزؤ في المراكز الرأسمالية المتنافسة، ويساعد التوازن النسبي بين الكتل الكبيرى على تحقيق استقرار نسبي، وتسوده ثورة القوميات والحركات العرقية التي من شأنها أن تعديل هذا النظام في أي وقت.
- ٣) نظام كتلي فوضوي: يتحول النموذج الثاني إلى فوضوي في حالة تقلب الموازين وتغلب التناقضات، وفي حالة عجز الكتل الدولية عن حل المشاكل الناجمة عن المشاعر القومية.

٤) نظام مشاركة عالمية: قوامه حل المشاكل الإنسانية العالمية والقضايا الدولية (كالبيئة والأمراض الفتاكـة عـابرـة القـومـيات والإيكـولـوجـي والـلـجوـء) عن طـريق واحد، وهو التـكـامل والمـشارـكة في الحل نـظـراً لـتـعـذرـ الحلـ العـسـكريـ في هذه الأمـور^(٢٢).

ونـظـراً لـتـعـذرـ الحـسـمـ بـصـحةـ أحدـ النـماـذـجـ، تـبـقـىـ الحـقـيقـةـ (الـنـسـبـيـةـ)ـ هيـ أنـ الـولـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ تـتـمـتـعـ بـتـفـوقـ كـبـيرـ فيـ عـنـاصـرـ الـقـوـةـ الـعـسـكـرـيـةـ وـالـتـكـنـوـلـوـجـيـةـ، وـالـقـدـرـةـ عـلـىـ نـشـرـ الـأـفـكـارـ وـالـإـيـدـيـوـلـوـجـيـاـ، وـجـاذـيـةـ الـأـفـكـارـ السـيـاسـيـةـ وـالـاقـتصـادـيـةـ وـالـدـبـلـوـمـاسـيـةـ، وـعـلـاقـاتـ صـدـاقـةـ مـعـ الـعـدـيدـ مـنـ الـوـحدـاتـ الـدـولـيـةـ وـالـثـقـافـيـةـ، وـانتـشـارـ الرـمـوزـ الـاستـهـلاـكـيـةـ لـلـثـقـافـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ^(٢٣)ـ، وـهـيـ لـاـ تـتـورـعـ فـيـ فـرـضـ هـذـاـ التـفـوقـ كـأـمـرـ وـاقـعـ.

الفصل الثاني

مسألة الشرعية الدولية

تقوم فلسفة الشرعية الدولية كما حددتها ميثاق الأمم المتحدة على سمو أحكمـهـ عـلـىـ الـقـوـانـينـ الدـاخـلـيـةـ وـالـاـنـتـفـاقـاتـ الدـولـيـةـ، وـيعـكـسـ الفـصـلـ الـأـوـلـ مـنـ المـيـاثـقـ الـمـلـامـحـ الـأـسـاسـيـةـ لـهـذـهـ الشـرـعـيـةـ، وـيـجـسـدـهاـ فـيـ حـفـظـ السـلـمـ وـالـأـمـنـ الدـولـيـنـ...ـ وـإـنـاءـ الـعـلـاقـاتـ الـوـدـيـةـ بـيـنـ الدـوـلـ عـلـىـ أـسـاسـ اـحـتـرـامـ الـمـسـاـواـةـ فـيـ الـحـقـوقـ بـيـنـ الـشـعـوبـ، وـعـلـىـ رـأـسـهـاـ الـحـقـ فـيـ تـقـرـيرـ الـمـصـيـرـ وـالـتـعـاوـنـ الدـولـيـ لـحلـ المشـاـكـلـ الـاـقـتصـادـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ وـالـثـقـافـيـةـ وـالـإـنـسـانـيـةـ، وـتـعـزـيزـ اـحـتـرـامـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ وـالـخـرـيـاتـ الـأـسـاسـيـةـ، وـعـدـمـ التـميـزـ بـسـبـبـ الجـنـسـ أوـ الـلـغـةـ أوـ الـدـيـنـ...ـ، وـأـنـ تـكـوـنـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ هـيـ الـمـسـتـوـدـعـ لـتـحـقـيقـ هـذـهـ الـأـهـدـافـ عـلـىـ أـسـاسـ الـمـسـاـواـةـ بـيـنـ الـأـعـضـاءـ وـالـتـزـارـمـهـمـ بـمـبـادـئـهـاـ، وـتـحـرـيمـ الـحـرـبـ، وـحـلـ الـنـازـعـاتـ بـالـوـسـائـلـ السـلـمـيـةـ، وـالـامـتنـاعـ عـنـ التـهـديـدـ باـسـتـعـمالـ الـقـوـةـ أوـ اـسـتـخدـامـهـاـ ضـدـ سـلـامـةـ الـدـوـلـ، وـعـدـمـ التـدـخـلـ فـيـ الشـؤـونـ الدـاخـلـيـةـ لـلـدـوـلـ (باـسـتـثنـاءـ تـدـابـيرـ الفـصـلـ

السابع) ^(٤).

غير أن الملاحظ اليوم هو الخرق السافر لهذه المبادئ، وتهبيط دور الأمم المتحدة من خلال مباشرة اختصاصات الجمعية العامة ومجلس الأمن، انتهاكاً لنص المادة (١٠٨) والمادة (٤) والمادة (١/٢٣) من الميثاق، فكيف غدت منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد؟ وما واقع الشرعية الدولية اليوم؟

أولاً)- مآل الأمم المتحدة:

أمام التحولات الهائلة التي عرفتها العلاقات الدولية، والتمثلة في سقوط الهياكل التي تشكلت بعد الحرب الباردة، وقيام نظام دولي معاصر تميزه حفائق جديدة، حصلت تغييرات في دور ومسؤوليات الأمم المتحدة، بلغت حد "الابتعاد عن ميثاقها في بعض الأحيان" - حسب تصريح الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالى - لأن من شأن اختلاف طبيعة التزاعات والصراعات والمطالب المتزايدة أن يصبح مقبولاً - من وجهة نظر الكبار - تعليم استخدام واستحداث مفاهيم جديدة تتماشى مع الحقائق المتغيرة في العالم الحديث ^(٥).

وحيث إن تطبيق نص الفصل السابع يتوقف على اتخاذ إرادة أعضاء مجلس الأمنخمس دائمة العضوية، وهو ما لا يتوفّر دائمًا، فقد أدى هذا لشلل عمل الأمم المتحدة، وفتح المجال أمام مجلس الأمن لتدشين عملية إعادة تفسير لمبادئ القانون الدولي ^(٦). وهكذا مع إبعاد الجمعية العامة عن عملية صنع القرار، وصيرورة مجلس الأمن أدلة طيعة في يد الولايات المتحدة الأمريكية، وظفت هذه الأخيرة مجلس الأمن كأداة لإثارة التزاعات وإصدار القرارات المحففة في حق من يتمدد على واقع المهيمنة الأمريكية، بالإضافة إلى ازدواجية المعايير عند تنفيذ القرارات الأمريكية (أربعون قراراً اتخذها مجلس الأمن بخصوص البوسنة لم يتم تنفيذهما) ^(٧). وفي هذا السياق نشير إلى صدور عشرات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص القضية الفلسطينية منذ ١٩٤٧ لم

تنفذ حتى اليوم، فيما سارعت الولايات المتحدة لخشد الجيوش لمحاربة العراق بحجة عدم تطبيقه لقرار صدر قبل أشهر من غزوه، وهو ما جرى مع سوريا بشأن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، حيث أمهلت الولايات المتحدة سوريا أيامًا فقط لتنفيذ القرار بالانسحاب من لبنان.

قد يتبدّل للذهن أن مفهوم الشرعية الدولي يحمل بالضرورة قيمة أخلاقية تستمد من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقيم الإنسانية العامة كالحرية والمساواة والسيادة بين الدول، وبالتالي تطابق الممارسة الدولية مع الميثاق والمبادئ المشار إليها، غير أن الواقع الدولي وتاريخ العلاقات الدولية يؤكّدان أن الشرعية الدولية بهذا المعنى لم تكن يوما هي القاعدة للممارسة الدولية، حتى في ظل أزهى أوقات التوافق والسلام الدوليين، حيث الشرعية الدولية هي أقرب توافقا مع سلام توازن القوى مما هي إلى مبادئ المساواة واحترام سيادة الدول وقيم الخير والعدل.

فال الأمم المتحدة، بوصفها تجسيدا للشرعية الدولية وللنظام الدولي، تقوم على أساسين متناقضين، فهي تقوم من ناحية على مبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها، إلا أنها من ناحية أخرى تستند إلى الوزن الواقعي (القانوني) للدول الكبرى التي تمارس تأثيراً يتناسب مع قدرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها. فالأقوياء المتتصرون أو المتفوّرون بقدراتهم هم الذين يؤسسون النظام الدولي ويحافظون على وجوده واستقراره ما دام يتوافق مع مصالحهم. وقد اتضح مع نهاية نظام القطبية أن القوة النسبية التي كانت للأمم المتحدة في ظل تلك الفترة كانت حالة استثنائية، حيث إنه في ظل النظام الجديد تحدّدت فعالية منظمة الأمم المتحدة بسبب عدم تطبيق قراراها، وانتهاك مبادئ ميثاقها علينا^(٢٨)، وعجزها أمام ركام الأزمات الناجمة عن استعمال حق الفيتو.

وكانت حرب الخليج الثالثة مثلاً صارخًا عن التحول الجذري في الموقع الذي تحتلّه الأمم المتحدة في النظام الدولي، وقدرتها على التحكّم في السلام العالمي، فمن المعلوم أن القرار ١٤٤١ الذي دعا العراق للتعاون مع مفتشي

الأمم المتحدة، متهمًا إياه بامتلاك أسلحة دمار شامل، ربط أي تدخل عسكري في العراق بموافقة مجلس الأمن، وأن لا تلجأ أي دولة إلى عمل عسكري ضد العراق بمفردها، إلا أن الذي حدث أن الولايات المتحدة ضربت بعرض الحائط الموقف الدولي وحتى الرأي العام العالمي، وشنّت عدوانها على العراق، والثير في الأمر أن الولايات المتحدة بعد أن سيطرت على كامل الأراضي العراقية لم تجد أي أسلحة دمار شامل، مما يشكك بشرعية حربها على العراق. وبالرغم من انكشاف عدم شرعية الحرب على العراق، فقد أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٤٨٣ يوم ٢٢/٥/٢٢ الذي يقتضاه صادق على المقترن الأمريكي بعدم ضرورة إرسال مفتشين دوليين للعراق للتأكد من خلوه من أسلحة الدمار الشامل، وقرر أيضًا رفع الحظر عن العراق، وحيث إنه لم تتشكل حكومة عراقية شرعية، واعترف القرار بأن القوات الأمريكية قوات احتلال، وأن العراق خاضع للاحتلال، وأن قوات الاحتلال الأمريكي هي صاحبة الأمر والنهي في البلاد، وهذا يعني أن القرار يشرع الاحتلال ويعامل مع قوات الاحتلال كقوات شرعية من حقها أن تتصرف بمقدرات العراق، وبعد هذا تحولاً خطيرًا في وظيفة الأمم المتحدة، بعد أن كانت وظيفتها الأساسية هي حفظ السلام العالمي من خلال رفض العدوان ومحاربة الاستعمار والهيوله دون انتصار شرعة الأقوى، أصبحت تعرف بسياسة الأمر الواقع التي يفرضها الأقوىاء بغض النظر عن تعارض سياسة الأمر الواقع مع ميثاق الأمم المتحدة، والخشية أن يدشن هذا القرار لنهاج جديد في العلاقات الدولية يقوم على حق الأقوى.

ثانياً) قضية المشروعية الدولية ومعيارية مبادئ القانون الدولي

بالرغم من توجه بعض الباحثين لعمل مقارنة ما بين القانون الدولي المنظم للمجتمع الدولي والقانون الوطني المنظم للمجتمع الوطني من حيث وجود سلطات ثلاثة في كل منها، فإن السلطة التنفيذية في الأول هي أظهر ضعفًا وأقل فعالية لأن فاعليتها مستمدّة من قبول ورضى الدول بها، وبالنسبة للسلطة التشريعية فإذا كان القانون الوطني يُسنُّ من قبل برلمان منتخب فإن

المجتمع الدولي لا يتوافر على مشروع واحد متفق عليه باستثناء ميثاق الأمم المتحدة وبعض المتفقات الإقليمية، وكلها ترسانة قانونية لا تتوافر على أية فعالية نظراً لغياب سلطة حقيقة تعمل على تنفيذها، فيبقى الوضع - ببعاً لذلك - عبارة عن علاقات عمودية يفرض الأقوى بموجتها قوانينه ونظمها^(٢٩).

ومن جهة أخرى فإن مفهوم النظام الدولي يتوافر على عناصر ثبات وعنابر تغير، فهو ثابت نسبياً من حيث شموليته لكل دول العالم - مع أنه في بداية القرن كان مقتصراً على الدول الأوروبية - إلا أن المبادئ التي تحكمه متغيرة. كل نظام دولي يحتاج إلى قواعد قانونية تنسجم مع التفاعلات المستجدة المتسنة بتنوع الفاعلين وتنوعهم، وتدخلهم وترابط القضايا الدولية^(٣٠). ومن جراء انشاق مجموعة من الأزمات الحضارية والثقافية والقانونية التي تتجاوز الحدود الوطنية - قم القانون والسلطة والسياسة والدين، فإن المبادئ الأساسية للقانون الدولي تعرف حالة من التغير المتعارض أحياناً مع أهدافه نتيجة لتتنوع التشكيلات السلطوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما يثير القلق من المتغيرات المستجدة على النظام الدولي، وهو الاتجاه الذي يخصه الفقيه C. Wilfred Jenks بقوله: "يجب أن يكون القانون الشامل والعام للإنسانية معبراً ومستحرياً لمتطلبات الإنسانية، ومصمماً من قبل أغلبية الإنسانية، وهادفاً إلى تطوير الجماعة الدولية، وتوفير الحدية والوفرة التي تكون الحصن المنيع للسلم والعدالة"^(٣١).

فالقانون الدولي في إطار النظام الدولي الجديد ينبغي عليه أن يجيب عن مشاكل البطالة في العمل، وعن مشاكل المتمردين والمنفيين والمعددين خارج الحدود، وعن الحروب الاقتصادية وتفاقم الديون، واستفحال الجماعة، والتسابق على التسلح، وترشيد الأبحاث العلمية، وتنظيم الحروب الأهلية العرقية والطائفية، وتسوية وضعية الحقوق الدولية والمؤسسات^(٣٢) وتنظيم العلاقات بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وإزالة التفرقة بين العمومي والخصوصي (العام والخاص)^(٣٣). كما ينبغي أن توضع قضية الأخلاق والقيم والبيئة في صدارة

الاهتمامات والشؤون الدولية، بالإضافة لتلازم التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة.

فما يجري اليوم إنما هو استبدال التنظيم القانوني المعتمد على التوازن في القوة بتنظيم قانوني يعتمد على توازن (الاهتمامات) المصالح؛ لأن القانون الدولي تحلقه السياسات والوظائف، فينبع أن يُغلب القانون الدولي المصالح العامة للإنسانية على المصالح الوطنية. فالقواعد الحالية لا تغطي الكثير من المشاكل الدولية المهمة، وهذه العملية تتطلب القبول الاختياري للدول بقواعد القانون الدولي، وخلق ميكانيزمات دولية لتأكيد هذه الوظائف، وجود وسائل تنفيذية لتطبيق قواعد المسؤولية عن خرق القانون، وهذا يعني التنازل عن مبدأ السيادة خاصة من قبل الدول الجنيني **embryonice**، ويحتاج إلى تقوية دور المنظمات الدولية وتوسيع المعايير المتخذة من قبل الدول، لا سيما دور منظمة دولية قوية تسهر على التطوير المطرد للقانون الدولي، فمن شأن الوظيفة الإدارية للمنظمة الدولية أن تقر قرارات معيارية فوق-وطنية تعمل على تأكيد أسبقية القانون الدولي في السياسات، ويحتاج الأمر كذلك إلى الاعتراف بدور الأشخاص الدبلوماسيين والعلماء والحرّكات الاجتماعية والجماعات الثقافية، وذلك بتضافر مجهودات هؤلاء وتنسيق وظائفهم في إطار موحد يضم العلوم المهمة بالشؤون الدولية وعلوم السياسات العالمية وعلم القانون الدولي^(٣٤).

لكن إذا كانت هذه الآراء والتصورات نابعة من مثالية المثقفين والمفكرين ورجال القانون، فإن الواقع يصور لنا عكس ذلك مع السياسيين (مديري المصالح) الذين يكرسون مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها ويخموها بثلاث نقاط دقيقة هي: سياسة التجزئة، وسياسة الاستقرار (الوضع القائم)، وسياسة التوسيع الحضاري والهيمني^(٣٥)، ليكون النظام الدولي الجديد هو نظام الغرب المنتصر في مواجهة الشرق والجنوب: إيديولوجيا وعسكريا واقتصاديا وإعلاميا؛ أي خدمة الشمال^(٣٦) في شكل قاعدة تأخذ بعداً تعددياً يقوم على خمسة أقطاب هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، وروسيا الاتحادية،

والصين، واليابان^(٣٧)، مقابل اختراق القوميات الناشئة وتفتت الدول والكيانات الضعيفة^(٣٨) من خلال الازدواجية في معايير السلوك السياسي الدولي، التي قوامها تطبيق الطبيعة الحقبة غير المتوازنة للشرعية الدولية، والتي اتخذت منذ مطلع التسعينيات صبغة انتقائية، وتحولت إلى شرعية سياسية تتضمن إضفاء طابع القانونية على تصرف دولي معين، من خلال صيغ كـ"الرضى" وـ"القبول" الدولي العام، وذلك وفق معايير سياسية متفق عليها^(٣٩) تتولى بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية عملياً مهمة الإشراف على عملية صنع القرارات واتخاذها على المستوى الدولي، بما فيها تلك المتعلقة بالتراثات الدولية، وتسويتها سواء عن طريق الحلول السلمية أو عن طريق أعمال القمع. مختلف أشكالها، موسعة بذلك من صلاحيات مجلس الأمن في عمليات حفظ السلام - التي تشمل الدبلوماسية الوقائية (تعتمد على استكشاف ورصد التوتر وحصر التردد قبل مولده وتفاقمه)، وعملية صنع السلام (يكون المطلوب صناعته بعد اختياره وتفاقمه)، وعملية المحافظة على السلام (إعداده إلى نصاته والمحافظة عليه من الانكماش، وتحصينه)^(٤٠).

لقد أصبحت الفعالية الدولية في صياغة القرارات الدولية محكمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، لتنتفي مع هذا التأثير مبادئ القانون الدولي المتفق عليها من غير تحفظ (حق البقاء، وحق الحرية والاستقلال (السيادة)، ومبدأ التعايش السلمي، ومبدأ المساواة في اتخاذ القرار الداخلي / في المشاركة في المؤتمرات والتصويت فيها / وفي استعمال اللغة الوطنية / وفي ربط العلاقات الدبلوماسية / وفي التقاضي أمام المحاكم الوطنية)، ومقابل هذا الانتفاء القانوني يلاحظ اليوم التركيز على عوامل موضوعية واقعية مؤثرة في صناعة القرار الدولي، منها - إلى جانب العامل التاريخي والعامل الجغرافي والعامل الديمقراطي - عوامل القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والعامل العسكري الدبلوماسي^(٤١)، وهو ما يتتوفر في دول الشمال مجتمعة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

واضح، إذ، أن مسألة الشرعية الدولية غدت قضية النظام العالمي الجديد،

لما شهدته هيئة الأمم المتحدة من تقرير لجمعيتها العامة أمام تضخيم مجلس الأمن وتوسيع صلاحياته، وفي المرحلة الأولى من هذه التغيرات الدولية غابت المراقبة المؤسساتية على التصرفات المشوبة بتجاوز السلطات المخولة للمجلس، وتمت عملية التحايل على مضمون القرارات الصادرة، أو الوقوع بخطأ في تقديرات التصرف، خاصة فيما يرجع إلى اتخاذ قرارات بناء على تقديرات خاطئة وغير واقعية، وفي مرحلة ثانية تجاهلت الولايات المتحدة والدول الكبرى مجلس الأمن بذاته، وتم التصرف دولياً حسب مصلحة الأقوى، وهو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق في أبريل ٢٠٠٣، انطلاقاً من اهتمامات أمريكية لا تستند لها الواقع. وقد ذهب فقهاء القانون إلى أن قرار اهتمام دولة ما بالإرهاب الدولي يكون مشوباً بخطأ في الواقع أو انتفاء الدليل المادي للوقائع في حالة عدم كفاية الحجج والدلائل، مع العلم أن الولايات المتحدة شنت عدوانها على العراق بتهمة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل ودعمه للإرهاب، وقد ثبت عدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وعدم وجود علاقة مباشرة بينه وبين التنظيمات الإرهابية، الأمر الذي أثار - وما زال - جدلاً حاداً داخل الأمم المتحدة، وداخل حلف الأطلسي، بل داخل الولايات المتحدة نفسها، حول شرعية الحرب، وشرعية التواجد الأمريكي البريطاني في العراق.

إلا أن المستجد في الموضوع، والذي يعتبر بجدارة علامه فارقة في النظام الدولي، هو شرعة الاحتلال، وبعد أكثر من خمسين سنة على تدشين الأمم المتحدة لسياسة تصفية الاستعمار، وتحقيق إنجازات مهمة في هذا المجال، حيث قمت تصفية الاستعمار إلا بالنسبة للشعب الفلسطيني، يعود الاستعمار مجدداً ولكن بحلة جديدة وبتبريرات جديدة، بل استطاعت دولة الاحتلال - أمريكا - أن تضفي نوعاً من الشرعية على احتلالها من خلال استصدار قرار من مجلس الأمن يعترف بالاحتلال، ويفرض على الأمم المتحدة ودول العالم التعامل مع دولة الاحتلال كأمر واقع. قد يقول قائل إن هذه ليست المرة الأولى التي تتدخل فيها أمريكا ودول غربية عسكرية ضد دول صغيرة، فقد حدث الأمر في لبنان

والصومال وهaiti وأفغانستان والبوسنة؛ التدخل حدث ولا شك، ولكنه كان محدوداً ولم تستقر القوة الغازية إلا لحين، ثم تركت الأمر لأهل البلاد، أما في حالة العراق فالامر يتعلق باحتلال عسكري شامل، والقوة الغازية تعترف بأنها قوة احتلال، وهذا تحول في النظام الدولي يؤسس لشرعية جديدة وهي شرعية الأقوى، أو شرعية الغاب، تحل محل الشرعية الدولية التي يفترض أن تؤسس على تبادل المصالح واحترام سيادة الدول: صغيرها، وكبیرها.

الفصل الثالث

مظاهر الانحراف بالشرعية الدولية

تمثل هذه المظاهر في الخرق السافر لميثاق الأمم المتحدة من خلال إباحة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتطبيق سياسة الكيل بمكيالين، والأخذ بمعايير في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين، ويبدو ذلك واضحاً من خلال مقارنة ما تم بخصوص العراق بعد احتلاله للكويت من ناحية، وما طبق خلال قضية لوكربي من ناحية أخرى، بالإضافة إلى قضيتي الإرهاب، ومشكلة الشرق الأوسط.

(١) حرب الخليج:

من وجهة نظر قانونية لا انفعالية عاطفية فإن قيام العراق بغزو الكويت عام ١٩٩٠ يعد خرقاً للشرعية الدولية، فالكويت دولة مستقلة وعضو في هيئة الأمم المتحدة وفي الجامعة العربية وفي كل المنظمات الدولية والإقليمية، هذا ناهيك أن شعب الكويت لم يطلب مساعدة من النظام العراقي لتخلصه من حكامه، وبالتالي وحسب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي يعد احتلال الكويت اعتداء على المنتظم الدولي وتجاوزاً للشرعية الدولية. لكن رد العدوان عن المجتمع الدولي قام ضداً على الشرعية الدولية^(٤٢)، حيث تم التحايل على نصوص الميثاق الأممي التي تحدد آليات رد العدوان، وتم التوفيق بين

المادة (٩٩) التي تجيز للأمين العام للأمم المتحدة تبیه مجلس الأمن إلى أية مسألة قد تهدد حفظ السلم والأمن، ومدى تعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر، وآليات العمل للرد على هذا الخطر من جهة أخرى.

وهكذا وضعت الولايات المتحدة كل ثقلها داخل مجلس الأمن لإجباره على إصدار قرار يجيز استخدام القوة العسكرية لاستعادة الكويت، وقد قام المجلس بهذا الأمر قبل مباشرة آليات حل التناقضات بالطرق السلمية المشار إليها في (المادة ٣٣)، فالشرعية الدولية لم تكن سوى مظلة لتمرير الإرادة الأمريكية الغربية المتطلعة لتوظيف أزمة الخليج لتحقيق مصالح استراتيجية لها في المنطقة، فكان قرار مجلس الأمن رقم (٦٨٧) القاضي بإجبار العراق على الخروج من الكويت بقوة الحرب. وتظهر ازدواجية المعايير مقارنة بمشكلة الشرق الأوسط حيث احتلت إسرائيل أراضي عربية – الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجلolan – في عدوان ١٩٦٧ وأصدر مجلس الأمن القرارين رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يؤكdan ضرورة انسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة، إلا أن مجلس الأمن نتيجة الضغط الأمريكي فضل البقاء ضمن حيز استعمال الطرق السلمية حل النزاع العربي – الإسرائيلي، ولم يقم بأي خطوات عملية لإجبار إسرائيل على الالتزام بهذين القرارين.

وهكذا أدارت الولايات المتحدة الأمريكية الأزمة، وأوقعت الحرب، وفرضت الحصار، مستبعدة الأمم المتحدة عن مسرح الأحداث إلا بوصفها شاهد زور، فقامت بدور مجلس الأمن ولجنة هيئة الأركان التابعة للمنظمة الدولية خرقاً لمقتضيات الفصل (٤٦) من الميثاقالأمي^(٤٣)، فاستصدرت خلال الفترة الممتدة ما بين (٩٠ / ٨ / ٢) و(٩١ / ١ / ١٧) ثلاثة عشر قراراً من مجلس الأمن الدولي، واقتربن أسلوبها بالتهديد والوعيد والمكافأة^(٤٤).

هكذا كانت حرب الخليج الثانية حرباً أمريكية شكلت محكماً لتجربة النظام الدولي الجديد، ويرجع مصطفى الفيلالي بداية التخطيط لها إلى بداية الثمانينيات غداة اتفاقية (كامب ديفيد)، وكان العراق مستهدفاً عندما دمرت

الطائرات الإسرائيلية مفاعله النووي - مع رواج أفاوبل بأنه تم تدمير المفاعل من الداخل على يد عمالء للمخابرات الأمريكية^(٤٥). كثير من العلماء والمحضين من فيهم أمريكيون كشفوا زيف المزاعم الأمريكية، يقول برجنسكي: "لقد كانت حرب الخليج الثانية أمريكية بنسبة ٥٩٠%"، وشهد الصحافي الفرنسي رجيس دوبريه أن الولايات المتحدة لم تحفمنذ عشر سنوات تحطيطها لإنشاء قواعد عسكرية دائمة لقواتها في الخليج، من أجل رقابة إنتاج النفط والتحكم في أسعاره^(٤٦)، وهو ما قد تم فعلاً من خلال تكريس الغلة العسكرية والسياسية والاقتصادية للعالم الغربي، وهيمنة القيم (الأمريكية) الثقافية اليهودية - المسيحية في الشرق الأوسط^(٤٧)، فكانت الحرب حرباً ضد الحضارة والعمان، ضد الديمقرطة وحقوق الإنسان، وكان شعار الحرب هذه "رجوع العراق إلى حجمه الطبيعي" الذي وضعه فيه الاستعمار، وهكذا تم اغتيال حق تقرير المصير وحقوق الإنسان ومبادئ السلام^(٤٨).

ضمن السياق نفسه استمر الخلل في التعامل مع أزمة العراق في السنوات الفاصلة بين الحرمين - ١٩٩١ و ٢٠٠٣ - حيث وظفت الولايات المتحدة القرار ١٤٤١ وتعاملت معه بما يتعارض مع الشرعية الدولية، والولايات المتحدة في نهجها هذا إنما تطبق تصوّرها للنظام الدولي الجديد الذي ترى نفسها فيه أنها الأكثر تأهيلاً لقيادته، وأن على الأمم المتحدة أن تتكيف مع السياسة الأمريكية، لا العكس.

إن الفهم الموضوعي لفرد أمريكا - وقلة من الحلفاء - بمعاداة العراق بداية، والعدوان عليه ثم احتلاله نهاية، لا يكون من خلال التصرّيحات الصحفية أو المواقف المعلنة للسياسيين الأمريكيين، كالقول بالشرعية الدولية والسلام العالمي وحقوق الإنسان، أو القول بأن العراق يهدد جيرانه ويمتلك أسلحة الدمار الشامل، وغير ذلك من الشعارات التي يوظفها السياسيون لتبرير مواقفهم وإخفاء أهدافهم الحقيقة. إن فهم ما يجري يحتاج إلى تحليل أعمق يميز بين ما هو استراتيجي ثابت غير معن في كثير من الحالات، وهو الحقيقة الخفية في

السياسة الدولية، وما هو سياسي وإعلامي يتوجه للرأي العام المحلي والعالمي. إن التحليل السياسي العلمي للموقف الأمريكي من العراق يجب أن لا ينفصل عن الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم - في ظل النظام الدولي الجديد - وتجاه الشرق الأوسط على وجه التحديد، وبالتالي يجب أن يتمحور حول أربعة عناصر أساسية: ثلاثة منها تتعلق بالاستراتيجية الأمريكية العامة في منطقة الشرق الأوسط، وهي: المصالح الاقتصادية - والنفط على وجه الخصوص، والعنصر الثاني حماية أمن الكيان الصهيوني وضمان تفوقه العسكري والتكنولوجي على الدول العربية مجتمعة، والعنصر الثالث مرتبط باستحقاقات النظام الدولي الجديد؛ أما العنصر الرابع فله علاقة بحاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدو خارجي، وتندد خارجي، نظراً لخصوصية البنية الداخلية للمجتمع الأمريكي سوسيولوجياً واقتصادياً.

أ: المصالح الاقتصادية

لم يكن المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي الوحيد الذي قال بصرامة إن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تُتبع منها رائحة النفط، فهذه السياسة ليست جديدة؛ حيث إن الدافع الأول وراء توجّه أمريكا نحو الشرق الأوسط منذ بداية القرن إنما كان جرياً وراء رائحة النفط التي كان البريطانيون سباقين إلى شهادتها، وكانت أمريكا على استعداد لأن تتواجه حتى مع حلفائها الغربيين حتى تسيطر على نفط المنطقة، وهو ما يجري اليوم. وفي إطار السعي الأمريكي المحموم للسيطرة على نفط المنطقة استعملت سياسة الترهيب وسياسة الترغيب: سياسة الترهيب في مواجهة منافسيها من الدول الكبرى وخصوصاً الاتحاد السوفييتي سابقاً، ثم دول أوروبية حالياً، وفي مواجهة الحكومات والحركات التحررية العربية والإسلامية التي تناهض السياسة الأمريكية في المنطقة، وسياسة الترغيب والترهيب في تعاملها مع بعض الأنظمة العربية ونخبها السياسية. لم يكن سعي أمريكا المحموم للهيمنة على نفط المنطقة يعود فقط إلى حاجتها له للاستهلاك المحلي - مع أن أمريكا أكبر مستهلك للنفط في العالم - بل يعود

أيضاً، وقبل ذلك، إلى رغبتها في استعمال سيطرتها على النفط: شريان الحياة للحضارة الغربية، يجعله ورقة قوة وضغط في سياستها للهيمنة على العالم واقتصاده، وخصوصاً على منافسيها المستقبليين في أوروبا واليابان والصين والهند، ومن هنا اعتبرت أمريكا أن من يهيمن على النفط العربي يهيمن على العالم بأسره.

هكذا، يمكن فهم الموقف الأمريكي المتشدد في مواجهة العراق عندما قام هذا الأخير باحتلال الكويت، وجعل سائر دول الخليج النفطية في متناول يده، فاعتبرت أمريكا ما قام به صدام تهديداً مباشراً لثابت من ثوابت استراتيجيةها العالمية، فما حرّكها ليس احتلال دولة لأخرى، وليس دوافع إنسانية، أو تعاطفاً مع شعب الكويت، ولكنه احتراء دولة على تهديد الهيمنة الأمريكية على نفط المنطقة، وخصوصاً أن هذا التهديد جاء من دولة - العراق - معروفة تاريخياً بتراثها القومي والتوري. ولا تقتصر الأهمية الاقتصادية للمنطقة على امتلاكها للثروة النفطية، بل تعتبر المنطقة العربية أهم الأسواق العالمية لاستيراد السلاح، والدول المصدرة للسلاح وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى تؤمن ببيع السلاح لدول المنطقة لا بد أن تخلق توتراً وحالة من عدم الاستقرار في المنطقة، وأن تشعر دول المنطقة وخصوصاً الصغيرة والغنية بأنها مهددة، وحتى تعيش في أمان لا بد لها من شراء أحدث الأسلحة وتكتديسها، وأن توقع اتفاقيات أمنية مع الدول الكبرى، وهذه الأخيرة تشترط على هذه الدول شراء كميات هائلة من السلاح، وإن كانت بنية هذه الدول لا تسمح باستيعاب أو توظيف هذا الكم من الأسلحة، وفي الواقع الأمر فإن علاقات التسلح بين الطرفين لا تعود لاعتبارات عسكرية أو أمنية محضة، بل لاعتبارات اقتصادية أيضاً، وهي مساعدة الصناعة العسكرية في الغرب، والتي تضعضعت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ومن هنا يمكن أيضاً فهم التنافس ما بين أمريكا وأوروبا على صفقات التسلح مع دول الخليج.

ب: إسرائيل كولاية أمريكية لا يغفر لها من يهدد أنها

إن القارئ لتاريخ العلاقة ما بين الحركة الصهيونية وإسرائيل من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى، يعلم قوّة هذه العلاقة وخصوصيتها، وقد أخذت هذه العلاقة بعدها أقوى وأعمق بالنسبة للولايات المتحدة لاعتبارات متعددة، منها قوّة اللوبي اليهودي في أمريكا، وهيمنة اليمين المسيحي على مركّز القرار الأمريكي، وضعف أوراق الضغط العربية إن لم يكن تلاشياً. وقد اعتبرت كل التقارير التي ترسم الاستراتيجية الأمريكية أن دعم الكيان الصهيوني والحفاظ على تفوقه العسكري ثابت من ثوابت الاستراتيجية الأمريكية، وجاء نظام صدام حسين، فأسس دولة متطورة، وأمتلك قوّة عسكريّة ضاربة تقليدية وغير تقليدية، بل قصف بدقة موقع استراتيجي في قلب الكيان الصهيوني، فثار غضب أمريكا لأن أحد ثوابتها الاستراتيجية مُسّ في الصميم، فكان لا بد من وجهة النظر الأمريكية ليس تدمير القوة العسكرية العراقية فقط، بل تدمير البنية التحتية المادية والبشرية للشعب العراقي، حتى لا يمكن لأجيال قادمة من إعادة بناء ذاته أو التفكير بإعادة فعلته مرة أخرى، ولذلك ما يجري للعراق اليوم درساً لمن يفكر من شعوب المنطقة مستقبلاً في الترد على الإرادة الأمريكية، أو المس بصالحها أو التعرض (لشعب الله المختار).

ج: استحقاقات النظام الدولي الجديد

كان من الممكن لرد الفعل الأمريكي والغربي على إقدام العراق على تحديد المصالح الاستراتيجية لهما في الشرق الأوسط، ألا يكون بهذه القوّة لو كانت في زمن النظام ثانوي القطبية، آنذاك ما كانت أمريكا تستطيع أن تحشد من حولها هذا العدد من الدول في حربها ضد العراق، وما كان لها أن تستصدر قرارات من مجلس الأمن تتحذّها ذريعة لتشيّب هيمتها على منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل عام، وكانت الولايات المتحدة ستتّفكّر ألف مرّة قبل أن تُقدم على دخول أرض دولة وتدمر قوّتها العسكرية وبنيتها التحتية وتفرض حصاراً عليها.

لقد جاءت محاولة العراقأخذ مكان القوة الإقليمية في المنطقة، وتحدي الولايات المتحدة، في وقت كانت فيه أمريكا تعيش أكثر اللحظات زهوا وعنواناً، وتتملكها نشوة القوة والتفوق بعد انهيار عدوها الاستراتيجي، واستعدادها لقيادة العالم في إطار ما سُمي النظام الدولي الجديد، وأن تأتي دولة من دول العالم الثالث وتحدها، فهذا ما لم تقبله أمريكا لأنها ليس فقط تحدياً لمصالحها الاستراتيجية في الخليج والشرق الأوسط، بل اعتبر تحدياً لقدرتها على قيادة النظام الدولي الجديد. ومن هنا اعتبرت أمريكا طريقة ردها على التصرف العراقي بمثابة الاختبار لقدرتها على قيادة النظام الدولي الجديد، وعلى طريقة تعاملها مستقبلاً مع كل تحدي لأسس هذا النظام. إن ما تزيد أمريكا تبليغه - ضمن أشياء أخرى - للعالم من خلال نجاح تعاملها مع العراق أنها لن تسمح لأي دولة أن تتحدى قيادتها للنظام الدولي الجديد. وهذه الرسالة نفسها التي تعمل أمريكا على تبليغها للعالم بعد تفجيرات ١١ سبتمبر؛ فمن لا يريد أن يكون مع أمريكا فعليه أن يتحمل تبعات عداوتها.

د: حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدو خارجي وهيمنة خارجية

إن كل ملم بعلم الاجتماع السياسي يعرف أن بعض المجتمعات، نظراً لخصوصية بنيتها الداخلية، تحتاج إلى عدو سواء كان حقيقياً أو مصطنعاً، فهذا العدو يلعب دوراً استراتيجياً في عملية الدمج والانصهار في المجتمعات الفسيفسائية، حيث يتكون المجتمع من أعراق وطوائف وثقافات متعددة، ففي مثل هذه المجتمعات لا يشعر أفراد الدولة أنهم ينتمون إلى أمة واحدة، أو إلى دين واحد، أو يربطهم تاريخ مشترك، بل ما يربطهم هو المصلحة المشتركة، والخوف من فقدان هذه المصلحة. وحتى تؤمن الدولة ترابط أفراد هذا المجتمع، وحق لا ينفترط عقدهم، فإنما يجعلهم في حالة مستمرة من الإحساس بوجود خطر خارجي يهدد مصالحهم والحياة المادية المربيحة التي يعيشونها، هذا هو حال الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل؛ فكلتاها تحتاج إلى عدو خارجي.

ومن هنا لا نستغرب السرعة التي أخذت فيها وسائل الإعلام،

والمسؤولون الأميركيون، يتحدثون عن الخطر الأخضر، أو الخطر الإسلامي، مباشرة بعد زوال الخطر الشيعي، وحيث إن هذا الخطر لا بد من أن يتجسد في أنظمة أو تنظيمات سياسية أو أفراد، فقد مارست أمريكا عملية انتقاء واختيار لأنظمة والتنظيمات والأفراد الذين تشعر أن استهدافهم باسم محاربة الإرهاب الإسلامي، أو الأصولية، أكثر خدمة لمصالحها، ومن هنا وجدت أمريكا في العراق النموذج الأنسب ليكون العدو الخارجي الذي يهدد الحضارة الغربية المسيحية اليهودية، ويهدد رفاهية المواطن الأميركي وأمنه، فحاجة أمريكا إلى المسلمين بوصفهم أعداء هي بنفس قدر حاجتها للمسلمين كمصدر للطاقة، وكسوق استهلاكية للسلع والسلاح. ومن جهة أخرى، فإن وصول الاقتصاد الأميركي إلى أعلى درجات الإمبريالية يفرض عليها انتهاج سياسة هيمنة خارجية سياسياً واقتصادياً.

بالإضافة إلى الأسباب المشار إليها أعلاه للحرب الأمريكية ضد العراق، أضافت أمريكا هدفاً جديداً، وهو إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، والدعوة لـ(شرق الأوسط كبير)؛ والمقصود بذلك أن للحرب تداعيات ستمس كل أنظمة الشرق الأوسط، وهي رسالة تحديد واضحة لدول المنطقة لابتزاز سياسات مؤيدة للعدوان على العراق، وللحملة الأمريكية ضد الإرهاب التي هي في الحقيقة حملة أمريكية ضد كل مناوئي السياسة الأمريكية الإيديولوجيين، أي من تسميمهم الولايات المتحدة الأمريكية (محور الشر)، ومناوئيها الاقتصاديين الحاليين أو المحتملين. ولكن، نعتقد أنه بعد احتلال العراق فإن كثيراً من التحولات السياسية والاقتصادية ستعرفها المنطقة، وربما أيضاً إعادة رسم الحدود في بعض المناطق.

يمكن القول إن فهم ما يجري في الخليج العربي، ضد العراق، يتطلب فهماً عميقاً للسياسة الدولية وللسياسة الأمريكية الداخلية والخارجية. إن منطق السياسة الدولية في ظل النظام الدولي الجديد لا يخضع لمنطق الحق والعدل والمفاهيم القيمية الإنسانية المجردة؛ بل يخضع لقيم ومفاهيم وآليات تعامل تبع

من موازين القوى عالميا، وبصيغة أخرى فإن منطقها لا يؤسس على قوة الحق بل على حق الأقوى، وإن كل تعاطفنا وتأييدنا للعراق لن يغير من الحقيقة شيئا، والحقيقة إننا في زمن شريعة الغاب حيث البقاء للأقوى، والقوى اليوم ليس صاحب المنطق الأقوى، أو الحجة الأقوى، أو الحق الأقوى، بل هو الأقوى عسكريا وتكنولوجيا، والأقوى بقدرته على توظيف أوراق القوة والضغط التي في حوزته، وعلى العرب والمسلمين إن أرادوا أن يكون لهم موقع في عالم القرن الواحد والعشرين أن يفهموا منطق العصر، ويتخلوا بعض الشيء عن مثالיהם.

٢) مسألة الإرهاب الدولي (تجريم حركات التحرر الوطني)

منذ القرن التاسع عشر اعتبر العالم النمساوي المختص بالاستراتيجية **KARL VON CLAUSEWITZ** كارل فون كلوزو فيتش الحرب ظاهرة اجتماعية، وقال الفيلسوف الفرنسي ريمون آرون بأن الحرب والسلم وجهان عملة واحدة. وإن كانت الحرب امتدادا للسياسة، فإن الإرهاب السياسي امتداد لها بشكل آخر، وإن مقاييس الحكم على الحرب من حيث شرعيتها أو عدمها يعتمد على هدف الحرب وبواطنها، فإنه من المنطقي أن يكون الحكم على الإرهاب السياسي مرتبطة بالهدف من ممارسته. غير أنه نظرا لأن العمليات (الإرهابية) تولد ضحايا قد يكونون أبرياء، وتشير مشاعر الخوف والرهبة عند الناس، فإن الاتجاه الغالب هو التهرب من المسؤولية عن هذه الأعمال، ومحاولة إلقاء التبعية على الآخرين، فالآخرون هم الإرهابيون والقتلة، وحتى في الحالات التي تلجم فيها دولة أو جماعات إلى ممارسة هذا النوع من الإرهاب، فإنها تضفي عليه مسميات مثل الدفاع عن النفس، أو الإرهاب ضد الإرهاب، أو الإرهاب الأبيض ... إلخ من المسميات^(٤٩).

إن الإرهاب هو عنف، ولكن ليس كل عنف إرهابا، فالعنف قد يكون حربا - العدوانية منها أو غير الشرعية يمكن أن تسمى عدوانا - وقد يكون جرائم جنائية - وهذه تخرج عن إطار المقصود بالإرهاب السياسي، وبالعنف السياسي بشكل عام، حتى لو توفرت عناصر الجريمة على ترهيب الضحية -

وقد يكون ثورة أو انقلابا عسكريا، أو عمليات أمنية تقوم بها أجهزة الدولة ... إلخ. وكل شكل من أشكال العنف السياسي يمكن أن يتحول إلى إرهاب سياسي في حالة تجاوزه للقانون وللأعراف المعمول بها. كما أن الإرهاب السياسي قد يأخذ بعدها دوليا، ويسمى إرهابا دوليا، إذا تجاوز حدود الدولة الواحدة؛ لأن يمارسه أفراد أو جماعات ضد أشخاص أو مصالح دولة غير التي يتبعون إليها، أو ضد مصالح دولتهم الموجودة خارج الدولة، ويلاحظ أن التوجه الأمريكي الأخير في محاربة الإرهاب أصبح يزيل الفوارق بين الإرهاب الداخلي والإرهاب الدولي من منطلق أن كل أنواع الإرهاب تهدد السلام والأمن العالميين، وبالمفهوم الأمريكي تهدد المصالح الأمريكية، ومن هنا لاحظنا إرسال الولايات المتحدة قوات عسكرية إلى الفلبين واليمن وإندونيسيا وجورجيا، وقبل ذلك إلى لبنان والصومال.

تعريف الإرهاب مشكلة عويصة، حتى إنه يجوز القول إن تعريف الإرهاب أصعب من محاربته؛ وقد تعددت التعريفات حول الإرهاب، فقد عرّفه الفقيه سوتيل بأنه العمل الإجرامي المقترف عن طريق الرعب أو العنف أو الفزع الشديد بقصد تحقيق هدف محدد. ويعرفه جيفانوفتش بأنه أعمال من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الإحساس بالتهديد، مما ينبع عنه الإحساس بالخوف من خطر بأي صورة. إذا كان التعريفان السابقان يعرفان الإرهاب بشكل عام سواء كان سياسيا أو غير سياسى، فإن هذا الإرهاب يصبح سياسيا عندما يصبح هدف الفاعل من ممارسته لفعل الإرهاب تحقيق هدف سياسى، أو التأثير على الوضع العام، ومن هنا يعرف الفقيه البولوني واسيورسكي الإرهاب بأنه "منهج فعل إجرامي يرمي الفاعل من خلاله إلى فرض سيطرته بالرعب على المجتمع أو الدولة، بالمحافظة على علاقات اجتماعية عامة، أو من أجل تغييرها، أو تدميرها"^(١).

وبصورة عامة هناك موقفان من "الإرهاب الدولي"^(٥١)، هما:

الموقف الأول: الموقف الرافض للإرهاب بغض النظر عن الدوافع

بما أن العمليات "الإرهابية" تستهدف غالباً مصالح أو أفراداً ينتهيون للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وللدول الأوروبية، فإن هذه الدول تبذل قصارى جهدها لإسقاط أي صفة شرعية عن هذه العمليات، فتضع في سلة واحدة كل العمليات الإرهابية؛ سواء منها العمليات الإرهابية الدموية التي تمارسها جماعات لا تمثل إلا نفسها، أو قطاع صغير من الشعب، والعمليات التي تمارسها دول متطرفة في مواقفها السياسية ومنبودة دولياً، أو العمليات التي تمارسها حركات تحرر معترف بها دولياً، وتمارس كفاحها المسلح بوصفه حقاً من الحقوق التي منحها المجتمع الدولي، وتطبيقاً لحق تقرير المصير.

يلاحظ أن أنصار هذا التيار المعارض كلياً للإرهاب السياسي يكرّسون كل وسائلهم الإعلامية لمحاربة هذه الظاهرة، والتنديد بمن يقف وراءها دون البحث في أهدافها والد الواقع الكامنة وراء ممارسة هذا الضرب من العنف السياسي. وقد تحفظت هذه الدول، ودول أخرى تدور في فلكها، بشأن شرعية نضال حركات التحرر الوطنية، وهذا ما ظهر جلياً من خلال الاجتماعات المتكررة للجمعية العامة للأمم المتحدة وبمجلس الأمن لبحث هذه الظاهرة، وكما يظهر من خلال التعريف الذي تعطيه هذه الدول للإرهاب الدولي. عرفت الولايات المتحدة الإرهاب الدولي بأنه "التهديد باستخدام العنف لأغراض سياسية بواسطة أفراد أو جماعات سواء يعملون مع/ أو معارضون لـ/سلطة حكومية ثابتة، سواء قصد بأعمالهم صدم أو إكراه جماعة مستهدفة أوسع قدرًا من الضحايا المباشرين" ^(٥٢).

الموقف الثاني: البحث عن الدوافع قبل الإدانة (الغاية تُشرّعُ عن الوسيلة)

من دعاء هذا الموقف مجموعة من دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية، ويتلخص موقفها في أن معالجة (الإرهاب الدولي) لا تتم بمجرد إدانته، أو بجرائم مرتكبيه، لأن هذا لا يشكل إلا نصف القضية، ولن يحل المشكلة؛ إن

محاربة الإرهاب الدولي تكمن في البحث في جذور الظاهرة، وبوعتها، وأهداف القائمين بها، فالغاية قد تبرر الوسيلة أحياناً.

برز التباين لأول مرة ما بين أنصار الموقف الأول الرافض للإرهاب دون البحث في بوعته وأهدافه، والموقف الثاني الذي يجد سندًا شرعياً لممارسي بعض العمليات (الإرهابية)، في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث ظاهرة "الإرهاب الدولي"، على إثر قيام مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين بعملية فدائية ضد الفريق الرياضي الإسرائيلي ومرافقهم في ميونيخ عام ١٩٧٢، وفي الاجتماعات اللاحقة، وما يزال التباين بين وجهي النظر مطروحاً حتى اليوم، بالرغم من قرار مجلس الأمن يوم ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ بعد العمليات التفجيرية في نيويورك وواشنطن.

وفي عام ١٩٧٣ أخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة بوجهة نظر التيار الثاني في تحديد موقفها من "الإرهاب الدولي"، فجاء في توصيات الجمعية العامة حول الموضوع: "على الرغم من الحاجة إلى مكافحة الإرهاب الدولي وغيره من وسائل العنف التي تهدد أرواح الأبرياء، أو تحرم الأفراد من حررياتهم الأساسية، إلا أن الأمر يتطلب دراسة الأسباب التي تكمن وراء ممارسة الإرهاب، والتي تجدها في الإحساس باليأس والإحباط والظلم، والذي يدفع بعض الناس إلى التضحية بالأرواح الإنسانية، بما في ذلك أرواحهم هم أنفسهم، وذلك من أجل إحداث تغييرات راديكالية في معايم هذه الصورة القاتمة" ^(٥٣).

يمكننا استخراج العناصر المكونة للعمل الإرهابي بصورة عامة، وهي أنه:

- ١ - عمل عنيف يعرض أرواح الأفراد وممتلكاتهم للخطر أو يهدد بتعریضها.
- ٢ - موجه إلى أفراد أو مؤسسات ومصالح، أو كليهما معاً، تابعة لدولة ما.
- ٣ - يقوم به أفراد أو جماعات بصورة مستقلة، أو يكونون مدعومين من طرف دولة ما.

٤- يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية.

ومن خلال العناصر أعلاه، المكونة للعمل الإرهابي بصورة عامة، يمكن القول إن جوهر الإشكالية يتمحور حول العنصر الأخير، أي الهدف السياسي للعمل الإرهابي، ذلك لأن تحديد شرعية العمل الإرهابي، أو عدم شرعنته، يرتبط ب مدى شرعية الأهداف السياسية، فشرعية الأهداف السياسية تسقط صفة الإرهاب بمعناها الإجرامي عن العمليات العنيفة التي تقوم بها الجماعات السياسية الممارسة لها، من منطق أن العنف ليس بالأمر الغريب عن الحياة السياسية. ولكن يبقى السؤال الذي يجعلنا ندور في حلقة مفرغة، من هي الجهة أو المرجعية التي لها الحق في تقويم شرعية أو عدم شرعية العمل الإرهابي؟

في الواقع إن اعتماد (شرعية) الهدف من استعمال ذلك النوع من العنف السياسي المسمى (إرهاباً)، بوصفها مقياساً للحكم على مدى شرعنته، ليس بالأمر المستحدث، بل نجد له جذوراً في التاريخ السياسي الأوروبي.

تحول مفهوم الإرهاب في ظل النظام الدولي الراهن

كما تقدّم، وحيث إن غالبية الأعمال الإرهابية كانت تستهدف مصالح أمريكية وغربية وإسرائيلية، فقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية تحريض المنظم الدولي ضد الإرهاب والدول التي تدعمه، وفي هذا السياق لم تخف أمريكا موقفها من اعتبار كل من هو ضد السياسة الأمريكية يعتبر إرهابياً أو داعماً للإرهاب، وهكذا صنفت الولايات المتحدة كل من ليبيا وسوريا والسودان والعراق وإيران وكوبا، كدول داعمة للإرهاب، وما هو معروف أن هذه الدول تنهج سياسة معادية للهيمنة الأمريكية.

وحيث إن الولايات المتحدة كانت، إلى ما قبل أفيار العسكري

الاشتراكية، عاجزة عن حشد تأييد دولي لسياساتها ضد الإرهاب، نظراً لقوة توافق دول المعسكر الاشتراكي ودول عدم الانحياز في مؤسسات الأمم المتحدة وخصوصاً الجمعية العامة، فقد جلأت إلى عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية لمحاربة ما تدعى بالإرهاب، بالإضافة إلى الجهد المبذولة محلياً في هذا الشأن. ولم تبدأ الجهود الأمريكية تأتي أكلها في هذا الشأن إلا بعد اهيار المعسكر الاشتراكي وتراجع قوته تأثير دول عدم الانحياز دولياً وخصوصاً في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد لعبت ديناميكية الانفراج السياسي في منطقة الشرق الأوسط المصاحبة لما سُمي بسلسل السلام الذي دشن مؤتمر مدريد، ثم توقيع اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٤، الأثر الكبير في إحياء الجهود لمحاربة ظاهرة الإرهاب، حيث ساد الاعتقاد - أو هذا ما كانت ترمي إليه الولايات المتحدة - أن حل مشكلة الشرق الأوسط سيسقط الشرعية عن كثير من الجماعات الممارسة للإرهاب في الشرق الأوسط.

وهكذا تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين سنة ١٩٩٤، قراراً يوجبه استخدام مجموعة من الإجراءات التي تستهدف القضاء على الإرهاب الدولي، وقد تميز هذا القرار عن سابقه من قرارات الجمعية العامة بأنه اقترب بعض الشيء من الموقف الأمريكي والغربي الذي يدين الإرهاب بالطلق دون تعريف دقيق له أو البحث عن دوافعه، وهكذا نص القرار على إدانة كل الأفعال والممارسات الإرهابية أينما كانت وكيفما كان الفاعلون، لا سيما الذين يساهمون في إثارة الشبهات حول علاقات الصداقة بين الدول والشعوب، ويهددون الوحدة الترابية وأمن الدول، وأضاف القرار بأن الأفعال الإجرامية التي لها أهداف سياسية وتساهم في إثارة الرعب لدى العامة أو لدى مجموعة من الأشخاص تعتبر غير مبررة في كل الأحوال، ومهما كانت دوافعها: سياسية أو فلسفية أو أيديولوجية أو دينية.

وفي ١٥ من ديسمبر ١٩٩٧ صدر عن الجمعية العامة القرار رقم

١٦٤/٥٢ بشأن الاتفاقية الدولية لقمع المجممات الإرهابية بالتبادل. وفي الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة في أغسطس ١٩٩٨، تم الإعلان عن اتخاذ التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، وكلفت الجمعية الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أن يتخذ، في حدود الموارد الموجودة، مجموعة من التدابير العملية لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، ومن بينها:

- جمع البيانات عن الاتفاقيات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية المتصلة بالإرهاب الدولي، وعن تنفيذها بما في ذلك المعلومات عن الحوادث التي يسببها الإرهاب الدولي.
- إجراء استعراض تحليلي للصكوك القانونية القائمة ذات الصلة بالإرهاب الدولي، بغية مساعدة الدول في تحديد جوانب هذه المسألة التي لا تشملها هذه الصكوك.
- استعراض الإمكانيات القائمة ضمن منظومة الأمم المتحدة من أجل مساعدة الدول في تنظيم حلقات ودورات تدريبية حول مكافحة الجرائم المتعلقة بالإرهاب الدولي.

وفي التقرير السنوي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٩٨، أكد كوفي عنان الأمين العام للمنظمة، أن الأمم المتحدة اعتمدت اثني عشرة معاهدة متعددة الأطراف خاصة بمكافحة الإرهاب، وأنها أنشأت في عام ١٩٩٧ لجنة خاصة لصياغة اتفاقية دولية جديدة لحظر التفجيرات الإرهابية وحظر أعمال الإرهاب النووي، وأن اللجنة تعمل على وضع إطار قانوني شامل لمواجهة الإرهاب الدولي^(٥٤).

أما في إطار مجلس الأمن، فقد تزايد الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن لموضوع الإرهاب وخصوصا بعد اختيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة على مجريات عملية اتخاذ القرار الدولي، كما يلاحظ أن تحرك مجلس الأمن كان غالبا يحدث بطلب أمريكي وبعد حدوث اعتداءات مسلحة على

مؤسسات أمريكية أو أوروبية أو إسرائيلية. وإن كانت قرارات ونوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة تتسم بالعمومية والتوازن فإن قرارات مجلس الأمن تتسم بالصرامة وتكون مقرونة بآليات لتنفيذها تُسند غالباً للولايات المتحدة.

إذن تحدد الاهتمام بموضوع الإرهاب مباشرةً بعد انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط وفي نهاية حرب الخليج الثانية رسمياً، وهو الحدثان اللذان جوبراً معارضات قوية من قوى عربية وإسلامية متشككة ببنوايا الولايات المتحدة، واستباقاً لأية عمليات إرهابية تعارض السياسة الأمريكية في المنطقة أو تعارض الترتيبات التي تقيمها الولايات المتحدة لاستقرار العالم في إطار تصورها للنظام الدولي الجديد، ثمت دعوة مجلس الأمن في اجتماع قمة يوم ٣١ يناير ١٩٩٢ لبحث موضوع الإرهاب، حيث أعرب المجتمعون عن بالغ قلقهم إزاء أفعال الإرهاب الدولي وتأكيدهم على ضرورة قيام المجتمع الدولي على نحو فعال معالجة كافة هذه الأفعال.

وعلى أثر الهجوم المسلح الذي حدث في بونيس آيريس يوم ١٨ يوليه ١٩٩٤، والهجومين المسلمين اللذين ارتكبا في لندن يومي ٢٦ و٢٧ من نفس الشهر، انعقد مجلس الأمن يوم التاسع والعشرين من نفس الشهر وأصدر بيان رئاسي أدان فيه هذه الأفعال و"يطالب أعضاء المجلس بوضع حد لجميع هذه المحميات الإرهابية فوراً. ويشددوا على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل اتخاذ تدابير تامة وفعالة لمنع كافة أشكال الإرهاب ومكافحتها والقضاء عليها، فهي تمس المجتمع الدولي ككل".

عاد مجلس الأمن مرة ثانية لمعالجة الموضوع على إثر تفجير مقرى السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام يوم السابع من أغسطس عام ١٩٩٨، حيث انعقد في جلسة يوم ١٢ من نفس الشهر وناقشت الموضوع تحت بند (التهديدات للسلم والأمن التي تسببها أعمال الإرهاب الدولي)، وكان القرار شديداً في تأكيده على إدانة أعمال الإرهاب الدولي بكل مظاهرها وأشكالها، مؤكداً "على أنه من واجب كل دولة عضو أن تمنع عن تنظيم أي

أعمال إرهابية في دولة أخرى أو التحرير عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها أو قبول أنشطة منظمة في أراضيها بهدف ارتكاب تلك الأعمال".

وكان ذروة الاهتمام بالإرهاب وصيورته محل اهتمام جميع دول العالم بدون استثناء، على إثر تفجيرات نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر ،٢٠٠١، في اليوم الموالي للتفجيرات أنعقد مجلس الأمن لمناقشة الموضوع، وبإجماع جميع دول المجلس وتأيد جميع دول العالم تقريرا، تبني المجلس قرارين صارمين أدان فيما الإرهاب بكل أنواعه وصوره، ليس هذا فحسب، بل طالب جميع دول العالم بالتحالف مع الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب، ويوم الثامن والعشرين من نفس الشهر صدر قرار جديد عن مجلس الأمن يسير في نفس الاتجاه^(٥٥).

المستجد في الموضوع والخطير أيضا، أن المجلس ترك للولايات المتحدة حرية تحديد الجهات الإرهابية وطريقة الرد عليها بالشكل الذي تراه مناسبا. وقد انتهت الولايات المتحدة هذه الفرصة التي أتاحها لها مجلس الأمن لتصفي حسابها ليس فقط مع المسؤولين عن تفجيرات واشنطن ونيويورك – مع أن هؤلاء ما زالوا غير معروفين تماما والرواية الوحيدة المحددة لهويتهم هي الرواية الأمريكية – بل مع كل من يعارض السياسة الأمريكية في العالم، أو بشكل آخر أن الولايات المتحدة الأمريكية وظفت قرارات مجلس الأمن لتعيد بناء النظام الدولي بما يعزز هيمنتها الكونية.

وهكذا لاحظنا كيف أن الولايات المتحدة تحدثت في البداية عن كون حملة مكافحة الإرهاب تستهدف تنظيم القاعدة الذي يترعنه أسامة بن لادن وحركة طالبان الحاكمة في أفغانستان، ثم توالت قوائم المستهدفين في الحملة إن عاجلاً أو آجلاً، فهناك العراق والسودان وربما اليمن ولبيا، وصدرت قوائم تضم أسماء العشرات من الجمعيات والمنظمات والأشخاص المتهمين بالإرهاب أو مساندة العمليات الإرهابية، شملت أخيراً حزب الله اللبناني، وفي فلسطين حركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية، ولا تستبعد بعد أيام أن تجد أسماء جديدة كمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية وكل من يناضل من أجل

تحرير فلسطين. ولم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة الأمريكية، بل تبعتها دول الاتحاد الأوروبي، فرغم أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك أعلن أثناء زيارته للبنان في نهاية نوفمبر ٢٠٠١ أن قوائم المتهمين بالإرهاب التي تصدرها الخارجية الأمريكية أو الرئاسة الأمريكية ليست ملزمة دوليا ولا تعتبر جزءا من القرارات الدولية، بالرغم من ذلك كان الاجتماع الوزاري للاتحاد الأوروبي واضحا في اعتبار حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين حركات إرهابية، ومطالبا السلطة الفلسطينية بالقضاء عليهما.

خاتمة

لقد أثارت قضايا العراق وفلسطين وأفغانستان مسألة ازدواجية المعايير التي تحكم ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، وإن كان مما لا غرو فيه أن هناك تحيزا واضحا إن لم يكن معاداة من الولايات المتحدة ودول غربية للعرب ولحقوقهم المشروعة بعد غياب ما كان يسمى الحليف الاستراتيجي - العسكري الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي - لقضايا العرب، إلا أن الرؤية العلمية يجب أن تبني بالإضافة إلى ما سبق التحول الذي طرأ على مفهوم الشرعية الدولية بفعل التحول في النظام الدولي، ذلك أن الولايات المتحدة - ومعها أو في داخلها إسرائيل - ترى أن شرعية النظام الدولي المنهاج وما صدر عن هذه الشرعية من قرارات وتوصيات ومفاهيم، لم تعد صالحة كشرعية للنظام الدولي الجديد - وليس من المقبول في نظر أمريكا أن يُسیر النظام الدولي الجديد وأن تحكم قائدة هذا النظام، بقرارات الشرعية الدولية للنظام السابق حيث صدرت القرارات بفعل ثقل وتأثير القطب المنهاج - الاتحاد السوفيتي وحلفائه.

ويعنى آخر؛ إن المتصررين الذين يؤسسون النظام الدولي الجديد غير راغبين بأن يلزموا أنفسهم بقرارات وضعها النهزمون، أو كان لهم التأثير الكبير

في صدورها، ويدخل ضمن هذه القرارات كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، سواء تلك الصادرة عن مجلس الأمن مثل قرار ٢٤٢ أو الصادرة عن الجمعية العامة، مثل قرار التقسيم والقرارات التي تتحدث عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحقه في الكفاح المسلح لاستعادة حقوقه المشروعة، أو قرار ماهأة الصهيونية بالعنصرية.

وهكذا فعندما يتحدث الفلسطينيون والعرب ومن والاهم، عن الشرعية الدولية، فإنهم يتحدثون عن شرعية سقطت في نظر الولايات المتحدة وإسرائيل، أو عن شرعية من حق المنتصرين والمؤسسين للنظام الدولي الجديد أن يأخذوا منها ما يريدون ويتجاهلوا أو يلغوا ما يرون أنه غير مناسب مع مصالحهم، ومن هنا يمكن أن نفهم الحملة الشرسة التي قادها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية داخل أروقة المنظمة الدولية لإلغاء قرارات الشرعية الدولية السابقة حول فلسطين، ونجحت في إسقاط بعضها وهو القرار رقم ٣٣٧٩ الصادر عام ١٩٧٥ والذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

لا غرو إذن أن للولايات المتحدة وفي داخلها إسرائيل فهما خاصاً للشرعية الدولية، وهو ينبع من الواقع ومستجداته، شرعية الأقوى لا الشرعية الدولية المنهارة التي كانت تناصر الضعفاء، أو على الأقل تعبر عن توازن في التعامل مع الدول، وهذا الأمر هو الذي يفسر ما سبق ذكره، وهو تهرب الولايات المتحدة وداخلها إسرائيل من اعتبار قرارات الشرعية الدولية ملزمة والمرجع الوحيد والرئيسي للتسوية. ومن هنا يصبح على العرب أن يقرؤوا جيداً التحولات العالمية ويسنوا التعامل مع عالم متغير لا يسير وفق ما تشتهيه سفتنا، لا يعني هذا دعوة للاستسلام والتسليم بالأمر الواقع، بل دعوة لتوحيد الجهود والبحث عن مكامن قوتنا وتوحیدها بما يخدم مصالحنا الاستراتيجية، فالنظام الدولي الجديد يقوم على صراع القوى والتنافس الشديد، والأمة العربية لا تخلي من عناصر القوة، المهم أن تتوفر الإرادة عند أولى أمرنا ونختبنا السياسية.

توثيق الإشارات الواردة في المتن:

- ١- لمزيد من المعلومات حول تغير العلاقة ما بين الأمم المتحدة والنظام الدولي يمكن الرجوع إلى: بشار الجعفري، منظمة الأمم المتحدة والنظام الدولي الجديد، ط١، ١٩٩٤، ص ٧٨.
- ٢- عقد مؤتمر بالطا في الفترة ما بين الرابع والحادي عشر من فبراير ١٩٤٥ ما بين الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل ، لبحث قضايا الخلاف بينهم كتأسيس منظمة الأمم المتحدة وطبيعة العلاقات التي ستتحكم النظام الدولي بعد تأكيد هزيمة دول المحور.
- ٣ - Sam Marullo: **Ending the Cold War at Home**, juin 1994, (C) Maxwelle Mac Millan NY, p:25.
- ٤- إبراهيم أبراش، حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.
- ٥- موسى الرعي، أنظام دولي جديد أم هيمنة أمريكية جديدة؟ ط١، ١٩٩٣، ص ١٢٣، ١٢٦.
- ٦- عفيف فراج، مراجعة كتاب، مشار إليه في مجلة أبعاد، العدد ٤، ص ٢٨٣.
- ٧- زكي العابدي وآخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل، سينا للنشر ١٩٩٤، ص ٧.
- ٨- وظهر هذا جلياً عندما وقفت دول من أوروبا الشرقية بجانب الولايات المتحدة في حرب الخليج الأخيرة.
- ٩- سمير عبد الفتاح الحوساني، النظام الدولي الجديد، هيمنة أمريكا وحروب أقلية، جريدة القدس، عدد ٢١٣٢.
- ١٠- زكريا محمد إسماعيل، النظام الدولي الجديد، الوهم والخداع، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٤٣، ص ٩.
- ١١- مصطفى الفيلالي، حرب الخليج ومستقبل العرب، تونس، أرسالس للنشر، ١٩٩١، ص ٩٤.
- ١٢- كامل عمران، مجلة الوحدة، عدد ١٠٠، ص ٩٩.
- ١٣- عبد الحال عبد الله، النظام العالمي الجديد، الحقائق والأوهام، السياسة الدولية، عدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦، ص ٤٦-٤٩.
- ١٤- بالرغم من أن الصين الشعبية ما زالت تصنف كدولة اشتراكية ويسود فيها نظام الحرب الواحد، إلا أنها أخذت في السنوات الأخيرة تتجه نحو الانفتاح على اقتصاد السوق وتندمج بالنظام الاقتصادي العالمي، وتتفتح في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية.
- ١٥- عماد جاد، أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي، السياسة الدولية، عدد ١٣٤، ص ١٢.
- ١٦- مصطفى الفيلالي، مشار إليه في حرب الخليج ومستقبل العرب، ص ٩٦. انظر كذلك مصطفى الحسني، أي عالم سوف نرى؟ الشرق الأوسط، عدد ٥٧٦٣، ١٩٩٩/٩/٨، الخميس.
- ١٧- وليم أديوم، إعداد هدى راغب عوض، السياسة الدولية، عدد ١٢٣ يناير ١٩٩٦، ص ٣٤٩.
- ١٨- عبد جاد، أثر التغيير في النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٣٤، ص ١١.
- ١٩- جمال علي زهران، النظام الدولي والإقليمي عن الاستمرارية والتغير، ط١، ١٩٩٦، ص ٤٤.
- ٢٠- الحسان بوقنطر، حول بعض إشكاليات النظام الدولي الراهن، الشرق الأوسط، الخميس ٦-٥-١٩٩٤.
- ٢١- عبد الله بلقرير، بعد اختيار الاتحاد السوفياتي ما العمل؟ المستقبل، عدد ١٥٤، ١٩٩١، ص ٧.
- ٢٢- ناصيف يوسف حتى، تحويل السيد يسین، نحو تأسيس نظام عربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٩٢، ص ١١٦-١١٣.
- ٢٣- عماد جاد، المرجع السابق، ص ١١.
- ٢٤- عبد العزيز محمد سرحان، العرب والمسلمون في ظل النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية، وأنبه على العالم العربي ١٩٩٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٦-٤، ص ٩.
- ٢٥- انعكس هذا التحول سلباً على القضية الفلسطينية، بحيث عملت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة على الانفصال على القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية من منطلق أنها قرارات صادرة عن شرعية لم تعد موجودة- شرعية النظام الدولي ثانية القطبية وكانت أول خطوة في هذا الاتجاه هو دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٢ على إلغاء القرار الذي يساوي ما بين الصهيونية والعنصرية والذي صدر عام ١٩٧٣.
- انظر حول الموضوع، إبراهيم أبراش، حقوق الشعب الفلسطيني: من الشرعية التاريخية إلى الشرعية الدولية، مجلة

- دراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد ٤٢٥، ربيع ٢٠٠٠ .٢٦
- لقد اختلفت صيغ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن تبعاً للتكييف القانوني والتغيير المصلحي للكبار.
- القرار ٦٨٨ - ضد العراق نص على التنديد بقمع المدنيين من الأكراد ونزوح اللاجئين والصادمات الحدودية.
- القرار ٧٤٨ - بخصوص ليبيا ورد فيه فرع أي عمل إرهابي دولي.
- القرار ٧٩٤ - بخصوص الصومال قرار حجم المسأمة الإنسانية.
- القرار ٨٤١ - ضد هايتي وتدور الأزمة الإنسانية، التزوج الجماعي للسكان.
- انظر السياسة الدولية عدد ١١٤، ص ١٥٢ .
- نبيل العربي، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٤٥-١٤٩ .٢٧
- أحمد أبو الوفا، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، عدد ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٦، ص ٧٨-٨١ .٢٨
- 29 - The Economist Dec 94, pp:17-18.**
- الحسان بوقطار حول بعض إشكاليات في النظام الدولي الراهن، الشرق الأوسط ١٩٩٤ / ٥ / ٦ .٣٠
- 31- Reflections and International Law: Making and its Progressive Developpement in the Contemparary era of Transition. International law in transition pp:203-230.**
- جاك ديريدا في شاكر نوري، ديريدا يدين النظام العالمي الجديد بروحية ماركس، القدس العربي، عدد ٢١٣٨ / ٢٥ مارس ١٩٩٦ .٣٢
- إيناس ساش، تعريب عبد الكريم شوطا، ضرورة التنمية الكوبية لا الإقصاء، الاتحاد الاشتراكي، عدد ٩٨٥٤ .٢٤. ٢٤. ١٩٩٦ نوفمبر .٣٣
- 34- Grigory Tunkin: A new Political Thinking and International Law, in International Law in Transition, p:177.**
- المهدى المنجرة، الحرب الحضارية الأولى، ص ٧٣ .٣٥
- محمد تاج الدين الحسيني، النظام الدولي الجديد بين الوهم والواقع، الوحدة، عدد ٩٠، ص ٧٢ .٣٦
- سمير أمين، الاضطراب الكبير، ص ١٣٣ .٣٧
- يسار الجميل، المستقبل العربي، عدد ٢١٧ .٦٧ .٣٨
- محمد عبد الشفيع عيسى، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة، من بعد القانون إلى بعد السياسي، المستقبل العربي، عدد ٢٢٣ .٢٨-٢٩ .٣٩
- عبد الله صالح، مراجعة كتاب:
- Ricard Hime: The United Nations and the N. World Order, Face press. N.York 1994, p:225.**
- عمر بوزيان، نحو نظام بديل لسياسة الأخذ القرار الدولي، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد ٤٩٢٤ / فبراير ١٩٩٧ .٤١
- محمد عبد العزيز سرحان، المرجع السابق، ص ٦ .٤٢
- المختار مطبع، المشاكل السياسية الكبرى، ص ٢٧ .٤٣
- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، تأثير النظام الدولي على التعاون العربي الأفريقي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد ١٦٨٨، ص ٣٦-٣٨ .٤٤
- لقد جاء احتياج الجيش العراقي للكويت بعد سلسلة من الأزمات (المفتعلة) من قبل الغرب أنها قضية إعدام الصحافي البريطاني الذي اتهمه بغداد بالتجسس لحساب إسرائيل و أعلنت إثراها بريطانيا في أبريل ١٩٩٠ عن اكتشاف عملية تهريب صواعق نووية للعراق، وأدى تجدد العراق بضرب إسرائيل إلى حظر البرلمان الأوروبي في أبريل ١٩٩٠ ، تصدير أية معدات لازمة لصنع الأسلحة للعراق، وساد توهج لدى الغرب من خروج العراق قوياً عسكرياً من حربه ضد إيران. انظر: رشيد شقر، أزمة الخليج جذور وأفاق، الفكر الاستراتيجي العربي، عدد ٣٥ يناير ١٩٩١ مجلة فصلية تصدر عن معهد الإنماء العربي، ص ١٤-١٥ .٤٥
- جماعة المؤلفين، حرب الخليج ومستقبل العرب، مرجع سابق، ص ٧٤ .٤٦
- المهدى المنجرة، الحرب الحضارية الأولى، منشورات العيون، الدار البيضاء، ١٩٩١، ص ٢١ .٤٧

- ٤٨- محمد عابد الجابري، نتائج حرب الخليج، الوحدة، عدد ٨٠/٧٩ - ماي ١٩٩١، ص ٣٢.
- ٤٩- بэр الرئيس الأمريكي ریغان المحروم الأمريكي على الجماهيرية الليبية يوم الخامس عشر من أبريل ١٩٨٦، بأنه يأتي كدفاع عن النفس طبقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وهو البدر الذي قال به أمريكا عند عدوانها على السودان بصفتها لصنع للأدوية بزعم أنه مصنع ينتج مواد كيمائية خرمة ثم عدواها على أفغانستان والعراق.
- ٥٠- نقلًا عن: محمد تاج الدين الحسيني، مساهمة في فهم ظاهرة الإرهاب الدولي، مجلة الوحدة ، العدد ٦٧ /أبريل - نيسان ١٩٩٥ ، الياط، ص ٢٢.
- ٥١- لا بد من التوضيح أتنا تعالج موضوع الإرهاب الدولي وليس الإرهاب الداخلي ، ونقصد بالأول، الإرهاب الذي يتعدى حدود الدولة الواحدة أي يكون في عصر أجنبي، كأن يمارس أفراد من دولة ما أعمال إرهابية ضد أهداف ومصالح دولة غير التي يتمسون إليها سواء كانت هذه الأهداف في بلدائهم أو في البلد الأجنبي، أما الإرهاب السياسي الداخلي فهي العمليات التي يمارسها أفراد أو جماعات داخل حدود دولتهم ودولة هؤلاء هي التي تسليمهم إرهابيين: بعض الجماعات الإسلامية في الجزائر وفي مصر وفي سوريا أو حزب العمال الكردي في تركيا لخ.
- ٥٢- كما عرفة المركز القومي للتقسيم التابع لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وأورده مجلة "اوريس" ١٩٨٤ .
- ٥٣- توصيات الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٣ .
- ٥٤- التقرير السنوي عن أعمال منظمة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨ الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان. منشورات هيئة الأمم المتحدة.
- ٥٥- إبراهيم أبراش، الجهاد: شرعية المبدأ والتباين الممارسة، منشورات ألوان مغربية، مكتاب، ٢٠٠٣، ص ٣١.

المراجع

الكتب:

- ١- إبراهيم أبراش، ٢٠٠٣، الجهاد: شرعية المبدأ والتباين الممارسة، منشورات ألوان مغربية، مكتاب (المغرب).
- ٢- الجعفري، بشار، ١٩٩٤، منظمة الأمم المتحدة والنظام الدولي الجديد، الطبعة الأولى.
- ٣- الجحيل، سيار، ١٩٩٧، العولمة الجديدة والمسار الحيوى للشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوصيات، بيروت، لبنان، ط.
- ٤- العابدي، زكي، وأخرون، ١٩٩٤، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل، مطبوعات سينا للنشر، القاهرة.
- ٥- المنحرفة، المهدى، ١٩٩١، الحرب الحضارية الأولى، منشورات العيون، الدار البيضاء.
- ٦- الفيلالي، مصطفى، وأخرون، ١٩٩١، حرب الخليج ومستقبل العرب، أر سراس للنشر، تونس.
- ٧- الرعيي، موسى، ١٩٩٣، أنظام دولي جديد أم هيمنة أمريكية جديدة؟ الطبعة الأولى.
- ٨- أمين، سمير، وأخرون، ١٩٩١، الاضطراب الكبير، بيروت، دار الفارابي، ط.
- ٩- حتى ، ناصيف يوسف، تحرير السيد يمين، ١٩٩٢، نحو تأسيس نظام عربي، عمان، منتدى الفكر العربي.
- ١٠- زهران، جمال علي، ١٩٩٦، النظام الدولي والإقليمي: عن الاستمرارية والتغير، الطبعة الأولى.
- ١١- سرحان، عبد العزيز محمد، ١٩٩٣، العرب والسلمون في ظل النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية وأثره على العالم العربي، دار الهضبة العربية، القاهرة.
- ١٢- التقرير السنوي عن أعمال منظمة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨ الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، منشورات هيئة الأمم المتحدة.

البحوث والمقالات:

- ١- أبراش، إبراهيم، ١٩٩٤ ، حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ٢- أبراش، إبراهيم، ٢٠٠٠ ، حقوق الشعب الفلسطيني: من الشرعية التاريخية إلى الشرعية الدولية، مجلة دراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد ٤٢.

- أبو الوفا، أحمد، ١٩٩٦، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، عدد ١٢٢ .
- العربي، نبيل، ١٩٩٣، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، عدد ١١٤ .
- الخابري، محمد عابد، نتائج حرب الخليج، الوحدة، عدد ٨٠/٧٩ — مאי ١٩٩١ .
- الحسيني، سمير عبد الفتاح، النظام الدولي الجديد: هيمنة أمريكية وحروب أقلية، جريدة القدس، عدد ٢١٣٢ .
- الحسيني، مصطفى، أي عالم سوف نرى؟ الشرق الأوسط، عدد ٥٧٦٣، الخميس ١٩٩٩/٩/٨ .
- الحسيني، محمد تاج الدين، النظام الدولي الجديد بين الوهم والواقع، الوحدة، عدد ٩٠ .
- إسماعيل، زكريا محمد، النظام الدولي الجديد، الوهم والخدع، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٤٣ .
- أوروم، وليم، إعداد هدى راغب عوض، السياسة الدولية، عدد ١٢٣ يناير ١٩٩٦ .
- بلقزير، عبد الإله، بعد اختيار الاتحاد السوفيتي ما العمل؟ مجلة المستقبل العربي، عدد ١٥٤ .
- بوقطار، الحسان، حول بعض إشكاليات النظام الدولي الراهن، الشرق الأوسط، ١٩٩٤-٥-٦ .
- بروزيان، عمر، نحو نظام بديل لسياسة اتحاد القرار الدولي، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد ٢/٤٩٢٤ فبراير ١٩٩٧ .
- جاد، عماد، أثر تعثر النظام الدولي على حلف شالي الأطلسي، السياسة الدولية، عدد ١٣٤ .
- خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم، تأثير النظام الدولي على التعاون العربي الأفريقي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد ١٦٨٢ .
- فراج، عفيف، مراجعة كتاب، مشار إليه في مجلة أبعاد، العدد ٤ .
- فراج، كامل فراج، مجلة الوحدة، عدد ١٠٠ .
- عبد الله، عبد الخالق، النظام العالمي الجديد، الحقائق والأوهام، السياسة الدولية، عدد ١٢٤ ، أبريل ١٩٩٦ .
- ساش، إيتان، تعريب عبد الكريم شوطا، ضرورة التنمية الكوبانية لا الإقصاء، الاتحاد الاشتراكي، عدد ٩٨٥٤ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٦ .
- شقر، رشيد، أزمة الخليج: جذور وآفاق، الفكر الاستراتيجي العربي، مجلة فصلية تصدر عن معهد الإنماء العربي، عدد ٣٥ .
- عيسي، محمد عبد الشفيع، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة: من بعد القانون إلى البعد السياسي، المستقبل العربي، عدد ٢٢٣ .
- نوري، شاكر، ديريدا يدين النظام العالمي الجديد بروحية ماركس، القدس العربي، عدد ٢١٣٨ ، مارس ١٩٩٦ .
- محمد تاج الدين الحسيني، مساهمة في فهم ظاهرة الإرهاب الدولي، مجلة الوحدة، العدد ٦٧ — /أبريل - نيسان ١٩٩٥ .

مراجع أجنبية:

- 1- **The Economist**, Dec 94.
- 2- Pathak (R.s), Dhokolia (R.P) [Redacteurs]. **International Law in Transition**, (London, Martinus Nijhoff publishers, 1992).
- 3- Sam Marullo: **Ending the cold war at home**: From militarist to a more peaceful world (Lexington Books, Maxwell, Mac Milan. N.York, Jul 1994).
- 4- Grigory Tunkin: **A new Political Thinking and International Law**; in International Law in Transition.
- 5- Ricard Hime: **The United Nations and the New World Order**, Face press. N.York 1994.

نموذج رياضي لتأثيرات المديونية الخارجية (إطار نظري)

الدكتور خالد حسين أحمد عوين

كلية العلوم المالية والإدارية - جامعة البتراء الخاصة

ملخص البحث:

يعتبر موضوع المديونية الخارجية من المواضيع المهمة التي ينبغي أن يولي لها الباحثون اهتماماً كبيراً، وذلك لما يترتب على المديونية الخارجية من آثار عديدة على حركة الاقتصاد الوطني ومستقبل فهو. ومهما تكن مصادر نشوء المديونية فإن تراكم حجم المديونية وقصور الإمكانيات الاقتصادية المتاحة عن تحفيض حجم الديون وخدمتها، سوف يرتب - بدون شك - حالة من الضغوطات باختلاف أبعادها على الدولة المدينة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن نشوء الدين الخارجي لا يعتبر دائماً، وبشكل مطلق، حالة سلبية على الاقتصاد الوطني، وهذا يعتمد على ما يتحققه الدين الخارجي من مردودات مباشرة وغير مباشرة لحمل الاقتصاد الوطني، بالمقارنة مع التكاليف المترتبة على الدين وخدمة الدين.

ولكون دراسة مشكلة المديونية لا يمكن أن تتم بعزل عن دراسة حركة وطبيعة وتطور الاقتصاد الوطني، فإن تأثير هذه المشكلة ضمن الإطار العام لحركة الاقتصاد الوطني يعتبر مسألة مهمة وضرورية. وعليه، يمثل هذا البحث محاولة لتأثير مشكلة المديونية الخارجية ضمن نموذج رياضي ديناميكي كإطار نظري، يمكن أن يسهم في تحليل هذه المشكلة، والإجابة عن بعض التساؤلات المهمة التي يمكن أن تثار في هذا المجال. ويأتي في مقدمة التساؤلات مدى حاجة الاقتصاد الوطني إلى الاقتراض، وطبيعة معدلات النمو التي يجب تحقيقها في الاقتصاد الوطني لكي يمكن تسديد أعباء المديونية الخارجية، ونسبة الاستثمارات من بحث الناتج القومي التي تحقق معدلات النمو المناسبة لتحقيق المدفوع العام، وهو تحفيض نسبة المديونية الخارجية وخدمتها.

A Mathematical Model for Foreign Debt (A Theoretical Framework)

Dr. Khalid Hussain Ahmad Awni

Faculty of Financial & Management Sciences

Abstract

The subject of Foreign Debt (FD) is considered to be one of the important subjects that ought to be accorded much attention by researchers because of the various effects it has on the future growth of the economy. The accumulation of FD, whatever its sources, together with the lack of economic potentialities will undoubtedly create pressures on the indebted countries. It is worth mentioning that the FD is not always considered undesirable, for this depends on the direct and indirect benefits the debt has on the national economy compared with its costs.

As the study of the debt problem cannot be carried out without taking into consideration the national economic development, it is necessary to discuss this problem within the general framework of the national economy.

This research is an attempt to formulate the FD problem within a dynamic mathematical model, which acts as a theoretical framework, in order to facilitate the analysis of this problem and to help in providing answers to some important questions that might arise in this concern. The most important questions posed include: to what extent does the national economy need borrowing, what is the nature of the growth rates that the economy should achieve to face the debt burden, and what is the investment ratio that ensures the achievement of the growth target which is reducing the FD.

مقدمة:

يسود الاعتقاد بين العديد من الباحثين بأن ظاهرة المديونية الخارجية في معظم دول العالم تمثل بحد ذاتها، وبشكل مطلق، مشكلة اقتصادية كبيرة، خصوصاً تلك الدول التي ترتفع تحت وطأة أعباء المديونية الكبيرة وما يترتب على ذلك من ضغوطات اقتصادية وغير اقتصادية. إن مثل هذا الاعتقاد، بالصيغة المطلقة، متأتٍ من حقيقة كون النظرة إلى المديونية نظريةً أحادية متأثرة بزاوية واحدة مبنية على افتراضين: الأول، أن المديونية بحد ذاتها تمثل عبئاً على الاقتصاد الوطني؛ حيث يتطلب اقتطاع جزء من الدخل أو الناتج القومي لتسديد أصل الدين، إضافة إلى خدمة أعباء الدين، وهي الفوائد المترتبة على الدين. والآخر، أن الديون الخارجية، في بعض جوانبها، تتضمن بشكل مباشر أو غير مباشر شروطاً وقواعد وإجراءات تحمل في طياتها سمة الإجحاف، أو عدم العدالة، بين الأطراف المتعاقدة، وقد تصل في بعض الأحيان إلى التأثير في الجانب السيادي للدولة المديونة. ومن الأمثلة على هذا المنطلق ما يورده بعض الباحثين عن القروض التي تُمنَّح للعديد من الدول عن طريق البنك الدولي؛ حيث يُلاحظ أن معظم هذه القروض تشرط على الدول الطلبة للقرض أن تلبي عدداً من الشروط أو الالتزامات التي يشترطها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحت مظلة ما يصطلح عليه الإصلاح الاقتصادي، أو إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من أن مثل هذا الاعتقاد يبدو منطقياً من ناحية الافتراض والتحليل، فإنه ليس كذلك إذا ما نظرنا إلى ظاهرة المديونية من عدة زوايا وبشكل شمولي، وليس من زاوية واحدة كما سبق الإشارة إليه.

مشكلة البحث:

تحدد مشكلة البحث في أن المديونية الخارجية يمكن أن تشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني في حالة استمرارها وترامكها، وعدم إمكانية تقليلها، ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون عاماً مساعداً في تنشيط الاقتصاد، مع تحقيق مردودات وفوائض تسهم في تقليل حجم الديون وفوائدها. وبذلك تتحدد المشكلة من خلال إثارة التساؤلات الآتية: هل هناك حاجة للمديونية الخارجية أو زياقتها؟ وإذا كانت مثل هذه الحاجة قائمة فما حدود المديونية التي تلائم طبيعة وهيكلة الاقتصاد الوطني؟ وما معدلات النمو المطلوب لتحقيقها في الاقتصاد لمواجهة أعباء الدين وخدمته، وبالتالي تقليل حجمها؟

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشكلة الأساسية في عملية الاقتراض ليست الشروط والقواعد التي تفرض على الدول المقترضة، لأن الاقتراض في معظمـه هو عملية اختيارية لا إلزامية، ولكن المشكلة أساساً ترتبط بحالات استخدام القروض. فإذا لم يتم إجراء الحسابات الدقيقة للمردود الممكن تحقيقه من عملية الاقتراض، ومقارنته بالالتزامات من ناحية، أو عدم تحديد مجالات استخدام القرض وتوجيهه باتجاه تحقيق الأهداف المحددة لها بسبب ضعف الأجهزة المعنية في تلك الدول من ناحية أخرى، فإن النتيجة الختامية لذلك هي زيادة الأعباء المالية للدولة نتيجة نشوء الدين وخدمة الدين.

أهمية البحث:

تلحـأً معظم دول العالم - بشكل عام - إلى طلب الاقتراض سواء من المؤسسات والمنظمات المالية الخاصة، أو المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو بموجب الاتفاقيات الاقتصادية والفنية الثنائية بين دول العالم. إن نشوء الدين يتحقق إما بسبب وجود أزمات مالية أو مشاكل

اقتصادية، وإنما نتيجة التسهيلات الائتمانية التي تمنع بمحض الاتفاقيات الثنائية بين الدول، وقد ينشأ بسبب تجاوز المستورادات قيمة الصادرات لتلك الدول (أي العجز في الموازين التجارية أو موازين المدفوعات). ومهما تكن مصادر نشوء الدين الخارجي فإن عجز الدول عن تسديد مستحقات الدين وأعبائه وفق التوقيتات الزمنية، يجعل من الدين وخدمته مصدراً لمشاكل اقتصادية وسياسية معقدة، إلى جانب تفاقم المشكلة بسبب زيادة أعباء المديونية الناتجة عن إعادة جدولة الديون نظراً لعدم إمكانية الوفاء بالالتزامات في أوقاتها المحددة. وبذلك تقع الدول في دائرة المديونية التي توسع حلقاتها بمرور الزمن، دون التمكن من تقليلها.

إن الكيفية التي يتم بمحضها استخدام القروض، وتوجيهها نحو النشاطات والقطاعات والمصالح المختلفة في الاقتصاد الوطني، تعتبر العامل الأساس في الحكم على كون الدين الخارجي يمثل عبئاً على الاقتصاد الوطني، أم هو عامل مساعد على تطوير الاقتصاد الوطني. وهذا يعني اختبار إمكانية الوفاء بتسديد الدين وخدمة الدين من خلال تحليل أثر الزيادات التي تتحقق في الناتج والدخل، والمتأنية من استثمار تلك القروض والتسهيلات الائتمانية في الحالات والأنشطة المختلفة. وعليه، فإن التفكير في تأثير ظاهرة المديونية الخارجية ومعالجة تأثيراتها بشكل كمي، ضمن حركة الاقتصاد الوطني، يعتبر مسألة مهمة ومفيدة.

في ضوء ما تقدم، يصبح المهدى العام من الدراسة هو محاولة وضع إطار عام لنموذج رياضي عن المديونية كإطار هيكلٍ نظري، وتحديد الأسس المهمة التي يبني عليها مثل هذا النموذج. كما تتبّع الإشارة أيضاً إلى أن تأثير المديونية الخارجية بصيغة نموذج رياضي لا يخلو - بطبيعة الحال - من الصعوبة والتعقيد، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذه الدراسة.

الافتراضات الأساسية:

قبل البدء بوضع الإطار النظري للنموذج، من المفيد استعراض بعض الافتراضات الأساسية في هذا المجال، وهي كما يأتي:

- ١ - إن عملية الاقتراض بشكل عام، ونشوء المديونية، لا يمكن اعتبارها ظاهرة سلبية على الاقتصاد الوطني، فالدول عادة ما تلجأ إلى الاقتراض لعدة أسباب؛ أهمها: قصور الموارد الاقتصادية عن تلبية متطلبات تحقيق معدلات مناسبة للنمو الاقتصادي، لمواجهة ضغوطات زيادة السكان من ناحية، وضرورات رفع المستوى المعيشي للمجتمع ككل من ناحية أخرى، لكون مسارات التنمية الاقتصادية تستهدف، باستمرار، تحقيق نمو حقيقي في الدخل والناتج القومي. والسبب الآخر الذي يدعو الدول إلى الاقتراض هو العجز الذي يظهر في موازين مدفوعاتها، أو العجز في الموازنة العامة نتيجة قصور الموارد الاقتصادية لمواجهة متطلبات تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- ٢ - لا بد من التمييز ما بين مصادر نشوء المديونية الخارجية، وذلك بهدف تحليل طبيعة مصادر المديونية وتأثيراتها، ومن ثم تحديد كيفية التعامل معها ووسائل معالجتها.
- ٣ - إن عملية الاقتراض ونشوء الدين الخارجي ترتبط ضمئياً بالوضع الاقتصادي، بحيث يستهدف الاقتراض معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام.
- ٤ - إن حجم الديون الخارجية يتحدد وفق المهدف الاقتصادي العام، المتمثل بتحقيق معدل نمو مستهدف لل الاقتصاد الوطني من ناحية، واختبار الإمكانيات الادخارية المتاحة للاستثمار من ناحية أخرى.

٥- قدرة الدول على تسديد أقساط الديون الخارجية وخدمتها، من خلال ما يتحقق من فوائض في موازنتها العامة.

٦- إن طبيعة النموذج الرياضي يفترض أن يكون نموذج برمجة خطياً ديناميكياً؛ لكون نشوء الدين الخارجي وتسديده مع خدمة الدين يتم خلال فترة زمنية، تقصير أو تطول، حسب حجم الدين وشروط منع القروض وأحكامها.

منهجية البحث:

تمثل منهجية البحث في محاولة الباحث بناء نموذج برمجة خطى ديناميكى لتأطير مشكلة المديونية الخارجية، ضمن إطار عام لحركة الاقتصاد الوطنى، بحيث تصبح المديونية الخارجية من ضمن خصائص الاقتصاد الوطنى وواقعه وتطوره. وعلى هذا الأساس سنحاول اشتراق دالة هدف بصيغة تعظيم "maximize" بدلاً من صيغة تقليل "minimize"، كما سيتبين عند التطرق إلى الإطار النظري في بناء النموذج وكيفية تحديد دالة الهدف.

أما المحددات الهيكلية في النموذج، فسوف نحاول التعبير عنها بمجموعتين من المحددات، بحيث تعبر المجموعة الأولى من المحددات عن حركة الاقتصاد الوطنى وواقعه ونموه، وتعبر المجموعة الثانية عن التأثيرات الممكنة على الموازنات العامة للدولة.

وبحد الإشارة إلى أن محاولة وضع الإطار العام مثل هذا النموذج عن المديونية الخارجية ستكون عبارة عن إطار هيكلى نظري، مع توضيح الأسس المهمة التي يبنى عليها هذا الإطار. كما بحد الإشارة أيضاً إلى أن تأثير المديونية الخارجية بصيغة نموذج رياضي لا يخلو بطبيعة الحال من الصعوبة والتعقيد، وهذا ما سيتمنى ملاحظته عند بناء مثل هذا النموذج.

نموذج رياضي لتأطير المديونية الخارجية

(الإطار النظري)

ستتناول في هذا الجزء، وهو محور بحثنا، تحديد الإطار العام للنموذج، وتحديد العلاقات الهيكلية له، وفق الافتراضات الأساسية والمنهجية الموضحة أعلاه. وسوف نتناول في بناء النموذج تحديد كل من دالة الهدف والمحولات الهيكلية للنموذج.

تحديد دالة هدف النموذج:

ما دامت المديونية الخارجية ترتبط، وتتأثر بأداء الاقتصاد الوطني، فإن دالة الهدف يمكن النظر إليها من خلال تطور ونمو الاقتصاد الوطني. ولغرض صياغة دالة الهدف وفق هذا الأساس، نرمز لأصل الدين بالرمز (D) وإجمالي أعباء الديون بالرمز (D_T) الذي يمثل أعباء دفع أقساط الديون مضافاً إليها خدمة الدين. وعليه فإن:

$$D_T = \sum_{t=1}^n d_t \quad \dots \quad (1)$$

حيث إن d_t يمثل القسط السنوي للديون وخدمة الدين للسنة t . ومن الملاحظ أن (D_T) عبارة عن إجمالي مديونية الدولة، أي ما يترتب على الدولة تسديده خلال مدة الدين (n). أما d_t فتساوي:

$$d_t = q(t) + t(D - (t-1)q) \quad , \quad t = 1, 2, \dots, n, \quad \dots \quad (2)$$

حيث إن q تمثل القسط السنوي لأصل الدين، (أي أن $\frac{D}{n} = q$)، و تمثل معدل الفائدة على أصل الدين.

$$D_T = \sum_{t=1}^n q(t) + \sum_{t=1}^n i(D - (t-1)q) \quad \dots \dots \dots \quad (3)$$

وـما أن الحد $(t-1)q - D$ هو في الواقع متتالية حسابية متناقصة، فيمكن إعادة صياغة العلاقة (٣) لتصبح:

ولكون أصل الدين مساويا لمجموع الأقساط، فإن إجمالي المديونية يصبح كما يلي:

$$D_T = D + \frac{1}{2}i(n+1)D \\ = D\left(1 + \frac{1}{2}i(n+1)\right) \quad \dots \dots \dots \quad (5)$$

أما معدل الالتزام السنوي للمديونية (أي متوسط ما يترتب على الدولة دفعه سنويًا)، فيساوي:

$$\bar{d}_t = q \left(1 + \frac{1}{2} i(n+1) \right) = \frac{D_T}{n}$$

في ضوء ما تقدم، يشير المنطق الاقتصادي إلى أن الأداء الاقتصادي ينبغي أن لا يقل بأي شكل من الأشكال عن إجمالي أعباء المديونية، بل يجب أن

يتجاوز معدل النمو الاقتصادي الأعباء السنوية للمديونية، وذلك لضمان عدم انخفاض معدل الدخل الفردي الحقيقي، وبذلك تصبح العلاقة كالتالي:

أي أن:

حيث إن \bar{y} تمثل الدخل أو الناتج الوطني، و \bar{x} يمثل معدل النمو في الناتج.

ومن المهم الإشارة إلى أن البحث في مجال المديونية الخارجية، وتحديد مدى ضخامة المديونية، يمكن تأثيره من خلال أحد المؤشرات المهمة التي تعكس ذلك، وهو معامل عبء المديونية الخارجي (δ)، وهذا المعامل يعبر عن ما يشكله إجمالي المديونية كنسبة من إجمالي الدخل أو الناتج الوطني. إن العلاقة (6) أو (7) أعلاه مهمة جداً في اختيار صيغة دالة الهدف، التي يمكن أن تتحدد بشكل مبدئي إحدى الصيغتين الآتيتين:

$$mim \quad Z = \frac{D_T}{Y_t} = \delta \quad(8)$$

۱۰۷

$$\max \quad Z = \mu = \frac{1}{\delta} = \frac{Y_t}{D_T} \quad \dots \dots \dots (9)$$

ومن الواضح أن μ هي معكوس (أو مقلوب) δ ، أي أن $(1/\delta) = \mu$. وقد يعتقد البعض أن أفضل صيغة كدالة هدف لظاهره المديونية الخارجية تكون بصيغة تقليل "min" لحجم المديونية الخارجية، ولكن كون المديونية لا

يمكن التعامل معها بمعزل عن طبيعة تطور الاقتصاد الوطني وأدائه، لذلك يفضل أن يتم تأطير المديونية الخارجية من خلال نموذج عام للنمو الاقتصادي * .

إن أساس الصيغتين لدالة المدف هو مضمون العلاقتين (6) و(7)؛ حيث يمكن ملاحظة ما يأتي:

بالنسبة للصيغة الأولى "min Z" فإن:

$$\frac{d_t}{r y_t} \leq 1 \quad , \quad \frac{D_T}{Y_t} \leq 1$$

وبالنسبة للصيغة الثانية "max Z" فإن:

$$\frac{r y_t}{d_t} \geq 1 \quad , \quad \frac{Y_t}{D_T} \geq 1$$

وبذلك يصبح بالإمكان تأطير إجمالي المديونية من خلال تعظيم دالة هدف تعتمد على أداء الاقتصاد الوطني، متمثلًا بمعدلات نموه، حيث يلاحظ أن:

$$D_T = D \left(1 + \frac{1}{2} i(n+1) \right) \leq \sum_{t=1}^n r_t y_t \quad(10)$$

وبقسمة طرفي العلاقة (10) أعلاه على D_T يمكن التوصل إلى صيغة دالة الهدف الآتية:

$$\max Z = \sum_{t=1}^n \frac{1}{\delta'_t \lambda} r_t \quad(11)$$

$$\text{حيث إن } \lambda = \left(1 + \frac{1}{2} i(n+1) \right)$$

و $\frac{\delta}{\lambda} = \delta'$ ، وإن δ' يمثل معامل أصل الدين الذي يساوي

المحددات الهيكلية للنموذج:

يتضمن النموذج المقترح عدداً من المحددات أو القيود الهيكلية "constraints" التي تحكم دالة الهدف المشار إليها في العلاقة (11). وتمثل هذه العلاقات أو المحددات الآتي:

مجموعة المحددات الخاصة بعدلات النمو الاقتصادي، وهي المحددات المستقة من البديهيات والأسس الاقتصادية بصيغة رياضية. وتحدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الوطني يمكن تقسيمه حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية. ولأغراض التبسيط يمكن اقتراح تقسيم الاقتصاد إلى ثلاثة قطاعات رئيسية تعبّر عن النشاطات الزراعية والصناعية والخدمة. وبذلك يمكن التوصل إلى مجموعة المحددات الخاصة بالنمو الاقتصادي بالشكل الآتي:

إن إجمالي الناتج الوطني هو عبارة عن مجموع إجمالي نواتج القطاعات الاقتصادية المختلفة، أي أن:

$$\sum_{j=1}^m y_{jt} = Y_t$$

ومن العلاقة أعلاه يمكن التوصل إلى مجموعة القيود أو المحددات الآتية:

$$\sum_{j=1}^m a_{jt} r_j - r_t = 0 \quad \dots \dots \dots \quad (12)$$

حيث إن m تمثل عدد القطاعات، وإن:

$$a_{jt} = \frac{y_{jt}}{Y_t}$$

وهي عبارة عن الميكل القطاعي للاقتصاد الوطني.

وبخدر الإشارة هنا إلى أن مدى نمو الناتج الوطني r_t في العلاقة (12) أعلاه يمكن أن نتوصل إليه من حل النموذج، أو يمكن اعتباره معدلاً مستهدفاً للنموذج.

ومما أن النمو الاقتصادي يعتمد على حجم الإمكانيات الاستثمارية، فإن مجموعة الحدود الخاصة بذلك يمكن التوصل إليها بالشكل الآتي:

إن الاستثمارات المطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي تعتمد على معاملات رأس المال للإنتاج في القطاعات الاقتصادية، وعليه يمكن التعبير عن ذلك بالصيغة الآتية:

$$\sum_{j=1}^m k_{jt} r_{jt} \leq s_t \dots \dots \dots \quad (13)$$

حيث إن $\frac{I_t}{Y_t} = s_t$ تمثل الإمكانيات الادخارية الممكن توجيهها نحو الاستثمار، وهي عبارة عن نسبة الاستثمار من الناتج التي تحدد معدلات النمو الاقتصادي. ومن الواضح أن $r_j = a_j b_j$ و r_j تمثل معاملات رأس المال للناتج في القطاع j .

وبخدر الإشارة إلى أنه لكي نضمن عدم انخفاض معدل الدخل أو الناتج الفردي، فمن المناسب فرض قيود على معدلات النمو القطاعية، تمثل الحدود الدنيا لمعدلات النمو. وهنا يمكن اعتبار المعدل العام لنمو السكان كحد أعلى لمعدل نمو القطاعات الاقتصادية. وعلى هذا الأساس يمكن وضع مجموعة القيود الممثلة للحدود الدنيا، والتي ندعوها بالحدود الشرطية، وبالشكل الآتي:

فالمتغير الناقص "slack variable" من العلاقة (13) المشار إليها في النموذج سيعطي الدليل على ضرورة الاقتراض من عدمه، بالمقارنة مع معدلات النمو المستخرجة من النموذج. فإذا كانت قيمة هذا المتغير الناقص مساوية للصفر مع تحقق معدلات نمو متساوية، أو أكبر من الحدود الدنيا المحددة لها، فهذا يعني أن الموارد الاقتصادية المتاحة (المتمثلة بنسبة الادخار من مجموع الناتج أو الدخل) كافية لتحقيق معدلات النمو المقبولة دون وجود فائض في الموارد لمواجهة الدين وخدمته. أما إذا كانت قيمة المتغير الناقص أكبر من الصفر، فهذا يعني وجود فائض في الموارد الاقتصادية، مما يتيح للدولة إمكانية توجيهه مثل هذه الموارد الإضافية لتخفييف الديون السابقة المتراكمة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن (S) في العلاقة (13)، وهي نسبة الادخار المخصص للاستثمار من الناتج أو الدخل الوطني، يمكن اعتبارها متغيرا تحكميا بالنموذج.

في حالة عدم تحقق الحدود الدنيا لمعدلات النمو المحددة بالنماذج، مع وجود قيمة صفرية للمتغير الناقص، فإن مثل هذه الحالة تعني عدم كفاية الموارد الاقتصادية لتحقيق الحد الأدنى للنمو الاقتصادي، مما يتطلب اللجوء إلى الاقتراض. ولتحديد مقدار الاقتراض المطلوب يتم تغيير نسبة الادخار المخصص للاستثمار بشكل تدريجي لحين الحصول على قيمة صفرية للمتغير الناقص في العلاقة (13). وتجدر الملاحظة في هذا الخصوص أن المتغير الناقص "slack variable" يعبر بشكل غير مباشر عن مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تسديد الديون الخارجية وأعبائها؛ أو بعبارة أخرى ما يفترض أن تكون عليه إمكانية الاقتصاد الوطني للوفاء بالتزامات المديونية الخارجية. وعلىه يمكن اصطلاح "معامل الایفاء" أو "معامل تسديد الديون الخارجية" للتعبير عن المتغير الناقص.

وحيث إن الدول التي تتصف بكونها دولاً مدينة هي في معظمها دول نامية، وإن مواردها الاقتصادية غير كافية لتحقيق نسبة ادخارية مناسبة من الدخل الوطني توجه نحو الاستثمار الفعلي، فمن الصعب تصور أن يكون معامل الإيفاء لتسديد الديون الخارجية موجباً في مثل هذه الدول. وعليه، لا بد من توسيع النموذج ليشمل بعض العلاقات (كمحددات) تعكس تأثير عملية الاقتراض على حالة الموازنة العامة للدولة. فإذا كانت عملية الاقتراض ونشوء الدين الخارجي تستهدف تحقيق نمو اقتصادي أفضل، فإن مثل هذا النمو سوف ينعكس، بدون شك وبشكل مباشر وغير مباشر، على الموازنة العامة للدولة. ومن البديهي أن الفوائض التي تتحقق في الموازنة تمثل إمكانية إضافية للدولة لتوجيه جزء من هذه الفوائض لتسديد التزاماتها الخارجية المتمثلة بالدين الخارجي. لذلك فإن تحقيق أي تطور في النشاط الاقتصادي سيساعد على تحسين موارد الموازنة العامة للدولة، ومن ثم إمكانية تحقيق فوائض تساعدها على تسديد جزء من التزاماتها الدينية. وعليه، فإن توسيع النموذج ليشمل علاقات أخرى تترجم هذا الجانب يعتبر مسألة ضرورية لاستكمال ما يهدف إليه هذا البحث.

ما لا شك فيه أن الموازنة العامة للدولة هي تعبير محاسبي (بعضه من الاقتصادي) يوضح حالة التوازن ما بين جانب الموارد وجانب النفقات؛ والفرق بينهما يمثل العجز أو الفائض في الموازنة. فالتعبير النقدي في الموازنة يتضمن في الحقيقة أبعاداً اقتصادية. فإذا كان هناك عجز في الموازنة فإن مثل هذه الحالة تزيد من عبء الدولة نتيجة للاقتراض الداخلي أو الخارجي، وإذا كان هناك فائض في الموازنة فإن هذا يعني إمكانية الدولة لتوجيه جزء من الموارد (وهي الفائض في الموازنة) لتسديد التزاماتها من الدين. وعلى هذا الأساس يمكن توسيع النموذج ليشمل محددات تخص الموازنة العامة للدولة لكون العجز أو الفائض

يتأثر بمستوى النشاط الاقتصادي. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن جانب الإنفاق في الموازنة يتحدد ويتأثر بسياسات الدولة الإنفاقية، أي أن الدولة باستطاعتها التأثير (وبحدود معينة) على حجم الإنفاق العام. أما جانب الموارد في الموازنة فإنه يعتمد ويتأثر بمستوى النشاط الاقتصادي، ولا يخضع للتأثير المباشر كما هو الحال بالنسبة لجانب الإنفاق. ومع أن الموارد يمكن أن تتأثر بسياسات الدولة من خلال التأثير على السياسة الضريبية وما شابه، فإن مرونة التأثير في جانب الإنفاق هي أعلى من مرونة التأثير في جانب الموارد.

إن الفائض أو العجز في الموازنة العامة للدولة يتمثل بعلاقة بسيطة هي:

$$R_t - E_t = \pm \omega_t$$

حيث إن R_t تمثل موارد الموازنة العامة للدولة في السنة t .

E_t تمثل النفقات العامة للدولة في السنة t .

ω_t تمثل العجز أو الفائض في الموازنة في السنة t .

إن جانب الإيرادات في الموازنة يرتبط بشكل عام بمستوى النشاط الاقتصادي، وبفعالية زمنية تعتمد على درجة تطور هذا الاقتصاد. أما جانب النفقات فيمثل متغيرا تحكميا تستطيع الدولة التأثير فيه زيادة ونقصانا، وعليه يعتبر متغيرا تحكميا في النموذج مع ضرورة أن يوضع حد أدنى لمستوى الإنفاق العام، بحيث لا يمكن للدولة أن تسير شؤونها العامة دون هذا المستوى من الإنفاق. وبذلك يمكن أن يوضع قيد جديد بالصيغة الآتية:

$$E_t \geq \underline{E}$$

وفي الوقت نفسه فإن الإنفاق العام يتطور ويزداد بمرور الزمن نتيجة لزيادة عدد السكان على الأقل. وبذلك فإن الإنفاق يمكن أن يزداد بنفس معدل نمو السكان سنويًا، كالتالي:

$$\frac{E_t}{E_{t-1}} = 1 + \rho$$

أي أن:

$$-(1 + \rho)E_{t-1} + E_t = 0$$

أما جانب الموارد فإنه من المعلوم أن حجم الموارد في الموازنة العامة للدولة يتتأثر بدرجة تطور ونمو الاقتصاد الوطني وبالسياسة الضريبية. وعليه فإن إيرادات الدولة في الموازنة يمكن أن تعتبر دالة للنمو الاقتصادي، أي أن:

$$R = f(r)$$

ويمكن استخدام الصيغة التالية لتحديد العلاقة التي تعبّر عن موارد الميزان:

$$R_t = \alpha + \beta r_{t-1}$$

$$R_t - \beta r_{t-1} = \alpha$$

ما أن جانباً من المدبونية الخارجية يتولد من العجز في ميزان المدفوعات فإن من المناسب تضمين النموذج بمحددات تخص هذا الجانب. وللكون الميزان التجاري يشكل ركناً مهماً من أركان ميزان المدفوعات، فإن المحددات الممكّن تضمينها بالنموذج ستقتصر على حركة الميزان التجاري (أي حركة السلع والخدمات)، بافتراض توازن حساب حركة رؤوس الأموال. وبذلك يمكن النظر إلى عناصر الميزان التجاري من خلال مقارنة الصادرات والواردات، أي صافي الصادرات.

ومن المعلوم أن تسديد الدين الخارجي وأعبائه يتم عادة من خلال الفوائض التي يحققها الاقتصاد الوطني، وهي الممثلة بشكل رئيسي في الفوائض

$$\frac{X_t - M_t}{Y_{t-1}} = (1 - \nu)(1 + r) \quad \dots \dots \dots \dots (20)$$

$$\text{حيث إن } Y_t = (1 + r)Y_{t-1}$$

ومن الملاحظ أن نسبة الصادرات من الناتج بفجوة زمنية $t=1$ يساوي:

$$\frac{X_t}{Y_{t-1}} = (1 - \nu + \pi) + (1 - \nu)r \quad \dots \dots \dots \dots (21)$$

$$\text{حيث إن } \pi = \frac{M_t}{Y_{t-1}}$$

ويمكن أيضا اعتبار المعامل $\left(\frac{X_t}{Y_{t-1}}\right)$ متغيرا تحكميا؛ حيث يستهدف عادة

زيادة معدل الصادرات ونموها بالشكل الذي يحقق فائضا في الميزان التجاري،

ومن ثم تخفيض أعباء المديونية. وعلى هذا الأساس يصبح من المناسب جعل

المطابقة بصيغة متباعدة. كما ويمكن التعامل مع المعامل $\left(\frac{X_t}{Y_{t-1}}\right)$ ، وجعله متغيرا

تابعا لمعدل نمو الاقتصاد الوطني (r) ، أي أن $\left(\frac{X_t}{Y_{t-1}} = f(r_t) = a + br_t\right)$

في ضوء كل ما تقدم يصبح الإطار العام المقترن للنموذج بصيغة التالية:

$$\max Z = \sum_{i=1}^m \frac{1}{\delta_i' \lambda} r_{it}$$

subject to

$$\sum_{j=1}^m a_{jt} r_j - r_t = 0 \quad \dots \quad (1)$$

$$\sum_{j=1}^m k_{jt} r_{jt} \leq s_t \quad \dots \quad (2)$$

$$\sum_{j=1}^m r_{jt} \geq u_{jt} \quad \dots \quad (3)$$

$$\sum_{j=1}^m r_{jt} \leq \bar{r}_{jt} \quad \dots \quad (4)$$

$$R_t - E_t \geq 0 \quad \dots \quad (5)$$

$$E_t \geq \underline{E}_t \quad \dots \quad (6)$$

$$-(1 + \rho)E_{t-1} + E_t = 0 \quad \dots \quad (7)$$

$$R_t - \beta r_{t-1} = \alpha \quad \dots \quad (8)$$

$$(1 - \nu)r_t = \frac{X_t}{Y_{t-1}} - (1 - \nu + \pi) \quad \dots \quad (9)$$

$$r_j \geq 0 \quad , R_t, E_t \geq 0 \quad \dots \quad (10)$$

متغيرات ومعلمات النموذج:

r_{it} معدل النمو للقطاع i في السنة t .

$(\delta/\lambda) = \delta'$ معامل أصل الدين إلى الناتج الوطني.

a_{jt} معلمات الهيكل القطاعي.

r_t معدل النمو العام للاقتصاد الوطني في السنة t .

$c_{jt} = a_{jt} b_j$ حيث إن b_j يمثل معاملات رأس المال للناتج للقطاع j .
 s_t نسبة الاستثمار للناتج في السنة t .

$\bar{r}_j, r_{j\min}$ الحد الأدنى والأعلى لمعدل النمو للقطاع j .

R_t حجم الموارد في الموازنة العامة للدولة في السنة t .

E_t مقدار النفقات في الموازنة العامة للدولة في السنة t .

E_{t-1} الحد الأدنى للإنفاق في الموازنة العامة للدولة في السنة t .

ρ معدل النمو السنوي للسكان.

X_t مقدار الصادرات في السنة t .

Y_{t-1} الناتج المحلي الإجمالي في السنة $(t-1)$.

α, β, γ ثابتان يمثلان معاملات الارتباط بين موارد الموازنة العامة للدولة ومعدل النمو الاقتصادي.

$v = (c + g + s)$, حيث إن c و g و s تمثل متوسط الاستهلاك الخاص، نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج ونسبة الادخار للناتج على التوالي.

$\pi = \frac{M}{Y}$ تمثل نسبة الاستيرادات للناتج.

الاستنتاجات والتوصيات:

بالرغم من أن البحث يمثل محاولة لبناء نموذج رياضي كإطار نظري لمشكلة المديونية الخارجية، فإن أهم الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن استخلاصها من البحث هي الآتي:

الاستنتاجات:

- ١ - إن المديونية الخارجية تعتبر ظاهرة موجودة في العديد من دول العالم خصوصا الدول النامية. ولكون المديونية الخارجية تنشأ من مصادر ذات علاقة بمستوى أداء الاقتصاد الوطني، فإن تحليل هذه الظاهرة وتشخيص إمكانيات مواجهتها ينبغي أن يتم ضمن إطار شامل يعبر عن واقع وحركة الاقتصاد الوطني. وهذا يعني عدم جدوى دراسة مشكلة المديونية الخارجية، وبشكل شامل، معزول عن أداء الاقتصاد الوطني.
- ٢ - إن النموذج المقترح هو بصيغة نموذج رياضي ديناميكي، وذلك لتأثير البعد الزمني في تحليل ظاهرة المديونية الخارجية. كما وأن اعتماد أسلوب المحاكاة سيكون له أهمية كبيرة عند محاولة إجراء التطبيق العملي للنموذج المقترن.
- ٣ - النموذج المقترن في هذا البحث يعطي أجوبة ممكنة عن بعض التساؤلات المهمة والمحورية بخصوص ظاهرة المديونية الخارجية كالتساؤلات حول ضرورة الاقتراض الخارجي من عدمه، وفي حالة نشوء الدين الخارجي، ما هي نسبة الاستثمارات من الناتج والمطلوب تخصيصها في الاقتصاد الوطني، وما هي معدلات النمو المطلوب تحقيقها في القطاعات الاقتصادية لمواجهة أعباء المديونية الخارجية وخدمة هذه الديون، ولكن في نفس الوقت لا يعطي النموذج أجوبة عن تساؤلات أخرى كالتساؤلات المتعلقة بإعادة جدولة الديون على سبيل المثال.

الوصيات:

- ١ - ضرورة إيلاء موضوع المديونية الخارجية اهتمام الباحثين، وذلك لما لهذه الظاهرة من تأثيرات كبيرة على أداء ومستقبل الاقتصاد الوطني. وهذا يتطلب إجراء بحوث متقدمة تستهدف بناء وتطوير النماذج الرياضية التي توضح وتحدد بشكل علمي أبعاد مشكلة المديونية الخارجية وبشكل متكمال، بحيث يكون بالإمكان الإجابة عن مجمل التساؤلات التي تثار حول المديونية الخارجية.
- ٢ - اقتراح معالجة موضوع المديونية الخارجية، باستخدام أساليب البرمجة الرياضية ضمن مشاريع الأطروحتات التي يضطلع بها طلبة الدراسات العليا في كليات الاقتصاد والإدارة. وبذلك يصبح من المفيد العمل على تطوير النموذج المقترن في هذه الدراسة، ومحاولة إجراء التطبيق العملي له. وما لا شك فيه أن التطبيق العملي لمثل هذا النموذج يتطلب استخداماً واسعاً وكفؤاً للكثير من البيانات والمعلومات الإحصائية، وإعداد الحسابات والتقديرات العديدة للمتغيرات والمعلومات التي يتضمنها النموذج.
- ٣ - إن موضوع إعادة جدولة الديون الخارجية يشكل جانباً مهماً من جوانب البحث ضمن الإطار العام لمشكلة المديونية الخارجية، الذي يواجه العديد من الدول التي تتصرف بقصور إمكاناتها الذاتية عن تسديد ديونها وفق التوقيتات الزمنية المحددة لها. وكثيراً ما تلجأ مثل هذه الدول إلى طلب إعادة جدولة الديون المستحقة عليها نتيجة لهذا القصور، مما يترتب عليه إعادة الجدولة بتكاليف إضافية باهظة تزيد من أعباء المديونية. وعليه يصبح من المفيد جداً دراسة مشكلة إعادة جدولة الديون الخارجية، ومحاولة وضع نموذج رياضي يعالج هذا الجانب، أو تطوير النموذج المبحوث في هذه

الدراسة ليسهم مثل هذا الجهد في الوصول إلى إجابات ممكنة عن بعض التساؤلات التي يمكن أن تثار حول مشكلة إعادة جدولة الديون الخارجية.

المصادر والمراجع

- (1) Mark Kruger and Miguel Messmacher, (2004), "**Sovereign Debt Defaults and Financing needs**", IMF working paper-Authorized for distribution by Ian E. Bennett and Sunil Sharma.
- (2) Indermit Gill and Brian Pinto. (2005), "**Public Debt in Developing countries: Has the Market-Based Model Worked?**", World Bank Policy Research Working paper 3674.
- (3) George Allayannis, Gregory W. Brown, Leora F. Klapper. (2005), "**Legal Effectiveness and External Capital: The Role of Foreign Debt**", World Bank Policy Research Working Paper 3530.
- (4) Aart Kraay and Vikram Nehru. (2004), "**When is External Debt Sustainable?**", World Bank Policy Research Working Paper 3200.
- (5) Mark Brownrigg, "**Understanding the Economy**", Addison-Wesley publishing company, 1990
- (6) Robert J. (1995), "**Optimal Debt Management**", National Working Paper (NBER) 5327.
- (7) Thamas Mayer, James S. Duesenberry, Robert Z. Aliber (2000).

ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، "النقد والبنوك والاقتصاد"، دار المريخ للنشر، الرياض.

(٨) خالد حسين أحمد، ٢٠٠٠، "جivot العمليات - أسس ومبادئ"، المكتبة الوطنية، جمهورية العراق.

(٩) هيوارد أنتون وبرنارد كولمن، "الرياضيات في العلوم الادارية والاجتماعية"، ٢٠٠٠، أعداد وتقديم هادي مجید الحداد و محمد بركات قنديل، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

إدارة الجودة الشاملة وأثرها في الأداء الوظيفي للعاملين

(دراسة ميدانية في عينة من البنوك التجارية الأردنية)

د . أیاد فاضل محمد التميمي

جامعة العلوم التطبيقية الخاصة - الأردن

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة، علاوة على مدى تأثير تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة المتمثلة في (التحسين المستمر للخدمات المصرفية، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن) في الأداء الوظيفي للعاملين.

وبتطبيق ذلك على عينة مكونة من ٥٨٦ من العاملين في خمسة بنوك تجارية ذات القيمة السوقية الأعلى للسهم، توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية الأردنية تطبق إدارة الجودة الشاملة بكافة أبعادها وبمستوى مرتفع. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لجميع أبعاد إدارة الجودة الشاملة في الأداء الوظيفي للعاملين. وكان للتحسين المستمر للخدمات المصرفية التأثير الأكبر، ودعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، تركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن، واعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات جاءت على التوالي في التأثير.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والتي منها ضرورة العمل على إيجاد النظام المناسب للمعلومات يقوم بتزويد الإدارة والأقسام المصرفية كافة بالبيانات والمعلومات المساعدة لتفعيل مبدأ اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق والمعلومات الصحيحة. كما أوصت الدراسة بضرورة استحداث أقسام متخصصة لضمان ومتابعة الجودة في الخدمة المصرفية.

Impact of TQM on Employees' Performance (Study Applied to a Sample of Jordanian Commercial Banks)

Dr. Iyad Fadel Al-Tameemi

Applied Science Private University

Amman, Jordan

Abstract

This study seeks to explore the impact of the application of TQM dimensions on employees' performance. The TQM dimensions identified are: continuous quality improvement, information-based decision making, top management support for TQM application and focus on satisfying customers' needs and desires.

The study covers (5) commercial banks with the highest market share prices. The main results of the study reveal the following: (1) the Jordanian commercial banks applied all dimensions of TQM, and with high efficiency levels; (2) all dimensions of TQM have an impact of high significance on the employees' performance; and (3) the TQM dimensions: continuous quality improvement, top management support for TQM, focus on clients' satisfaction, and information based decision making, respectively had the highest levels of impact on the employees' performance. The study provides a number of recommendations. These include: the development of effective MIS to provide various units with up-to-date information to enhance information based decision-making, and the establishment of specialized units for service quality assurance and follow-up.

مقدمة:

تواجـه المنظمـات العـالـيمـة والـمحـلـية العـدـيد من التـغـيـرات والتـحـديـات سـوـاء كانت منـظـمات صـنـاعـيـة أـم خـدمـيـة. وـدـعـت هـذـه التـحـديـات إـلـى ظـهـور مـفـاهـيم جـديـدة في إـدـارـة المنـظـمات الـتي تـسـعـى إـلـى تـحـقـيق هـدـف الـبقاء وـالـاسـتـمرـار في عـالـم المـنـافـسـة وـذـلـك بـتـغـيـر أـسـالـيـبـها التـقـليـدـيـة الـتي لـا تـنـسـابـ مع ما تـواجـهـهـ المنـظـمات منـ تحـديـات، وـتـبـني مـفـاهـيم إـدـارـية حـدـيثـة تـمـكـنـ المنـظـمة منـ التـعـامـلـ معـ التـحـديـات الـتي تـوـجـهـهاـ وـتـغـلـبـ عـلـيـهاـ لـتـحـقـيقـ مـسـتـوىـ الأـداءـ الأـفـضلـ.

ويـعـدـ مـفـهـومـ إـدـارـةـ الجـودـةـ الشـامـلـةـ منـ المـفـاهـيمـ الإـدـارـيـةـ الـحـدـيثـةـ القـائـمـةـ عـلـىـ بـجـمـوعـةـ الـمـبـادـئـ الـتـيـ يـمـكـنـ لـأـيـ إـدـارـةـ أـنـ تـبـنـىـ وـمـنـهـاـ الـبـنـوـكـ التـجـارـيـةـ الـأـرـدـنـيـةـ مـنـ أـجـلـ تـحـقـيقـ الأـداءـ الأـفـضلـ.

منهجـيةـ الـدـرـاسـةـ

مشـكـلةـ الـدـرـاسـةـ

تـمـحـورـ مشـكـلةـ الـدـرـاسـةـ حـولـ مـدـىـ تـطـبـيقـ أـبعـادـ إـدـارـةـ الجـودـةـ الشـامـلـةـ فيـ الـبـنـوـكـ التـجـارـيـةـ الـأـرـدـنـيـةـ، وـأـثـرـ ذـلـكـ فيـ أـدـاءـ الـعـامـلـينـ فيـ هـذـهـ الـبـنـوـكـ. وـيـمـكـنـ صـيـاغـةـ مشـكـلةـ الـدـرـاسـةـ بـالـأـسـئـلـةـ التـالـيـةـ:

١ - ما هو مستوى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة ومستوى أداء العاملين في البنوك التجارية الأردنية؟

٢ - ما هي طبيعة تأثير أبعاد إدارة الجودة الشاملة (التحسين المستمر للخدمات المصرفية، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن) في مستوى أداء العاملين في البنوك التجارية الأردنية؟

٣ - هل هناك فروق معنوية في إدراك العاملين في البنوك التجارية الأردنية

لمستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة من جهة، ومستويات أدائهم من جهة أخرى بسبب اختلافهم بالخصائص الشخصية كالجنس، العمر، التحصيل الدراسي، مدة الخدمة، والراتب الشهري؟

أهمية الدراسة

تعتبر فلسفة إدارة الجودة الشاملة من الفلسفات الحديثة ، ففي نهاية عقد الثمانينات بدأت تتبادر أدوات ومفاهيم وفلسفة إدارة الجودة الشاملة معاً تحت مسمى إدارة الجودة الشاملة. وقد بدأ استخدام TQM في الكتابات العربية مع بداية عقد التسعينات نتيجة لظهور العديد من المتغيرات الدولية التي حتمت شروع استخدام المصطلح وحتمت على المنظمات في القطاع الخاص والعام اعتناق فلسفة إدارة الجودة الشاملة . لذا تبع أهمية هذه الدراسة ومبرراها بما يلي :

- ١- أن مفهوم إدارة الجودة الشاملة من الأساليب الحديثة والمهمة للمنظمات، وقد بدأت بتطبيقها بسبب التغيرات والتحديات التي تواجهها، ولكن يمكن من البقاء والاستمرار بعملها، واهتمام هذه التحديات وأكثرها خطورة هي زيادة شدة المنافسة بين البنوك التجارية العاملة في السوق الأردني.
- ٢- اهتمام البنوك التجارية الأردنية بتحقيق مستويات عالية من الجودة في الخدمات التي تقدمها، لزيادة قدراتها التنافسية، يتطلب منها ذلك جهداً كبيراً لمعرفة ودراسة وإدراك رغبات زبائنها، والسعى لتطبيق
- ٣- لم يعد اهتمام إدارة الجودة الشاملة بجودة السلع فقط، وإنما بجودة الخدمات (والتي منها الخدمات المصرفية)، وجودة كافة الأنشطة والعمليات داخل المنظمة، لزيادة القدرات التنافسية للمنظمات على المستوى المحلي والعالمي.
- ٤- كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال مساهمتها في إثراء المكتبة العربية

وذلك بتقديم إطار متكامل لمفهوم إدارة الجودة الشاملة، وأبعادها، وأثرها في أداء العاملين في البنوك التجارية الأردنية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- ١ - التعريف بمفهوم إدارة الجودة الشاملة باعتبارها أحد الأساليب الإدارية الحديثة التي قد تؤثر في مستوى أداء العاملين، ومن ثم التأثير في الأداء النهائي للمنظمات.
- ٢ - التعرف على مستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية.
- ٣ - التعرف على مدى تأثير تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة المتمثلة في (التحسين المستمر للخدمات المصرفية، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن) في مستوى أداء العاملين في البنوك التجارية الأردنية.
- ٤ - التعرف على مدى وجود فروق بين العاملين في وجهات نظرهم حول مستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة من جهة ومستويات أدائهم من جهة أخرى بسبب اختلافهم في بعض الخصائص الشخصية.

فرضيات الدراسة

للإجابة عن مشكلة الدراسة والتي تتعلق بمدى تأثير تطبيق إدارة الجودة الشاملة في أداء العاملين في البنوك التجارية الأردنية، يضع الباحث الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى (H1):

"تطبق البنوك التجارية الأردنية أبعاد إدارة الجودة الشاملة والمتمثلة في

التحسين المستمر للخدمات المصرفية، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهد على تلبية حاجات ورغبات الزبائن، وذلك مستوى منخفض مما ينبع عن الخفاض في أداء العاملين فيها".

الفرضية الرئيسية الثانية (H2):

"لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية وبجميع أبعادها (التحسين المستمر للخدمات المصرفية، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهد على تلبية حاجات ورغبات الزبائن) في مستوى أداء العاملين". وينبع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى (H2a):

"لا يوجد تأثير معنوي للتحسين المستمر للخدمات المصرفية في مستوى أداء العاملين في البنوك التجارية".

الفرضية الفرعية الثانية (H2b):

"لا يوجد تأثير معنوي لدعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في أداء العاملين في البنوك التجارية".

الفرضية الفرعية الثالثة (H2c):

"لا يوجد تأثير معنوي لاعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات في أداء العاملين في البنوك التجارية".

الفرضية الفرعية الرابعة (H2d):

"لا يوجد تأثير معنوي لتركيز الجهد على تلبية حاجات ورغبات الزبائن في أداء العاملين في البنوك التجارية".

الفرضية الثالثة (H3):

"توجد فروق معنوية في نظرة العاملين في البنوك التجارية لمستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة بسبب اختلافهم في الخصائص الشخصية كالجنس، العمر، التحصيل الدراسي، مدة الخدمة، والراتب الشهري".

الفرضية الرابعة (H4):

"توجد فروق معنوية في أداء العاملين في البنوك التجارية بسبب اختلافهم في الخصائص الشخصية كالجنس، العمر، التحصيل الدراسي، مدة الخدمة، والراتب الشهري".

مجتمع وعينة الدراسة

يتألف مجتمع البحث من جميع العاملين في البنوك التجارية المسجلة في سوق الأوراق المالية الأول (بورصة عمان) لعام ٢٠٠٣ وبالبالغ عددها ١٣ بنكاً. وقد تم اختيار خمسة من هذه البنوك لتكون عينة لهذه الدراسة وذلك وفقاً لمعيار القيمة السوقية للسهم الواحد لتلك البنوك، وهذا يمثل ٥٣٨٪ من مجتمع الدراسة. ووفق هذا المعيار فقد تم اختيار البنوك التالية مرتبة تنازلياً حسب القيمة السوقية الأعلى للسهم الواحد في النصف الثاني من العام ٢٠٠٤ وهي الفترة التي أجريت فيها الدراسة (البنك العربي، البنك الأردني الكويتي، بنك القاهرة عمان، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، بنك الأردن). وقد قام الباحث بتوزيع الاستبانة المعدة لهذا الغرض على العاملين (تم استخراج عدد العاملين الأردنيين فقط) في البنوك عينة الدراسة من دليل الشركات المساهمة الأردنية لعام ٢٠٠٣ (٦٩٣) وبنسبة ٦١٠٪ من مجموع العاملين في هذه البنوك. ويشير الجدول ١ إلى الاستبيانات الموزعة والبالغ عددها (٥٨٦) استبياناً، وعدد المسترجع والمستبعد منها، وبلغ عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل (٥٨٥) استبياناً وهي تمثل نسبة ٨٥٪ من العدد الكلي للاستبيانات الموزعة.

جدول (١) عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والصالحة في البنوك عينة
الدراسة

| الرتبة | البنك | العدد الكلي للعاملين في البنك | الأفراد في البنك | الموزعة | الاسترجاع | الدراسات | النوعية | النسبة المئوية | الاستبيانات | النوعية | |
|---------|------------------------------|-------------------------------|------------------|---------|-----------|----------|---------|----------------|-------------|---------|-------------|---------|-------------|---------|-------------|---------|-------------|---------|--|
| ١. | البنك العربي | ٢٧٢٧ | ٢٧٣ | ٢٤٨ | %٩١ | ٢٣٦ | الصالحة | ٦٣١ | ١٢ | ٥٨٦ | ٤٥ | %٩١ | ٨٦ | ٤ | %٩٢ | ٧٤ | ١٥ | %٩٦ | |
| ٢. | البنك الأردني الكويتي | ٥٥٢ | ٥٥ | ٤٤ | %٨٠ | ٤٢ | الصالحة | ٤٤ | ٢ | ٤٢ | ١٢ | %٨٠ | ٢٣٦ | ١٢ | %٩١ | ٢٣٦ | ١٢ | %٩١ | |
| ٣. | بنك القاهرة عمان | ٩٣٠ | ٩٣ | ٨٩ | %٩٦ | ٧٤ | الصالحة | ٨٩ | ١٥ | ٧٤ | ١٥ | %٩٦ | ٨٦ | ٤ | %٩٢ | ٧٤ | ١٥ | %٩٦ | |
| ٤. | بنك الإسكان للتجارة والتمويل | ١٦٥٧ | ١٦٦ | ١٥٢ | %٩٢ | ١٤٨ | الصالحة | ١٥٢ | ٤ | ١٤٨ | ١٢ | %٩٢ | ٨٦ | ١٢ | %٩٢ | ٧٤ | ١٥ | %٩٦ | |
| ٥. | بنك الأردن | ١٠٦١ | ١٠٦ | ٩٨ | %٩٢ | ٥٨٦ | الصالحة | ٦٣١ | ٤٥ | ٥٨٦ | ٦٣١ | %٩١ | ٨٦ | ١٢ | %٩٢ | ٧٤ | ١٥ | %٩٦ | |
| المجموع | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

• تم استخراج عدد العاملين الأردنيين (فقط) في البنوك عينة الدراسة من دليل الشركات المساهمة الأردنية لعام ٢٠٠٣، بورصة عمان، سوق الأوراق المالية.

كما يشير الجدول ٢ إلى بعض الخصائص الشخصية للعاملين عينة الدراسة. فمن حيث الجنس فقد بلغ عدد الذكور منهم ٣٤٦ عاملاً، وهذا يمثل ٥٥٩%. أما الإناث فقد بلغ عددهم ٢٤٠ وبنسبة ٤١%. أما فيما يتعلق بعمر العاملين فان غالبيتهم من دون ٣٥ سنة بعدد ٥٣٤ سنة وبنسبة ٧٨%. أما بخصوص التحصيل الدراسي فان غالبية العاملين هم من حملة شهادة البكالوريوس بعدد ٣٣٩ عاملاً وهذا يمثل نسبة ٥٨%. كما يلاحظ أن عدد العاملين في البنوك عينة الدراسة هم في الغالب من ذوي الخدمة التي تقل عن ١٠ سنوات ، فقد بلغ عددهم ٣٥٤ وبنسبة ٦١% ، وبلغ عدد العاملين من ذوي الخدمة التي تتجاوز ١٦ سنة ٩٧ وهم بنسبة ١٧%. أما بالنسبة للراتب الشهري فقد توفرت رواتب العاملين عند ثلاثة فئات وبشكل متقارب وهي الفتة بتكرار ١٦٧ دينار وبنسبة ٢٩% و الفتة ٣٠٠ دينار فما دون ٤٥١ دينار بتكرار ٤٥٠ و الفتة ١٥٤ دينار بتكرار ٢٦٧ وبنسبة ٢٧%.

جدول (٢) الخصائص الشخصية للعاملين عينة الدراسة

| الجنس | | السن | | التحصيل | | الراتب | | المجموع |
|-------|--------|------|--------|---------|--------|--------|-----|---------|
| % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | | |
| % | الذكور | % | الإناث | % | الراتب | % | | |
| ٦١ | ٣٤٦ | ٤١ | ٢٤٠ | ٢٩ | ٣٥٤ | ٦١ | | |
| ٢٦٧ | ١٦٧ | ٢٦٧ | ٤٥٠ | ٢٧ | ٣٠٠ | ٢٧ | ١٥٤ | ٤٥١ |
| ٣٣٩ | ١٦٧ | ٣٥٤ | ٣٥٤ | ٦١ | ٣٥٤ | ٦١ | ١٥٤ | ٢٦٧ |
| ٣٤٦ | ٣٤٦ | ٢٤٠ | ٢٤٠ | ٤١ | ٣٤٦ | ٦١ | ١٥٤ | ٤٥١ |

| التحصيل الدراسي | مدة الدراسة | الراتب الشهري |
|-----------------------|------------------|--------------------|
| ثانوية عامة فمادون | ٣٠ سنتاً فما دون | ٣٠ دينار فمادون |
| دبلوم كلية بعض | ١٥٧ العدد | ٢٣ العدد |
| بكالوريوس | ٢٧ % | ٣٨ % |
| العدد | ٣٣٩ | ١٣٥ العدد |
| العدد | ١٥-١١ سنة | ٦٠٠-٤٥١ دينار |
| العدد | ٢٤ العدد | ٢٣ دينار |
| العدد | ٢٠-١٦ سنة | ٧٥٠-٦٠١ دينار |
| العدد | ٦٠ | ٦ العدد |
| دراسات عليا | ١٠ % | ٧٦ العدد |
| دراسات عليا | ٢١ سنة فما ذكر | ٧٥١ دينار فما ذكر |
| العدد | ١٣ % | ١٣ % |

أساليب جمع البيانات

لقد تم جمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة وذلك عن طريق نوعين من المصادر وهما:

١- المصادر الثانوية: والمتمثلة في الأديبيات التي كتبت عن موضوع إدارة الجودة الشاملة والأداء الوظيفي، من كتب ودوريات متخصصة. وقد تم

الاستفادة منها للتعرف على أبعاد (عناصر) إدارة الجودة الشاملة وتحديد مفهوم الأداء الوظيفي، فضلاً عن الاستناد إليها في تحديد مشكلة الدراسة وصياغة فرضياتها.

- المصادر الأولية: وتمثلت في استبيانه تم وضعها لغرض جمع البيانات من العاملين عينة الدراسة مباشرة. وقد تألفت الاستبيان من ثلاثة أقسام وبالشكل التالي:

أ- البيانات الشخصية للعاملين المتعلقة بالجنس، العمر، التحويل الدراسي، مدة الخدمة، والراتب الشهري.

ب- البيانات المتعلقة بأبعاد إدارة الجودة الشاملة. ولهذا الغرض فقد تم الاستفادة من المقياس الوارد في دراسة العمر^[٣٨]، والمكون من ٢٦ عبارة. وزعت هذه العبارات على أبعاد إدارة الجودة الشاملة والتي اعتمدتها الدراسة وهي: التحسين المستمر للخدمات المصرفية العبارات (٨-١)، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات العبارات (٩-٦)، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة العبارات (١٧-٢٢)، وتركيز الجهد على تلبية حاجات ورغبات الزبائن العبارات (٢٣-٢٦).

ج- البيانات المتعلقة بمستوى أداء العاملين. وهذا الغرض فقد اعتمد الباحث المقياس الوارد في دراسة الكلبي^[٣٩] والمكون من (٧) عبارات.

وللإجابة عن العبارات الخاصة بأبعاد إدارة الجودة الشاملة وأداء العاملين فقد تم استخدام مقياس Likert الخماسي والذي تراوح بين موافق بشدة بقيمة ٥ درجات وغير موافق بشدة درجة واحدة. وبين الملحق ١ أجزاء الاستبيان وعباراتها.

حدود الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهذا المنهج يتطلب توضيح الحدود التالية للدراسة:

١ - الحدود المكانية: البنوك التجارية الأردنية المسجلة في سوق الأوراق المالية الأول لعام ٢٠٠٣.

٢ - الحدود الزمانية: بدأ الباحث بجمع البيانات والمعلومات اللازمة لهذه الدراسة في ٢٠٠٤/٩/٢٠ . وانتهى من قراءة النتائج بعد التحليل الإحصائي في ٢٠٠٥/٣/١٥ .

٣ - الحدود البشرية: شملت عينة الدراسة كافة العاملين في البنوك التجارية الأردنية بمختلف المستويات الإدارية، وتنازلياً من منصب مدير (دائرة أو فرع) وحتى مسؤول خدمة الزبائن.

متغيرات الدراسة

تألفت الدراسة من نوعين من المتغيرات وهما:

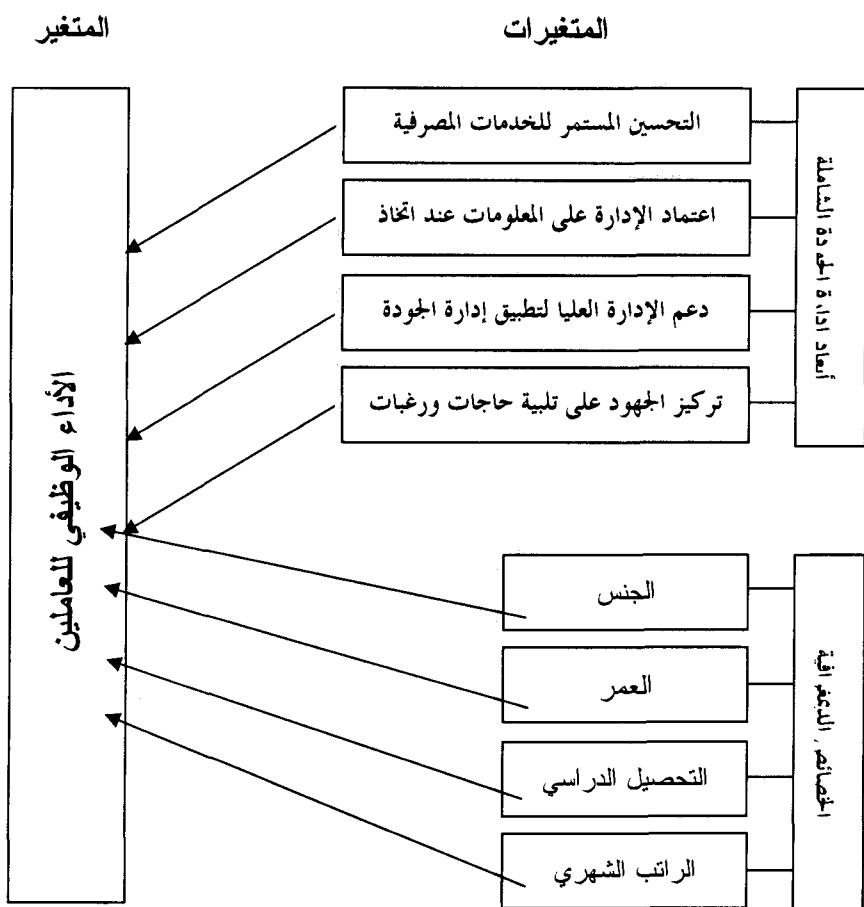
١- المتغيرات المستقلة والتي تكونت من مجموعتين وهما:

أ- أبعاد إدارة الجودة الشاملة وهي: التحسين المستمر للخدمات المصرفية، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، تركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن.

ب- الخصائص الشخصية للعاملين وهي: الجنس، العمر، التحصيل الدراسي، مدة الخدمة، والراتب الشهري.

٢- المتغير التابع وهو الأداء الوظيفي للعاملين.

والشكل (١) يوضح المتغيرات التي اهتمت بها الدراسة.



الشكل (١) متغيرات الدراسة

صدق وثبات مقاييس الدراسة

للتأكد من صدق Validity مقاييس الدراسة، فقد قام الباحث بعرضها على بعض الأساتذة المختصين في مجال إدارة الأعمال لبيان مدى شموليتها لأبعاد إدارة الجودة الشاملة ووضوح عبارتها. وقد حصل الباحث على بعض الملاحظات التي في ضوئها تم تعديل بعض عبارتها لكي تكون أكثر وضوحاً للعاملين. أما بالنسبة لثبات Reliability المقاييس، فقد تم استخدام معامل الثبات Cronbach Alpha. ويشير الجدول ٣ إلى قيم معامل الثبات للمقاييس المتعلقة بالدراسة، وجميعها تجاوزت النسبة المقبولة إحصائياً وهي ٠.٦٠.

جدول ٢ معامل الثبات ألفا لمتغيرات الدراسة

| معامل الثبات ألفا | المتغيرات |
|-------------------|--|
| ٠,٩٣ | جميع أبعاد الجودة الشاملة |
| ٠,٨٧ | التحسين المستمر للخدمات المصرفية |
| ٠,٨٩ | اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرار |
| ٠,٧٧ | دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة |
| ٠,٧٩ | تركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن |
| ٠,٧٩ | الأداء الوظيفي للعاملين |

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لقد استخدم الباحث مجموعة من المؤشرات الإحصائية وذلك لاختبار الفرضيات التي تم تحديدها للإجابة عن أسئلة الدراسة وحسب طبيعة كل فرضية منها. والأساليب الإحصائية المستخدمة هي:

١ - معامل الثبات Cronbach Alpha للتعرف على مدى الاتساق الداخلي

لعبارات مقاييس أبعاد إدارة الجودة الشاملة وكذلك مقاييس أداء العاملين.

٢- التكرارات لوصف بعض الخصائص الشخصية للعاملين عينة الدراسة.

٣- الوسط الحسابي والانحراف المعياري لبيان مستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة وكذلك مستوى أداء العاملين.

٤- الانحدار البسيط (الخطي) **Linear Regression** لمعرفة مستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في أداء العاملين، وذلك من خلال استخدام معامل التحديد **R Square**، ودرجة التأثير **Unstandardized Coefficient**.

٥- معامل التباين الأحادي **One-Way Anova** لمعرفة معنوية معادلة الانحدار وكذلك لتحديد الفروق بين العاملين فيما يتعلق بأبعاد إدارة الجودة الشاملة ومستويات الأداء.

الإطار النظري

مفهوم إدارة الجودة الشاملة **Total Quality Management**

يعد مفهوم إدارة الجودة من المفاهيم الإدارية الحديثة الذي تقوم فلسنته على مجموعة من الأفكار والمبادئ ويمكن لأي إدارة أن تبنيها من أجل تحقيق أفضل أداء ممكن. ونظراً لحداثة هذا المفهوم نجد له العديد من التعريف بسبب عدم الاتفاق على تعريف محدد، وهذا يدفعنا للتطرق إلى مجموعة منها وكالآتي:

يعرف المعهد الفيدرالي للجودة إدارة الجودة الشاملة على أنها منهج تنظيمي شامل يهدف إلى تحقيق حاجات وتوقعات الزبائن، حيث يتضمن استخدام الأساليب الكمية من قبل كل المديرين والموظفين لغرض إجراء التحسين المستمر في العمليات والخدمات في المنظمة^[١].

عرفها Rialy على أنها تحول في الطريقة التي تدار بها المنظمة، والتي تتضمن تركيز طاقات المنظمة على التحسينات المستمرة لكل العمليات والوظائف، على أن يبدأ التحسين أولاً للمراحل المختلفة للعمل، حيث أن الجودة ليست أكثر من تحقيق حاجات العميل [١].

كما عرفها Goetsch and Davis بأنها الجهد التي تهدف إلى تعظيم القدرة التنافسية للمنظمة، من خلال تطابق جهود جميع الأفراد للعمل على التحسين المستمر للسلع والخدمات التي تنتجهها المنظمة [٢].

أما Heizer and Render فقد أوضحوا بأن إدارة الجودة الشاملة تشير إلى التركيز على الجودة وعلى مستوى المنظمة ككل ابتداءً من المجهز إلى المستهلك، ويطلب ذلك التزام الإدارة واهتمامها بجميع أوجه المنتجات والخدمات التي تكون مهمة للزبون [٣].

وهناك من يرى أن إدارة الجودة الشاملة هي فلسفة صممت للتغيير الثقافة التنظيمية بما يجعل المنظمة سريعة في استجابتها ومرنة في تعاملها وتكتشف جهدها بالتركيز على الزبون، مما يشيع في المنظمة مناخ صحي وبيئة تساهمن بزيادة مشاركة العاملين في التخطيط والتنفيذ للتحسين المستمر لمواجهة احتياجات الزبائن [٤].

ويشير عقيلي إلى إدارة الجودة الشاملة على أنها فلسفة إدارية حديثة تأخذ شكل نهج أو نظام إداري شامل، قائم على أساس أحداث تغيرات إيجابية جذرية لكل شيء داخل المنظمة بحيث تشمل هذه التغيرات الفكر، السلوك، القيم، المعتقدات التنظيمية، المفاهيم الإدارية، نظرية القيادة الإدارية، نظم إجراءات العمل والأداء، وذلك من أجل تحسين وتطوير كل مكونات المنظمة للوصول إلى أعلى جودة في مخرجاتها (سلع وخدمات) وبأقل تكلفة، بهدف تحقيق أعلى درجة من الرضا لدى زبائنهما عن طريق إشباع حاجاتهم ورغباتهم وفق ما يتوقعونه [٥].

من خلال متابعة تطور مفهوم إدارة الجودة الشاملة بجد أنها لم تعد تقتصر على أساس جودة المنتج أو الخدمة المقدمة إنما توسيع مفهومها ليشمل كل العمليات والأنشطة داخل المنظمة، وهذا ما يساهم بتحقيق مستوى عالي من الجودة لأداء المنظمة ككل. كما يتضح أيضاً أن الباحثين اختلفوا في تعريفهم لادارة الجودة الشاملة بسبب اختلاف اتجاهاتهم ، فمنهم من ركز على الزبون وكيفية إشباع حاجاته ورغباته وظهر ذلك واضحاً بالتعريف الذي قدمه المعهد الفيدرالي للجودة. ومنهم من ركز على ضرورة إجراء التحسين المستمر للمتاجلات والخدمات المقدمة من المنظمة، وجاء ذلك بالتعريف الذي قدمه **Heizer and Render** و **Goetsch and Davis** بالتعاريف التي قدموها على استخدام الإدارة للوسائل والأساليب العلمية في إدارة المنظمة لضمان الجودة المطلوبة. أما الاتجاه الذي أشار إلى المفهوم التكاملي لإدارة الجودة الشاملة فقد ظهر من خلال التعريف الذي قدمه الباحث عقيلي.

وما سبق يمكن أن نقدم التعريف التالي لمفهوم إدارة الجودة الشاملة على أنها فلسفة إدارية تشمل كافة النشاطات التي تحقق احتياجات وتوقعات الزبائن والمجتمع، وتحدف إلى تحقيق التحسين والتطوير المستمر في جودة المنتج أو الخدمة، ويتم ذلك بتعاون وتضافر جهود كل من الإدارة والعاملين مما يحقق أهداف المنظمة بكفاءة عالية.

إدارة الجودة الشاملة والمواصفات الدولية للجودة (الأيزو):

يخلط البعض بين مفهوم إدارة الجودة الشاملة وبين الأيزو (ISO)، وهي اختصاراً للمنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس International Organization for Standardization، وهي التي حددت مجموعة من المواصفات القياسية العالمية الموحدة والتي تطبق على كافة المنظمات الإنتاجية والخدامية بهدف الوصول إلى جودة أفضل ومقبولة على المستوى العالمي. ويمكن

تلخيص أهم أوجه الاختلاف بين إدارة الجودة الشاملة والأيزو بما يلي:

- ١- تهدف المنظمات التي حازت على شهادة الأيزو إلى التعامل غير المباشر مع المستهلك، وذلك من خلال تطبيق المعايير الدولية للجودة في سلعها أو خدماتها. في حين أن المنظمات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة تهدف إلى التعامل المباشر مع العملاء من خلال الدراسة الميدانية لحاجاتهم ورغباتهم للعمل على توفيرها لهم^[٧]. أي أن الأيزو لا تركز كثيراً على المستهلك والذي يأتي في مقدمة اهتمامات إدارة الجودة الشاملة.
- ٢- يمكن اعتبار نظام الأيزو مرحلة أولية للوصول إلى تطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة مستقبلاً، لأنها الأشمل والأعم من الأيزو^[٨].
- ٣- ترکز إدارة الجودة الشاملة على جميع العمليات والأنشطة داخل المنظمة وعلى جميع الجوانب الفنية والإدارية، بينما ينصب تركيز الأيزو على الأمور الفنية والإجرائية في العمل فقط^[٩].
- ٤- المنظمات الحائزة على شهادة الأيزو تطبق بعملها نفس القواعد التي على أساسها حصلت على شهادة الأيزو، لذلك فهذه القواعد متماثلة في كل المنظمات وليس هناك خصوصية لأي منظمة. على عكس إدارة الجودة الشاملة فمدى التطبيق لأي بعد من أبعادها مختلف من منظمة لأخرى^[١٠].
- ٥- جميع المنظمات التي حازت على شهادة الأيزو وخاضعة إلى المراجعة والتفتيش الدوري من قبل المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس، للتأكد من استمرارية تطبيق معايير الجودة التي على أساسها منحتها الشهادة، كما أنها ملزمة بإجراء التعديلات كلما قامت المنظمة الدولية بتغيير معاييرها. أما المنظمات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة فلا توجد مراجعة وتفتيش دوري عليها، ونموذجها خاص بها ولها حرية التصرف^[١١].
- ٦- تسعى الشركات الصغيرة للحصول على شهادة الأيزو ولغرض فتح أسواق جديدة لها سواء كانت إقليمية أو عالمية. أما الشركات الكبيرة والدولية

فهي تعمل على تطبيق إدارة الجودة الشاملة لغرض تعزيز قدراتها التنافسية وذلك بالتعامل المباشر المستمر مع الزبائن.

أهداف تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

تهدف المنظمات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة إلى ما يلي:

- ١ - رفع مستوى الأداء العام للمنظمات، لأن من مهام إدارة الجودة الشاملة تفادي السلبيات تماماً بحيث لا تكون هناك أية نسبة لاحتمال وقوع الخطأ عند تنفيذ الأعمال، وينبغي القيام بالأعمال بصورة صحيحة من أول مرة [١٢].
- ٢ - تحسين نوعية الخدمات المقدمة والسلع المنتجة، مما يساهم ذلك في تعزيز المركز التنافسي للمنظمات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة.
- ٣ - تساهمن إدارة الجودة الشاملة في رفع كفاءة عملية اتخاذ القرارات، من خلال الاهتمام بنوعية وكمية المعلومات ذات العلاقة بموضوع القرار، فضلاً عن إيمان الإدارة بالمشاركة والتشاور في عملية اتخاذ القرار، خاصة وأن الجودة هي مسؤولية الجميع وتبدأ من المجهز وحتى المستهلك.
- ٤ - زيادة ولاء وانتفاء الأفراد العاملين في المنظمة التي تطبق إدارة الجودة الشاملة، لسيادة ثقافة التعاون والعمل الجماعي بروح الفريق الواحد، إضافة إلى اعتماد الإدارة على أساليب متنوعة من وسائل التحفيز.
- ٥ - المنظمات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة تزداد قدرتها في الاستجابة للتغيرات البيئية والتكييف معها، وتزداد قدرتها على استثمار الفرص وتجنب المخاطر، مما يساعدها على البقاء والاستمرار والنمو المتواصل.
- ٦ - تخفيض الوقت اللازم لإنجاز الأعمال.
- ٧ - تحقيق متطلبات الزبون والتركيز على إرضاءه بأعلى درجة ممكنة.

- ٨- إمداد العاملين بما يضمن حسن سير العمل من نظم وإجراءات وتوجيهات.
- ٩- ترشيد الإنفاق العام بالمنظمة بشكل يجعل عنصر التكاليف محوراً لكل عمل المنظمة.

فوائد تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

تحقق المنظمات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة فوائد عديدة منها:

- ١- الحفاظ على المركز التنافسي للمنظمة.
- ٢- تكفل للمنظمة مرونة الحركة لمواجهة التغيرات المتلاحقة في البيئة.
- ٣- تحسن نوعية الخدمات والسلع المنتجة.
- ٤- العمل على تحسين وتطوير إجراءات وأساليب العمل.
- ٥- زيادة قدرة المنظمات على البقاء والاستمرار.
- ٦- خلق ظروف بيئية داخل المنظمة تشجع العاملين على تحمل المسؤولية من أجل تحسين الجودة.
- ٧- تحسين قابلية المنظمة في تسويق منتجاتها وتعزيز صورتها لدى الزبائن.

أبعاد إدارة الجودة الشاملة:

تقوم منهجية إدارة الجودة الشاملة على عدد من الأبعاد وحسب الاتفاق الواسع من قبل العديد من الكتاب ومنهم (Ehrenberg, 1992)، (Bardri, 1995، and Davis, 1995)، (Karajewisky and Ritzman, 1996)، (عقيلي، ٢٠٠١)، (جودة، ٢٠٠٤)^[١٢]، على الرغم من ورودها تحت عناوين مختلفة مثل أركان، مرتكرات، عناصر، أساسيات، كما اختلف الباحثون حول عدد الأبعاد الرئيسية لمنهجية إدارة الجودة الشاملة فحددها Ehrenberg بخمسة أبعاد وهي: التركيز على تحسين العمليات، وتعريف الجودة من قبل المستهلك، وتمكن الأفراد من اتخاذ القرارات، واستناد القرارات إلى حقائق ونتائج محددة، والتزام

الإدارة العليا بالجودة الشاملة^[١٤]. وحددها السقف بستة أبعاد هي: التحسين المستمر، وتعزيز علاقة المنظمة مع مورديها، وتعزيز وتمكين العاملين بالمشاركة، والتركيز على المستفيد، والعمل الجماعي، والالتزام بالتغيير^[١٥]. أما الحميضي فحددها بستة أبعاد وهي: التركيز على العميل، والتحسين المستمر، والوقاية وليس التفتيش، واتخاذ القرارات بناءً على الحقائق، وتمكين العاملين ومشاركتهم، والعمل التعاوني^[١٦]. في حين حددتها الخلف بعشرة أبعاد وهي: التحسين المستمر، وتحفيز العاملين، وتنقيف المنظمة، ومشاركة العاملين وتمكينهم، والتدريب، والالتزام بالإدارة العليا، والتركيز على العميل، والتخطيط الاستراتيجي للجودة، والقياس والتحليل، ومنع وقوع الأخطاء قبل وقوعها^[١٧].

ويرى الباحث في هذا الجزء عدم جدوى الخوض في ميررات اختلاف المسميات وعدد الأبعاد وإنما س يتم التركيز في هذه الدراسة على الأبعاد المشتركة والتي وردت في الدراسات المذكورة أعلاه والتي تمثل الأبعاد الرئيسية لإدارة الجودة الشاملة وتدخل ضمنها الأبعاد الأخرى مثل التدريب، والتنقيف، والعمل الجماعي والتي يمكن اعتبارها آليات لتنفيذ تلك الأبعاد وهي:

١- التحسين المستمر Continues Improvement

تتطلب إدارة الجودة الشاملة عمليات تحسين مستمرة للم المنتجات والخدمات والأداء وبدون توقف، ويجب أن يكون الكمال هي الهدف النهائي المطلوب الوصول له، وهو لا يمكن الوصول إليه بسهولة. وقد استخدم اليابانيون كلمة **Kaizen** لوصف عملية التحسين التدريجي المستمر. وفي الولايات المتحدة تم وصف هذا الجهد بـ صفر من العيوب **Zero Defected**^[١٨]. لذا يجب أن تبني سياسة المنظمة وهيكلها التنظيمي وطرق العمل فيها على أساس تشجيع ودعم عمليات التحسين والتطوير لتقديم الأفضل دائماً. لذا فإن عملية التحسين والتطوير مسؤولية جميع من يعمل في المنظمة كرؤساء ومرؤوسين وفي كافة المستويات التنظيمية.

٤- اتخاذ القرارات بناءً على المعلومات:

تحسين أنظمة المعلومات من أهم متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة، لأن توافر أنظمة المعلومات الالزمة يؤدي إلى ارتفاع مستوى التأكيد عند اتخاذ القرار و يؤثر تأثيراً إيجابياً على عامل التكلفة والوقت والكفاءة والفاعلية والذي ينعكس على نوعية السلع والخدمات المقدمة.

أن تبني نهج جمع الحقائق لتحقيق الوفرة في المعلومات يعطي رؤية واضحة لمتخذ القرار عن الظروف المحيطة به، وبالتالي يساعد على اتخاذه في ضوء تلك الحقائق. ونظام المعلومات الحوسبة يساعد بشكل عام متخذي القرارات وفرق العمل على أداء مهامهم بشكل جيد و حل مشاكل العمل بصورة فعالة^[١٩].

٣- دعم الإدارة العليا:

يتوقف نجاح إدارة الجودة الشاملة وتطبيق منهجيتها، على مدى قناعة وإيمان الإدارة العليا في المنظمة بفوائدها وضرورتها من أجل تحقيق التحسين المستمر في جودة السلع والخدمات لإيجاد مركز تنافسي جيد للمنظمة في السوق.

هذه القناعة يجب أن تترجم على شكل دعم مادي ومعنوي وبشكل مستمر، وهيئه المناخ التنظيمي المناسب على اعتبار أن منهجهية إدارة الجودة الشاملة الجديدة وتطبيقها تتطلب اتخاذ قرارات استراتيجية من الإدارة العليا في المنظمة التي تمتلك لوحدها صلاحية اتخاذ هذه القرارات.

٤- التركيز على الزبون:

يعتبر التركيز على الزبون أحد الركائز المهمة التي يستند عليها تطبيق إدارة الجودة الشاملة، فقد حصلت جازة مالكوم العالمية ٢٥٪ من علامات التقييم للحصول على هذه الجائزة على اهتمام المنظمة بزبائنها وكيفية تحقيقها لرغباته^[٢٠] إن نجاح المنظمة على المدى البعيد يرتبط بجهودها في الحفاظة على

زبائنهما وقدرتهما في الاستجابة السريعة لحاجاتهم ورغباتهم المستغيرة باستمرار، فضلاً عن تقديم منتجات ترضي أو تتجاوز توقعاتهم.

الأداء الوظيفي:

يشير الأداء الوظيفي إلى مجموعة السلوكيات الإدارية المعاينة عن قيام الموظف بعمله، وتتضمن جودة الأداء، حسن التنفيذ، الخبرة الفنية المطلوبة في الوظيفة، فضلاً عن الاتصال والتفاعل مع بقية أعضاء المنظمة والالتزام باللوائح الإدارية التي تنظم عمله، والسعى نحو الاستجابة لها بكل حرص^[٢١].

لذا تسعى المنظمات إلى تحديد نوعية وكمية أداء الأفراد العاملين فيها وتحديد القابليات والإمكانيات التي يمتلكها كل فرد ومدى احتياج الأفراد إلى التطوير.

ومن الضروري أن يتم قياس الأداء لأنه يعني الحصول على حقائق وبيانات محددة من شأنها أن تساعد في تحليل وفهم تقييم أداء العامل لعمله ومسلكه فيه، في فترة زمنية محددة، وتقدير مدى كفاءته الفنية والعملية والعلمية للقيام بالواجبات المتعلقة بعمله الحالي وفي المستقبل^[٢٢].

يعتمد نجاح إدارة الجودة الشاملة بدرجة كبيرة على العنصر البشري من حيث تدريب الأفراد العاملين وزيادة مهاراتهم وقدراتهم وزيادة المعاوز المقدمة لهم بشكل يساعد على إيجاد المناخ التنظيمي الملائم^[٢٣]. ويمكن أن يجني الأفراد العاملون الفوائد التالية نتيجة لالتزامهم بتطبيق إدارة الجودة الشاملة:

- ١- إعطاء العاملين الوقت والفرصة لاستخدام خبراتهم وقدراتهم.
- ٢- تنمية مهاراتهم من خلال المشاركة في تطوير أساليب وإجراءات العمل.
- ٣- الحصول على التدريب الملائم لزيادة مهاراتهم.
- ٤- حصولهم على المعاوز الملائم للجهود التي يبذلونها عند القيام بأعمالهم.

الدراسات السابقة

من خلال المسح المكتبي للأديبيات التي تناولت إدارة الجودة الشاملة، تبين أنه بالرغم من غزارة الإنتاج العلمي وتعدد الدراسات في هذا الحقل إلا أن القلة من تلك الدراسات كانت تهدف إلى دراسة أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على الأداء الوظيفي للعاملين في القطاع الإنتاجي أو القطاع الخدمي على حد سواء. ولذا جاءت الدراسة الحالية لتغطي هذا الموضوع في القطاع المصرفي تحديداً، سيم الاستعراض فقط للدراسات السابقة القرية من موضوع البحث وأكثرها حداة.

أولاًً: الدراسات العربية:

سعت دراسة (المناصير، ١٩٩٤) إلى استكشاف اتجاهات الموظفين في سلطة الكهرباء الأردنية نحو إدارة الجودة الشاملة. وأوضحت نتائج الدراسة إلى وجود اتجاه إيجابي نحو مفهوم الجودة ووجود قناعة من الإدارة العليا بتطبيق المفهوم، ووجدت أن هناك تركيزاً مهماً على الزبون. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بعض العوامل الديمغرافية للموظفين كالعمر والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والقناعة نحو إدارة الجودة الشاملة^[٢٤].

أما دراسة (المنصور، ١٩٩٧) فكانت تهدف إلى استكشاف مدى تطبيق كل عنصر من عناصر إدارة الجودة الشاملة في كل من مستشفى البشير كممثلاً للقطاع العام، والمستشفى الإسلامي كممثلاً للقطاع الخاص. وقد توصلت الدراسة إلى أن العنصر الوحيد الذي حصل فيه تطبيق جيد هو عنصر القيادة، مثل (التحسين المستمر، التركيز على الزبون، اندماج الموظفين) فقد ظهرت مستوى تطبيق منخفض في مستشفى البشير. إلا أن تطبيق كل هذه العناصر كان جيداً في المستشفى الإسلامي. كما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الخصائص الوظيفية والشخصية لموظفي مستشفى البشير وعناصر

إدارة الجودة الشاملة^[٢٥].

أما دراسة (الطعامنة، ١٩٩٨) فهedefت إلى التعرف على اتجاهات شاغلي الوظائف الإشرافية في وزارة الصحة الأردنية حول مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة وأهم معوقات التطبيق. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك اتجاهًا إيجابيًّا نحو مفهوم إدارة الجودة الشاملة والوعي بأهميتها، ودعم الإدارة العليا لتطبيقها، والاهتمام بالمستفيدين^[٢٦].

أشارت النتائج التي توصلت لها دراسة (أبو دولة والنيادي، ٢٠٠٠) إلى أن من أكثر ركائز إدارة الجودة الشاملة تطبيقًا في المنظمات الخدمية في دولة الإمارات هي التركيز على الزبائن تلتها إبراز المظاهر الملحوظة لجودة الخدمة في المنظمة ثم دمج ثقافة الجودة في ثقافة المنظمة^[٢٧].

وكان هدف دراسة (الطاونة والبلبيسي، ٢٠٠٢) التعرف على مدى تطبيق البنوك التجارية في الأردن لمفهوم إدارة الجودة الشاملة ومستويات هذا التطبيق، علاوة على التعرف إلى طبيعة العلاقة بين عناصر إدارة الجودة الشاملة والأداء المؤسسي لهذه البنوك. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى تطبيق متفاوت للعناصر، وارتبط أعلى مستوى تطبيق بالتركيز على تلبية احتياجات العاملين، يليه التركيز على العميل في حين ارتبط أقل مستوى تطبيق لعنصر تحسين العمليات المصرفية. كما تبين وجود علاقات معنوية بين التزام البنوك التجارية في الأردن بعناصر إدارة الجودة الشاملة (مجتمع أو منفردة) والأداء المؤسسي (مقاساً بكل من الربحية، والإنتاجية، وكفاءة التشغيل). كما أظهرت الدراسة بأن كل عناصر إدارة الجودة الشاملة مجتمعة تعمل بدرجات تأثير مختلفة على تحسين الأداء المؤسسي^[٢٨].

وتوصلت دراسة (بندهجي، ٢٠٠٣) بأن جميع المديرين العاملين في شركات التأمين الأردنية على وعي تام بأهمية الجودة الشاملة، وهم على وعي تام بمتطلبات الجودة التي تفرضها طبيعة أعمال التأمين، وبالتالي المنافع التي تعود

من خلالها على شركائهم، من نمو وتوسيع وتطور وازدهار وربحية [٢٩].

كما أجريت دراسة بعنوان الأداء الاقتصادي والمالي للجهاز المصرفي الكويتي وفقاً لمفهوم الجودة الشاملة، من قبل (الشراح، ٢٠٠٣)، وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم الجودة في مجال الإنتاج الصناعي يكون أكثر وضوحاً مما في القطاع الخدمي وخاصة الخدمة المصرفية، لأن هذا النوع من الدراسة لم يحظ بالاهتمام الكافي في دولة الكويت، على الرغم من أن هناك تطور في أداء الجهاز المصرفي الكويتي خلال التسعينات، كما أشار إلى ضرورة قيام البنوك الكويتية بالاهتمام بجودة الخدمات المصرفية المقدمة من قبلها مع ضرورة العمل على تطويرها باستمرار [٣٠].

وأجرى (أحمد، ٢٠٠٤) دراسة حول متضمنات إدارة الجودة الشاملة كمدخل تطبيقي مقترن في الصناعات الوطنية العراقية. وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج التي أسفرت عنها عملية تطبيق الآلة المقترنة ومنها انخفاض نسب التلف المتحقق وبشكل واضح، وزيادة الوعي بالجودة لدى العاملين كافة، وزيادة نسبة تنفيذ الدورات التدريبية للعاملين، بالإضافة إلى دعم الإدارة المتزايد لفكرة تطبيق إدارة الجودة الشاملة [٣١].

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

جاءت دراسة (Aggarwall, 1993) لتشير إلى أن إدارة الجودة الشاملة حتى تكون فعالة، فهذا يتطلب تغيير وجهة نظر الإدارة وثقافة المنظمة بضرورة الاهتمام بشكاوي الزبائن والعمل على حلها بجدية. وإن الاهتمام بالجودة قد يقلل الرابع في البداية، ولكن عندما تقل الشكاوى من الزبائن وتقل التكاليف بسبب قلة المدر (التالف)، فإن الأرباح سوف تزداد حتماً. كما أكدت الدراسة على ضرورة تشجيع فكرة العمل الجماعي وإشاعة روح الفريق بين العاملين [٣٢].

أما دراسة (Solis et. al., 1998) فكانت تهدف إلى التعريف على ممارسة إدارة الجودة الشاملة ونتائج تطبيقها في قطاعي الخدمة والصناعة في تايوان. وتوصلت الدراسة إلى أن متوسط التطبيق لأبعاد إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الصناعية هو أعلى من متوسط التطبيق في المنظمات الخدمية [٣٣].

وأشارت دراسة (Hasan and Kerr, 2003) إلى أن الجودة هي سلاح استراتيجي له دور كبير في تحسين مستوى الإنتاجية في المنظمات الخدمية. كما أكدت الدراسة على أن دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود لتحقيق رضا الزبون من خلال تلبية حاجاته ورغباته ذات تأثير كبير في الأداء المؤسسي [٣٤].

وأكملت دراسة (Javier et. al., 2003) على أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يسمح للمنظمات بالتكيف مع التغيرات البيئية. كما أكدت على ضرورة تغيير ثقافة المنظمة بما يسمح بأفضل تطبيق لأبعاد إدارة الجودة الشاملة للمساهمة بتحقيق مستوى الأداء الأفضل [٣٥].

وأشارت نتائج دراسة (Daniel and Amrik, 2003) في المنظمات الأسترالية الصناعية والخدمية، إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الجودة الشاملة والابتكار في الأداء، وجودة الأداء للمحتاجات [٣٦].

وجاءت نتائج الاستعراض للأدبيات من قبل (Soltani et. al., 2004) إلى أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة تعمل على توفير البيئة النموذجية لزيادة فاعلية تقييم الأداء الوظيفي للعاملين، لأنها تتم بتغيير طرق تقييم الأداء بما تتلاءم مع تطبيق إدارة الجودة الشاملة [٣٧].

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى (H1):

"تطبق البنوك التجارية الأردنية أبعاد إدارة الجودة الشاملة والمتمثلة في التحسين المستمر للخدمات المصرفية، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن، وذلك بمستوى منخفض مما ينبع عنه انخفاض في أداء العاملين فيها".

يشير الجدول ٤ إلى مستوى تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة للأبعاد مجتمعة، وكذلك لكل بعد على انفراد، بالإضافة إلى مستوى الأداء للعاملين عينة الدراسة. حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لمجمل العبارات المتعلقة بالتحسين المستمر للخدمات المصرفية ٤٠,٤٤، وأن هذه القيمة تقع عند موافق وهو يمثل أعلى مستوى من ناحية التطبيق لأبعاد إدارة الجودة الشاملة حسب ما يراه العاملين في هذه البنك، وبانحراف معياري ٨١,٠٠، أي أن العاملين يرون أن إدارات البنوك التي يعملون فيها تهتم كثيراً بالتحسين المستمر للخدمات المصرفية التي تقدمها، كما أن الإدارة توفر فرصاً كافية للتدريب والتنقيف في مجال إدارة الجودة الشاملة، والعمل في البنك يكون بأسلوب الفريق مع ضرورة إعادة التقييم لأهدافها وبشكل مستمر. أما البعد الثاني في الترتيب من حيث الاتفاق فقد كان لتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن وهو عند موافق وبوسط حسابي بلغ ٣,٨٨ وانحراف معياري ٨٩,٠٠. فالعاملين يدركون أهمية إشباع حاجات الزبائن وذلك عن طريق تقديم خدمات مقابلة لرغباتهم بل وأكثر من ذلك في محاولة التعرف على توقعاتهم المستقبلية وذلك باستخدام أساليب منهجية مختلفة للوصول إلى ذلك. أما المرتبة الثالثة في مستوى التطبيق فكانت لدعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، إذ كان معدل الإجابات عن عبارات هذا البعد عند موافق بوسط حسابي ٣,٨٦ وبقيمة مقاربة لمستوى الاهتمام بتلبية حاجات الزبائن، كما بلغت قيمة الانحراف

المعاري ٨١، .. ويفسر ذلك بأن العاملين يعتقدون أن الإداره ملتزمة بتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة بمستوى جيد كما إنها تشارك وبشكل فعلي في تطبيق إدارة الجودة الشاملة وتأكد على ضرورة تحقيق معايير الجودة الشاملة فضلاً عن تدخلها السريع في حل المشاكل التي تواجه العاملين. أما المرتبة الرابعة والأخيرة فقد كانت لاعتماد الإدارة على المعلومات والحقائق في اتخاذ القرارات، إذ جاءت الإجابات عن العبارات المتعلقة بهذا البعد قريبة من الاتفاق وبوسط حسابي قيمته ٣,٥٨ وبانحراف معياري ٠,٩٦ . وهذا يعني أن تطبيق هذا البعد بمستوى جيد رغم احتلاله المرتبة الأخيرة مقارنة بالأبعاد الأخرى. أي ان الإدارة توفر المعلومات الازمة للعاملين من اجل تقديم خدمة ذات جودة عالية، كما إنها تتخذ قراراًها بناء على دراسة وتحليل للمعلومات الحديثة، فضلاً عن الاهتمام بجودة الأجهزة والمعدات المتعلقة بخزن واسترجاع البيانات والمعلومات الازمة لأداء العمل. أما بالنسبة لمستوى تطبيق الأبعاد مجتمعة فقد جاء عند موافق وبدرجة عالية تقترب من موافق بشدة وبوسط حسابي بلغت قيمته ٣,٩٠ وبانحراف معياري ٠,٨٧ .

أما فيما يتعلق بمستوى أداء العاملين فقد جاءت إجابات العاملين عن محمل عباراته عند موافق بشدة بوسط حسابي ٤,١٥ وبانحراف معياري ٠,٧٣ . أي أن العاملين يعتقدون بان أدائهم مرتفع سواء كان ذلك من ناحية نوعية أو كمية العمل، وأنهم يعملون في ظل ظروف تشجعهم على المبادرة، كما يتمتعون بنوع من السهولة والسرعة في عملية الاتصال ويشعرون بان رؤسائهم المباشرين راضين عن أدائهم. وتدل نتائج التحليل الإحصائي الواردة أعلاه إلى عدم صحة الفرضية الأولى والتي أكدت على انخفاض مستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة وكذلك انخفاض مستوى أداء العاملين، لكون مستويات تطبيق أبعاد الجودة الشاملة كانت عند مستويات جيدة. كما أن مستوى أداء العاملين كان مرتفعا.

جدول ٤ مستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة والأداء الوظيفي للعاملين

| الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | المتغيرات |
|-------------------|---------------|---|
| ٠,٨١ | ٤,٠٤ | تحسين المستمر للخدمات المصرفية |
| ٠,٩٦ | ٣,٥٨ | اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات |
| ٠,٨١ | ٣,٨٦ | دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة |
| ٠,٨٩ | ٣,٨٨ | تركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن |
| ٠,٨٧ | ٣,٩٠ | أبعاد الجودة الشاملة مجتمعة |
| ٠,٧٣ | ٤,١٥ | الأداء الوظيفي للعاملين |

الفرضية الرئيسية الثانية (H2):

"لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية وبجميع أبعادها (تحسين المستمر للخدمات المصرفية، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن) في مستوى أداء العاملين".

يشير الجدول ٥ إلى نتائج تحليل الانحدار البسيط لمدى تأثير إدارة الجودة الشاملة وبجميع أبعادها في أداء العاملين في البنوك التجارية عينة الدراسة. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بان تأثيرها معنوي. إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠,٠٨، وهذا يعني أن أبعاد إدارة الجودة الشاملة في مجملها بما فيها التحسين المستمر، الاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة ، وتركيز الجهود على تلبية حاجات الزبائن جميعها تفسر ما قيمته ٠,٠٨ من التغير الحاصل في أداء العاملين في هذه البنوك. كما بلغت درجة التأثير (B) ٠,٢٦، أي أن التغير بوحدة واحدة في تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة يؤدي إلى التغير في أداء العاملين بقيمة ٠,٢٦ . وقد أشارت قيمة F المحسوبة معنوية هذا التأثير والتي بلغت ٥٠,٢٩ وهي أكبر من

قيمة F الجدولية البالغة (٦,٦٣) وهي بدرجة معنوية (Sig.) .٠٠,٠٠ إن وجود هذا التأثير يؤدي إلى عدم إمكانية قبول فرضية العدم التي افترضتها الدراسة والقبول بالفرضية البديلة.

جدول (٥) الانحدار البسيط لأثر أبعاد إدارة الجودة الشاملة في الأداء الوظيفي للعاملين

| Sig. | درجة المعنوية | معامل التباين F | معامل التأثير B | معامل التحديد R^2 | المتغيرات |
|-------|---------------|-----------------|-----------------|---------------------|---|
| ٠,٠٠ | ٥٠,٢٩ | ٠,٢٦ | ٠,٠٨ | | أبعاد إدارة الجودة الشاملة مجتمعة (H2) |
| ٠,٠٠ | ٥٨,٧٢ | ٠,٢٤ | ٠,٠٩ | | تحسين المستمر للخدمات المصرفية (H2a) |
| ٠,٠٠١ | ١٢,١٢ | ٠,٠٩ | ٠,٠٢ | | اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات (H2b) |
| ٠,٠٠ | ٥٤,٤٩ | ٠,٢٥ | ٠,٠٨ | | دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة (H2c) |
| ٠,٠٠ | ٣٩,٧٩ | ٠,١٧ | ٠,٠٦ | | تركيز الجهد على تلبية حاجات ورغبات الزبائن (H2d) |

• قيمة F الجدولية وبدرجة معنوية أقل من ٠,٠١ تساوي ٦,٦٣

الفرضية الفرعية الأولى (H2a):

"لا يوجد تأثير معنوي للتحسين المستمر للخدمات المصرفية في مستوى أداء العاملين في البنوك التجارية".

توضح نتائج تحليل الانحدار البسيط بان هناك تأثير معنوي للتحسين المستمر للخدمات المصرفية في أداء العاملين. حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٠٩)، أي أن التحسين المستمر للخدمات المصرفية والذي يتحقق عن

طريق توفير فرص كافية لتدريب العاملين والعمل بأسلوب الفريق وتقديم وتحسين الأهداف والاهتمام بترسيخ معاني ومبادئ إدارة الجودة الشاملة يفسر ما قيمته ٠٠٩ من التحسين في أداء العاملين فيها. كما بلغت قيمة درجة التأثير (B) ٠٠٢٤. وقد أكدت قيمة معامل التباين (F) هذا التأثير والتي بلغت قيمتها ٥٨,٧٢ وبدرجة معنوية ٠٠٠٠. ويعني ذلك رفض فرضية عدم الاعتماد على الدراسة والقبول بالفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الثانية (H2b):

"لا يوجد تأثير معنوي لاعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات في أداء العاملين في البنوك التجارية".

يشير المدول ٥ إلى مدى تأثير اعتماد الإدارة على المعلومات في اتخاذ القرارات في أداء العاملين. حيث أظهرت نتائج تحليل الانحدار بوجود تأثير معنوي لهذين المتغيرين، إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠٠٠٢، أي أن إخطار العاملين بكل ما يتعلق بأعمالهم التي يقومون فيها وتوفير المعلومات الالزامية لكي يقوم العاملين بأعمالهم بأعلى مستويات الجودة واستخدام الأساليب الإحصائية لاكتشاف الانحرافات عن معايير الجودة والتعرف على أسباب التباين في الأداء واستخدام الرسوم البيانية واعتماد القرارات بناء على تحليل البيانات الحديثة، فضلاً عن المشاركة في اتخاذ القرارات يفسر ما قيمته ٠٠٠٢ من زيادة أداء العاملين من خلال نوعية وكمية العمل وامتلاك المهارات الالزامية لإنجاز أعمالهم والمبادرة في تحمل مسؤوليات إضافية. كما بلغت درجة التأثير (B) ٠٠٠٩. وقد أكدت قيمة معامل التباين (F) معنوية هذا التأثير والتي بلغت ١٢,١٢ وبدرجة معنوية ٠٠٠١. وإذا ما قارنا بين هذا البعد والأبعاد الأخرى من حيث قوة درجة التأثير فإن درجة تأثيره هي أقل من الأبعاد الأخرى ، وهذا ما يؤكّد نتائج التحليل جدول ٤. وتقود نتيجة الاختبار إلى عدم قبول فرضية عدم التي استندت إليها الدراسة والقبول بالفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الثالثة (H2c):

"لا يوجد تأثير معنوي لدعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في أداء العاملين في البنوك التجارية".

تشير نتائج تحليل الانحدار البسيط إلى وجود تأثير معنوي لدعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في أداء العاملين. حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠,٠٨، مما يعني أن تدخل الإدارة السريع في حل المشاكل التي تواجه العاملين وعملها على زيادة شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية وتأكيدتها على تحقيق معايير الجودة الشاملة وهي مسؤولية كل عامل ، يفسر ذلك ما قيمته ٠,٠٨ من زيادة أداء العاملين. كما بلغت درجة التأثير (B) ٠,٢٥، أي أن التغير بوحدة واحدة لدعم الإدارة العليا يؤدي إلى زيادة أداء العاملين. وقد أكدت قيمة F معنوية لهذا التأثير والبالغة ٥٤,٤٩ وبدرجة معنوية ٠,٠٠. ويلاحظ أن قوة تأثير دعم الإدارة العليا مقاربة لقوة تأثير التحسين المستمر للخدمات المصرفية. وتدل نتيجة هذا الاختبار إلى عدم قبول فرضية عدم التي حددتها الدراسة.

الفرضية الفرعية الرابعة (H2d):

"لا يوجد تأثير معنوي لتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن في أداء العاملين في البنوك التجارية".

يشير الجدول ٥ إلى مدى تأثير تركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن في أداء العاملين. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بوجود تأثير معنوي، إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠,٠٦، أي أن وضع الأهداف بناء على متطلبات الزبائن ومحاولة مقابلة توقعاتهم وكذلك الاستفادة من البيانات التي يتم الحصول عليها مباشرة من العملاء لتحديد مدى رضاهem عن الخدمة المقدمة من قبل هذه البنوك واعتماد درجة رضاهم من الأدوات المأمة في تحديد الأنشطة يفسر ما قيمته ٠,٠٦ من أداء العاملين. كما بلغت درجة التأثير (B)

١٧ . وقد أكدت قيمة F معنوية هذا التأثير والبالغة قيمتها ٣٩,٧٩ وبدرجة معنوية ٠٠,٠٠ . ويلاحظ أن تأثير التركيز على حاجات الزبائن هو أقل تأثيرا في أداء العاملين مقارنة بالتحسين المستمر ودعم الإدارة العليا ولكنها أعلى مستوى من اعتماد الإدارة على المعلومات في اتخاذ القرارات . وتأسسا على ذلك لا يمكن قبول فرضية عدم اعتمادها الدراسة .

الفرضية الثالثة (H3):

"توجد فروق معنوية في نظرة العاملين في البنوك التجارية لمستويات تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة بسبب اختلافهم في الخصائص الشخصية كالجنس، العمر، التحصيل الدراسي، مدة الخدمة، والراتب الشهري".

يشير الجدول ٦ إلى مدى التباين في أداء العاملين بسبب اختلافهم في بعض الخصائص الشخصية . فقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي بوجود هذه الفروق فيما يتعلق بجميع أبعاد إدارة الجودة الشاملة والمتصل بالتحسين المستمر للخدمات المصرفية، اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، دعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن . ويستثنى من ذلك التباين في تركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن من حيث العمر، حيث تبين بأنه لا توجد فروق بين العاملين من حيث العمر في تركيز جهودهم على تلبية حاجات ورغبات الزبائن، إذ بلغت قيمة معامل التباين (F) ٠,٩٥ وبدرجة معنوية ٠,٤١ ، والتي تجاوزت الحد المقبول في هذه الدراسة والبالغ ٠,٠٥ ، أي أن العاملين باختلاف أعمارهم لا يختلفوا في نظرتهم لمستويات اهتمام البنوك التي يعملون فيها في تلبية حاجات ورغبات الزبائن . أما بالنسبة لبقية الأبعاد فإن قيم معامل التباين لما كانت معنوية وهذا ما يدل على وجود هذه الفروق . مما يمكن القول بقبول الفرضية الثالثة .

**جدول (٦) تباين العاملين في نظرتهم لمستويات تطبيق إدارة الجودة الشاملة
ومستويات أدائهم بسبب اختلافهم في الخصائص الشخصية**

| الأداء الوظيفي | | تركيز الجودة على ثقافة | | جاذب ورغبات الزبائن | | نوع الأداة المعايير لتطبيق | | إدارة الجودة الشاملة | | اعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات | | التحسين المستمر للخدمات المصرفية | | الخصائص الشخصية |
|----------------|-------|------------------------|-------|---------------------|------|----------------------------|-------|----------------------|-------|---|-------|----------------------------------|-------|-----------------|
| Sig . | F | Sig . | F | Sig . | F | Sig . | F | Sig . | F | Sig . | F | Sig . | F | |
| ٠٠٠ | ٢٥,٤٢ | ٠٠٠ | ٠١٦ | ٠٠٠ | ٨,٨٢ | ٠٠٠ | ١١,٩٥ | ٠٠٠ | ٩,٣٣ | ٠٠٠ | ١٣,٩٣ | ٠٠٠ | ٨,٨٤ | الجنس |
| ٠٠٠ | ٦٩,٧٨ | ٠٠٠ | ٤١,٤٠ | ٠٠٠ | ٩,٤٥ | ٠٠٠ | ٣١,٩٣ | ٠٠٠ | ٦,٦١ | ٠٠٠ | ٢٠,٦٢ | ٠٠٠ | ٣٢,٤٠ | العمر |
| ٠٠٠ | ١٤,٥٢ | ٠٠٠ | ٠٠٠ | ٠٠٠ | ٩,٤٠ | ٠٠٠ | ٥,٧٥ | ٠٠٠ | ١٨,١٢ | ٠٠٠ | ٩,٩٦ | ٠٠٠ | ١٩,٩٤ | التحصيل الدراسي |
| ٠٠٠ | ١٧,٥١ | ٠٠٠ | ٠٠٠ | ٠٠٠ | ٩,٨٣ | ٠٠٠ | ٨,٨٢ | ٠٠٠ | ٢٠,٩٦ | ٠٠٠ | ١٧,٠١ | ٠٠٠ | ٢٠,٨٠ | مدة الخدمة |
| ٠٠٠ | ٨,٩٥ | ٠٠٠ | ٠٠٠ | ٠٠٠ | ٦,٤٨ | ٠٠٠ | ٤,٣٥ | ٠٠٠ | ٦,٤٢ | ٠٠٠ | ١٥,٣٣ | ٠٠٠ | ١٥,٣٣ | الراتب الشهري |

• قيمة F الحدوائية بدرجة معنوية أقل من ٠,٠١ تساوي (٦,٦٣)

الفرضية الرابعة (H4):

"توجد فروق معنوية في أداء العاملين في البنوك التجارية بسبب اختلافهم في الخصائص الشخصية كالجنس، العمر، التحصيل الدراسي، مدة الخدمة، والراتب الشهري".

يشير تحليل معامل التباين في الجدول ٦ إلى وجود فروق معنوية في أداء العاملين بسبب اختلافهم في جميع الخصائص الشخصية المذكورة في الجدول أعلاه من حيث الجنس، العمر، التحصيل الدراسي، مدة الخدمة، والراتب الشهري. حيث جاءت جميع قيم معامل التباين (F) ذات دلالة إحصائية معنوية. إذ تراوحت قيم معامل التباين بين ٨,٩٥ كأدنى قيمة للفروق بين العاملين بالأداء بسبب اختلاف رواتبهم الشهرية و ٦٨,٦٩ كأعلى قيمة للفروق بين العاملين بالأداء بسبب اختلافهم بالعمر، وبدرجة معنوية ٠,٠٠ لجميع الخصائص.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

بعد اختبار الفرضيات التي حددتها الدراسة وذلك باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية المناسبة لكل فرضية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١- هناك اختلاف في تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة من البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها، وقد كان بعد التحسين المستمر للخدمات المصرفية الأساسية من حيث ارتفاع مستوى التطبيق، يليه تركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن، ودعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، واعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات. ورغم هذا الاختلاف فقد أوضح التحليل الإحصائي أن مستويات تطبيق هذه الأبعاد جميعها كانت معدلات جيدة، أو أكثر من ذلك لقسم منها، وخاصة التحسين المستمر للخدمات المصرفية. وجاءت هذه النتائج متفقة مع ما توصلت إليه دراسة (المناصير، ١٩٩٤) ودراسة (الطعامنة، ١٩٩٨) ودراسة (أبو دولة والنيادي، ٢٠٠٠). أما أداء العاملين فإنهم يعتقدون بارتفاع مستوى أدائهم بمعدل أكبر من مستويات تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

٢ - هناك تأثير معنوي لأبعاد إدارة الجودة الشاملة مجتمعة (التحسين المستمر للخدمات المصرفية، واعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات، ودعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن) في أداء العاملين في البنوك التجارية الأردنية. كما أن هذه الأبعاد تؤثر كلاً على انفراد في أداء العاملين بدرجات مختلفة، إذ كان لتأثير التحسين المستمر للخدمات المصرفية المرتبة الأولى وجاءت الأبعاد الأخرى المتعلقة بدعم الإدارة العليا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن، واعتماد الإدارة على المعلومات عند اتخاذ القرارات على التوالي من حيث درجة التأثير. إن هذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة (Soltani et.al., 2003; Hasan and Kerr, 2003) ودراسة (2004)، كما تشير إلى التشابه مع نتائج دراسة (الطراونة والبلبيسي، ٢٠٠٢) التي أشارت إلى وجود علاقة معنوية بين التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق عناصر إدارة الجودة الشاملة (مجتمعه أو منفردة) والأداء النهائي لها.

٣ - هناك فروق معنوية بين العاملين في البنوك التجارية الأردنية فيما يتعلق بوجهات نظرهم حول تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة، بسبب اختلافهم في الخصائص الشخصية المتعلقة بالجنس، والعمر، والتحصيل الدراسي، ومدة الخدمة، والراتب الشهري. وتتطابق هذه النتائج مع ما توصل إليه (المناصير، ١٩٩٤) و(المنصور، ١٩٩٧) ويستثنى من ذلك التباين في تركيز الجهود على تلبية حاجات ورغبات الزبائن بسبب اختلافهم في العمر. حيث لم يكن هذا الاختلاف معنواً.

٤ - هناك فروق معنوية بين العاملين في البنوك التجارية الأردنية من حيث مستويات أدائهم بسبب اختلافهم في الخصائص الشخصية المتعلقة بالجنس، والعمر، والتحصيل الدراسي، ومدة الخدمة، والراتب الشهري.

ثانياً: التوصيات

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

- ١ - أظهرت نتائج الدراسة أن مبدأ اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق والمعلومات الصحيحة أقل المبادئ الأربعة لإدارة الجودة الشاملة تطبيقاً. لذا ينبغي من إدارات البنوك التجارية الأردنية العمل على إيجاد نظام مناسب للمعلومات يقوم بتزويد الأداء والأقسام المصرفية كافة بالبيانات والمعلومات المساعدة لعملية اتخاذ القرار الصحيح بالوقت والكمية والنوعية المناسبة.
- ٢ - ضرورة تفعيل دور العاملين في المشاركة بعملية اتخاذ القرارات في البنوك التجارية الأردنية، وخاصة فيما يتعلق بتحسين وتطوير العمل المالي.
- ٣ - ضرورة الاستمرار بتطبيق إدارة الجودة الشاملة بكافة أبعادها في البنوك التجارية الأردنية، لأن ذلك يؤدي إلى تحسين الأداء الوظيفي للعاملين فيها، فضلاً عن المساهمة في تحسين الأداء النهائي لتلك البنوك.
- ٤ - كان للتحسين المستمر للخدمات المصرفية التأثير الأكبر في الأداء الوظيفي للعاملين. لذا على إدارات البنوك التجارية إيلاء هذا الموضوع مزيداً من الاهتمام من خلال إجراء دراسات مسحية بشكل دوري، للتعرف على التغيير في حاجات ورغبات الزبائن، والعمل على تلبية تلك الحاجات، مع ضرورة الاهتمام بالشكوى والمقترنات المقدمة منهم.
- ٥ - ضرورة استمرار الإدارة العليا في البنوك التجارية الأردنية في توفير الدعم لتطبيق إدارة الجودة الشاملة فيها، وذلك باستحداث أقسام متخصصة لضمان ومتابعة الجودة في الخدمة المصرفية.
- ٦ - على إدارات البنوك التجارية الأردنية العمل الجاد وبشكل أكبر مما هو عليه الآن لنشر ثقافة إدارة الجودة الشاملة وأهمية تطبيقها في العمل المالي، بين جميع العاملين فيها، باختلاف جنسهم وأعمارهم ومستوياتهم الوظيفية والتعليمية.

توثيق الإشارات الواردة في المتن:

- 1- Stephen, Harrison Ronald (1993), Stupak "Total Quality Management, The Organizational Equivalent of Truth in Public Administration Theory and Practice", **Public Administration Quarterly**, Vol. 16, No. 4 Winter, pp. 416 – 429.
- 2- Rilay, James, (1993), "Just Exactly What is Total Quality Management" **Personnel Journal**, Vol. 72, No. 1.
 - نزار عبد المجيد البرواري، (٢٠٠٠)، مستلزمات إدارة الجودة الشاملة وإمكانات تطبيقها في المنظمة العراقية، **مجلة المنصور، المجلد الأول**، العدد الأول، ص ص ٨٥ – ١١١.
- 4- Heizer, J. and Render B., (1996), **Production and Operations Management**, 4th Ed., Englewood Cliffs, Prentice – Hall.
- 5- Hoffur, Samuel K. M., (1999), TQM and Organizational Change, **International of Organizational Analysis**, Vol. 7 Issue 2, April, pp.1 – 28.
 - عمر عقيلي، (٢٠٠١)، **النهجية التكاملة لإدارة الجودة الشاملة "وجهة نظر"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ٣١.
 - عمر عقيلي، (٢٠٠١) مرجع سابق، ص ٧٢.
- 8- Brown, A. and Vanderwiele T., (1996), "Quality Management" Self – Assessment in Australia, **Total Quality Management**, Vol. 7, No. 3, pp. 3 – 24.
 - محفوظ أحمد جودة، (٢٠٠٤)، **إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، ص ٣١٣.
- 10- Buttle F., (1997), ISO 9000, Marketing Motivations and Benefits, **International Journal of Quality and Reliability Management** Vol. 14, No. 9.
 - عمر عقيلي، (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ٧٢.
- 12- Hoffur, Samuel, (1999), op. cit., p. 7.
- 13- Badri M., Davis D., (1995), A Study of Measuring The Critical factors of Quality Management, **International Journal of Q.& R. Management**, Vol. 12, No. 7.
- Karajewisky L. J., Ritzman K. P., (1996), **Operation Management\ Strategy and Analysis**, 4th Ed., Addison Wisley pub co.

- عمر عقيلي، (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ٤٨ .
 - محفوظ أحمد جودة، (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص ٢٠ .
 - محمد أحمد الطراونة، بدريه المعتز البليسي، (٢٠٠٢)، الجودة الشاملة والأداء المؤسسي، دراسة تطبيقية على المصادر التحارية في الأردن، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد ١٧، العدد الأول، ص ص ١١ - ٤٢ .
 - حامد عبدالله السقايف، (١٩٩٧)، المدخل الشامل وال سريع لفهم وتطبيق إدارة الجودة الشاملة، الرياض السعودية، بدون ناشر .
 - عبد الرحمن حمد الحميضي، (٢٠٠٠)، اتجاهات الإدارة العليا نحو تطبيق مواصفات الأيزو ٩٠٠٠، في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، مجلة الإدارة العامة، الرياض المجلد ٤٠، العدد ١، ص ص ١٤٥ - ١٩١ .
 - عبدالله موسى الخلف، (١٩٩٧)، ثالوث التميز تحسين الجودة وتخفيض التكلفة وزيادة الإنتاجية، مجلة الإدارة العامة، الرياض، المجلد ٣٧، العدد ١، ص ص ١٦٠ - ١٦٠ .
 - حسين عبدالله التميمي، (١٩٩٧)، إدارة الإنتاج والعمليات / مدخل كمي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص ٥٨٤ .
 - عمر عقيلي، (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ١٥٦ .
- 20- Evans J., and Lindsay M., (1996), **The Management and Control of Quality**, 3rd. ed., West Publishing Company, New York, pp. 106 – 115.
- نضال صالح الحوامدة، (٢٠٠٤)، العلاقة بين مستوى إدراك فاعلية وعدالة نظام تقويم الأداء وكل من الأداء الوظيفي والرضا الوظيفي والولاء التنظيمي والثقة التنظيمية في الوزارات الخدمية الأردنية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد السادس، العلوم الإدارية (١)، ص ص ٦١ - ٩٩ .
 - مصطفى نجيب شاويش، (١٩٩٦)، إدارة الموارد البشرية (إدارة الأفراد)، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ٨٦ .
 - موسى اللوزي، (١٩٩٩)، التطوير التنظيمي أساسيات ومفاهيم حديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ٨٥ .
 - علي فلاح المناصير، (١٩٩٤)، "إدارة الجودة الشاملة في سلطة الكهرباء الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن .
 - ياسر منصور المنصور، (١٩٩٧)، "إدارة الجودة الشاملة في القطاع الصحي الأردني، دراسة ميدانية مقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق .
 - محمد الطعامة، (١٩٩٨)، إدارة الجودة الشاملة في القطاع الحكومي (حالة وزارة الصحة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، قسم الإدارة العامة، الأردن .
 - جمال أبو دولة، حمد علي النبادي، (٢٠٠٠)، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في

- منظمات الخدمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، أبحاث اليرموك، المجلد ١٦
العدد ٤، ص ص ١٣٩ - ١٧١ .
- ٢٨ محمد أحمد الطراونة، بدريه البلبيسي، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ص ١١ - ٤٢ .
- ٢٩ محمد رياض بندقجي، (٢٠٠٣)، توجهات معاصرة في التعليم والتدريب على إدارة الجودة الشاملة لدى شركات التأمين الأردنية، دراسة ميدانية، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٧، ص ص ١١٩٧ - ١٢٢٢ .
- ٣٠ رمضان الشراح، (٢٠٠٣)، الأداء الاقتصادي والمالي للجهاز المصرفي الكويتي وفقاً لمفهوم الجودة الشاملة، مجلة الإداري، السنة ٢٥، العدد ٩٥، ص ص ٣١ - ٣٥ .
- ٣١ ميسر إبراهيم أحمد، (٢٠٠٤)، متضمنات إدارة الجودة الشاملة مدخل تطبيقي مقترن في الصناعات الوطنية، *تنمية الراfeldin*، المجلد ٧٤، العدد ٢٦، ص ص ١٤٣ - ١٦٤ .
- 32- Aggarwal S., (1993), A Quick Guide to Total Quality Management, **Business Horizons**, pp. 66 – 68.
- 33- Solis E., Rao S., Raghu – Nathan T., Chen Cho – Young and Pan Shih – Chun, (1998), Quality Management Practices and Quality Results, A Comparison of Manufacturing and Service Sectors in Taiwan, **Managing Service Quality**, Vol. 8, No. 1, pp 46 – 64.
- 34- Hasan M., and Kerr R. M., (2003), The relationship between total quality management practices and Organizational performance in service organizations, **The TQM Magazine**, Vol. 15, N. 4, pp . 286 – 291.
- 35- Javier Fco., Antonio V. J., Luis M., (2003), Factors affecting the relationship between total management and Organizational Performance, **International Journal of Quality and Reliability Management**, V. 20, N.2, pp – 189 – 209.
- 36- Daniel P., Amrik S., (2003), The relationship between TQM practices, quality performance, and innovation performance: An empirical examination, **International Journal of Quality and Reliability Management**, V. 20, N. 8, pp. 901 – 918.
- 37- Soltani E., Gennard J., Vander Meer R., Williams T., (2004),

- HR Performance evaluation in the Context of TQM, A review of the Literature, **International Journal of Quality and Reliability Management**, V. 21, N. 4, pp. 377 – 396.
- ٣٨ بدران بن عبد الرحمن العمر، (٢٠٠٢)، مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مستشفيات مدينة الرياض من وجهة نظر ممارسي مهنة التمريض، دورية الإدارة العامة، المجلد ٤٢ ، العدد ٢، ص ص ٣٥١ – ٣٠٧ .
- ٣٩ سعد بن عبد الله الكلبي، (١٩٩٧)، خصائص الوظيفة ونتائج العمل، فحص جزئي لأنموذج (هاكمان وأولدهم)، دورية الإدارة العامة، المجلد ٣٧ ، العدد ١، ص ص ٤٣ – ١ .

استخدام النمذجة المالية لتصنيف مخاطر القروض الممنوحة

للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

د. قيس أديب الكيلاني ود. ثائر عدنان قدومي

جامعة العلوم التطبيقية الخاصة - الأردن

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تصنیف مخاطر القروض الممنوحة من قبل البنك الأردني للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وترتيب هذه المخاطر في فئات مختلفة وأيضا التمييز بين الشركات المتعثرة والغير متعرّفة لربط درجة المخاطرة بسعر فائدة يتناسب مع المخاطرة المصاحبة للقرض ولتحقيق ذلك قام الباحثان بدراسة عينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية مكونة من (٢٠) شركة، وقد تم اختيار ٥٠ % من العينة على أساس الشركات الأعلى من حيث القيمة السوقية لأسهمها والـ ٥٠ % الأخرى من العينة على أساس الشركات الأدنى من حيث القيمة السوقية لأسهمها بسبب الدلالات التي توفرها سلامة رأس المال أو تأكده، وقد تم التوصل إلى تصميم نموذج مالي مكون من خمسة نسب مالية حيث قرن بكل نسبة مالية وزن نسي معين يدل على معامل الانحدار الخطي بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهذه النسب هي: صافي رأس المال العامل/ إجمالي الأصول، الأصول السريعة/ الخصوم المتداولة، صافي الربح بعد الضريبة/ المبيعات، صافي الربح قبل الضريبة/ مجموع الأصول، النقدية/ مجموع الأصول. وقد تم تطبيق النموذج المالي على عينة الدراسة بهدف تصنیف مخاطر القروض الممنوحة من قبل البنك حيث تم التوصل إلى تصنیف القروض إلى (٣) فئات، تبدأ من الفئة الأولى: قروض عالية المخاطرة حيث كان مؤشر مخاطرة القروض Z > ١ وتنتهي بالفئة الثالثة: قروض قليلة المخاطرة حيث كان مؤشر مخاطرة القروض Z < ٢,٣٢.

كما تضمنت الدراسة بعض التوصيات والتي من ضمنها التأكيد على مدراء الائتمان في البنوك التجارية بأهمية استخدام النماذج المالية الكمية للتعرف على مخاطرة القروض قبل منحها وعدم الاعتماد على الرأي الشخصي بشكل رئيسي.

مفتاح الكلمات: النمذجة المالية، مخاطرة وجودة القروض، التعثر، الشركات الصناعية

**The Use of Financial Modelling in Credit Risk Rating
An Analytical Study of a Sample of Industrial Corporations in
Jordan**

Dr. Qais Adib Alkilani & Dr. Thair Adnan Kaddumi

Applied Science Private University

Abstract

This study aims at classifying the risks associated with the loans granted by the Jordanian banks to the Jordanian industrial public corporations in order to arrange such risks into different categories and to differentiate between the solvent and insolvent corporations for the purpose of tying the risk degree with the interest rate that is suitable for the risk related to the loan. To achieve this goal, the researchers have studied a sample made up of 20 Jordanian industrial public corporations. 50% of the sample was chosen on the basis of the highest share market value and the remaining 50% of the sample was chosen on the basis of the lowest share market value.

For this purpose, a financial model of (5) ratios has been designed; each ratio has been given a proportional weight that indicates the regression co-efficient between independent and dependent variables. The ratios used are: Working Capital/ Total Assets, Acid asset/ Current Liabilities, Net Income/ Sales, EBIT/ Total Assets, Cash/ Total Assets. The financial model has been applied on the sample of the study to classify the loan risks granted by the banks. Accordingly, (3) categories of risk degrees have been extracted: starting with the first category – high risk ($Z \leq 1$) and ending with the third category- low risk ($Z > 2.32$).

The study also includes some recommendations that emphasize that the credit managers of the commercial banks need to recognize the importance of the quantitative financial models in identifying the loan risks to be granted to corporations so that their decisions do not depend merely on personal opinion.

مقدمة

تحدد قرارات منح القروض والتي يتخذها المسؤولون في البنوك بحيث تعتمد إلى حد كبير على المخاطر التي تصاحب تلك القروض، لذلك نرى أن مسؤولي قسم التسهيلات الائتمانية يقومون بعدة خطوات وإجراءات للتأكد من مخاطر القرض قبل منحه وبعد منحه أيضاً، عن طريق المتابعة بوسائلها المختلفة والتي يتم من خلالها اكتشاف حالات من الممكن أن يتعرض فيها القرض قبل وقوع التعرض، وحتى يتمكن البنك من معالجتها. لذلك فإن البنك يطلب معلومات وبيانات مالية أو غير مالية عن العميل ويقوم باستخدام هذه البيانات للحكم على مدى ملاءمة العميل المالية.

إن المدف الأساي من القوائم المالية التي يزودها العميل إلى البنك لغرض طلب القرض هو تحليل هذه القوائم للحكم على مدى سلامة القروض التي ستمنحك للعميل.

في هذه الدراسة سيقوم الباحثان بالاستفادة من الدراسات السابقة التي أجريت على تصنيف مخاطر القروض المصرفية حيث ركزت معظم تلك الدراسات على استخدام النسب المالية في تصميم نماذج رياضية تستطيع أن تتنبأ بمخاطر القروض وذلك قبل منحها مباشرة. لأنه باستخدام النسب المالية يمكن الحصول على مؤشر لمدى قوة أو ضعف الشركة.

وتعتبر النسب المالية من أهم أساليب التحليل المالي حيث تزايدت أهميتها بالنسبة للبنوك منذ بداية السبعينيات وهي الفترة التي شهدت تغير اثنين من أهم المصارف العاملة في الغرب. إحداهما هو بنك "فرانكلين" الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية وقد خسر عام ١٩٧٣ حوالي $\frac{1}{4}$ رأس المال والبنك الآخر هو بنك "هاسيت" في ألمانيا الغربية حيث اضطر على أثر الخسارة إلى التوقف عن الاستمرار كلياً^(١).

لو نظرنا إلى القطاع العام وتساءل بعضا هل هناك شركات تفلس ؟ والتي

تبدأ بوقوع الشركة في حالة من الإعسار المالي أي عدم القدرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها حيث ينتهي الأمر بالإعلان عن إشهار الإفلاس، ولكن في ظل الاقتصاديات الموجهة لا يتم إشهار إفلاس الشركات بل يتم ما هو أخطر من ذلك وهو قيام الدولة بتحمل عبء خسائر هذه الشركات من خلال الدعم وهنا يأتي دور التحليل المالي وأهميته في التنبؤ بالخسائر قبل حدوثها لمساعدة الجهات المعنية لاتخاذ القرارات المناسبة لإنقاذ الموقف^(٢).

لذلك فإن الحاجة ملحة إلى ابتكار أساليب كمية تكشف مسبقاً عن حجم المخاطر التي قد تواجهها القروض المنوحة مما قد يهدى السبيل إلى تجنبها، خاصة وأن الدراسات السابقة أكدت أن إفلاس المشاريع يعود بشكل رئيسي إلى أسباب داخلية وأسباب إدارية حيث أن الإدارة تعتبر هي المسؤولة غالباً عن التعثر الذي يحدث للمشروع^(٣).

وتشير الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع إلى أنه قد تجاوز مرحلة متقدمة من البحث والتحليل على المستوى العالمي^(٤)، وكانت هناك العديد من المحاولات المادفة إلى وضع معايير كمية لقياس المخاطر الائتمانية منذ بداية الأربعينيات، أما على مستوى الدراسات العربية فالبحث والتقصي يبين ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل المخاطر الائتمانية الخاصة بالقطاع الصناعي في الأردن من الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٣) من أجل وضع مقياس كمي تستطيع البنوك الأردنية الاعتماد عليه عند دراسة مخاطر القروض من أجل اتخاذ القرار السليم. منح أو عدم منح القرض.

أولاً: المنهجية

١- مشكلة الدراسة

إن تحليل مخاطر الائتمان المصرفي هو من أهم أعمال موظفي قسم التسهيلات الائتمانية في أي بنك وهو يقوم على تصنیف المخاطر Risk Rating ليتمكن الموظف من تحديد فئة المخاطر التي ينتمي إليها القرض من أجل تحديد سعر فائدة عليه^(٥)، وتحديد نوع الضمانات المقبولة بما يتناسب مع مخاطرة القرض بالنسبة للبنك، لذلك يلتجأ موظفو القسم إلى الحصول على معلومات عن العميل وعن الغرض من القرض ومعلومات أخرى مالية لاستخدامها في التحليل المالي التقليدي بالاعتماد على تحليل كل نسبة مالية على حدة، مما قد يعطي انطباع عن الوضع المالي الجيد للمنشأة علماً أنه إذا استخدمت نسبة أخرى فقد تعطي انطباع معاكس لوضع الشركة المالي.

لذلك فمن الضروري معرفة النسب الملائمة لتحديد الوضع المالي والائتماني للمنشأة من خلال مجموعة من النسب المالية الموضوعة معاً في حزمة واحدة تكون هي الأقدر على إعطاء فكرة سليمة وصحيحة عن وضع الشركة المالي والائتماني .

٢- أهمية الدراسة

من المعروف أن جهاز الإقراض الكفاء في البنوك يلعب دوراً هاماً في نجاح السياسات الائتمانية للبنك نفسه ولكن يجب أن لا نغفل أهمية الأساليب الكمية المختلفة والمتبعة لتحليل مخاطر الائتمان والتي تعتبر مكملاً للجهاز الكفاء في الإدارة الائتمانية من خلال البحث والتقصي والتحقق من القدرة الحقيقة للمقترض على السداد^(٦).

تبعد أهمية هذه الدراسة من الأوضاع المالية التي حدثت في بعض المصارف والتي تمثل في تحول جزء من القروض إلى قروض متغيرة كان سببها عدم وجود نظام فعال في تحليل ودراسة المخاطر التي صاحبت العمليات الائتمانية المقدمة إلى الشركات الصناعية وأيضاً توفير نموذج يمكن استخدامه لهذا غرض بحيث يعود

بالنفع على أطراف أخرى أهمها المساهمين من خلال الاطمئنان على سلامة المركز المالي للشركة التي يستثمرون بها.

٣- فرضية البحث

يمكن صياغة الفرضية الرئيسية للدراسة من خلال العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالشكل التالي:

يمكن التنبؤ بمخاطر القروض المنوحة للشركات الصناعية بواسطة حزمة من النسب المالية التي يتم التوصل إليها باستخدام أسلوب الارتباط والانحدار الخطي المتعدد عند مستوى معنوية ١٠٪.

٤- متغيرات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على معرفة مدى تأثير تركيبة الموجودات والمطلوبات وبنود قوائم الدخل للشركات الصناعية عينة البحث على عشر الائتمان المنوحة لهذه الشركات سواء ما كان منها بالارتفاع أو الانخفاض. بناء على ذلك يمكن توضيح متغيرات الدراسة على النحو التالي:

أ- **المتغير التابع:** متوسط القيمة السوقية لأسهم الشركات الصناعية عينة الدراسة وذلك خلال فترة الدراسة حيث تم الحصول على البيانات من القوائم المالية المنشورة لنفس الشركات بسبب اعتبارها دليل على سلامة أو تآكل رأس المال.

ب- **المتغير المستقل:** يتضمن النسب المالية المعتمدة في هذه الدراسة وعلى ضوء ذلك فإن المعلومات المالية التي يطلب من العميل تقديمها عند طلب القرض تعتبر أساسية لذلك يتوجب على ضابط الائتمان التأكد من أنها مدققة من قبل مدقق قانوني وما مدى الثقة التي يوليهها ضابط الائتمان لحسابات الشركة. وهذه النسب هي:

١- صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الأصول.

٢- إجمالي القروض/ إجمالي الأصول.

- ٣ - رأس المال العامل/ إجمالي الأصول.
- ٤ - الأصول السريعة/ الخصوم المتداولة.
- ٥ - رأس المال العامل/ المبيعات.
- ٦ - المبيعات/ إجمالي الأصول.
- ٧ - المطلوبات/ حقوق المساهمين.
- ٨ - صافي الربح بعد الضريبة/ المبيعات.
- ٩ - الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة.
- ١٠ - الأصول السريعة/ المبيعات.
- ١١ - صافي الربح بعد الضريبة/ مجموع الأصول.
- ١٢ - القيمة السوقية للأسهم/ مجموع الخصوم.
- ١٣ - النقدية/ الخصوم المتداولة.
- ١٤ - النقدية/ مجموع الأصول.
- ١٥ - الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول.

٥- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن والبالغ عددها (٨٦) شركة لغاية عام ٢٠٠٣^(٧). وقد تم تحديد القطاع الصناعي في الأردن بسبب اتساع هذا القطاع وارتفاع حجم الائتمان المنوх له وارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن تعثر الشركات الصناعية الأمر الذي يقل وجوده في قطاعات أخرى حيث بلغت حجم التسهيلات الائتمانية المنوحة من قبل البنوك المرخصة في الأردن للقطاع الصناعي كما هو موضح بالجدول رقم (١):

جدول رقم (١): توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة المتوفرة للقطاع الصناعي الأردني (مليون دينار)

| ٢٠٠٣ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٩ | ١٩٩٨ | ١٩٩٧ | ١٩٩٦ | ١٩٩٥ | ١٩٩٤ | ١٩٩٣ |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| ٢٠٨ | ٢٧ | ٢٣ | ٢٢ | ٢٣ | ٢٣ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٦ | ٢٧ |

المصدر: النشرات الإحصائية الشهرية / البنك المركزي الأردني^(٨).

أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد بلغت "٢٠" شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وذلك خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٣). وقد تم اعتبار ٥٥٪ من عينة الدراسة كمجموعة أولى تمثل الشركات الصناعية التي حققت أرباح خلال السنوات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٠ والتي كانت القيمة السوقية لأسهمها أعلى من القيمة الاسمية وهي (دينار واحد) أما الـ ٤٥٪ الأخرى من العينة فقد اعتبرت كمجموعة ثانية وتمثل الشركات الصناعية التي حققت خسائر خلال تسعة سنوات من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٣ الأمر الذي أثر على القيمة السوقية لأسهم هذه الشركات حيث انخفضت إلى مستويات متدنية بحيث أصبحت أقل من القيمة الاسمية لذلك نستطيع اعتبار أن القيمة السوقية هي انعكاس لوضع الشركة من ناحية تحقق الأرباح أو الخسائر^(٣).

وقد تم توزيع عينة الدراسة إلى مجموعتين تمثل كل مجموعة عشرة شركات، المجموعة الأولى حددت وفقاً لارتفاع القيمة السوقية لأسهمها لسنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠٣ والذي يعطي مؤشراً على سلامة رأس المال للشركة. أما المجموعة الثانية فقد حددت وفقاً لأنخفاض القيمة السوقية لأسهم الشركات عن القيمة الاسمية لنفس الفترة والذي يعني تأكل رأس المال لهذه الشركات لسنوات نفسها والذي

يؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة الشركات على سداد القروض المنوحة لها. وحيث أن القيمة السوقية للأسهم تعتبر معيار على مدى سلامة أو تأكل رأس المال الذي بدوره يؤدي إلى تعثر الشركات وبالتالي تعثر القروض المنوحة لها حيث أن ارتفاع أو انخفاض الأسعار السوقية للأسهم الشركات ما هي إلا انعكاساً لنشاط الشركات فهو ينبع من مستوى نشاط الشركات يحدث عندما لا يكون هناك قرارات في التوسيع في النشاط أو عندما يكون هناك تخفيض في التكاليف وتخفيض في حجم العمالة وانخفاض في الأرباح فعندما تصل هذه المعلومات إلى المستثمرين عن طريق "الإفصاح" والشفافية المطلوبة في السوق المالي سيقل حجم الطلب على الأسهم وبالتالي سيقل حجم التعامل مما يعني انخفاض أسعار هذه الأسهم في البورصة.

والجدول رقم (٣) يبين الشركات الصناعية عينة الدراسة، والقيمة السوقية للأسهم كل منها خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣:

الجدول رقم (٣) : أسماء الشركات ومتوسط القيمة السوقية للأسهمها

| الرقم المتسلسل | اسم الشركة | متوسط القيمة السوقية للسهم |
|-------------------|-------------------------------------|-------------------------------|
| -١ | مصفاة البترول الأردنية | 10.309 |
| -٢ | المنظفات الكيماوية العربية | 9.692 |
| -٣ | مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر | 4.236 |
| -٤ | دار الدواء للتنمية والاستثمار | 4.750 |
| -٥ | مصانع الأجواخ الأردنية | 6.410 |
| -٦ | العربية لصناعة الأدوية | 3.501 |
| -٧ | البوتاسي العربية | 4.446 |
| -٨ | الدخان والسجائر الدولية | 2.068 |
| -٩ | الدباغة الأردنية | 4.721 |

| | | |
|-------|--|-----|
| 2.911 | الأبان الأردنية | -١٠ |
| 0.673 | الشرق الأوسط للصناعات الكيماوية والمستلزمات الطبية | -١١ |
| 0.436 | العصيرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية | -١٢ |
| 0.936 | الصناعات الصوفية | -١٣ |
| 0.513 | الرازي للصناعات الدوائية | -١٤ |
| 0.842 | اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية | -١٥ |
| 0.819 | الموارد الصناعية الأردنية | -١٦ |
| 0.356 | الوطنية للصناعات النسيجية البلاستيكية | -١٧ |
| 0.924 | رافيا الصناعية للأكياس البلاستيكية | -١٨ |
| 0.252 | العربية للاستثمار والتجارة الدولية | -١٩ |
| 0.523 | السلفو كيماويات الأردنية | -٢٠ |

* الجدول من إعداد الباحثان بناء على البيانات المالية الواردة في التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة.

٦- أسلوب جمع البيانات:

اعتمد الباحثان على القوائم المالية و خاصة (الميزانيات العمومية وقوائم الدخل) للشركات عينة البحث للفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٣ والتي تم الإفصاح عنها من قبل الشركات عينة الدراسة.

٧- الدراسات السابقة:

اهتم الباحثون في الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة الأوضاع المالية للشركات والتنبؤ بفشلها مسبقاً منذ السبعينيات وقد ظهرت منذ ذلك الوقت العديد من الدراسات كما يلي:

أ- الدراسات الأجنبية :

١- دراسة **Beaver 1966**). قام الباحث باختبار ستة متغيرات من بين

ثلاثين متغيراً بحيث أظهرت قدرة على التنبؤ بالإفلاس قبل وقوعه بخمس سنوات وهذه النتائج ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة ٩٥٪.

حيث اختار الباحث عينة من الشركات الجيدة مكونة من (٧٩) شركة ومثلها من الشركات الغير جيدة (الفاشلة) من خلال تحليل حساباتها الختامية مستخدماً أسلوب التحليل التمييزي حيث خلصت الدراسة إلى اختيار (٦) نسب مالية ذات تأثير على المخاطرة الائتمانية وهذه النسب هي^(١):

التدفق النقدي / مجموع الأصول، صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول،
مجموع القروض / مجموع الأصول، صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول،
الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة، الأصول السريعة - الخصوم المتداولة / تكاليف
العمليات - الاستهلاكات.

-٢ دراسة Altman (١٩٦٨). ترکز دراسة Altman على استخدام
أسلوب تحليل الانحدار التمييزي Discriminate Regression Analysis حيث غطت الدراسة عينة مختارة عشوائياً من الشركات التي
أعلن إفلاسها بين عامي ١٩٤٦ - ١٩٦٥ وقد احتوى النموذج على خمسة
متغيرات وهي^(٩):

صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول، الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول،
صافي الربح قبل الفائدة والضريبة EBIT / مجموع الأصول، القيمة السوقية
للسهم / مجموع الخصوم، المبيعات / مجموع الأصول.

أثبت هذا النموذج قدرة تنبؤية تراوحت ما بين ٧٠% - ٩٠% وذلك قبل
ستين من الإفلاس الفعلي.

-٣ دراسة Deakin (١٩٧٢). أجريت هذه الدراسة على عينة من
الشركات التي أعلن عن إفلاسها بين عامي ١٩٦٤ - ١٩٧٠ وكان عدد
المتغيرات المستخدمة (١٤) متغيراً^(٣):

التدفق النقدي / مجموع القروض، صافي الربح / مجموع الأصول، مجموع القروض / مجموع الأصول، الأصول المتداولة / مجموع الأصول، الأصول السريعة / مجموع الأصول، صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول، النقدية / مجموع الأصول، الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة، الأصول السريعة / الخصوم المتداولة، النقدية / الخصوم المتداولة، الأصول المتداولة / المبيعات، الأصول السريعة / المبيعات، صافي رأس المال العامل / المبيعات، النقدية / المبيعات.

خلصت هذه الدراسة إلى أن النموذج الذي تم تصميمه أظهر قدرة على التنبؤ بالإفلاس قبل وقوعه بخمس سنوات. ويعاب على هذا النموذج أنه استخدم عدداً كبيراً من النسب المالية (١٤ نسبة)، ويعاب عليه أيضاً أن عينة الدراسة غير متماثلة من حيث عدم انتماها لنفس القطاع.

٤ - دراسة **Edmister** (١٩٧٢). حيث تناولت عينة من الشركات التي أعلن إفلاسها بين عامي ١٩٥٨ - ١٩٦٥ وتضمن النموذج ستة متغيرات هي^(٣):

التدفق النقدي / الخصوم المتداولة، حقوق الملكية / المبيعات، صافي رأس المال العامل / المبيعات، الخصوم المتداولة / حقوق الملكية، المخزون / المبيعات، الأصول السريعة / الخصوم المتداولة.

من عيوب هذه الدراسة أنها تناولت عينة غير متماثلة من الشركات التي تم دراستها وتحليلها.

٥ - دراسة **Chessler** (١٩٧٢). وقد احتوى هذا النموذج على ستة متغيرات أيضاً كما يلي^(٤):

النقد والأوراق المالية / مجموع الأصول، صافي المبيعات / النقد والأوراق المالية، صافي الربح قبل الضرائب / مجموع الأصول، إجمالي القروض / مجموع الأصول، الأصول الثابتة / صافي قيمة المشروع، رأس المال العامل / صافي المبيعات.

كان الهدف من هذا النموذج هو اختيار النسب المالية الأفضل للوصول إلى تدريج ائتماني، للشركات، وقد اعتمد الباحث على عيتيين الأولى مكونة من (٧٤) شركة نصفها جيدة والنصف الآخر غير جيدة استخدمت لبناء المقياس أما العينة الثانية ف تكونت من (٥٢) شركة منها (٢٢) شركة جيدة و(٣٠) غير جيدة استخدمت لاختبار المقياس، وتم استخدام التحليل التميزي للوصول إلى الدالة المميزة وإيجاد نقطة الفصل بين الشركة الجيدة وغير الجيدة.

٦- دراسة Zavgren (١٩٨٣). استخدم الباحث أسلوب خاص للانحدار المتعدد وغطت الدراسة عينة من الشركات التي أُعلن إفلاسها بين عامي ١٩٧٢ - ١٩٧٨ وتضمن النموذج ستة متغيرات هي^(٣):

صافي الربح/ إجمالي الأصول، المبيعات/ الأصول الثابتة، الأصول المقترضة/ إجمالي الأصول، المديونون/ المخزون، الأصول السريعة/ الخصوم المتداولة، النقدية/ إجمالي الأصول.

أثبت النموذج قدرة على التنبؤ بالإفلاس وذلك ب معدلات خطأ متفاوتة في السنوات الخمس السابقة للإفلاس. وقد راعت هذه الدراسة وجود التمايز بين الشركات عينة الدراسة من حيث القطاع الاقتصادي وحجم الأصول.

٧- دراسة Gregory J. Idleman (١٩٩٥) بعنوان Z-SCORES - دليل للتنبؤ بالفشل المالي، حيث وضع الباحث أن عدد الشركات المتعثرة بازدياد مستمر حتى وصل العدد في أحد الأسابيع إلى (٣٠٠) شركة متعثرة وهذا العدد هو الأعلى منذ عام ١٩٣٠ في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب تزايد القروض. وأن النماذج المتعارف عليها غير قابلة للتطبيق في جميع الظروف وعلى جميع القطاعات حيث قام الباحث بتطبيق نموذج Altman على شركات أخرى مثل:

أ- الشركات الغير متداولة في السوق المالي.

ب- الشركات الغير صناعية (التجارية والخدامية).

وخرج بنماذج جديدة خاصة بالتنوع المختلف للشركات وهذه النماذج مختلفة تماماً عن نموذج Altman من حيث الوزن النسي لكل متغير (النسبة المالية). حيث كان النموذج المتعلق بالشركات الغير متداولة بالسوق المالي كما يلي^(١١):

$$Z = 0.717X_1 + 0.847X_2 + 3.107X_3 + 0.420X_4 + 0.998X_5$$

وقد قسم الشركات إلى ثلاث فئات بالاعتماد على قيمة (Z) على النحو التالي:

- $Z < 1.23$ شركات متعثرة.
- $1.23 < Z < 2.9$ شركات تحتاج إلى دراسة.
- $Z > 2.90$ شركات ناجحة.

أما النموذج الثاني فهو:

$$Z = 6.56X_1 + 3.26X_2 + 6.72X_3 + 1.05X_4$$

حيث تم إلغاء X_5 وهي: المبيعات/ إجمالي الأصول وذلك بسبب الاختلاف الكبير في حجم المبيعات بين قطاع وآخر، وقد قسم الشركات إلى ثلاث فئات بالاعتماد على قيمة (Z) على النحو التالي:

- $Z < 1.1$ شركات متعثرة.
- $1.1 < Z < 2.6$ شركات تحتاج إلى دراسة.
- $Z > 2.6$ شركات ناجحة.

- دراسة Carolyn Clark, Paul Foster, Karen Hogan and George Webster (١٩٩٧). في هذه الدراسة قام الباحثون باختيار (٤) شركة من (٣) قطاعات مختلفة، سبعة منهم شركات قائمة وناجحة والسبعة الأخرى هي شركات تعثرت ما بين الأعوام (١٩٧٤ - ١٩٧٩) حيث تم تحديد (٤) متغيرات لتصميم النموذج تعتبر كمؤشر لقياس

مخاطر القروض الممنوحة وهي:

- ١- السيولة، وقد تم استخدام نسبة التداول السريعة ونسبة التدفق النقدي إلى المبيعات.
- ٢- القوة الإيرادية، وقد تم استخدام هامش صافي الربح والعائد على الاستثمار.
- ٣- كفاءة استخدام الأصول، وقد تم استخدام معدل دوران المخزون ومعدل دوران الأصول.
- ٤- المرونة المالية وقد تم استخدام نسبة تغطية الفوائد ونسبة الاقتراض (القروض / حقوق الملكية)، وقد تم تسمية النموذج بـ **K & P Default Risk Model** حيث تم إعطاء وزن نسيي للقوة الإيرادية والمرونة المالية بلغ (٨٠٪) وتم مقارنة K & P Model مع نموذج Altman فتبين أنه أدق في التنبؤ بالفشل من نموذج Altman، حيث أثبتت النموذج أن التنبؤ بفشل الشركات قبل سنة إلى خمس سنوات جميعها تحققت ولكن بنسب متفاوتة^(٩).

ب- الدراسات العربية:

- ١- دراسة فوزي غراییه وریما یعقوب / الجامعة الأردنية (١٩٨٧) بعنوان "استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية سنة ١٩٨٧"، حيث استخدم الباحثان عينة من (٢٠) شركة صناعية أردنية في الأعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٥ واستخدم الباحثان التحليل التمييزي الخطي للوصول إلى أفضل نموذج يمكن من خلاله التمييز بين الشركات الصناعية المتعثرة وغير متعثرة وقد راعى الباحثان التماثل من حيث نوع القطاع الاقتصادي وتمكن النموذج من إعادة تصنيف الشركات في عينة التحليل ضمن جموعتي الشركات المتعثرة وغير متعثرة بدقة تامة. وكانت النسب المختارة هي^(١٠):

المبيعات / إجمالي الأصول، المبيعات / حقوق الملكية، صافي الربح / مجموع الالتزامات، حقوق المساهمين / مجموع الالتزامات، حقوق المساهمين / الموجودات الثابتة، التدفق النقدي / مجموع الأصول.

٢- دراسة مفلح عقل (١٩٨٩) بعنوان فشل "المؤسسات التجارية أسبابه، مظاهره وكيفية التنبؤ به" حيث قام بتطبيق نموذج Altman المطور على (١٤) شركة صناعية متفاوتة في أدائها للسنوات ١٩٨٢ - ١٩٨٤. وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن النموذج استطاع التمييز بين الشركات الجيدة والشركات المعروفة بأدائها المنخفض (١٣).

٣- دراسة (منير هندي / ١٩٨٩). تضمن هذه الدراسة محاولة للوصول إلى نموذج للتنبؤ بتآكل رأس المال (الإفلاس الفني) للشركات الصناعية وذلك باستخدام أسلوب التحليل التمييزي حيث احتوى النموذج على ستة متغيرات ثبتت قدرتها على التنبؤ بالإفلاس قبل خمس سنوات من حدوثه للشركات التي بلغت قيم (Z) لها في النموذج (3.285) نقطة أو أكثر وقد رأى الباحث التماثل في العينة المختارة من حيث نوع القطاع الاقتصادي . أما متغيرات النموذج فهي على النحو التالي (٣) :

· مجموع الأموال المقترضة / إجمالي الأصول، صافي الربح قبل الضريبة / المبيعات، حقوق الملكية والقروض طويلة الأجل / الأصول الثابتة، معدل العائد على المتاجرة بالملكية، المخزون / الأصول المتداولة، رصيد السحب على المكشوف / حقوق الملكية.

٤- دراسة الهيثي (١٩٩٠). وهي دراسة عراقية تناولت القياس الكمي للمخاطرة الائتمانية وقد اعتمدت على ستة نسب مالية حيث اعتمد الباحث على أسلوب الانحدار المتعدد للوصول إلى معادلة تقدير المخاطرة الائتمانية وكانت النسب المالية التي احتواها النموذج كما يلي (١٠) :

صافي الدخل / المبيعات، المبيعات / الأصول الثابتة، الديون / إجمالي الأصول،

نسبة رأس المال العامل، صافي الدخل/ إجمالي الديون، نسبة الأرباح المختجزة.

٥- دراسة محمد مطر (١٩٩٦) بعنوان "أهمية التحليل الاستراتيجي للائتمان في اتخاذ قرارات الإقراض طويلة الأجل". أشار الباحث إلى أن أهمية التحليل الاستراتيجي الذي يعتمد على المؤشرات المالية وغير المالية تزداد أهمية يوماً بعد يوم، لأن النسب المالية التي تطبق على القوائم المالية لا تفي بمتطلبات العصر لأن كثيراً من المتغيرات التي تؤثر على قدرة الشركة على سداد التزاماتها اتجهت البنك لا تظهر في القوائم المالية مثل تقييم مخاطرة الشركة ومخاطر الصناعة ومخاطر الاقتصاد الكلي. وبين الباحث أن هناك خطوات يمكن اتباعها للوصول إلى النتائج المرجوة من التحليل الاستراتيجي، وخلص الباحث إلى تصميم مصفوفة تصنيف مخاطر الائتمان التي تقسم المخاطرة إلى أربعة مستويات: منخفضة، متوسطة، عالية، عالية جداً^(١٤).

٦- دراسة محمد مطر (١٩٩٧) بعنوان "العناصر الأساسية لتحليل الائتمان المستخدم في دراسة طلب التسهيلات المصرفية". وضح الباحث في هذه الدراسة أهم العناصر الأساسية التي يتوجب على مسؤول الائتمان في البنك مراعاتها في دراسته لطلب التسهيلات وهي^(١٥):

١- تقديم وصف واضح للتسهيلات المصرفية المطلوبة.

٢- تحديد مصادر المعلومات المالية ونوعها التي تستخدم في الدراسة.

٣- مصادر واستخدامات النقد لدى العميل.

٤- مصادر المعلومات الإستراتيجية مثل نشاط الشركة ونجاحها.

٥- تحليل وتفسير المعلومات المالية.

٦- تحليل المخاطر المصاحبة للقرض وترتيبها والتوصية.

٧- الالتزامات القانونية.

٧- دراسة محمد مطر (٢٠٠١) بعنوان "طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي

للشركات - دراسة تحليلية مقارنة لآراء المدققين وال محللين الماليين في الأردن".
هدفت الدراسة إلى الوقوف على أوجه التشابه و مجالات الاختلاف القائمة بين
المدققين والمحللين الماليين من حيث طبيعة المؤشرات المالية المستخدمة في التنبؤ
بفشل الشركات ومن حيث أهميتها النسبية وذلك من خلال دراسة (٦٣)
مفردة تنتهي إلى الفتى المذكورين، وقد بينت الدراسة أن كلا الفتى تتفقان
على الجمع بين المؤشرات المالية وغير المالية في بناء نموذج التنبؤ بالفشل،
لكنهما تختلفان في تحديد المتغيرات المالية وغير المالية التي تستخدمن في عملية
التنبؤ بالفشل والأفضلية التي تعطيها كل فتى من الفتى لأنواع النسب المالية
المستخدمة. وخلصت الدراسة إلى بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي يتكون من
عشرة متغيرات (من وجهة نظر المدققين) بحيث يكون ٦٠٪ منها عبارة عن
مؤشرات مالية و ٤٠٪ مؤشرات غير مالية، أما بالنسبة للمحللين الماليين فإن
النموذج يتكون من عشرة متغيرات أيضاً ٥٥٪ من المتغيرات تمثل مؤشرات
مالية وال ٤٥٪ الأخرى عبارة عن مؤشرات غير مالية. وفيما يلي المتغيرات
المالية لنموذج التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر فتى المدققين (٦٤):

مجموع المطلوبات / حقوق المساهمين، صافي الربح / حقوق المساهمين (ROE)،
صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الربح، صافي الربح / صافي المبيعات،
صافي الربح / عدد الأسهم العادية، صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع
الديون.

أما بالنسبة للمتغيرات المالية التي احتواها النموذج من وجهة المحللين الماليين
فهي:

صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الديون، درجة الرفع المالي، معدل
دوران المخزون، مجموع المطلوبات / حقوق المساهمين، الأصول السائلة /
المطلوبات المتداولة.

ملخص الدراسات السابقة:

جميع الدراسات السابقة استخدمت النسب المالية (مؤشرات كمية) ما عدا دراسة محمد مطر (٢٠٠١) التي أدخلت بعض المؤشرات النوعية، وهذه الدراسات أجريت في فترات معينة وعلى أنواع مختلفة من القطاعات الاقتصادية، ومعظمها أثبتت قدرة على إعطاء فكرة عن الوضع المستقبلي للشركة التي تخضع للتقسيم باستخدام النموذج المحدد في تلك الفترة وبنسب دقة متفاوتة، فعندما تكون العينة متماثلة وتأخذ بالاعتبار أن تحتوي على شركات جيدة وأخرى فاشلة تكون النتائج أدق لأن عدم التمايز في العينة قد يؤدي إلى صعوبة في تطبيق النموذج بسبب الاختلاف في بنود القوائم المالية للشركات المختلفة القطاعات وبسبب تأثير الظروف الاقتصادية على قطاع معين أكبر من تأثيرها على قطاع آخر. وقد لوحظ من خلال الاستعراض المرجعي أن بعض النسب قد تكررت أكثر من غيرها في عدة دراسات بحيث يمكن ترتيب هذه النسب حسب الأكثر تكراراً ثم الأقل كما يلي:

- أ- نسب السيولة.**
- ب- نسب الربحية.**
- ج- نسب المديونية.**
- د- نسب الكفاءة.**

ثانياً: الإطار النظري

١- النمذجة المالية:

الأكاديميون والممارسون لهنئة الإقراض دائماً في محاولات مستمرة لتطوير نماذج مالية تمكنهم من الحكم على مدى سلامة القروض التي تمنح من قبل البنك من حيث جودة القروض أو مخاطرها. لذلك فإن النمذجة المالية هي عبارة عن بناء

نموذج أو أكثر بحيث يتم استخدامه لغرض معين، وهذا الغرض يمكن في التبؤ مسبقاً بجودة القروض أو مخاطرها معتمداً على النسب المالية المتعارف عليها^[١٩]، وهي عبارة عن مؤشرات مالية يتم استئصالها من خلال البيانات المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة وغيرها من الشركات في القطاعات المختلفة ، حيث أن هناك النماذج المبنية على مؤشرات وصفية أو نوعية إلا أن كل مؤشر يؤثر بدرجة مختلفة على مخاطر القرض أو جودته عن المؤشر الآخر لذلك لا بد من إعطاء أوزان نسبية لهذه المؤشرات حسب تأثيرها على أرباح الشركات وبالتالي تأثيرها على مخاطرة القرض فمن خلال إعطاء هذه الأوزان النسبية يصبح النموذج كاملاً وجاهزاً للتطبيق عملياً^[٢٠]. كما وتجدر الإشارة هنا إلى أن أي نموذج مالي قد تم بناءه أو استحداثه في فترة معينة وعلى بيئة معينة أو في ظروف اقتصادية معينة لا يمكن تطبيقه في فترة أخرى ضمن ظروف اقتصادية مختلفة وفي بيئة مختلفة أيضاً إلا إذا تم تعديل النموذج المالي وذلك بتعديل الأوزان النسبية للمؤشرات المالية وفق ما تقتضيه الظروف البيئية والاقتصادية للشركات التي سيتم تطبيق النموذج عليها^[٢١]. بالطبع هذه النماذج الموضوعية لا تلغى دور الأحكام والاجتهادات الشخصية لضابط الائتمان المسؤول في البنك في تقدير العوامل الأخرى من خلال خبرته العملية والتي لها صلة بالقرار الائتماني مثل: نوعية العميل، ظروف المنافسة، الحالة الاقتصادية.

٢- المخاطرة الائتمانية والتعثر:

المخاطرة الائتمانية هي احتمال عدم قيام البنك باسترداد كامل القرض أو جزء منه والذي تم منحه لجهات معينة وهذا قد يكون بسبب عدم قدرة الجهة المقترضة على السداد لأسباب معينة منها ما هو متعلق بالعميل ومنها ما هو متعلق بالصناعة التي يمارسها المقترض وطبيعة نشاطه ومنها ما هو متعلق بالاقتصاد الكلي وغيرها من الأسباب المختلفة^[٢٢].

وقد اهتمت لجنة بازل بموضوع إدارة المخاطر الائتمانية واعتبرته من أولويات القطاع المصرفي ولهذا قامت بعض البنوك باستحداث إدارة خاصة

ومستقلة تابعة للإدارة العليا تقوم بعهدة إدارة مخاطر القروض الممنوحة من قبل نفس البنك تكون مهمتها وضع كافة الإجراءات والسياسات للحد من الآثار السلبية الناجمة عن المخاطر وللتعرف على المخاطرة مسبقاً وقبل منح القرض [١٩]، وأن حجم العائد المتوقع من القرض يتناسب مع درجة المخاطرة [٢٠]. لذلك تبني البنوك منهج التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية باعتباره جزءاً منها من بازل - ٢، حيث يساعد بشكل ملموس في تحفيز البنوك على إدارة المخاطر الائتمانية بشكل متقدم [٢١].

وقد دلت أغلب الدراسات المتعلقة بالتعثر على مفهوم واحد للشركة المتغيرة وهو - الشركة التي تتوقف عن سداد القروض الممنوحة لها من قبل البنوك. هذا المفهوم هو موقفاً معيناً تواجه فيه اتفاقية القرض وبخاصة شروط التسديد خطر الانتهاك، مما يعرض المصرف لخسائر محتملة والتغير نوعين الأول اقتصادي والثاني مالي. فمن الممكن أن تواجه الشركة النوع الأول أو الثاني أو كليهما معاً [١]. فالتعثر الاقتصادي يتمثل بفشل المشروع في تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة أي أن يتحقق عائدًا أقل من التكلفة المرجحة للأموال المستثمرة وعدم قدرة إيرادات الشركة على تغطية نفقاتها [٢٢] ، والفشل المالي يتمثل في وصول الشركة إلى درجة العسر المالي (Insolvency) أي إلى وضع التصفية القانونية ويحدث ذلك عندما تصبح القيمة السوقية لموجودات الشركة أقل من القيمة الدفترية لالتزاماتها لكن الشركة تصل إلى حالة التصفية أو الإفلاس المالي Bankruptcy عندما تعجز عن تسديد ديونها. يعني آخر فإن الفشل المالي للمشروع يعني تحقيق أداء سلبي مع تراجع مؤشرات جدوى الاستثمار فيه مما يترتب عليه عدم قدرة المشروع على سداد التزاماته مما يقوده في النهاية إلى الإفلاس [٢٣].

تحتهد البنوك في انتقاء الشركات التي تعامل معها وتحتها تسهيلات ائتمانية متأملة بمقدراً تلك الشركات المالية ورغبتها الأخلاقية في تسديد هذه التسهيلات الممنوحة لها وقدرتها على توفير الضمانات الالزمة التي يطلبتها البنك

تأميناً لهذه التسهيلات وأن هذه الشركات من ذوي السمعة الحية والتي تحرص على سمعتها وعلى الوفاء بالتزاماتها لا أن تكون من أصحاب السمعة السيئة التي سبق و تعرضت لهزات مالية في الماضي أو من أشهرت إفلاسها أو سبق وتمت ملاحظتها قانونياً من قبل بنوك أخرى.

لكن الممارسة العملية أثبتت أنه رغم كل ما تقوم به البنوك من حرص وحذر في مجال دراسة وفحص كل ما يتعلق بالعميل وبالعملية الائتمانية إلا أنه يحدث في بعض الأحيان أن تظهر حسابات يعتبرها البنك (غير جيدة) والتي أطلق عليها مصطلح التسهيلات المصرفية المتعثرة^[٢٤]. وهذا الموضوع بدأ يأخذ اهتماماً كبيراً من قبل إدارات البنوك الأردنية والسلطات النقدية لما له من تأثير سلي على أوضاع البنوك والاقتصاد الوطني ككل، لذلك فقد قررت بعض البنوك الأردنية تأسيس دائرة متخصصة سميت بدائرة متابعة الائتمان وقد كان البنك العربي هو الأسبق في تأسيس مثل هذه الدائرة حيث قدمت هذه الدائرة بالحسابات التي تقرر وقف التعامل مع أصحابها بسبب عدم رغبة دائرة التسهيلات المصرفية في التعامل مع أصحابها لأن أوضاعهم المالية غير سلية وتعاملهم أصبح غير مريح وأهم ما تقوم به هذه الدائرة هو الوقوف على أوضاع هؤلاء العملاء عن طريق تحديد مقدار الالتزامات المرتبة عليهم ومقدار الضمانات المتوفرة لتحديد طبيعة ونوع الإجراء المناسب بحق كل واحد منهم وتعليق الفوائد على الحسابات المتعثرة حسب الأنظمة المعمول بها في الأردن، وإعداد المخصصات اللازمة للقرض المتعثر والمشكوك فيها وتنظيم الكشوفات اللازمة وتقديمها إلى البنك المركزي واستهلاك القروض المتعثرة ضريبياً^[١١].

٣- مؤشرات تعثر التسهيلات المصرفية بشكل عام:

من المؤشرات التي تأخذها إدارة البنك لاعتبار التسهيلات الائتمانية متعثرة ما يلي:

ضعف أو انعدام حركة حساب العميل، سحب شيكات بدون رصيد،

التجاوز المستمر في المخصصات الممنوحة للشركات، الطلب المستمر من البنك لزيادة قيمة التسهيلات والجاري مدین دون وجود مبرر لذلك، توقف الشركة عن ممارسة نشاطها الصناعي، إشهار الإفلاس، عدم تقديم ضمانات كافية يطلبهها البنك وخرق الشروط المنصوص عليها في اتفاقيات القروض خاصة بالنسبة لنسب المديونية ونسبة رأس المال العامل، عدم توفير المعلومات والبيانات التي يطلبهها البنك لغايات دراسة أوضاع الشركة، تعرض الشركة لخسائر في الأعمال ولفترات متتالية، تزايد المنافسة من المنتجات المستوردة والمنتجة محلياً^[١٢] وضعف الرقابة على رأس المال العامل الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع المستمر في بنود البضاعة والذمم المدينة بالنسبة لحجم المبيعات.

٤- أسباب تعثر التسهيلات الإنتمانية:

أ- الأسباب التي تعود إلى البنك نفسه:

عدم اتباع البنك للسياسات والأسس المصرفية السليمة في منح القرض، عدم متابعة التسهيلات للتأكد من استمرارية السداد وأن القرض استخدم لنفس الغرض الذي منح من أجله، ضعف الرقابة الداخلية للبنك المانح للتسهيلات، منح تسهيلات لأطراف لا يتمتعون بالملاءة المالية على سبيل المحمولة، منح تسهيلات لأطراف بحيث تفوق مقدرتهم على السداد، الاعتماد على الكفالات الشخصية عند منح التسهيلات، قبول ضمانات ذات قيم متدنية ومتذبذبة باستمرار واستعمال تكنولوجيا مختلفة من قبل الجهة المفترضة والتي تحد من قدرتها الإنتاجية والتنافسية.

ب- الأسباب التي تعود للعميل:

المبالغة في قيمة التسهيلات المصرفية المطلوبة وارتفاعها عن الاستخدام المنتظر (نسبة المديونية)، عدم صحة البيانات المالية التي يزودها العميل للبنك، سوء الإدارة من قبل الشركة، تعرض العميل لخسائر مالية تفوق إمكاناته، استعمال التسهيلات لغير الغايات التي منحت من أجلها، التوسع غير الحكيم في العمالة

وعدم كفاءة إدارة المشتريات وإدارة المبيعات وإدارة الإنتاج.

ج- الأسباب الخارجية:

الظروف الاقتصادية حيث تزداد نسب الفشل في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، التغير في منحى الطلب على المنتج، قرارات حكومية، مدى توفر الائتمان وارتفاع كلفته، التوقعات المتشائمة للمستثمرين فيما يتعلق بمستقبل الشركة وجدوى الاستثمار فيها وقاعدة ضيقه من العملاء.

٥- التحليل المالي باستخدام النسب:

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب من أهم أساليب التحليل الشائعة لتقدير أداء الشركات من حيث السيولة والملاعة المالية ونشاطها حيث تعود أهمية التحليل المالي باستخدام النسب المالية لغايات منح الائتمان، إلى تزويدنا بمعلومات وسلط إضفاء على أوضاع معينة وسلوكيات معينة ترتبط بالأشخاص (الطبيعين والمعنويين) متخدلي القرارات بشكل يسهم في عملية اتخاذ القرارات^[١٢]. ويساعد التحليل المالي في التعرف على المركز المالي الحقيقي للشركة، تحديد القيمة الاستثمارية للشركة، تحديد المركز الائتماني، الحكم على مدى صلاحية وكفاءة السياسات المتبعة في الشركة ، الحكم على مدى صلاحية وكفاءة السياسات المتبعة في الشركة وتحديد مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها.

أما هدف التحليل المالي بالنسبة لغايات منح الائتمان إلى:

١- مساعدة البنك في اتخاذ القرار السليم الذي يتلاءم مع أهداف وسياسات البنك.

٢- المحافظة على تسهيلات ائتمانية جيدة تتميز بالمخاطر المعروفة والمقبولة والعائد المقبول والذي يتلاءم مع حجم هذه المخاطرة.

ويقوم التحليل المالي باستخدام النسب على دراسة العلاقات بين مختلف بنود القوائم المالية في لحظة زمنية معينة، والارتباطات فيما بينها وإثارة الأسئلة

حول مدلولاتها في محاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور النتائج بالكميات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والعمل على تصحيحها ونقطة القوة في الشركة والعمل على تعزيزها.

ثالثاً - أساليب التحليل المستخدمة ونتائجها:

١ - التحليل المالي للنسب المالية المطبقة في الدراسة (المتغيرات المستقلة) حيث سيقوم الباحثان بحساب قيمة النسب المالية وعددتها (١٥) نسبة لعينة الدراسة ولفترته الدراسية ومن ثم حساب المتوسط الحسابي لكل نسبة مالية على حدة ولكل شركة من العينة ومن ثم حساب متوسط القيمة السوقية لأسهم شركات العينة (متغير تابع) حسب ما هو موضح في الملحق رقم (١) حيث أشير إلى قيمة النسبة المالية الأولى بالرمز (FR1) والنسبة الأخيرة بالرمز (FR15) وذلك لأغراض استخدامهم في التحليل الإحصائي.

٢ - التحليل الإحصائي للبيانات المالية. للتوصيل إلى حزمة النسب المالية التي تستطيع أن تتبناً بشكل أمثل بمحاطرة أو جودة الفرض، فقد تم استخدام أسلوب التحليل العامل (Factor Analysis) لحساب:

أ- معاملات الارتباط الخطي المتعدد (Multi-linear Correlations) بين المتغيرات المستقلة (النسب المالية) وهنا تم استخدام معامل ارتباط بيرسون كون قيم النسب المالية هي قيم حقيقة ويعتمد أسلوب التحليل هذا على إيجاد أعلى معامل ارتباط خطي بين كل متغيرين من المتغيرات الخمسة عشر الموجودة في مصفوفة الارتباط الموضحة في الملحق رقم (٢). ومن ثم يتم اختيار أحد المتغيرين واستثناء الآخر الذي يحقق أعلى مستوى معنوية مع المتغير التابع (متوسط القيمة السوقية للسهم) علماً بأن مستوى المعنوية المستخدم في هذه الدراسة هو ٦١٪. والتفسير يعود إلى أنه إذا كان هناك متغيرين بينهما ارتباط قوي أعلى من ٨٠٪ فإن تأثير هذين المتغيرين المستقلين

على المتغير التابع متساوي، وبناءً على ذلك فقد تم تمييز خمسة متغيرات من ضمن الخمسة عشر متغيراً الذين تم تحليلهم حيث حققوا أعلى معاملات ارتباط وأدنى مستوى معنوية (Sig) (1-tailed) والمتغيرات الخمسة موضحة في الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم: (٤) يوضح المتغيرات التي تم تمييزها ومعاملات ارتباطها ومستوى المعنوية لها

| مستوى المعنوية | معامل الارتباط | المتغير |
|-------------------|-------------------|--|
| ٠,٠١٨ | ٠,٨٤٤ | FR3 - رأس المال العامل / إجمالي الأصول |
| ٠,٠٤٦ | ٠,٨٤٤ | FR4 - الأصول السريعة / الخصوم المتداولة |
| ٠,٠٥٥ | ٠,٩٥٤ | FR8 - صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات |
| ٠,٠٠٢ | ٠,٩٩٢ | FR11 - صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول |
| ٠,٠٢ | ٠,٩٠٣ | FR14 - النقدية / مجموع الأصول |

الجدول من إعداد الباحثين بناءً على التحليل العاملی (Analysis Factor).

ب- حساب معاملات الانحدار الخطى المتعدد (B):
Multi – Linear Regression Co-efficient بين المتغيرات المستقلة (FR3,FR4,FR8,FR11,FR14) والمتغير التابع (Y): (متوسط القيمة السوقية للأسهم) وسيتم اعتبار معاملات الانحدار هذه كأوزان نسبية لجميع المتغيرات المستقلة.

٣- نتائج التحليل الإحصائي: بعد إجراء التحليل الإحصائي تم استخراج معاملات الانحدار (B) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث يعبر معامل الانحدار عن مقدار التغير في المتغير التابع الذي يحدث نتيجة للتغير في المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة وكانت قيم معاملات الانحدار الخطى المتعدد كما هي موضحة في الجدول رقم (٥) حيث أشير إلى النسبة المالية الأولى

بالرمز (X1) والثانية (X2) ولغاية (X5) لأغراض صياغة النموذج المالي:

جدول رقم : (٥) يوضح النسب المالية وأوزانها النسبية

| B الوزن النسي | المتغير (النسبة المالية) |
|---------------|--|
| ٣,٨٠٥ | - رأس المال العامل / إجمالي الأصول (X1) |
| ٠,٦٦٠- | - الأصول السريعة / الخصوم المتداولة (X2) |
| ٠,٢٤٩ | - صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات (X3) |
| ١٧,٩٢٦ | - صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول (X4) |
| ٥,٢١٣ | - النقودية / مجموع الأصول (X5) FR14 |

الجدول من إعداد الباحثين بناءً على تحليل الانحدار (Regression Analysis).

وبذلك يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطى المتعدد للتبؤ بمخاطر أو جودة القروض كما يلى:

$$Z = 3.805X1 - 0.660X2 + 0.249X3 + 17.926X4 + 5.213X5$$

هذا وتشير تلك المتغيرات إلى النسب المالية المثلى التي تؤثر على القيمة السوقية للسهم باعتبارها معيار لسلامة أو تأكل رأس المال، وبالتالي تعتبر معيار لكفاءة الشركة الكلية في الاستغلال الأمثل للموارد المالية وإدارة رأس المال العامل؛ حيث إن ٥٥٪ من الشركات عينة الدراسة تم اختيارها بناءً على القيمة السوقية المنخفضة لأسهمها (أقل من القيمة الاسمية)، والتي لوحظ أنها حققت خسائر خلال فترة الدراسة ١٩٩٥ - ٢٠٠٣.

٤- اختبار النموذج المالي المقترن لتحديد فئات المخاطرة: تم تطبيق النموذج المقترن للتبؤ بمخاطر أو جودة القروض المنوحة للشركات الصناعية على عينة الدراسة وعددها (٢٠) شركة، فكانت النتائج متباينة كما هو موضح بالجدول رقم (٦).

جدول رقم (٧): مؤشر المخاطرة (Z) للقروض المنوحة للشركات عينة البحث

| Z | 5.213 | 17.926 | 0.249 | -0.66 | 3.805 | رقم الشركة |
|---------|--------|---------|---------|---------|---------|---------------|
| | X5 | X4 | X3 | X2 | X1 | |
| 0.5568 | 0.0244 | 0.4394 | 0.0028 | -0.4565 | 0.5467 | 1 |
| 4.1982 | 1.6110 | 2.1120 | 0.0239 | -1.4140 | 1.8653 | 2 |
| 2.3195 | 0.2655 | 2.3580 | 0.0173 | -0.7549 | 0.4335 | 3 |
| 3.3205 | 1.1524 | 2.4586 | 0.0498 | -2.5864 | 2.2462 | 4 |
| 1.3629 | 0.0398 | 1.3386 | 0.0537 | -1.8844 | 1.8152 | 5 |
| 1.5811 | 1.2011 | 2.1292 | 0.0473 | -4.0084 | 2.2118 | 6 |
| 1.2508 | 1.0577 | 1.1435 | 0.0332 | -1.8545 | 0.8710 | 7 |
| 1.6904 | 0.0588 | 1.7662 | 0.0327 | -0.4625 | 0.2951 | 8 |
| 3.3521 | 2.3801 | 1.5395 | 0.0152 | -3.0676 | 2.4849 | 9 |
| 4.0050 | 0.7264 | 3.0261 | 0.0270 | -0.7841 | 1.0096 | 10 |
| -0.2587 | 0.0151 | -0.4111 | -0.0721 | -0.4196 | 0.6290 | 11 |
| -1.8566 | 0.1661 | -1.2134 | -0.5483 | -0.3248 | 0.0638 | 12 |
| 0.7290 | 0.0161 | -0.3271 | -0.0265 | -1.3788 | 2.4452 | 13 |
| -2.1295 | 0.0022 | -0.9947 | -0.7078 | -0.1496 | -0.2795 | 14 |
| -0.8253 | 0.3673 | -0.8150 | -0.0157 | -0.4258 | 0.0640 | 15 |
| -0.2615 | 0.0283 | 0.0477 | -0.0045 | -0.7123 | 0.3793 | 16 |
| -1.8328 | 0.0211 | -1.1464 | -0.0381 | -0.4474 | -0.2219 | 17 |
| -1.1561 | 0.0356 | -1.0338 | -0.0223 | -0.2229 | 0.0874 | 18 |
| -0.9088 | 0.0839 | -1.1775 | -0.0500 | -0.3161 | 0.5509 | 19 |
| -0.9397 | 0.0518 | -0.8113 | -0.0211 | -0.2913 | 0.1323 | 20 |

* الجدول من إعداد الباحثين.

حيث كانت أدنى نتيجة هي -٢،١٢٩ و أعلى نتيجة هي ٤،١٩٨ وللحظ أن المجموعة الثانية والمكونة من (١٠) شركات صناعية قيمة أسهمها السوقية أقل من دينار واحد أي أقل من القيمة الاسمية وهي الشركات التي حققت

حسائر متتالية في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣ بأن مؤشر جودة القرض (Z) المنووح لهذه الشركات الصناعية متذبذب وأقل من صفر باستثناء شركة واحدة (الصناعات الصوفية) والتي تحسن أداؤها المالي في السنة الأخيرة من الدراسة (٢٠٠٣) وبلغت قيمة Z لها (٧٣,٠).

أما بالنسبة للمجموعة الأولى والمكونة من (١٠) شركات صناعية والتي حققت أرباح متتالية في الفترة نفسها، فقد لوحظ أن قيمة (Z) كانت أكبر من واحد صحيح لجميع الشركات باستثناء شركة واحدة (مصفاة البترول الأردنية) بسبب تحقيقها لامض ربع متذبذب نسبة إلى المبيعات وإلى إجمالي الأصول. وفي هذه الحالة على إدارة الائتمان إعادة دراسة متغيرات الشركة المالية وغير المالية للوقوف على وضعها الحقيقي من أجل اتخاذ القرار السليم فيما يتعلق بمنح القرض.

من خلال ذلك يمكن تصنيف جودة القروض المنوحة للشركات الصناعية عينة البحث ضمن الفئات التالية والموضحة في جدول رقم (٨):

جدول رقم (٨): تصنيف القروض في فئات حسب درجة المخاطرة المصاحبة للقرض

| التسلسل | فئة القرض | مؤشر الجودة |
|---------|---------------------|-------------------|
| -١ | قروض عالية المخاطر | $1 > Z$ |
| -٢ | قروض متوسطة المخاطر | $2,32 \geq Z > 1$ |
| -٣ | قروض قليلة المخاطر | $Z > 2,32$ |

* الجدول من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (٨) والذي يوضح فئات القروض حسب جودتها ومخاطرها سوف يقوم بخدمة إدارة المخاطر في البنك في معرفة درجة مخاطرة القرض الذي سوف يتم منحه لعميل معين وربط مخاطرة القرض بسعر فائدة يتناسب مع حجم

المخاطرة، حيث يتم إعطاء كل فئة من فئات المخاطرة المختلفة بدل مخاطر معين بدأً من الفئة الأولى وانتهاء بالفئة الرابعة وبالتالي سيكون سعر الفائدة الإجمالي على القروض من الفئة الأولى أعلى من سعر الفائدة على القروض من الفئة الثانية وهكذا بالنسبة للفئة الثالثة حيث يترك موضوع تحديد بدل المخاطرة لكل فئة لمدير إدارة المخاطر الائتمانية في البنك.

للحظ أن الشركات التالية: الرازي للصناعات الدوائية والعربي للاستثمار والتجارة الدولية قد بلغت قيمة Z لما - ٩١ ، ٢١٣ على التوالي أهما تحت التصفية ولم تتوفر عنهم أي قوائم مالية في السنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٢ ، مما يعني أن النموذج استطاع التنبؤ. مخاطرة القروض المنوحة للشركاتين المذكورتين وذلك قبل ستين من تعاشرها علماً بان هاتين الشركاتين تنتهيان للفئة الأولى: قروض عالية المخاطر ($Z > 1$).

رابعاً - النتائج والتوصيات:

في ضوء ما تقدم توصل الباحثان إلى بعض الاستنتاجات من أهمها أن التحليلي المالي بالنسبة المالية يعتبر من أهم الأدوات الكمية للتحليلي الائتماني والتي يمكن من خلالها الحكم على قدرة الشركة على السداد وكفاءتها في تشغيل مواردها المالية وملاءمة الموارد بالاستخدامات، وحيث أن تحديد درجة مخاطرة القرض تعتمد إلى حد كبير على بنود القوائم المالية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل) والتي يجب أن تكون مدققة من قبل مدقق خارجي لضمان سلامتها ودقة البيانات المالية الواردة فيها، والذي يساعد في زيادة دقة نتائج النسب المالية المكونة للنموذج المالي الذي سيطبق لتحديد درجة مخاطرة القرض أو درجة جودته من قبل إدارة الائتمان في البنوك التجارية. هذا ويمكن صياغة أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان في النقاط التالية:

- ١- قيام الباحثان بالتوصيل إلى نموذج مالي يمكن من خلاله تحديد درجة مخاطرة

قرض معين وذلك لإغراض تسعير هذا القرض انطلاقاً من مبدأ الموازنة بين العائد والمخاطر (Risk –Return Trade-off) حيث بلغ مؤشر الجودة للقروض عالية المخاطرة $Z > 1$ ومؤشر الجودة للقروض قليلة المخاطرة $Z < 2,32$.

- ٢- التأكيد على أهمية استخدام النمذجة المالية كمفهوم، وطريقة تمكن إدارة الائتمان في البنوك التجارية من التنبؤ مسبقاً بوضع الشركة لتفادي تعثر القروض. حيث إن إدارات الائتمان في البنوك الأردنية لم تتوصل لغاية الآن إلى نموذج مالي يتلاءم والبيئة الأردنية للشركات الصناعية المساهمة العامة في الفترة الحالية، وما زالت بعض البنوك تستخدم بعض النماذج المالية التي صممت في فترات سابقة وفي بيئه اقتصادية مختلفة مثل نموذج Altman.
- ٣- لا يخفى أن التجاهل لأهمية استخدام نموذج مالي محلي سببه في كثير من الأحيان أن إدارة الائتمان في بعض البنوك لا زالت تعتمد على التحليل النوعي (الوصفي) وعلى الرأي الشخصي لمسؤول الائتمان في البنك، مما قد يؤدي إلى فشل البنك في استرداد القروض التي قاموا بمنحها.
- ٤- تكمن أهمية التنبؤ بالتعثر (الفشل) بالنسبة للبنوك في التحقق من قدرة المشروع على خدمة القرض وتسديده أقساطه وأيضاً تحديد آلية سعر وشروط القرض^(٢٥).

وفي ضوء النتائج التي توصل لها الباحثان، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- ٥- ضرورة قيام الإدارات في البنوك بالتأكيد على إدارات الائتمان لديها بأهمية اعتماد النماذج المالية لاتخاذ القرارات الائتمانية.
- ٦- عدم الاعتماد على الآراء الشخصية والقرارات الفردية فيما يتعلق بقرار منح القروض.
- ٧- قيام الباحثين والأكاديميين بالاستمرار والعمل على تصميم نماذج مالية أخرى

قد تكون أدق بحيث تساعد على اتخاذ القرار الائتماني.

- ٨- أهمية الاعتماد على التحليل الوصفي بعد تطبيق النموذج الكمي للتأكد من عدم وجود متغيرات قد تسبب فشل الشركات المقترضة.
- ٩- ضرورة اعتماد مدراء الائتمان في البنوك على قائمة التدفقات النقدية المستقبلية للشركات المقترضة لتحديد مواعيد سداد أقساط القروض^(٢٦).
- ١٠- ضرورة قيام إدارات الائتمان في البنوك بالاهتمام بما يسمى نماذج القياس المتوازن للأداء والمتصل بالشركات المقترضة والذي يتبنى مجموعة من مقاييس الأداء التي تختص بمحالات منها: الأداء المالي^(٢٧).

المراجع:

- ١) مطر، محمد، (٢٠٠٣)، التحليلي المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، عمان، ص ص ٣٤٩ - ٣٥٨.
- ٢) الحسني، صادق، (١٩٩٨)، التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، المجلداوي، عمان، ص ص ٦٩ - ٨٦.
- ٣) الهندي، منير، (١٩٩١)، التنبؤ بالإفلاس الفني للشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في مصر، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد (٢)، ص ص ٨٦ - ٩٣.
- ٤) Clifford, Mark L. m (1998), Red Chips No More, Business Week, Issue 3601, p. 48.
- ٥) Duen- Likao, (2000), Estimating and pricing credit risk, Financial analyst journal, Vol. – 56, No. – 4, p.p. 55 – 59.
- ٦) Kautman, George, G., (1996), Bank failures united States, Cato journal, Vol.–16 issue 1, p.p. 17–29.
- ٧) التقرير السنوي لبورصة عمان للأوراق المالية ٢٠٠٣.
- ٨) الشرات الإحصائية الشهرية/ البنك المركزي الأردني ٢٠٠٤.
- ٩) Carolyn E. Clark, Paul L. Foster, (1997), Judgmental Approach to Forcasting bankruptcy, the Journal of Business Forecasting – Methods and Systems, Vol. 16 issue 2, p.p. 5 – 14.
- ١٠) سعيد، عبدالسلام، (١٩٩٦)، المخاطرة الائتمانية، جامعة بغداد، الجمهورية العراقية، ص ص ٦٧ - ٦٨.
- ١١) Eidleman, Gregory J., (1995), Z score- a guide to failure prediction, CPA journal, Vol. – 65 issue 2 , p.p. 2 – 12 .
- ١٢) غرانية، فوزي وربما يعقوب، (١٩٨٧)، استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، مجلة الدراسات، المجلد (١٤)، العدد (٨)، ص ٤٨ .
- ١٣) عقل، مفلح، (١٩٨٩)، فشل المؤسسات التجارية وأسبابه، مظاهره، وكيفية التنبؤ به، مجلة المحاسب القانوني العربي، جمعية المحامين العرب للمحاسبين القانونيين، عدد (٣٤)، ص ص ٣٤ - ٣٩ .
- ١٤) مطر، محمد (١٩٩٦)، أهمية التحليل الاستراتيجي للائتمان في اتخاذ قرارات الإقراض طويل الأجل ، مجلة البنك في الأردن ، العدد الأول، كانون ثاني، ص ٣٦-٣١ .

- (١٥) مطر، محمد (١٩٩٧)، العناصر الأساسية لتحليل الائتمان المستخدم في دراسة طلب التسهيلات المصرفية، مجلة البنوك في الأردن، العدد الثاني، آذار، ص ص ١٤-١١.
- (١٦) مطر، محمد (٢٠٠١)، طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات، دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحليين الماليين في الأردن ، مجلة البصائر ، المجلد، العدد، ص.
- 17) Peggy Two Hig, (2000) Financial institution and consumers risks, FDCH Congressional Testimony, p.p. 8 – 10.
- 18) Jan Barnes, (2000), Disclosure of credit risk score to consumers, FDCH Congressional Testimony, p.p. 1- 7.
- (١٩) دهش، نعيم، وزاهر الرمحي، (٢٠٠٤)، إدارة المخاطر في المصارف، مجلة البنوك في الأردن، المجلد (٢٣)، العدد (٦)، ص ص ١٢ – ١٣ .
- 20) Cagon, Penny, (2000), Financial risk management sources, E. content, vol. – 22 issue 6, p.p. 8 – 16.
- (٢١) مجلة اتحاد المصارف العربية، (٢٠٠٤)، متطلبات تطبيق التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية، كانون الثاني- يناير، ص ص ٤٠ – ٤٣ .
- (٢٢) خرابشة، عبد، ومنصور السعايدة، (٢٠٠٠)، عشر بعض الشركات المساهمة العامة الأردنية، الأسباب وأساليب إعادة التأهيل، مجلة المنارة، المجلد (٥)، العدد (١)، ص ص ٢٦٤ – ٢٦٥ .
- (٢٣) حجير، إسماعيل، التحليل المالي لتخاذل القرار الائتماني، (٢٠٠٣)، مجلة البنوك، جمعية البنوك في الأردن، المجلد (٢٢)، العدد (٤)، ص ص ١٧ – ٢٣ .
- 24) Danielsson, Jon, (1998), Issue in value – at – risk modeling and evaluation, Economic policy review (Federal reserve bank of New York), Vol. – 4 issue – 3 m p.p. 105 – 123.
- 25) Dahmash, Naim and Ismail Hajer, Loan Decision in Commercial Banks, Arab Bank Review, Vol.4 No.2, oct.2002.
- 26) Henebre, Kathleen L., (1996) Cash Flow Bank Failures, Quarterly Review of Economics and Finance, Vol. – 36 issue – 3, p.p. 395.
- (٢٧) الخولي، هالة، (٢٠٠١)، استخدام نموذج القياس المتوازن للأداء في قياس الأداء الاستراتيجي لنشأت الأعمال، مجلة كلية التجارة، جامعة القاهرة، المجلد (٤٠)، العدد (٥٧)، ص ص ٣٠ – ٣١ .